

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2

كلية الآداب واللغات  
قسم: اللغة والأدب العربي  
أطروحة  
مقدمة لنيل شهادة  
دكتوراه العلوم  
التخصص: النحو الوظيفي  
إعداد الطالبة: خديجة مرات

عنوان الأطروحة

## النسخ في الجملة العربية

- دراسة وظيفية في القرآن الكريم -

المشرف: أ.د. محمد بوادي

جامعة: محمد لمين دباغين - سطيف 2

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. صلاح الدين ززال	أستاذ	جامعة سطيف 2	رئيسا
أ.د. محمد بوادي	أستاذ	جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا
د. عمر بوبقار	أستاذ محاضر (أ)	المدرسة العليا للأساتذة - العلية	ممتحنا
د. خالد هدنة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د. صورية جغبوب	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة خنشلة	ممتحنا
د. الزايدى بودراما	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 2	ممتحنا



# شكر..

أشكر الله سبحانه وتعالى..

الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل..

## إهداء..

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من رافقني دعاؤهما الصالح  
منذ بداية البحث إلى نهايته... والديّ الكريمين.

إلى من قاسمني ظروف البحث.. زوجي الكريم..  
إلى ابنتيّ براءة وإيلاف.. إلى إخوتي..

إلى أساتذتي.. زميلاتي..  
إلى كل من أمدني بتشجيع، أو دعاء..

# مقدّمة

تقوم اللغة على ثنائية البنية والوظيفة، بوصفها نسقا من العلاقات التركيبية والدلالية والمعجمية والصوتية والتداولية، تهدف إلى غرض أسمى هو "التواصل"؛ من خلال ما يلقيه المتكلم في ذهن السامع وما يريد إيصاله من أفكار وصور، فاللغة تحمل وظيفة سامية وهي نقل تجربة اجتماعية في رسالة يبثها شخص مرسل إلى آخر مستقبل لها، على حد التعبير السوسيري.

إذ تؤدي مجموع المفردات- في تركيب ما- والتي ينشئها المتكلم وظيفة نحوية أو دلالية أو تداولية... ويعتبر السياق المسؤول الأول عن تحديدها، فتكون العبارات اللغوية وسيلة لتأدية أغراض تواصلية لتحقيق التفاعل البشري.

تتضافر هذه العلاقات التركيبية والمعجمية والدلالية والتداولية وتنتج تركيبا ذا دلالة، من خلال التزام العناصر النحوية في الجملة مواقعها، وارتباط بعضها ببعض، وبهذا تكتسب هذه العناصر النحوية وظيفة يحددها لها السياق؛ إذ إنّ تشابك العلاقات القواعدية المتحكمة في بناء الوحدات اللغوية داخل النص؛ يشكّل لنا ما يعرف بالسياق النحوي، وتقوم فيه كلّ علاقة بوظيفة تتمثل في تبيان الدلالة وتوضيح المعنى مستعينة في ذلك ببعض القرائن النحوية كـ"الإعراب" باعتباره قرينة سياقية تساهم مع غيرها من القرائن في إبراز الدلالة والمعنى المراد من الجملة، لذا فإنّ الاهتمام بالعلاقة بين الوظيفة واللغة قديم قدم وجود اللغة، إذ لا يمكن أبدا الفصل بين اللغة ووظائفها، فالبحث عن وظيفة اللغة يحدد لها شكلها وأسلوبها لتحقيق الهدف الأساس وهو التواصل.

فتكون بذلك الوظيفة التواصلية هي الغرض الأساس للغة، لذا نجد لها لفتت انتباه النحاة واللغويين منذ وجود النحو إلى يومنا هذا؛ ذلك لأنّ الوظائف اللغوية هي مجموع التكاملات العملية التي تقوم بها الوحدات اللغوية داخل منظومة لغوية معينة في ظروف خاصة متعلقة بالمتكلم وما يحيط به من ظروف وسياقات وأحوال.

ويشغل النحو العربي وظيفة مهمة في الدرس اللغوي بقطبيه القديم والمعاصر؛ إذ يعمل على تصويب استقامة تراكيب اللغة العربية وسلامتها، وحمايتها من اللحن، وتساهم في هذه الوظيفة مجموعة من الضوابط التي بنى عليها النحاة أحكامهم وقواعدهم.

فالغاية من دراسة النحو هي "تحديد المعنى وفهم تحليل بناء الجملة تحليلاً لغوياً يكشف عن أجزائها ويقوم بتوضيح عناصر تركيبها وترابط هذه العناصر بعضها ببعض لكي تؤدي معنى مفيداً"<sup>1</sup>، فيكون بذلك هدف النحو الأسمى هو البحث عن العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة وتبيان وظائفها؛ وبالتالي فإنه يقدم تفسيراً للتراكيب اللغوية المعقدة، ويساعده في ذلك علم الدلالة؛ الذي يقوم - من خلال المعنى - بتوضيح الاختلاف القائم بين التراكيب، ومن هنا تبرز العلاقة الوطيدة بين النحو والدلالة (التركيب والدلالة)، أو بين الشكل والوظيفة، هذا ما ينشأ عن تفاعل المفردات والمعاني والوظائف النحوية، "فالنتفاع النحوي الحاصل بين الكلمات ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل دلالي نحوي معاً، فيبين الجانبين تعاون مشترك وتبادل تأثيري"<sup>2</sup>. لذا نجد أن الدراسات النحوية قد اهتمت بوظائف النحو ومعانيه وجعلت من الأنظمة والقوانين التي تنتظمه جزءاً مهماً في تحديد الدلالة وذلك من خلال العلامات أي "الإعراب" أو من خلال تركيب الكلمات التي تأخذ موقعاً معيناً داخل الجملة؛ وهنا يظهر لنا دورها المتمثل في تحديد الوظيفة النحوية لكل عنصر من عناصر الجملة، والمساعدة على فهم المعنى.

ويصنّف علم التراكيب ضمن قائمة اهتمامات النحو العربي؛ حيث يهتم بدراسة التركيب الداخلي للجملة، وذلك لكونه يولي أهمية للعناصر المكونة لها وللعلاقة التي تربط هذه العناصر بعضها مع بعض وفقاً للضوابط العرفية الموضوعية، هذا ما يسمح بإنتاج دلالة صحيحة مقبولة ومستساغة لدى المتلقي، كما يؤدي السياق دوراً مهماً في تحديد مدى صحة هذه الجملة ويعطيها

<sup>1</sup> محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2011، ص 126-127.

<sup>2</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، مصر، ط1، 2000، ص 85.

مصدافية وقبولاً في ذهن المرسل إليه؛ إذ يقوم النحوي أثناء دراسة الجملة بتصنيف وشرح العلاقات بين عناصرها وتحديد الوظيفة اللغوية التي يشغلها كل عنصر.

وقد جعل النحاة من النص القرآني مدونة للاستشهاد لقواعدهم وأحكامهم التي استنبطوها؛ وذلك لتيسير الفهم وتقريب الدلالة، فالقرآن الكريم مبني أساساً على التأويل والدلالة، ومن هنا تتضح لنا العلاقة الوطيدة بين النحو والدلالة؛ فالرابط بين هذين العلمين هو ربط بين التركيب (الوظيفة) والدلالة؛ فتكون بذلك الدلالة النحوية ناجمة عن العلاقة بين الكلمات المنتظمة داخل الجملة أو النص، شريطة أن يكون لكل كلمة وظيفة نحوية تكتسبها من موقعها أو بعبارة أخرى أن أي تفاعل بين الوظائف والمفردات ينتج لنا دلالة نحوية كما يقتضيهما السياق.

فيكون بذلك العمل النحوي هو تفاعل وانسجام بين العناصر النحوية من خلال تآزر العناصر وتبادل العلاقات فيما بينها، وهو ما يعطي لها الوظيفة الخاصة بها، وبالتالي يسير النحو على نظام متسق من العلاقات والوظائف.

وبما أن كل الدراسات اللغوية تحاول الكشف عن المعنى، فإن اللغة هي الاتساق الحاصل بين المبنى والمعنى أو بعبارة أخرى بين الشكل والوظيفة؛ فالشكل هو الكلمات ومواقعها والوظيفة هي المعاني والأغراض التي تؤديها هذه الكلمات، ومن هنا يتضح لنا أن المعنى الدلالي يحتوي على المعنى النحوي، لذا فإن "الفهم الأساسي للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النص فالغاية التي يسعى إلى تحقيقها هي بيان المعنى وبيان أوجه تأثيره على التركيب"<sup>1</sup>.

وبما أن الجملة هي بؤرة التفاعل المذكور فإنها بذلك محور العملية التركيبية الدلالية، إذ أن التضافر الحاصل على مستوى البنية والوظيفة يولد الدلالة، ويؤدي إلى فهم النص وفقاً للسياقات الموجودة فيها، إذ تبحث الدلالة في الدراسات اللسانية المتطورة على أساس ما لها من علاقات غيرها من الدلالات في السياقات التركيبية، فالبحث عن المعنى في الجملة يجب أن ينطلق مما تكتسبه الدوال من دلالات حديثة، كما أن القرائن الموجودة في النص من "مقالية وحالية" تمدّه بالمعنى؛

<sup>1</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص 8.



فيكون التفسير النحوي الدلالي مركبا من المعنى الأساسي وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها ومن اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف على حدّ تعبير الفهري.

ولقد جعل النحاة صحة الجملة مبنية أساسا على المنطوق نحويا وداليا؛ إذ أنّ الصيغة النحوية للجملة وهي تمثّل بنيتها الأساسية أو العميقة تُسهم بدور كبير في تجديد حركة المفردات على سطح الجملة... غير أنّ هذا الدور لا يلغي مطلقا قيمة اختيار المفردات في ذاتها، وذلك لأنّ الصيغة النحوية الواحدة قد تتحد لما لا يُحصى من الجمل التي يختلف سطحها من جملة إلى أخرى كما تطرّق إليها محمد عبد اللطيف حماسة.

وتعترض الجملة في اللغة العربية مجموعة من الظواهر النحوية كالزيادة والحذف...، تطرأ كلّها على الوظائف النحوية؛ فظاهرة النسخ بشقيه الوظيفي والدلالي أحد أكبر الظواهر اللغوية وأكثرها اهتماما لدى النحويين واللغويين لما لها من أثر بالغ في وظائف الألفاظ، وقد أخذت ظاهرة النسخ تسميات عديدة ومصطلحات مختلفة في كتب النحويين واللغويين؛ من بينها العدول أو النقل أو التحويل، إذ يعدّ النسخ نقلا للمعنى وأحد أهمّ أشكال تغيير الدلالات.

فظاهرة النسخ تقوم بتحويل الأبنية من ألفاظ وتراكيب عن معانيها المعجمية أو الوظيفية إلى معانٍ جديدة أخرى لم تكن موضوعا لها من قبل، وتساهم بذلك بإعطاء الألفاظ دلالات جديدة.

إنّ النسخ الوظيفي تخرج فيه الوظائف النحوية عن القاعدة أو القوانين التي سنّها النحاة، فالناسخ "كان" عند دخوله على الجملة الاسمية يغيّر وظيفة عناصرها النحوية من المبتدأ والخبر إلى اسم الناسخ وخبره، يصاحبه التغير الدلالي والذي يحدّده السياق، فدخول هذه النواسخ يحدث أثرا في المعنى وشكل التركيب، هذا فيما يخصّ الوظائف النحوية الخاصة، والأمر نفسه فيما يخصّ الوظائف النحوية العامة من خبر وإنشاء... فانتقال المعنى من إنشاء إلى خبر أو العكس فيه تحويل للمعاني وتغيير للدلالات، فالجملة الاستفهامية مثلا إذا خرجت عن وظيفتها النحوية وتغيّرت إلى

وظيفة نحوية أخرى كالنفي تُسخت دلالتها، وبالتالي يكون النسخ ظاهرة تركيبية دلالية بامتياز، تتضافر فيه البنية التركيبية الوظيفية مع البنية الدلالية.

ومّا تقدّم بيانه وقع الاختيار على موضوع النسخ في الجملة العربية فكان عنوان هذه الدراسة "النسخ في الجملة العربية - دراسة وظيفية في القرآن الكريم".

وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة عن جملة من التساؤلات المركزية فيما يخصّ ظاهرة "النسخ"، والتي تتمثل في:

- 1- ما حقيقة النسخ في الدرس اللغوي العربي قديمه وحديثه؟
  - 2- كيف يتم نسخ عناصر الجملة العربية وظيفياً؟
  - 3- كيف تُنسخ الجملة العربية على المستوى التركيبي والدلالي؟
  - 4- كيف يتمّ خروج الوظائف النحوية العامّة والخاصة إلى وظائف أخرى؟
  - 5- كيف ينظر اللغويون القدماء والمحدثون إلى ظاهرة النسخ بشقيه التركيبي (الوظيفي) والدلالي؟
- وقد تمّ اختيار هذا الموضوع لمبررات ذاتية وأخرى موضوعية منها: محاولة معرفة كيف حدّد مفهوم الجملة وضُبط بين الدراسات النحوية واللسانية الحديثة، بالإضافة إلى محاولة معرفة تقسيمات الجملة بين القدماء والمحدثين وعلى أيّ أساس وضعت هذه التقسيمات، كما أنّ الرغبة في معرفة التغيّرات التي تطرأ على الوظائف النحوية العامّة والخاصة للجملة من خلال ظاهرة النسخ وتتبع التغيّرات والدلالات التي تعلقّ الوحدات اللغوية بعضها ببعض؛ كانت من الدوافع لخوض غمار هذا البحث، كما أنّ العلاقة الوطيدة بين علمي النحو والدلالة؛ فرضت اختيار هذا الموضوع، لكونه كفيلاً بأن يرصد بعضاً من هذه العلاقة، إضافة إلى أنّ تعدّد الوظائف التي تؤديها الجملة المنسوخة في الجملة العربية عموماً وفي النصّ القرآني خصوصاً، كان من الأسباب الدافعة إلى هذه الدراسة.

أمّا عن اختيار القرآن الكريم مدوّنة للدراسة، فراجع إلى كونه النصّ الأرقى لغة وأسلوباً والأغنى بالظواهر اللغوية، والتي من بينها ظاهرة النسخ بكلّ أنماطها وجميع دلالاتها ووظائفها،

فتغيّر العلامة الإعرابية يؤدي حتماً إلى تغيّر الوظيفة والدلالة معاً، وبالتالي تغيّر في الحكم المستنبط؛ إذ يستشف ذلك من خلال السياق.

وقد تمّ تحديد المدونة، باختيار نماذج قرآنية متنوعة للدراسة والتحليل والاستشهاد، دون تحديد سورة أو سور بعينها، وذلك راجع إلى طبيعة الموضوع التي اقتضت ذلك، فالتطرق لظاهرة النسخ في الوظائف النحوية العامّة والخاصة يستدعي التمثيل والاستشهاد لكل واحدة منها على حدة، وهذا مسأيرة لما هو نظري تطبيقي في آن واحد.

وفيما يتعلق بأهمية الموضوع؛ فتكمن في أنّه محاولة لرصد النسخ بنوعيه من خلال النص القرآني، وهذا الأخير يقدّم إضافة إلى الدراسات النحوية، كما أنّه استعان بمخرجات البحث اللساني الحديث في بيان ودراسة ظاهرة النسخ الوظيفي والدلالي، بالإضافة إلى الاستشهاد بآيات قرآنية فيما يخصّ النسخ الوظيفي والدلالي.

وبما أنّ تفسير أي نص من النصوص العربية في مرحلته الأولى يعتمد على فهم بنائه لغويًا ونحويًا ودلاليًا، فإنّ هذه الدراسة للجملة العربية تهدف إلى الوقوف على حقيقة ظاهرة النسخ في الجملة العربية وبيان أبعادها التركيبية الوظيفية والدلالية، بالإضافة إلى تذوق النص القرآني، من خلال الكشف عن بعض أسرار لغته وتلمّس بعض درره، بالاستعانة ببعض الشواهد الجديدة للاستخدام اللغوي، ومعرفة الدلالات الجديدة التي اكتسبتها الآيات عن طريق ظاهرة النسخ التركيبي الوظيفي والدلالي.

ولقد اقتضت طبيعة الموضوع، توزيع مادة البحث وفق الخطة الآتية: مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

إذ جاءت المقدمة بمثابة عرض لمحتويات الدراسة من إشكالية البحث وتساؤلاته، أهدافه، أهميته والدراسات السابقة.

أمّا الفصل الأول فجاء بعنوان: الجملة العربية... قراءة في المفهوم والتقسيمات؛ ضمّ ثلاثة مباحث: المبحث الأول: ماهية الجملة لغة واصطلاحاً، يليه المبحث الثاني بعنوان: ماهية

الجملة بين النحاة القدماء واللغويين المحدثين، أمّا المبحث الثالث فقد جاء بعنوان: التقسيمات النحوية القديمة واللغوية الحديثة للجملة العربية.

وقد جاء الفصل الثاني بعنوان: الجملة الاسمية والفعلية بين التركيب والدلالة، واحتوى على ثلاثة مباحث كذلك، المبحث الأوّل بعنوان: مفهوم الجملة الاسمية والفعلية بين القدماء والمحدثين، يأتي من بعده المبحث الثاني بعنوان: تركيب الجملة الاسمية والمركب الاسمي ودلالاتهما، أمّا المبحث الثالث فعنوانه: تركيب الجملة الفعلية والمركب الفعلي ودلالاتهما.

أمّا الفصل الثالث فكان بعنوان: الجملة بين الخبر والإنشاء تداخل الأساليب ونسخ المعنى، وجاء فيه ثلاثة مباحث، فالمبحث الأوّل كان بعنوان: ثنائية الخبر والإنشاء.. قراءة في المفهوم والأساليب، أمّا المبحث الثاني فعنوانه: الخبر والإنشاء ثنائية تداولية بامتياز، وجاء المبحث الثالث بعنوان: خروج الوظائف النحوية الخاصة ونسخ المعاني والدلالات.

وجاء الفصل الرابع بعنوان: النواسخ الفعلية والنسخ الوظيفي والدلالي للجملة في القرآن الكريم، وقد ضمّ هذا الفصل ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأوّل بعنوان: النسخ الوظيفي والدلالي بـ"كان وأخواتها"، أمّا المبحث الثاني فقد عنوان بـ: النسخ الوظيفي والدلالي بـ"كاد وأخواتها"، ثمّ المبحث الثالث وجاء بعنوان: النسخ الوظيفي والدلالي بـ"ظن وأخواتها".

ولقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والوظيفي، فالمنهج الوصفي يتمثل في استقراء مفهوم كل من الجملة والنواسخ والأساليب الخبرية والإنشائية، وتتبع الخصائص والتقسيمات قديما وحديثا، أمّا المنهج الوظيفي فيتمثل في دراسة ظاهرة النسخ الذي هو عدول كل من الوظائف النحوية العامّة والخاصة عن وظائفها واكتسابها وظائف ودلالات جديدة وبالتالي تتبع التغيّرات الوظيفية والدلالية التي تمس عناصر الجملة العربية.

وقد تقاطعت هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات في بعض الجوانب البحثية أهمّها:

أ- يحيى بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي (2006)، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، قام صاحب البحث بالتأصيل للوظيفية في النحو العربي مستشهدا ببعض النصوص القديمة، كما استعان في دراسته بالدراسات اللسانية الحديثة، إذ بنى بحثه وفق الخطة الآتية:

الفصل الأول عنوانه بـ: النظريات النحوية الوظيفية في اللسانيات الحديثة، أمّا الفصل الثاني فجاء تعريفاً بنظرية النحو الوظيفي عند سيمون ديك، أمّا الفصل الثالث والرابع فعنوانهما بـ: مرحلة الجملة (1978-1988) في نظرية النحو الوظيفي، مع اختلاف في المباحث، أمّا الفصل الخامس والسادس فجاء بعنوان: مرحلة النص (1989) في نظرية النحو الوظيفي، مع اختلاف في المباحث. وقد تقاطع بحثنا مع هذه الدراسة في تناول الجملة العربية من منظور نحوي قديم ومن منظور لساني حديث واختلفا من ناحية الدراسة والتحليل، وكذلك في زاوية الاستشهاد بالنصوص القرآنية.

ب- خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية (2008): رسالة دكتوراه منشورة على صيغة كتاب تطرقت فيه صاحبة البحث إلى نسخ المعنى في أنماط الجملة العربية، إذ جاءت خطة البحث كما يلي:

أمّا الباب الأول من الدراسة فقد عنوانته بـ "نسخ الوظائف النحوية العامة في الجملة العربية وتطرقت فيه إلى النسخ الذي يطرأ على مستوى الخبر والإنشاء، أمّا الباب الثاني فجاء بعنوان النسخ في الوظائف النحوية الخاصة، أي النسخ الوظيفي في علاقة الإسناد (المركب الإسنادي الفعلي المسند، والمركب الإسنادي الاسمي المسند، والمركب الإسنادي الوصفي المسند، والمركب الإسنادي الخالفي المسند)، والنسخ الوظيفي في علاقات التخصيص (العلاقات النحوية المخصّصة للإسناد، والعلاقات النحوية المخصّصة لما وقع في نطاق الإسناد، والعلاقات النحوية المخصّصة للإسناد أو لما وقع في نطاقه وقد تقاطع بحثنا مع هذه الدراسة في نسخ المعاني في أنماط الجملة واختلف عنها في تخصيص الدراسة حيث ركّزت دراستنا على النسخ الوظيفي بالنواسخ الفعلية "كان وأخواتها وكاد وأخواتها وظنّ وأخواتها" بتطبيق ذلك على القرآن الكريم.

ولقد استعانت هذه الدراسة، بمجموعة من المصادر والمراجع من بينها: (الكتاب) لسيبويه، و(مغني اللبيب) لابن هشام الأنصاري، و(اللسانيات الوظيفية - مدخل نظري) لأحمد المتوكل، و(نسخ الوظائف النحوية) لخديجة محمد الصافي، و(الجملة العربية معناها ومبناها) لتمّام حسن، و(التداول اللساني في الاستلزام الحوارية) للعايشي أدراوي، و(مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي) لشكري السعدي، و(الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة) لأحمد يحيى.

وفي الأخير أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور محمد بوادي الذي كان نعم المرشد والموجه، إذ قام باحتضان البحث وتقييمه منذ بدايته إلى أن استقام على صورته النهائية.

## الفصل الأول: الجملة العربية.. قراءة في المفهوم والتقسيمات

- المبحث الأول: ماهية الجملة لغة واصطلاحاً
- المبحث الثاني: ماهية الجملة بين النحاة القدماء واللغويين المحدثين
- المبحث الثالث: التقسيمات النحوية القديمة واللغوية الحديثة للجملة العربية

## المبحث الأول: ماهية الجملة لغة واصطلاحاً

نشأ مفهوم الجملة في أحضان النحو العربي، بداية مع علمائه الأوائل الذين وضعوا له سننه وقواعده وأحكامه؛ وكانت الانطلاقة مع أحمد بن خليل الفراهيدي الذي حاول أن يربط المفهوم الاصطلاحي للجملة بالقواعد الجزئية التي تنتظم الأحكام النحوية، لكن كثرة الاهتمام بالنحو وباللسان العربي خوفاً عليه من اللحن، جعل الدراسات النحوية تتطور بجهازها المصطلحي والمفاهيمي والدلالي، فاكتمت بذلك كل مصطلح مفهومه ودلالته الخاصة. إنَّ عرض التطور المصطلحي والمفاهيمي للجملة عند النحاة عبر العصور يستدعي توضيحاً لغويًا للجملة في المعاجم العربية، فما المفهوم الذي انضوت عليه الجملة في اللغة؟

### أولاً: ماهية الجملة لغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس: "جمل: الجيم والميم واللام: أصلان أحدهما تجمّع وعظم الخلق، والآخر حسنٌ، فالأول قولك أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء: وأجملته: حصلته"<sup>1</sup>.

الجُمْلُ: الجماعة من النَّاسِ، بضمِّ الميم والجيم، ويقال جَمَلَ الشيء: جمعه وقيل لكلِّ جماعة غير منفصلة جملة، والجملة واحدة الجُمْل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة، والجملة جماعة كلِّ شيء بكمالهِ من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام.<sup>2</sup>

الْجَمَلُ مِنَ الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَخْتَصُّ بِالذِّكْرِ قَالُوا وَلَا يُسَمَّى بِذَلِكَ إِلَّا إِذَا بَزَلَ وَجَمَعَهُ جِمَالٌ وَأَحْمَالٌ وَأَجْمَلٌ وَجِمَالَةٌ بِالْهَاءِ وَجَمَعُ الْجِمَالِ جِمَالَاتٌ وَجَمَلَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ جَمَالًا فَهُوَ جَمِيلٌ وَامْرَأَةٌ جَمِيلَةٌ، قَالَ سَبِيؤَيْهِ الْجَمَالُ رِقَّةُ الْحُسْنِ وَالْأَصْلُ جِمَالَةٌ بِالْهَاءِ مِثْلُ صَبَحَ صَبَاحَةً لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْهَاءَ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً بِمَعْنَى تَزَيَّنَ وَتَحَسَّنَ إِذَا

<sup>1</sup> ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1979، ج1، مادة جمل، ص 481.

<sup>2</sup> ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د-ت)، المجلد 1، حرف الجيم، ص 501-503.



اجْتَلَبَ الْبَهَاءَ وَالْإِضَاءَةَ وَأَجْمَلْتُ الشَّيْءَ إِجْمَالًا جَمَعْتُهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَأَجْمَلْتُ فِي الطَّلَبِ رَفَقْتُ  
وَرَجُلٌ جُمَالِيٌّ بِضَمِّ الْجِيمِ عَظِيمُ الْخَلْقِ وَقِيلَ طَوِيلُ الْجِسْمِ.<sup>1</sup>  
والجمل بالفتح قال الفراء، هو زوج الناقة.<sup>2</sup>

ويأتي الجمل مجازا للزوج: وفي حديث عائشة -رضي الله عنها- "سألتها امرأة آخذ جملي -تريد زوجها- أي: أحبه عن إتيان النساء غيري فكنت بالجمل عن الزوج."<sup>3</sup>  
وجاءت الجملة في القرآن الكريم بمعنى "الجمع"، قال تعالى: "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً". الفرقان: 32.

### ثانيا: ماهية الجملة اصطلاحا:

إن أول ما يلاحظه المستقرئ للدراسات النحوية القديمة، غياب أبواب وفصول تهتم بدراسة الجملة من حيث التأليف أو التركيب وعلاقة عناصرها ببعضها، ووظيفة كل عنصر منها عند ارتباطه بالعناصر الأخرى. وهذا لا يعني أن الدراسات النحوية القديمة خالية تماما من الحديث عن الجملة أو الإشارة إليها، فقد نظر النحاة إلى الجملة نظرة شاملة؛ حيث اعتنوا بعناصرها من مفردات ووحدات، وامتدت هذه الدراسة المجزأة للجملة إلى أن جاء ابن هشام الأنصاري، وقد حاول تدارك ما لم يتطرق إليه سابقوه من النحاة، نظرا لما رآه من أهمية في دراسة الجملة، حيث يقول محمد حماسة: "لم أعر على كلمة الجملة في كتابه إلا مرة واحدة، جاءت فيها بصيغة الجمع، ولم ترد بوصفها مصطلحا نحويا، بل وردت بمعناها اللغوي"<sup>4</sup>.

إن الدراسات النحوية القديمة السابقة لابن هشام الأنصاري لم تحظ الجملة فيها بالدراسة والتحليل المنفصلين والمستقلين مقارنة بالأبواب النحوية الأخرى كالفاعل، المفعول، المبتدأ، الخبر... إنما ما قام به النحاة الأوائل هو رصد لمفهوم الجملة ضمن الأبواب النحوية الأخرى، ليس

<sup>1</sup> الفيومي أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مطبعة الميمنية، مصر، 1325هـ، مادة جمل، ص 55.

<sup>2</sup> ابن منظور: لسان العرب، مادة جمل، ص 501-503.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 501-503.

<sup>4</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د ط، 2003، ص 21.

## الفصل الأول: الجملة العربية... قراءة في المفهوم والتقسيمات

---

إهمالا منهم، بل في اعتقادهم أنها جزء لا يتجزأ من هذه الأبواب، تبقى كلّها أحكاما معيارية قابلة للأخذ والعطاء كما أنها قابلة للقبول والتفنيد.

المبحث الثاني: ماهية الجملة بين النحاة القدماء واللغويين المحدثين

1- ماهية الجملة عند النحاة القدماء:

تجدر كل الإشارات النحوية إلى أن سيبويه لم يذكر مصطلح الجملة على الإطلاق، لكن يوضح عبد الرحمن الحاج صالح ذلك الغياب بسبب أن سيبويه ساوى بين مصطلحي الجملة والكلام نظرا للوظيفة التي تكتسيها هذه الوحدة وهي إعلام المخاطب بشيء يحسب المتكلم أنه قد جهله<sup>1</sup>، وبالتالي يعتبر حديثه عن الوظيفة فيه إشارة إلى الإفادة وهي شرط من شروط الجملة، كما شدد على ضرورة حسن السكوت في الكلام وهو شرط كذلك من شروط الجملة حيث يقول سيبويه في هذا الصدد: "ألا ترى لو قلت 'فيها عبد الله' حسن السكوت، وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك 'هذا عبد الله'<sup>2</sup>."

وقد تطرق سيبويه في "الكتاب" إلى المسند والمسند إليه، وإلى علاقة الالتحام التي تجمع بينهما، حيث لا يمكن فصلهما عن بعض، حيث يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم، كما لا بد للاسم الأوّل من الآخر في الابتداء"<sup>3</sup>.

يعتبر المسند والمسند إليه بؤرة الكلام ومحور العملية التواصلية، فسيبويه يرى أن المتكلم لحظة كلامه لا يستغني عنهما، ووضح ذلك بالعلاقة الوطيدة بين كلّ من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، إذ أنّ كلّ مسند إليه يحتاج إلى مسند، ليتم تحديد المعنى والدلالة التي يريد المتكلم إيصالها

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1، ص 291.

<sup>2</sup> سيبويه أبو بشر عثمان بن قنير: الكتاب، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1317هـ، ج1، ص 261.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ج1 ص 23.

للمستمع، فتحويل الصورة الذهنية الموجودة على مستوى ذهنه يترجمها في صورة جمل وعبارات تقوم أساسا على المسند والمسند إليه\*.

في المقابل نجده استعمل مصطلح كلام في مواضع متعددة لكنّه كذلك دون إعطائه تعريفا اصطلاحيا واضحا، حيث يقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن "أنتيك أمس" و"سآتيك غدا"، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: "أنتيك غدا وسآتيك أمس".<sup>1</sup>

استعمل سيبويه هاهنا مصطلح الكلام لكنّه يريد به الجملة، رغم عدم تصريحه بذلك، وذلك من خلال تقييدها بشرط حدوث الفائدة التي يحسن السكوت عليها وتأليفها وعناصر تكوينها، وهي شروط أساسية تركز عليها الجملة، هذه العناصر التي ذكرها سيبويه، هي عناصر وظيفية تداولية بامتياز، ذلك أن اللغة قائمة على الكلام والجملة إذا استوفيا الإفادة بين المتكلم والمتلقي، وبالتالي يعتبر معيار حسن السكوت أحد المقولات الوظيفية لفهم الجملة إضافة إلى المحتوى الدلالي، كذلك حديثه عن طريقة ربط عناصر الجملة بعضها ببعض تعني الاهتمام بالمستوى التركيبي والدلالي، فالاستقامة في الكلام خاصية تداولية يحصل بها الفهم لدى المتلقي الذي يكون جاهلا للمعلومة، إذ يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "نلاحظ أيضا أنّ وظيفة هذه الوحدة هي إعلام المخاطب بشيء يحسب المتكلم أنه قد جهله، وسيبويه يلح على ذلك خلافا لكل من جاء بعده الذين خلطوا بين هذه الوظيفة الإعلامية وبين الدلالة على معنى وهو شيء آخر غير الإفادة".<sup>2</sup>

\* فالمسند إليه وهو المسند عند سيبويه هو المحدث عنه لا يكون إلا اسما من الناحية الخطابية أو ما في حكمه، كالمصدر المؤول ويمكن أن يكون المسند وهو المسند إليه عند سيبويه اسما أو فعلا أو ما في حكمهما كالظرف والجار والمجرور، فتكون صياغة الجملة المفيدة كخطاب عند سيبويه إلى مكونات قريبة هي المسند والمسند إليه، يُنظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 294.

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج1، ص 25.

<sup>2</sup> عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 291.

ويعدّ المبرد أوّل من استخدم مصطلح الجملة في مواضع من كتابه "المقتضب" حيث يقول "وإنّما كان الفاعل رفعا، لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب به الفائدة للمخاطب"<sup>1</sup>.

تظهر الخاصية الوظيفية التداولية في تعريف المبرد الاصطلاحي للجملة، من خلال تطرّقه إلى شرطي الإفادة وحسن السكوت، هذه المعايير التي سبقه إلى ذكرها سيبويه في كتابه، فحتى يكون الكلام أو الجملة صورة مفهومية ذهنية لدى المخاطب -الذي يكون جاهلا للمعلومة- يكفل كلّ من المعيارين السابقين حصولها.

وقد حظي مصطلح الجملة عند النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه والمبرد بالاستعمال، حيث قاموا بتأليف العديد من الكتب تحمل اسم "الجملة" من مثل: كتاب "الجملة" للزجاجي، "الجملة" لابن خالويه، "الجملة" لعبد القاهر الجرجاني، وقد تطرق أصحاب هذه الكتب إلى تعريف الجملة لغويا دون المعنى الاصطلاحي.

وقد وضع الزجاجي في كتاب "الجملة" التعريف الاصطلاحي للجملة حيث يقول: "اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو خرج زيد، سميّ كلاما وسمّي جملة"<sup>2</sup>.

يهدف التعريف الاصطلاحي الذي جاء به الزجاجي، إلى البعد الوظيفي القائم على مفهوم أنّ الجملة هي ائتلاف بين كلمتين تحصل بهما الإفادة وبالتالي فالزجاجي هاهنا في وضعه الإفادة معيارا أساسيا لقيام الجملة، يكون قد وافق سيبويه والمبرد الرأي في أنّ الجملة تؤدي وظيفة أساسية وهي التواصل بين المتكلم والمتلقي، فكل كلام يلقيه المتكلم ويفهمه المتلقي هو جملة.

<sup>1</sup> المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: *المقتضب*، تح: عبد الخالق عزيمة، مصر، 1979، ج1، ص 108، ج2، ص 68 \_ 82.

<sup>2</sup> الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، *الجملة*، تح: محمد بن أبي شنب، ط2، مطبعة كلنكسيك، باريس، 1957، ص 49.

ويقترّ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني في رسالته النحوية "أنّ الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة"<sup>1</sup>، فيعطينا مفهوما آخر للجملة قائما على العلاقة بين مستويين أساسيين للجملة وهما المستوى التركيبي والمستوى الدلالي، فالجملة حسب تصوّره هي ذلك التركيب أو البنية القائمة على عنصرين هما الموضوع أي المحكوم عليه والمحمول أي المحكوم به، شريطة أن يحقق هذا التركيب فائدة، وبالتالي أضاف الرماني معيارا جديدا وهو المحمول والموضوع وهذا ما جاءت به النظريات الوظيفية المعاصرة أو ما يسمى بالإسناد.

لقد امتازت تعريفات الجملة في هذه الفترة بالترادف بين مفهوم الجملة ومفهوم الكلام؛ حيث يعرفها ابن جنّي أنّها كل كلام مفيد، مستقل بنفسه، وأنّها على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل"<sup>2</sup>.

ساوى ابن جنّي بين مفهوم الجملة ومفهوم الكلام وهذا الترادف كما سبق الذكر كان سائدا في مؤلفات النحاة آنذاك، إلّا أنه في آخر القول نجده يذكر صنفين للجملة وهما: الاسمية والفعلية، وبالتالي نلاحظ بداية التفكير في الجملة والاستقلال بها عن الأبواب النحوية الأخرى، كما نجده في مواضع أخرى يعقد مقارنة بين العديد من المصطلحات من مثل: "الكلام والقول"<sup>3</sup>، فالكلام كما جاء في تعريفه "كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون "الجملة"، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضُرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس ولبّ، وأف، وأوه فكلّ لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الرماني: الحدود في النحو، ضمن كتاب: رسائل في النحو واللغة، تح: مصطفى جواد ويوسف مسكوني، طبع وزارة الإعلام العراقية، 1969، ج 4، ص 125.

<sup>2</sup> ابن جنّي أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تح: حامد المومن، عالم الكتب، بيروت، ط 2، 1985، ج 1، ص 73.

<sup>3</sup> علي أبو المكارم: مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، ط 1، 2012، ص 21.

<sup>4</sup> ابن جنّي أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1952، ج 1، ص 17.

إنّ دلالة كل من الجملة والكلام على المعنى المفيد أو شرط الإفادة جعل ابن جنّي يساوي بينهما دون ذكر لمعنى الاستقلال والفائدة التي تشترطهما الجملة والكلام لضمان صحتهما<sup>1</sup>. إذاً ابن جنّي لم يركز على ركني الجملة، المسند والمسند إليه، إنما أولى أهمية لعنصري الاستقلال والفائدة، ويشكّل هذان العنصران كما سبق الذكر التداولية في أسمى معانيها لأن الهدف منها إفادة المتلقي الذي يعدّ محور العملية التواصلية، وقد نال "القول" حظاً في تعريفات ابن جنّي حيث يعرفه بقوله: "أمّا القول فأصله أنّه لفظ مدل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة، وما كان في معناها من نحو: صه وإيه، والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو زيد ومحمد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحديثة، فكلّ كلام قول، وليس كل قول كلاماً"<sup>2</sup>.

جعل ابن جنّي كل قول تام ومفيد جملة، فقد أضاف ابن جنّي معيار التمام إلى معيار الإفادة، اهتماماً منه بالمخاطب، فالتكلم عند إلقاءه الكلام يهدف إلى إيصال أفكاره إلى المخاطب، وهنا تكمن الوظيفة التبليغية التواصلية للجملة المفيدة التامة، ويقول في موضع آخر: "إنّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وإنّ القول لا يستحق هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً ولم تكن كلاماً"<sup>3</sup>.

ويضع الزمخشري كلاماً من الجملة والكلام مترادفين، وقد جعل بؤرة اهتمامه خاصية الإسناد إذ يقول: "إنّ الكلام مؤلف إمّا من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو زيد قائم، وإما من فعل واسم نحو ضرب زيد، ويسمّى كلاماً وجملةً"<sup>4</sup>.

وقد اشترط "ابن الحاجب" أيضاً في تسمية الكلام بالجملة شرط الاستقلال، إذ الجملة عنده كلام مستقل، ويعرفها بقوله: "الجملة في الأصل كلام مستقل"<sup>5</sup>، بقيت هذه المساواة بين الجملة

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: مقومات الجملة العربية، ص 21.

<sup>2</sup> ابن جنّي أبو الفتح عثمان: الخصائص، ج 1، ص 17.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ج 1، ص 19.

<sup>4</sup> الزمخشري محمود بن عمر: الأمّودج في النحو، تح: سامي بن حمد المنصور، ط 1، (د د ن)، 1999، ص 15.

<sup>5</sup> ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر، الكافية في النحو، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط 1،

2010، ج 1، ص 91.

والكلام قائمة، فابن يعيش أيضا يجمع هو الآخر بينهما ويوافق من سبقوه في شرط الإسناد في الجملة إذ يقول: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى... ويسمى الجملة"<sup>1</sup>، وفي موضع آخر يضيف شرطي الاستقلال والإفادة؛ حيث يقول: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ويسمى الجملة"<sup>2</sup>.

من خلال ما ورد من تعريفات لمصطلح الجملة بداية مع سيبويه ومن عاصره من النحاة ومن جاء بعده، جاءت الجملة مرادفة لمفهوم الكلام، وقد اتسمت التعريفات بالبعد الوظيفي التداولي من خلال وضع المعايير التي تجعل من الكلام جملة، وذلك من أجل تحقيق الوظيفة التواصلية بين طرفي الخطاب "المتكلم - المتلقي" وتمثل هذه المعايير في:

1- استقلال اللفظ.

2- تمام المعنى وحصول الفائدة.

3- الإسناد.

ويرى الاتجاه الثاني من النحاة في تعريفهم الجملة أنه لا بد من التمييز بين الجملة والكلام؛ فالجملة عندهم غير الكلام، فكلّ منهما له خصائصه، فهذا الرضي يفرق بينهما في قوله: "الفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس"<sup>3</sup>.

يقصد الرضي من وراء هذا القول، البعد التداولي الفاصل بين الجملة والكلام، فكلاهما قائم على العلاقة الإسنادية الأصلية غير أنّهما مختلفان في الهدف من حيث أن الجملة المقيدة هي كلام، والمقصود بالقيّد "الإفادة"، وقد عني الشريف الجرجاني بهذا في تعريفه للجملة التي هي "عبارة عن

<sup>1</sup> ابن يعيش موفق الدّين يعيش بن علي: شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2001، ج1، ص18.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج1، ص20.

<sup>3</sup> رضي الدين الأسترابادي: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1979، ج1، ص8.



مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك زيد قائم، أو لم يفد كقولك إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً<sup>1</sup>.

فالجملة عند الجرجاني أعم من الكلام، ذلك أن الجملة هي إسناد كلمتين أحدهما إلى الأخرى سواء توفر فيها شرط الإفادة أم لم يتوفر.

أمّا ابن هشام الأنصاري فقد سار على نهج الرضي في فصله بين الكلام والجملة، مستندا إلى أساس القصد والإفادة حيث اعتبر الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه"، فالكلام عنده أعم من الجملة إذ شرطه الإفادة بخلافها حيث يقول: "ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا فليس بكلام"<sup>2</sup>.

فابن هشام ومن خلال قوله فصل بين الكلام والجملة، وذلك عن طريق معيارين أساسيين هما القصد والإفادة، وهنا يتجسد البعد التداولي الوظيفي الذي يهدف إلى تحقيقه ابن هشام والمتمثل في تبليغ الفكرة للمخاطب، فالقصد الذي جعله شرطا أساسيا في قيام الجملة، هو صلب الوظيفية، إن فصله بين الكلام والجملة قائم على حسن السكوت والإفادة، لذا نجد صنف الكلام على أنه أعم من الجملة، وقد مثل من خلال تعريفه للجملة لأقسامها حيث يقول "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمتزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، وأقائم الزيدان؟ وكان زيد قائما، وظننته قائما"<sup>3</sup>.

ويرى ابن عقيل -في شرحه- أن الكلام عند النحويين ليس نفسه عند اللغويين وهذا ما ذهب إليه ابن مالك حيث يقول: "وإنما قال المصنف، كلامنا، ليعلم أن التعريف إنما هو الكلام في

<sup>1</sup> الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ص 68.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: معني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1964، ج2، ص431-432.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 431.

اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد"<sup>1</sup>.

فابن مالك فرّق بين كلام النحويين واللغويين بشرط الإفادة، فكلام اللغويين هو كل مركب سواء أفاد أم لم يفد، أما كلام النحويين هو كل مركب حصل فيه شرط الإفادة، وقد سار على خطاهم الأشموني إذ فرّق هو كذلك بين الجملة والكلام<sup>2</sup>.

### 2 - ماهية الجملة عند اللغويين المحدثين:

#### أ- اللغويون العرب:

لقد أعطيت الجملة تعاريف جعلت منها نمطا مصغرا للغة والكلام وصورة دنيا للفهم والإفهام، فمهما اختلف الدارسون العرب في تعريفهم للجملة إلا أنّهم لم يخرجوا عن الإطار الذي وضعه النحو العربي القديم، فقد حاولوا الاستفادة من إثراء الدرس اللغوي العربي الحديث في كلّ مستوياته الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، فهناك من اللغويين المحدثين من درس الجملة من منطلق ومفهوم نحوي قديم وهناك من جعل انطلاقة من المناهج اللسانية الحديثة، وهناك من كان وسطيا فجمع بين المفهومين (القديم والحديث)، كما اختلفوا في استخدام مصطلح "الجملة"، فهناك من جعلها مرادفا للكلام أي جعلهما بمعنى واحد، وهناك من حاول التفريق بينهما.

وقد تطرّق إبراهيم أنيس إلى مفهوم الجملة حيث يعرفها بقوله: "إن الجملة في أقصر صورها، هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر..."<sup>3</sup>

إذ يرى إبراهيم أنيس أن الجملة أقلّ من الكلام، تقوم على شرط الإفادة والاستقلال مهما كان عدد الوحدات التي تتركب منها الجملة، ثمّ عرّف الكلام وما يتركب منه في كلّ لغة، فهو عنده مجموعة من الكتل التي توصل الفكرة للمتلقي، هذه الكتل تنقسم بدورها إلى جمل تقوم على

<sup>1</sup> ابن عقيل بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث - القاهرة، 1980، ج1، ص 14.

<sup>2</sup> الأشموني علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص 8.

<sup>3</sup> إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص 277.

خاصية الإسناد حيث يقول: "فحين نحلّ الكلام في كلّ لغة نرى أنّه يمكن أن ينقسم إلى كتل، يفيد كلّ منها معنى يكتفي به السامع ويطمئن إليه وتشتمل كل كتلة منها في غالب الأحيان على ما يسمّى بالمسند والمسند إليه وحدهما، وتلك هي الجملة القصيرة التي اكتفى بركنيتها الأساسيين... ولكن للجملة في الأعمّ الأغلب أمور أخرى تطول بها الجملة وتتعدد"، فكل بيئة كما يرى إبراهيم أنيس تقوم على العادات اللغوية وهي التي تحدد شكل الجمل، أي أنّ الفصيحة اللغوية هي من تحدد أركان الجملة، فمثلا الفصيحة الهندية تشترط في الجملة لكي تكون مفيدة أن تتضمن مسندا ومسندا إليه ورابطا.<sup>1</sup>

هنا يتضح أن إبراهيم أنيس قد ساير النحاة القدماء في المعايير التي وضعوها لقيام الجملة من إفادة واستقلال وإسناد، هذا يوحى إلى أن البعد الوظيفي للجملة كان موجودا عند النحاة القدماء دون التصريح به.

وقد حاول عبد الرحمن أيوب التفريق بين الجملة والكلام آخذاً ذلك عن علماء الغرب، إذ فرّقوا بين الجملة الاسمية بوصفها مثالا، والجملة الاسمية بوصفها نموذجاً، فعبارة المبتدأ والخبر جملة اسمية، هي نموذج للجملة الاسمية، وعبارة زيد قائم جملة اسمية هي مثال واقع للنموذج الجملة الاسمية.<sup>2</sup>

جعل عبد الرحمن أيوب الجملة الاسمية نوعين، النوع الأول هي الجملة الاسمية النموذج وهي القاعدة؛ فالجملة الاسمية النموذج هي ما تكونت من مبتدأ وخبر، أما الجملة الاسمية المثال فهي المثال الذي يوضح الجملة الاسمية النموذج ومثّل لها بـ "زيد قائم"، فكما هو معروف زيد مبتدأ، وقائم خبر.

وقد تبين كل من مهدي المخزومي وريمون طحان رؤية واحدة، فكلاهما يرى بأن الجملة هي الصورة الصغرى للكلام المفيد، الموضوع للفهم والإفهام، وهذه الصورة تعكس صورة ذهنية؛

<sup>1</sup> إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 276-277.

<sup>2</sup> عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1957، ص 125-126.

كانت قد تألفت أجزاءها في ذهن المتكلم، وعن طريقها تم نقل ما دار في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع وفق شروط وقواعد معينة تُراعى فيها، فالجملة عندهما أقل قدر من الكلام المفيد، وهي ما تكونت من ثلاثة عناصر أساس: مسند، مسند إليه، إسناد<sup>1</sup>.

يبدو أن رؤية كلاً من مهدي المخزومي وريمون طحان تهدف إلى تحقيق الوظيفة التبليغية وذلك من خلال حديثهما عن نقل الصورة الذهنية من المتكلم إلى المتلقي.

وقد اعتمد تمام حسّان في تحديده لمفهوم الجملة على المناهج اللغوية الحديثة، والتي تنطلق في دراسة اللغة من الجملة وتعود إليها، فالجملة هي وحدة اللغة والكلام، ومن خلالها يحدث الفهم والإفهام، حيث نجد يفرّق بين الكلام واللغة حيث يقول: "فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام. فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية"<sup>2</sup>.

يضع تمام حسّان فروقات بين الكلام واللغة، فالجملة هي وسيلة للفهم والإفهام، أمّا اللغة فهي قواعد نظم هذا الكلام، لذا فإنّ العلاقة بين اللغة الاجتماعية والكلام الفردي وطيدة، ويقول في موضع آخر: "ومن العدل أن تعتبر الكلمات، وهي أهم مكونات اللغة وحدات، مع أنه يجب ألا يغيب عن الخاطر أنّ قواعد الجمع بين هذه الكلمات في السياق، وأنواع التنغيم في الكلام بهذه الكلمات وحدات لغوية أيضاً. ويمكن أن يقال باختصار أنّ الجملة وحدة الكلام، وأن الكلمة وحدة اللغة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964، ص31-33. وانظر: ريمون

طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981، ج 2، ص 44-54.

<sup>2</sup> تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979، ص 32.

<sup>3</sup> تمام حسّان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، ص 47.

فاللغة هاهنا في قوله هذا أعم من الكلام وهو جزء لا يتجزأ، إنّ الجملة وحدة الكلام والكلمة وحدة اللغة.

وقد ربط إبراهيم السامرائي الجملة بالإسناد سواء أكانت الجملة اسمية أو فعلية حيث يقول: "ولن نخرج في بحثنا في مسألة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية"<sup>1</sup>. ومذهب السامرائي هذا كمذهب النحاة القدماء الذين جعلوا قضية الإسناد أساسية لقيام الجملة، فكل من المسند والمسند إليه دعائم للجملة بها تحدث الإفادة وبالتالي يحصل الفهم لدى المتلقي وتتحقق الوظيفة التواصلية.

ويعدّ عبد الصمد زعيمة من اللغويين الذين فرقوا بين الجملة والكلام؛ حيث يرى أنّ الكلام أعمّ من الجملة، إذ أن الكلام يتكون من مجموعة من الجمل التامة المعنى والتي تؤدي وظيفة إبلاغية حيث يقول: "غير أنّ الجملة تختلف عن الكلام، لأنها وحدة الكلام، لذا كانت كلّ جملة كلاماً، وليس كلّ كلام جملة والتميز بين مصطلحي الكلام والجملة سهل ميسور، فالكلام يصدق على سلسلة من الجمل كما يصدق على سلسلة من الكلمات المترابطة لأداء معنى تام"<sup>2</sup>.

وقد وضع خليل أحمد عمارة مفهوماً للجملة في إطار النحو التحويلي التوليدي، إذ قسم الجملة من منظورين أساسيين هما: المعنى والمبنى، فالجملة من المنظور الأوّل سطحية، ومن المنظور الثاني اسمية أو فعلية، حيث يقول: "الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات (منطوقة أو مكتوبة) التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهي إما أن تكون قد وُضعت للبعد الدلالي الأوّل، وهو الإخبار المحايد ونسبته البنية السطحية، فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي وتسمّى من حيث المعنى التوليدي ذات البنية 'سطحية'، أمّا من حيث المبنى فتأخذ اسمها من الجملة الاسمية أو الفعلية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1966، ص 206.

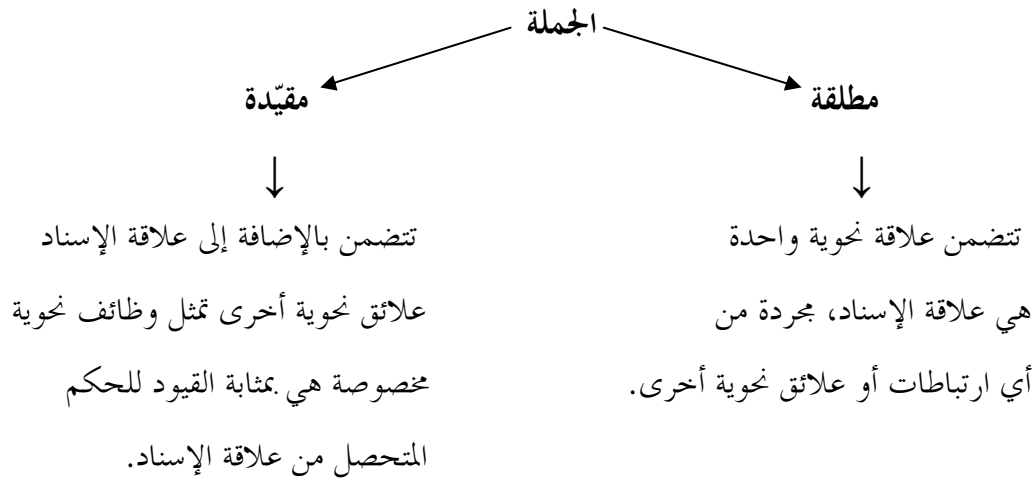
<sup>2</sup> محمد عبد الصمد زعيمة: دراسات في علم اللغة المقارن، دار الثقافة، القاهرة، (د-ط)، 1981، ص 195.

<sup>3</sup> خليل أحمد عمارة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار واقل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2003، ص 130.

وقد خالف النحاة القدماء في تفريقه بين الكلام والجملة حيث يقول: "نرى أنّ الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه، فقام زيد وزيد مجتهد، جملة، وصه، جملة وأف جملة، والنار جملة، وأخاك أخاك جملة، وإن تدرس تنجح جملة، والله إنّ محمدا لرسول، جملة، ذلك لأنّ كلّ مجموعة مما سبق تؤدي بلبينها كلّها معنى يحسن السكوت عليه، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى"<sup>1</sup>.

وقسم عبد الحميد السيّد الجملة إلى مطلقة ومقيّدة، فالجملة في أول مراحلها تكون مطلقة، تتضمن ركني الإسناد، المسند والمسند إليه، وقد تتضمن إضافة إلى الركنين السابقين، عناصر جديدة تكون علاقات نحوية جديدة تمدّ في بناء الجملة من خلال معانٍ وظيفية مخصوصة وروابط تركيبية محددة، ويرى أن هذه العناصر تولد ضربا من الوظائف الدلالية، بحكم اقترانها بقيم معنوية اقترانا متصلا يكون كيانا قائما بذاته، أما الجملة المقيّدة عنده فهي مجموعة وحدات نحوية مصوغة في نسق تركيبية، وهي فعلية أو اسمية، تتضمن علاقة الإسناد وتجاوزها إلى مواقع جديدة تحتلها عناصر إضافية ترتبط بطرفي الإسناد ارتباطا مخصوصا تتعدد صورته وتباين دلالاته<sup>2</sup>.

وقد وضّح عبد الحميد السيّد الجملة المطلقة والمقيّدة بالشكل الآتي<sup>3</sup>:



<sup>1</sup> خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدّة، السعودية، ط1، 1984، ص 77-78.

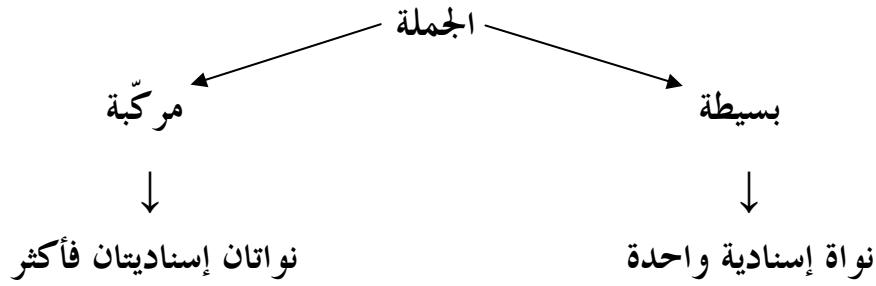
<sup>2</sup> عبد الحميد السيّد: دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص 24-25.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 27.

كما قسّم الجملة إلى بسيطة ومركبة، فالبسيطة كما يقول هي: "جملة المسند والمسند إليه منفردين، أو مقيدين بقيود دلالية، تمثلها وظائف نحوية مخصوصة، فهي تتضمن نواة إسنادية واحدة، أما الجملة المركبة فتتضمن نواتين إسناديتين أو أكثر"<sup>1</sup>.

كقوله تعالى: "إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا". الإسراء: 36.

هذا وقد وضع عبد الحميد السيّد الخطاطة الآتية للجملة البسيطة والمركبة:



#### ب- اللسانيون العرب:

شغل مصطلح الجملة اللغويين العرب، إذ اهتموا بتحديد معناها أيما اهتمام، حيث ترجم "فريزر" ما يزيد عن مائتي تعريف لها، وتختلف التعاريف باختلاف السياقات والمتكلمين؛ حيث يقول: "ما ترجمته أكثر من مائتي تعريف للجملة مختلفة بعضها عن بعض تواجه الباحث الذي يتصدى لبحث تركيب الكلام الإنجليزي ثم ذكر يونج من بعد سنة 1950 أن عددها يزيد على ثلاثمائة تعريف"<sup>2</sup>.

ويقول "دي بوغراند": "من المتعلق أن هذا التركيب الأساسي (يقصد به الجملة) قد أحاط به الغموض والتباين حتى في وقتنا الحاضر... وما زالت هناك معايير مختلفة لجملة الجملة دون الاعتراف صراحة - بأنها تعريفات نهائية - كونها أساسا لتوحيد تناول موضوعها"<sup>3</sup>، وقد ربطها "فرديناند دي سوسير" بمفهوم التضام أو بمفهوم النظام اللغوي ككل، هذا ما دعا البنيويين إلى

<sup>1</sup> عبد الحميد السيّد: دراسات في اللسانيات العربية، ص 28.

<sup>2</sup> محمود أحمد نخلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1988، ص 11.

<sup>3</sup> روبرت دي بوغراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1418، 1988 هـ، ص 88.

إيجاد مفهوم للتضام بعيدا عن الجملة، حيث يعرفها بأنها النمط الرئيسي من أنماط التضام الذي يتألف عنده من وحدتين أو أكثر من الوحدات التي يتلو بعضها بعضا وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموعة من الكلمات كذلك، وهي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركبة، المشتقات، أجزاء الجملة، الجملة كلّها) ويمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي عنده (langue) وهذا ما أدى بالبنوية الأوروبية إلى البحث عن مفهوم التضام بدل الجملة<sup>1</sup>.

وقد أسقط "بلومفيلد" معيار المعنى، وركز على مفهوم الاستقلال في مفهوم الجملة؛ حيث يقول: "الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه"، أما "ليونز" فقد عرف الجملة على أنّها الوحدة الكبرى للوصف اللغوي<sup>2</sup>.

وقد اعترف "جورج مونان" أن إعطاء تعريف نحوي دقيق للجملة إشكال - في حد ذاته - يعترض اللساني لأنه يكون أمام كم هائل من المقاييس التي قد تختلط عند استغلالها في وقت واحد، لذا فقد جمع في تعريفه للجملة بين عدة خصائص علمية تربط بين المنطق وعلم التركيب وعلم النفس؛ وانطلاقا من المقياس النفسي تعرف الجملة على أنّها: "الإحساس الحاصل بأنّها تعبر عن فكرة كاملة"<sup>3</sup>.

وقد حاول "يسبرسن" أن يستحدث مفهوما جديدا للجملة، إذ جعلها قولا تاما ومستقلا ومفيدا، وهي قادرة على استيفاء المعنى بنفسها، حيث يقول: "الجملة قول بشري تام ومستقل والمراد بالتام والاستقلال أن تقوم الجملة برأسها أو تكون قادرة على ذلك"<sup>4</sup>.

وقد حاول "هرينجر" الإشارة إلى التعريفات المؤسسة على التفسير الشائبي إلى موضوع أو مسند إليه، ومحمول أو مسند، حيث يستبعد الجمل المكونة من كلمة واحدة مثل: "النار!، حيث

<sup>1</sup> محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 13.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 14.

<sup>3</sup> جورج مونان: مفاتيح الألسنية، ترجمة: الطيب البكوش، منشورات الجديد، تونس، 1981، ص 101-102.

<sup>4</sup> محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 13.



ننظر إليها بوجود الحذف ولا يمكن قراءة الحذف الموجود فيها لأننا نعرف على وجه التحديد ما حذف منها"<sup>1</sup>.

يركز هاهنا "هرينجر" في مفهومه هذا للجملة على العناصر المهمة في الجملة من مسند ومسند إليه، حيث يرى أنّ الجمل لا تتمّ إلاّ بوجود هذه العناصر، ووظف كلمة "النار!" وحدها لا يعدها جملة لأنها محذوفة، ونحن على دراية بما حذف منها.

في حين انطلق "جون كوهين" في تعريفه للجملة من ثنائية "دي سوسير" القائمة على الدال والمدلول، فالجملة عنده هي: "وحدة بالصوت والمعنى في آن واحد"<sup>2</sup>، فهذا المفهوم يقوم على ركنين أساسيين هما الصوت والدلالة.

وقد وضع "أندريه مارتيني" المصطلح الوظيفي "الملفوظ" مقابلا للجملة، لدلالته على المستوى الصوتي ذي الوظيفة الإبداعية؛ إذ يقول: "الجملة ملفوظ ترتبط عناصره بمسند واحد، أو عدّة مساند مترابطة"<sup>3</sup>.

إذن الجملة عند مارتيني مقيدة بمجموع العناصر الوظيفية التي تتضافر لتشكّل بنية ما، فهي تناسق وانسجام بين تراكيب نحوية قائمة بشكل أساسي على المسند.

إجمالاً يمكن القول إنّ؛ اللسانيين العرب والغرب المحدثين يتقاطعون مع النحاة القدماء في المعايير التي تحدد الجملة من استقلال في المعنى والإفادة والإسناد، إذ جعلوا منها الشروط الأساسية لتكون الجملة سليمة لأداء الوظيفة التواصلية و التبليغية الحاصلة بين طرفي الخطاب (المتكلم- المتلقي)، هذا ما ذهبت إليه النظرية التداولية المعاصرة التي تهتم بالمتلقي وبالسياق الذي يقال فيه الخطاب، فالبعد التداولي للجملة يكمن في إيصال خطاب مفهوم ومؤثر في السامع.

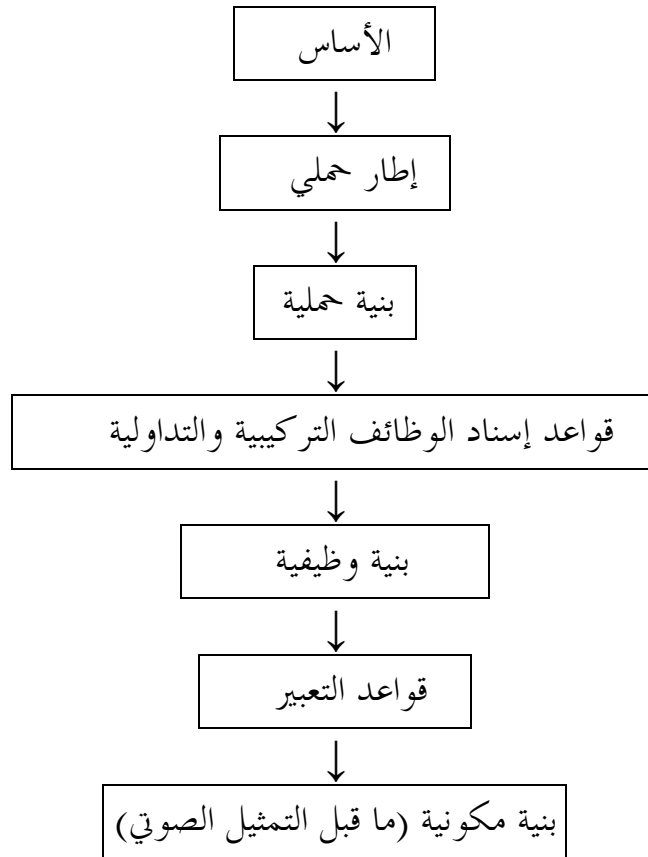
أمّا في تصوّر الوظيفي فإنّه يتمّ اشتقاق الجملة عبر ثلاث بنيات: البنية الحملية الممثل فيها للخصائص الدلالية والبنية الوظيفية الممثل فيها للخصائص الوظيفية والبنية المكونية محل التمثيل

<sup>1</sup> محمود أحمد نخلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 15.

<sup>2</sup> جون كوهن: بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1986، ص 70.

<sup>3</sup> André Martinet: *Elément de linguistique générale*, 5<sup>e</sup> édition, Armand colin, France, p 131.

للخصائص الصرفية - التركيبية، فبتطبيق ثلاثة أنساق من القواعد وهي: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية، وقواعد التعبير يتم بناء البنيات الثلاث السابق ذكرها، إذ يقوم الأساس بإعطاء إطار حملي يشكل دخلا لقواعد بناء البنية الحملية إلى بنية وظيفية عن طريق إسناد الوظائف التركيبية ثم الوظائف التداولية، وتشكل البنية الوظيفية التامة التحديد، دخلا لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء بنية مكونية على أساس المعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية، ويمثل لها أحمد المتوكل بالرسم الآتي<sup>1</sup>:



وقد وضع أحمد المتوكل مبادئ تتم من خلالها صياغة نموذج في النحو الوظيفي<sup>2</sup>:

أ- اللغة بنية (تركيبية-صرفية ودلالية) تخلفها وظيفة؛ وظيفة التواصل.

ب- الخصائص الوظيفية للغات الطبيعية تحدّد إلى حد بعيد، خصائصها البنيوية.

ج- البنية التركيبية الصرفية نتيجة لتفاعل أنواع ثلاثة من الخصائص الدلالية والتداولية والتركيبية.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1987، ص 128.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 126.

د- العلاقات بين مكونات الجملة أنماط ثلاثة: علاقات دلالية (المنفذ- المتقبل- المستقبل- الأداة- الزمان والمكان...) وعلاقات تركيبية (الفاعل- المفعول) وعلاقات تداولية (المبتدأ، الذيل- المحور- البؤرة).

هـ- العلاقات الدلالية والتداولية وعلاقات كلية يرد استخدامها في الوصف الكافي للغات الطبيعية جميعها، في حين أن العلاقات التركيبية وعلاقات غير كلية إذ يستغنى عن استخدامها في الوصف الكافي لبعض اللغات الطبيعية.

و- أنواع العلاقات الثلاثة علاقات "أولى" وليست علاقات مشتقة ناتجة عن تركيبات شجرية معينة.

ز- ليست ثمة علاقة مباشرة بين مستوى البنية الدلالية ومستوى البنية الصرفية- التركيبية؛ بل إن الربط بين المستويين يتم عن طريق مستوى ثالث، مستوى البنية الوظيفية.

ن- يتم اشتقاق الجملة عن طريق نقل البنية الدلالية إلى بنية صرفية - تركيبية (عبر بنية وظيفية) لا العكس.

ح- استجابة لمبدأ الكفاية النفسية يتم اشتقاق الجملة بواسطة بناء البنيات الثلاث "الدلالية والوظيفية والتركيبية- الصرفية"، عن طريق تطبيق قواعد غير تحويلية لا تغير البنية - الدخل؛ حذفاً ولا تعويضاً ولا نقلاً.

ط- استجابة لنفس المبدأ، لا يمثل للمحتوى الدلالي للمفردات عن طريق نسق عام من الوحدات الدلالية المجردة بل يمثل لها كما هي واردة في اللغة موضوع الوصف.

ي- البنية مصدر اشتقاق الجملة، بنية غير مرتبة لا بالنظر للمكونات فيما بينها فحسب بل كذلك بالنظر إلى عناصر المكونات ذاتها.

ك- لا يمثل في البنية الأساس إلا للخصائص العامة الممكن ورودها في جميع اللغات الطبيعية، أما الخصائص المرتبطة بلغة معينة، أو بنمط معين من اللغات، فيمثل لها في مرحلة متأخرة من الاشتقاق على أساس أن البنيتين الدلالية والوظيفية بنيتان ذواتا طابع عام، في حين أن البنية الصرفية-

التركيبية تختلف طبيعة عناصرها ويختلف تنظيم هذه العناصر من لغة إلى لغة أو من نمط من اللغات إلى نمط آخر.

ل- يتم ترتيب عناصر المكونات وترتيب المكونات فيما بينها في مرحلة متأخرة، أي في مستوى البنية التركيبية- الصرفية عن طريق تطبيق نسق من القواعد تُلحق المكونات بالمواقع التي تقتضيها وظائفها المؤشر لها في البنية الوظيفية.

إنّ مجموعة هذه المبادئ تؤسس لبناء الجملة وفق نظرية النحو الوظيفي، فالجملة في النحو الوظيفي، تقوم على ثلاث بنيات: بنية دلالية، وبنية تركيبية- صرفية، وبنية تداولية، هذه البنى الثلاثة تتعالق فيما بينها لتنتج جملة تأخذ فيها كل المكونات والعناصر مواقعها؛ إذ تقوم البنية الوظيفية بالربط بين البنية الدلالية والبنية التركيبية- الصرفية.

### 1- البنية الحملية في النحو الوظيفي:

تتكون البنية الحملية في النحو الوظيفي من الأساس، والذي ينقسم بدوره إلى عنصرين اثنين هما: "معجم" و"قواعد تكوين المحمولات والحدود".

#### 1-1 المعجم:

تتكون القدرة المعجمية للمتكلم- السامع من صنفين اثنين من المعارف: معرفة مجموعة من المفردات يتعلمها تعلمًا قبل استعمالها ومعرفة نسق من قواعد الاشتقاق تمكنه من تكوين مفردات جديدة لم يسبق له أن سمعها أو استعمالها، انطلاقًا من المفردات الأصول المتعلمة، ويصنّف أحمد المتوكل كل من المفردات الفعلية المصوغة على الأوزان الأربعة "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ" و"فَعَلَل" مفردات أصولًا، باعتبار أنها تشكّل أبسط مفردات اللغة العربية معنى ومبنى، ويمثّل للمفردات الأصول في المعجم في شكل إطار حملي، وهو بنية تتضمن المعلومات الآتية<sup>1</sup>:

أ- صورة المحمول.

ب- مقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة...).

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 129.

ج- عدد محلات موضوعاته.

د- الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستقبل).

هـ- القيود التواردية التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته.

## 1-2 قواعد التكوين:

تقوم القواعد المنتجة تزامنيا في نظرية النحو الوظيفي بتكوين المفردات المشتقة، فالقاعدة المتوافرة على خاصية الربط بين مفردات متواردة تزامنيا، تعدّ قاعدة اشتقاقية، كقواعد تكوين المحمولات "العلية" والمحمولات "العكسية" والمحمولات "الانعكاسية" والمحمولات الدالة على "المطاوعة" وقواعد "انصهار الموضوع"، أمّا فيما يخص الحدود، فإنّها تنقسم كالمحمولات إلى حدود أصول وحدود مشتقة، يمثّل للحدود الأصول في المعجم.

أما الحدود المشتقة فيتم تكوينها بواسطة قواعد تكوين الحدود، ويرى أحمد المتوكل أنّ التمييز بين المعجم وقواعد التكوين، بين التمثيل لما يتعلمه المتكلم- السامع تعلمًا وما يقوم باشتقاقه طبقًا لقواعد معينة، يكفل عكس "القدرة المعجمية" قدرة المستعمل للغة على تكوين مفردات جديدة بالنسبة إليه، مفردات لم يسبق له وأن استعملها، هذا التمثيل يحظى بواقعية نفسية لا يحظى بها تمثيل يسوي بين المفردات الأصول والمفردات المشتقة<sup>1</sup>.

## 2- البنية الوظيفية:

تنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة إجراء مجموعتين من القواعد<sup>2</sup>:

- قواعد إسناد الوظائف.

- قواعد تحديد مخصص الحمل.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 130-131.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 136.

أولاً - قواعد إسناد الوظائف:

إنّ الوظائف في النحو الوظيفي ثلاثة أنواع: دلالية (المنفذ، المتقبل، الأداة...) ووظائف تركيبية (فاعل، مفعول...) ووظائف تداولية (بؤرة، محور...).

أ - إسناد الوظائف التركيبية:

هناك حدّان اثنان انطلاقاً من الوجهة، تسند إليهما الوظيفتان التركيبيتان "الفاعل" و"المفعول" وهما الحد المتخذ منظوراً رئيسياً والحدّ المتخذ منظوراً ثانوياً، فتسند بناء على ذلك الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة وتسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة، وتظل الحدود غير الوجهية أي الخارجة عن مجال الوجهة بدون وظيفة تركيبية<sup>1</sup>.

ب - إسناد الوظائف التداولية:

تنقسم الوظائف التداولية في نظرية النحو الوظيفي إلى خمس وظائف وهي بالنسبة للحمل وظائف داخلية ووظائف خارجية، تسند الوظائف الخارجية إلى المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل ذاته، أي الوظيفة "المنادى" والوظيفة "المبتدأ" والوظيفة "الذيل" أمّا الوظيفتان الداخليتان فهما اللتان تسندان إلى مكونات تعد من عناصر الحمل ذاته (موضوعات المحمول أو لواحقه) والوظيفتان التداوليتان الداخليتان هما الوظيفة "البؤرة" والوظيفة "المحور" .. وتتميز الوظائف التداولية عن الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية بكونها علاقات تُسند إلى مكونات حسب المعلومات الإخبارية التي تحملها وطبقاً للطبقات المقامية التي يمكن أن تنجز فيها الجملة، وفيما يلي توضيح لمكونات الوظائف التداولية الخارجية والداخلية<sup>2</sup>:

- الوظيفة "المبتدأ": يعرف المبتدأ على أساس أنه المكون الذي يدل على مجال الخطاب المحمول عليه الحمل الذي يليه.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 138.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 139-143.

- الوظيفة "الذيل": يعرف الذيل بأنه المكون الذي يوضح أو يعدّل أو يصحح معلومة واردة في الحمل.

- الوظيفة "المنادى": تسند الوظيفة "المنادى" إلى العنصر الذي يشكل محط النداء في الجملة.

- الوظيفة "المحور": تسند الوظيفة المحور إلى المكون الدال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل، ويرى المتوكل أن الوظيفة الفاعل يمكن لها أن تأخذ الوظيفة "المحور" نظرا للترابط القائم بينهما، فكلاهما تشكلان منطلق الجملة، أي المنطلق الوجهي بالنسبة للفاعل والمنطلق الإخباري بالنسبة للمحور، فهما تدلان على معلومة معطاة متقاسمة معرفتها بين المتكلم والسامع.

- الوظيفة "البؤرة": وتنقسم إلى قسمين:

✓ بؤرة الجديد: وتسند هذه الوظيفة إلى الحد الحامل للمعلومة التي لا يتقاسم معرفتها المتكلم والمخاطب.

✓ بؤرة المقابلة: وتسند هذه الوظيفة إلى الحد الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم أو المخاطب في ورودها.

ثانيا: - قواعد تحديد مخصص الحمل:

تعدّ القوة الإنجازية مخصصا للحمل، لا للجملة ككل؛ إذ إنّها تنصبّ عليه وحده، بحيث لا تدخل في حيزها المكونات الخارجة عنه، كالمكون المنادى والمكون المبتدأ والمكون الذيل، ذلك أن المبتدأ يتقدّم على مؤشر القوة الإنجازية بخلاف المكونات الداخلية وبالتالي تعدّ مخصصا للحمل القوة الإنجازية التي تواكبه، ففي الجملة "شربت زينب فنجان قهوة" القوة الإنجازية "الإخبار"، أمّا في الجملة: هل شربت زينب فنجان قهوة؟ القوة الإنجازية "السؤال"، ويقدم أحمد المتوكل اقتراحا للتمثيل للقوة الإنجازية في النحو الوظيفي مفاده ما يلي<sup>1</sup>:

✓ يؤشر للقوة الإنجازية المواكبة للحمل بواسطة مخصص الحمل.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 144-146.

✓ انطلاقاً من أن لبعض الجمل قوتين إنجازيتين اثنتين؛ قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزمة، يُوْشر للقوة الإنجازية الواحدة بمخصص حمل بسيط وللقوة الإنجازية المزدوجة بمخصص حمل مركب.

✓ يتم التأشير للقوة الإنجازية بواسطة مخصص الحمل في مستوى البنية الوظيفية على أساس شروط مقامية معيّنة.

✓ يُرصد الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة عن طريق شروط مقامية من قبيل الشروط التي يقترحها "سورل".

### 3- البنية المكونية:

يُقصد بالبنية المكونية في النحو الوظيفي البنية الصرفية- التركيبية، ويتم بناؤها عن طريق إجراء النسق الثالث من القواعد "قواعد التعبير"، إذ تُطبّق طبقاً للمعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية، ويشمل نسق قواعد التعبير مجموعة القواعد الآتية<sup>1</sup>:

✓ قواعد صياغة الحدود.

✓ قواعد صياغة المحمول.

✓ قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية .

✓ قواعد الموقعة.

✓ قواعد إسناد النبر والتنغيم.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 148.



المبحث الثالث: التقسيمات النحوية القديمة واللغوية الحديثة للجملة العربية:

1- تقسيمات الجملة عند النحاة القدماء:

ذهب معظم النحاة القدماء إلى القول بأن الجملة النحوية قسمان: جملة اسمية وجملة فعلية<sup>1</sup>، وقد وضعوا هذا التقسيم استناداً إلى بعض الشروط التي تجعل منها جملة، اسمية أم فعلية. فالاسمية هي الجملة التي تبدأ باسم نحو قولك: محمد رسول الله، الرجل مؤدب، التلميذ مجتهد، أما الفعلية فهي الجملة التي تبدأ بفعل نحو قولك: ذهب الولد إلى المدرسة، اشترى الطفل كتاباً، كان البرد شديداً، ظننت الأمطار غزيرة... وقد خرج بعض النحاة عن التقسيم السابق وذهبوا في ذلك مذاهب متباينة.<sup>2</sup>

فقد تطرّق ابن يعيش إلى أقسام الجملة، ونسب التقسيم الذي جاء به الزمخشري في "المفصل" إلى أبي علي الفارسي، حيث قال: "وأعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط: فعل وفاعل، والجزاء: فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل"<sup>3</sup>.

ذكر ابن يعيش في قوله هذا أقسام الجملة الأربعة (الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية) التي جاء بها الزمخشري، والتي أخذها عن أبي علي الفارسي، ولما رآها قسمة لفظية فقط، جعلها قسامين فقط، فالجملة الشرطية كما يرى أنّ أصلها فعلية، لأنها تتكون من فعل وفاعل، والأمر نفسه بالنسبة لجملة جواب الشرط.

وعند حديثه عن الجملة الفعلية وظّف ابن يعيش أمثلة كثيرة نحو "زيد قائم أبوه"، حيث يقول "فزيد مرتفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر وفيه ضمير يرتفع بأنّه فاعل كارتفاع الأب في قوله 'زيد قائم أبوه'، وهذا التفسير يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الضمير، لم يصح أن

<sup>1</sup> رضي الدّين الأسترابادي: شرح الكافية، ج 1، ص 61.

<sup>2</sup> فتحي عبد الفتاح الدجني: الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح، الكويت، ط 2، 1987، ص 77.

<sup>3</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 88.

تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدأ، وذلك لأن الجملة كلّ كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكراً يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرا، وتصير الجملة من تمام المبتدأ، ولا تكون خبرا عنه... ألا ترى أنك لو قلت: زيد قام عمرو لم يكن كلاما لعدم العائد"<sup>1</sup>.

تطرق ابن يعيـش إلى الجملة الفعلية وقد مثل لها بأمثلة كثيرة؛ كقوله "زيد قائم أبوه"، فـ"زيد" حسبما يرى مرفوعة بالابتداء، وقائم في موضع الخبر، فهي اسم فاعل تعمل عمل الفعل وأبوه، فاعل لاسم الفاعل، ويوضح بأن الفاعل فيه ضمير يعود على المبتدأ، لم تكن خبرا عنه.

أما عن الجملة الاسمية - حسب ابن يعيـش - فهي التي يكون الجزء الأول منها اسما، كما سميت الجملة الأولى فعلية، لأن الجزء الأول فعل وذلك نحو: زيد أبوه قائم، ثم تحدّث عن الجملة الشرطية والتي يعدّها من أنواع الجملة الفعلية، حيث يقول: "زيد إن يقيم أقم معه، وإن كانت من أنواع الجملة الفعلية، وكان الأصل في الجمل الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو: 'قام زيد' إلاّ أنّه لما دخل حرف الشرط، ربط كلّ جملة من الشرط والجزاء بالأخرى، حتّى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر، فكما أنّ المبتدأ لا يستقل إلاّ بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلاّ بذكر الجزاء وبصيرورة الشرط والجزاء، كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد نحو: 'زيد إن تكرمه يكرمك عمرو'، فالهاء في تكرمه عائدة إلى زيد، ولم يعد من الجزاء ذكراً، ولو عاد الضمير منها جاز وليس بلازم نحو 'زيد إن يقيم أكرمه'، ففي يقيم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه يعود إليه أيضا"<sup>2</sup>.

يوضّح ابن يعيـش في قوله هذا مفهوم الجملة الشرطية، والتي يعدّها من قبيل الجملة الفعلية، لكن الفرق بينهما هو أنّ الجملة الفعلية يستقل فيها الفعل والفاعل، لكن الشرطية يربط حرف الشرط الجملة الأولى بالثانية فالشرط لا ينفصل عن الجزاء، بل يتماشيان معا كالجملة الواحدة، كما

<sup>1</sup> ابن يعيـش: شرح المفصل، ج1، ص 88-89.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج1، ص 89.

وجب وجود العائد الذي يربط الجملتين مثلما وضّحه في قوله "زيد إن يقيم أكرمه" فالهاء تعود على زيد الموجود في جملة الشرط.

ثم يضيف تعقيبا على القول السابق يوضح فيه أنّ الخبر الظرف والجار والمجرور، ليسا نائبين عن الخبر، إنّما متعلقان بمحذوف تقديره استقر أو وقع أو حدث، وإنّما حذف وبقيت الدلالة عليه من خلال الظرف والجار والمجرور؛ فيقول: "واعلم أنّ الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو زيد في الدار وعمرو عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنّما معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير "زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنّما حذفها، وأقامت الظرف مقامها إيجازا لما في الظرف من الدلالة عليها"<sup>1</sup>.

هذا وقد مثل الزمخشري للجملة الظرفية، بقوله: "خالد في الدار"، حيث خالد مبتدأ، وشبه الجملة "في الدار" المتعلقة بمحذوف في محل رفع خبر. بعدها جاء تقسيم ابن هشام الأنصاري، إذ جعل الجملة ثلاثة أقسام اسمية وفعلية وظرفية، ويرى أنّ الاسمية ما ابتدأت باسم والفعلية ما ابتدأت بفعل، أمّا الظرفية ما ابتدأت بالظرف أو بالجار والمجرور، إذ يقول: "فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وفعلية هي التي صدرها فعل كقام الزيدان والظرفية هي المصدرة بظرف نحو: أعندك زيدا، أي الدار زيدا، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما"<sup>2</sup>. وقد أيّد السيوطي رأي ابن هشام في تقسيم الجملة إلى ثلاثة أقسام<sup>3</sup>، اسمية وفعلية وظرفية، فيكون كلّ من ابن هشام والسيوطي، قد خالفا للزمخشري في أقسام الجملة، حيث أضاف الزمخشري الجملة الشرطية، أمّا ابن هشام فينفي ذلك حيث يقول: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنّها من قبيل الفعلية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 90.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج 2، ص 420.

<sup>3</sup> السيوطي جلال الدين: همع الهوامع، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، دط، ج 1، ص 13.

<sup>4</sup> ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج 2، ص 431.

اختلف ابن هشام والزخشي في أقسام الجملة؛ حيث أن ابن هشام نفى القسم الرابع من أقسام الجملة التي وضعها الزخشي، وهي "الجملة الشرطية"، فهو يرى أنه لا ضرورة من جعلها قسما خاصا بل هي من قبيل الجملة الفعلية، وهذا ما ذهب إليه السيوطي.

وقال الزجاج: "ألا ترى أنهم زعموا أن الجمل اثنتان فعلية واسمية"<sup>1</sup>، يبدو أن الزجاج ويقول هذا يرى أن الجملة نوعان؛ اسمية وفعلية، فيكون بذلك قد نفى القسمين الآخرين، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك حيث يقول "والجملة اسمية وفعلية"<sup>2</sup>، فابن مالك من خلال هذا القول يقسم الجملة إلى قسمين، اسمية وفعلية.

ولم يكتف ابن هشام بالجملة الاسمية والفعلية والظرفية بل أضاف قسمين آخرين هما الجملة الكبرى والجملة الصغرى، فالكبرى هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة مثل زيد أبوه غلامه منطلق، فهي كبرى باعتبار غلامه منطلق حيث يقول: "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، أمّا الصغرى فهي المبنية على المبتدأ والجملة المخبر بها في المثالين السابقين وتكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين، نحو 'زيد أبوه غلامه منطلق'، كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة كلام"<sup>3</sup>.

هذا ولم يكتف النحاة بالتقسيمات السابقة فأضافوا قسمين آخرين هما الجملة ذات الوجهين والجملة ذات الوجه، فذات الوجهين تكون اسمية الصدر فعلية العجز نحو: زيد يقوم أبوه، أو فعلية الصدر اسمية العجز نحو: ظننت زيدا أبوه قائم، أمّا ذات الوجه فهي ما كانت اسمية الصدر والعجز مثل زيد أبوه قائم، أو فعلية الصدر والعجز مثل: ظننت زيدا يقوم أبوه<sup>4</sup>.

وانطلق النحاة القدماء في تقسيماتهم للجملة من ثلاثة منطلقات، الأول باعتبار المنطلق الوظيفي العام بحيث قسّموا الكلام إلى خير وإنشاء وزاد بعضهم إلى أن وصل بأنواعه إلى عشرة

<sup>1</sup> الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، لبنان، 1988، ج1، ص 11.

<sup>2</sup> ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1967، ص 48.

<sup>3</sup> ابن هشام: مغني اللبيب، ص12.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 12.

أنواع<sup>1</sup>، أما ابن هشام فيرى أنّ الأقسام الأخرى تنحصر في الخبر والإنشاء<sup>2</sup>، وهذا المنطلق لا يمكن إغفاله في الدرس اللغوي ولا سيما في دراسة الجملة، لأنّ من خلاله تتبين جهة الإسناد والإثبات أو النفي أو التوكيد أو الاستفهام أو النهي... أمّا المنطلق الثاني هو المنطلق التركيبي وتتم فيه دراسة أقسام الجملة، اسمية وفعلية وظرفية وشرطية، بالإضافة إلى الجملة الكبرى والصغرى، والجملة ذات الوجه، والجملة ذات الوجهين، أمّا المنطلق الثالث هو المنطلق المحلّي حيث تطرّق من خلاله النحاة إلى الجملة من موقع الخبر أو المفعول به أو النعت، أو الحال، أو الصلة أو المضاف إليه، المعطوف، أو الاستثناء، أو الاستئناف، ومن ثمّ كان الحديث عن الجمل التي لها محلّ من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب وموضع كل منها وشروطها<sup>3</sup>.

يتبين أنّ هذه المنطلقات الثلاثة، المنطلق الوظيفي العام والمنطلق التركيبي والمنطلق المحلي، هي المعايير التي حدّد من خلالها النحاة أقسام الجملة، ويعدّ المنطلق الأوّل هو المحدّد لجهة الإسناد هل هي نفي أم إثبات... أما المحدّد الثاني فيوضّح لنا أي قسم تنتمي إليه الجملة؛ هل الاسمية أم الفعلية.. وبالنسبة للمنطلق الثالث فهو يحدّد لنا هل هذه الجملة لها محلّ من الإعراب أم ليس لها محلّ من الإعراب.

### 2 - تقسيمات الجملة عند اللغويين المحدثين:

تعددت تقسيمات الجملة عند اللغويين المحدثين، بحسب غاياتهم ووجهات نظرهم، فمنهم من يميل إلى التقسيم النحوي القديم، فاقتفى أثر النحاة القدماء وسار على نهجهم، فجعل الجملة اسمية وفعلية، واقتنع بانسجامه مع اللغة العربية، وبعضهم ممن دعم القائلين بالشرطية أو الظرفية، ومنهم من حاول الانسلاخ من هذا التقسيم، لكنّه وجد نفسه يدور في الدائرة ذاتها على الرغم من الإضافات التي حاول تقديمها، ومن بين التقسيمات نجد:

<sup>1</sup> جلال الدين السيوطي: همع المواع، ج1، ص53.

<sup>2</sup> ابن هشام: شرح شذور الذهب، تح: يوسف محمد بقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1998، ص52.

<sup>3</sup> محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988، ص152.

عبّاس حسن والذي قسّم الجملة إلى ثلاثة أقسام بالاعتماد على فكرة الإسناد، حيث ربط الأقسام الثلاثة بنوع المسند فيها، حيث يقول: إن أنواع الجملة ثلاثة<sup>1</sup>:

1- **الجملة الأصلية:** وهي التي تقتصر على ركني الإسناد، أي على المبتدأ وخبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل.

2- **الجملة الكبرى:** وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية نحو: الزهر رائحته طيبة، أو الزهر طابت رائحته.

3- **الجملة الصغرى:** وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداها خبرا للمبتدأ.

يرى عبّاس حسن أن الجملة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، أصلية وصغرى وكبرى، وانطلاقاً من فكرة الإسناد وضع التقسيم، فالأصلية هي ما تكونت من ركني الإسناد "مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل...". أما الكبرى فهي ما تضمنت مبتدأ وخبره جملة اسمية أو فعلية، أمّا الصغرى فهي الجملة الاسمية أو الفعلية التي تكون خبراً للمبتدأ، ويبدو تقسيم عبّاس حسن قريباً من تقسيم ابن هشام، رغم أنه لم يصرّح به، إلاّ أنّه يُفهم ذلك من السياق، حيث يقول ابن هشام: "إنّ الجملة ثلاثة أنواع"<sup>2</sup>، ثم ذكرها وقسّمها بحسب الصدارة إلى اسمية أو فعلية، أو إلى كبرى وصغرى، مثل: "زيد أبوه غلامه منطلق"، فهي كبرى بالنسبة لـ: أبوه غلامه منطلق، وصغرى بالنسبة لـ "زيد".

ويرى بعضهم أنّ الجملتين الصغرى والكبرى، لا ترتقيان أن تكونا قسماً قائماً بذاته، لأنه لا يوجد فرق بينها وبين غيرها إلاّ أنّ في أحد أجزائها مركب إسنادي<sup>3</sup>. ثمّ يقدم عبّاس حسن تقسيماً آخر للجملة ويحصرها في الاسمية والفعلية فقط، حيث يقول: "الجملة كلمتان أساسيان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله، أو مع نائب فاعل في مثل: فرح الفائز، وأكرم النابغ، وتسمّى هذه الجملة فعلية؛ لأنها مبدوءة أصالة بفعل، وكالمبتدأ مع خبره، أو ما يُغني

<sup>1</sup> عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4، دت، ج1، ص16.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: الإعراب عن قواعد الإعراب، تح: علي فودة نيل، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 2001، ص35-36.

<sup>3</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1989، ص61.

عن الخبر في مثل: المال فاتن، وهل الفاتن مال؟ وتسمّى هذه الجملة 'اسمية' لأنها مبدوءة باسم... فالجملة إما اسمية أو فعلية<sup>1</sup>.

يبدو أنّ عباس حسن ساير النحاة القدماء في التقسيم الشكلي للجملة، حيث قسمها إلى اسمية وفعلية بحسب الصدارة وقد استعمل مصطلحا جديدا لم يُعرف من قبل عند النحاة القدماء، وهو مصطلح "الجملة الأصلية" ليتجاوز به ما وضعه ابن هشام من جملة "صغرى، كبرى، ذات الوجه، ذات الوجهين" على الجمل التي يتعدد فيها الإسناد، أمّا عن مصطلح "الجملة الصغرى" والتي عرفها بأنها تراكيب غير مستقلة والتي تقع خبرا عن المبتدأ، فقد تذبذب في ذكره في مواضع أخرى فلا يسمّيها كلاما ولا جملة، وذلك لأنّ ليس لها كيان مستقل.

أمّا إبراهيم أنيس فقد قسم الجملة العربية على أساس فكرة الإسناد، (بحيث ينظر إلى المسند)، وعلى أنّ كل نمط جملي يمتاز عن غيره بدلالته، وعليه فقد قسم الجملة إلى قسمين: **أولاً:** هي الجملة التي تشتمل على "فعل" يقوم فيها بعمل "المسند"، نحو قوله تعالى: "عبسَ وتولّى". عبس: 1.

تتضمّن هذه الجملة فعلا ماضيا، كما قد يكون مضارعا، مثل قوله تعالى: "وتُجِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا". الفجر: 20، وهي جملة مثبتة، كما قد تكون منفية، مثل قوله تعالى: "فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى" القيامة: 31.

**ثانيا:** هي الجملة التي تحتوي على مسند يكون عبارة عن وصف مشتق مثل قوله تعالى: "والله عليم حكيم" وهي في اصطلاح النحاة والبلاغيين الجملة الاسمية والتي يقسمها إبراهيم أنيس إلى قسمين: أ- جمل يكون فيها المسند وصفا نكرة أو اسما نكرة نحو قوله تعالى: "والله عليم حكيم" وقولنا "العلم نور"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 466.

<sup>2</sup> إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 318.

ب- جمل يكون فيها المسند شبه جملة، أي الجار والمحرور والظرف، نحو قوله تعالى: "الْكُمُ الذَّكْرُ وَكَلَهُ الْأُنثَى". النجم: 21.

مما هو معروف أنّ التقديم والتأخير الذي يطراً على الجملة، يهتمّ بفكرة معيّنة والقصد تأكيدها نفيًا أو إثباتًا، لكن إبراهيم أنيس ينفي ذلك، حيث يرى أنّ تقدّم المسند أو تأخره لا يحدث فرقاً في المعنى وأنّ ذلك يحدث على الجملة في إطار الرغبة في تنويع الأسلوب ليس إلا<sup>1</sup>.  
وفيما يتعلق بالحمل الاسمية التي يكون فيها كل من المسند والمسند إليه نكرة فتأتي على حالتين هما:

أولاً: حين يوصف المسند إليه بوصف يخصّصه أو يقلّل من عموميته، نحو قولنا: أسيف مغلول خيرٌ من سيف مصقول؟ حيث تلتزم الجملة صورة واحدة فيها يتقدّم المسند إليه على المسند.  
ثانياً: عندما يكون المسند جاراً ومجروراً أو ظرفاً، نحو قوله تعالى: "فِيهِمَا فَكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ". الرحمن: 68. حيث تلتزم صورة واحدة فيها يتقدّم المسند، وقد يكون المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية معرفة نحو: زيد المنطلق، المنطلق زيد<sup>2</sup>.

يبدو من خلال هذه التقسيمات التي وضعها إبراهيم أنيس للجملة، أنّ انطلاقتها كانت من فكرة الإسناد، حيث اهتمّ بالمسند دون النظر إلى موقعه في الجملة.

ولقد سار على هذا النهج واتبعه مهدي المخزومي، من خلال معيار الإسناد، لكن كان تصنيف المخزومي أكثر دقة من تصنيف إبراهيم أنيس، فالمخزومي قام بانتقاد تقسيم النحاة القدماء حيث يقول: "ينبغي أن يُبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ويستند إلى ملاحظة الجمل ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا

<sup>1</sup> إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 322-323.

<sup>2</sup> عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 164-223.



المسند إليه كما فعلوا، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة<sup>1</sup>.

يتضح أن مهدي المخزومي قد ساير إبراهيم أنيس، حيث جعل فكرة الإسناد هي أساس التقسيم، لكن بشرط أن يُنظر إلى الجملة وأجزائها، وأن يوضع التقسيم على أساس المسند وليس على أساس المسند إليه مثلما هو الحال عند النحاة القدماء، كذلك الأمر بالنسبة للجملة الاسمية والجملة الفعلية، والتي استند النحاة القدماء في تسميتها إلى ما تصدره، إذ يرى المخزومي أن التقسيم ساذج لأنه يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، وكان على النحاة أن يبحثوا على أساس آخر للتفريق بين النوعين، ويرى أن تقسيمهم هذا للجملة قد حملهم على التأويل، كما حمل الأسلوب العربي ما لا يطبق، لهذا وضع تحديدا للجملتين يقوم على إدراك المعنى الذي تحمله العبارة الفعلية، والعبارة الاسمية، فالفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد، والاسمية هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت<sup>2</sup>.

خالف مهدي المخزومي النحاة القدماء، في تحديدهم مفهوم الجملة الاسمية، بأنها ما ابتدئت باسم، والفعلية ما ابتدئت بفعل، بل جعل مفهوم الاسمية ما دلّ فيها المسند على الدوام والثبوت ومفهوم الفعلية ما دلّ فيها المسند على التجدد، وقد استمد هذا المفهوم من تعريف الجرجاني حيث يقول: "إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلا من غير أن تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير، فكما لا يقصد أن الطول والقصر يتجدد ويحدث بل يوجههما وتثبتهما فقط وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد، أما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: زيد ها هو ذا

<sup>1</sup> مهدي المخزومي: النحو العربي نقد وتوجيه، ص 39.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 39-42.

ينطلق، فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع من جزء وجعلته، يزاوله ويزجّيه وإن شئت أن تحسّ الفرق بينهما تأمل هذا البيت:

لا يَألف الدرهم المضروب صرّتنا ... لكن يمرّ عليه وهو منطلق.

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل 'لكان يمرّ عليه وهو ينطلق' لم يحسن<sup>1</sup>.

يتوافق مهدي المخزومي والجرجاني في تحديد مفهوم الجملة الاسمية والجملة الفعلية، أو بالأحرى يستمد المفهوم منه، فالاسمية هي ما دلّت على الثبات والدوام، أمّا الفعلية ما دلّت على التجدّد.

أمّا محمود أحمد نحلة فقد قسّمها بناءً على طبيعة المسند إلى أربعة أقسام<sup>2</sup>:

1- اسمية: وهي التي يكون فيها المسند اسماً.

2- فعلية: وهي التي يكون فيها المسند فعلاً.

3- وصفية: وهي التي يكون فيها المسند وصفاً (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغة المبالغة، أفعال التفضيل).

4- جمالية: وهي التي يكون فيها المسند جملة مثل: عبد الله قام أبوه.

أمّا محمد حماسة عبد اللطيف، فقد اعتمد على توفر الإسناد وركنيه في الجملة، فجعلها ثلاثة أقسام<sup>3</sup>:

1- الجملة التامة: وهي الجملة الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصوداً بالذات، ويلزم فيها تضام عنصراً الإسناد، ولا يُحذف أحدهما إلا إذا دلّت عليه قرينة حالية أو مقالية.

وهذا القسم ثلاثة أنواع: اسمية، فعلية ووصفية.

2- الجملة الموجزة: وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويُحذف الثاني حذفاً واجباً أو غالباً كالأمر في قولنا: قم.

<sup>1</sup> الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، المكتبة المصرية، القاهرة، مصر، 1961، ص 146.

<sup>2</sup> محمود أحمد نحلة: نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 90-91.

<sup>3</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة، ص 78.

وتنقسم الجملة الموجزة إلى ثلاثة أقسام<sup>1</sup>:

أ- **الجملة الفعلية الموجزة**: وهي الجملة التي يستتر فيها الفاعل وجوبا، ولا يكون ذلك إلا في حالتي التكلم مطلقا، وأمر المخاطب المفرد، نحو: أتكلّم، نتكلّم، استقم، فصورة الفعل هنا تُعني عن وجود الطرف الآخر، وعند إعراب الفعل (أتكلّم)، يقال إنّه فعل مضارع للمتكلّم.

ب- **الجملة الاسمية الموجزة**: "هي كل اسم أفاد معنى مستقلا يحسن السكوت عليه عند ذكره"، فمن ذلك مثلا قولنا: إنّ الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية، نحو: لكل رجل وضعيته، فيرى أنّ هذه الجملة مفيدة، ولا داعي لتقدير خبر محذوف وجوبا تقديره مقترن.

ج- **الجملة الجوابية الموجزة**: ويعني بها "كلّ ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفيا بنفسه، مغنيا في موقفه عما سواه، مفهما للمراد، كأدوات الجواب، ذلك أنّها لا تقال معزولة عن سياق معين يكشف المعنى المراد".

3- **الجملة غير الإسنادية**: وهي التي لا تقوم على علاقة إسنادية، ولا حاجة في فهمها إلى تكلف الإسناد الذي قد يُخرجها من الوجه الذي أُدّيت به، وهي تعابير انفعالية ذات صورة محفوظة ومنها جملة اسم الفعل، جملة التعجب، جملة المدح والذم، جملة الإغراء والتحذير، جملة النداء وجملة القسم.

لقد وضع محمد حماسة عبد اللطيف تقسيمه للجملة بناء على ركني الإسناد؛ فالجملة التامة ما تضام فيها عنصرا الإسناد أي المسند والمسند إليه، والجملة الموجزة ما ارتكزت على أحد ركني الإسناد، أمّا تمام حسنّ فإنّه ارتكز في تقسيمه للجملة على المبني والمعنى، وبذلك جعلها قسمين الأوّل من حيث المبني، والثاني من حيث المعنى كما يلي<sup>2</sup>:

وقد قسم تمام حسنّ الجملة إلى قسمين، من حيث المعنى ومن حيث المبني:

<sup>1</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة، ص 90-96.

<sup>2</sup> ينظر تمام حسنّ: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط2، القاهرة، مصر، 2004، ص 105-133.

## 1- من حيث المبنى قسّمها إلى:

أ- جملة اسمية: وتتكون من مبتدأ وخبر.

ب- جملة فعلية: تتكون من فعل وفاعل أو من فعل ونائب عن الفاعل.

ج- جملة وصفية: وتتكون من ركنين اثنين:

فالركن الأوّل هو اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغة المبالغة، أفعال التفضيل، أمّا الركن الثاني فهو معمول هذه الصفات.

د- جملة شرطية: وتتكوّن بدورها من الشرط والجواب وتنقسم إلى: امتناعية وإمكانية، فالامتناعية ما يكون مدلول الشرط ممتنع التحقق والإمكانية ما كان تحققه ممكنا.

يُلاحظ من خلال الأقسام السابقة أنّ تمام حسّان قد وضع قسما جديدا إضافة إلى الأقسام التي وضعها النحاة القدماء (اسمية، فعلية، شرطية)، وهو الجملة الوصفية، فالوصف عنده يمكن أن يكون نواة لجملة فرعية والجملة الوصفية تنقسم بدورها إلى<sup>1</sup>:

- أصلية: وهي مستقلة.

- فرعية: وهي غير مستقلة.

## 2- من حيث المعنى: قسّمها إلى جملة خبرية، وجملة إنشائية<sup>2</sup>، فالجملة الخبرية جعلها ثلاثة أنواع

هي: مثبتة ومنفية ومؤكدة، أمّا الإنشائية فجعلها قسمين هما:

- إنشائية طلبية: وتشمل صيغ الأمر، النهي، الاستفهام، العرض، التحضيض، التمني، الدعاء، والنداء.

- إنشائية إفصاحية: وتضمّ القسم، الالتزام، التعجّب، المدح والذم، الإحالة (الجملة التي تشمل على ما يسمّيه النحويون أسماء الأفعال)، والتعاقد والحكاية (الجملة التي تشمل على ألفاظ أصوات ما لا يعقل).

<sup>1</sup> تمام حسّان: الخلاصة النحوية، ص 127.

<sup>2</sup> تمام حسّان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص 167.

أمّا إبراهيم السامرائي فيرى أنّ التجدد في الجملة الفعلية لا يكون إلاّ في الأفعال التي تفيد التجدد فعلا، وأمّا الأفعال التي تدلّ على أحداث منقطعة ك (سافر، ذهب، مات..) فليس فيها من التجدد شيء، وليس لنا أن نربط التجدد بالفعل، لأنّه ليس من منهجنا، ولأنّ الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم، لأنّ هذا التجدد لا يصلح أن يكون إلاّ مادة للنقد الأدبي<sup>1</sup>.

يقدم السامرائي من خلال هذا القول مفهوما للتجدد الذي يعترض الجملة الفعلية، حيث يرى أنّ التجدد في الجملة الفعلية لا يمسّ الأفعال المنقطعة الحدث، ويمثّل لها بالفعل سافر ومات وذهب.. ويرى أنّ التجدد لا يتوافق مع المنهج النحوي بل يتوافق مع النقد الأدبي. أمّا فيما يخصّ محمد إبراهيم عبادة فإنّه يقسّم الجملة حسب التركيب إلى:

**1- الجملة البسيطة:** وهي المكوّنة من مركب إسنادي واحد يؤدي فكرة مستقلة سواء أبدأ المركب باسم أو بفعل أو بوصف، نحو: الشمس طالعة، حضر محمد، أقائم أخواك؟<sup>2</sup>.

**2- الجملة الممتدة:** وهي التي تحتوي على إسناد واحد وامتدادات غير إسنادية لأحد عنصري الإسناد أو لكليهما نحو: حضر محمد صباحا<sup>3</sup>.

**3- الجملة المزدوجة أو المتعددة:** وهي التي تشمل على أكثر من مركب إسنادي واحد، وكلّ مركب قائم بنفسه، ولا يعتمد على الآخر، ولا يربطهما إلاّ العطف، وقد يشمل أحد المركبات على ضمير مذكور في مركب سابق نحو: الصلاة نور، والصديق رهان، والصبر ضياء، فالأوّل ماله والثاني أهله، والثالث عمله.

**4- الجملة المركبة:** وهي الجملة التي تشتمل على مركبين إسناديين رئيسيين مع متعلقاتها ولا يستقل أيّ منهما بنفسه، بل يكون كل واحد منهما مترتبا على غيره ومتوقفا عليه مثل جملة القسم وجملة الشرط نحو قولنا: والله لأجتهدن.. إن تجلس أجلس.

<sup>1</sup> إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ص 204.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص 31.

<sup>3</sup> محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2001، ص 136-148.

5- الجملة المتداخلة: وهي المتكوّنة من مركبين إسناديين أو أكثر، وكلّ واحد منهما يشكّل عنصر مركب إسنادي آخر نحو: محمد أخوه فائز، والإنصاف قولك الحق.

6- الجملة المتشابكة: وهي الجملة المتكوّنة من مركبات إسنادية أو مركبات مشتملة على إسناد وقد تلتقي فيها المركبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة نحو: من يتصدّق بيتغي وجه الله يقبل الله صدقته ويجزل له الثواب.

من خلال ما سبق الجملة عند محمد إبراهيم عبادة مبنية أساساً على فكرة الإسناد، وبذلك إمّا أن تكون بسيطة أو مركبة.

أمّا خليل أحمد عمارة فقد قسّم الجملة من منظور النحو التحويلي التوليدي إلى قسمين<sup>1</sup>:

### 1- الجملة التوليديّة الاسميّة: وتتكون من:

أ- اسم معرفة + اسم نكرة = محمد مجتهد.

ب- اسم استفهام + اسم معرفة = من القارئ؟

ج- شبه جملة + اسم نكرة = في القسم طلاب.

### 2- الجملة التوليديّة الفعلية: وتتكوّن من:

أ- فعل + اسم مرفوع (أو ما يسدّ مسدّه) = خذ.

ب- فعل + اسم مرفوع + اسم (1) + اسم (2) = خرج المصلّون من المسجد.

ويرى كريم حسين ناصح الخالدي أنّ اقتصار الدارسين المحدثين على التقسيم الشكلي للجملة الاسميّة والفعلية والشرطية والظرفية، "يضيق البحث في الجملة، لأنّه يستبعد الجانب الدلالي في دراسة الجملة، وهذا ما يدعو إلى الاتساع في تقسيمات الجملة وتشمل أنواعاً أخرى لم تُدرس في الماضي دراسة معنوية، وتوضع لها الحدود والدلالات كالجملة القسّمية وهي جملة لها أركانها وطرائق نظمها، وجوابها شروط ومواصفات ولها اشتراك مع الجملة الشرطية، ومثلها الجملة الاستفهامية التي تعدّ نمطاً خاصاً من الكلام له حروفه وأسماءه وأساليب التعبير في الحالات

<sup>1</sup> خليل أحمد عمارة: في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1987، ص 87-88.

المختلفة، وكذا الحال في جملة النفي وجملة التمني وجملة الترجي، وجملة المدح والذم، وجملة التعجب، وغيرها من الجمل..<sup>1</sup>.

يبدو أن الخالدي قد وجد صعوبة وتضييقا في دراسة الجملة بعد حصرها في اسمية وفعلية، شرطية وظرفية، بل يجب توسيع تقسيماتها وذلك من خلال إضافة أقسام أخرى أو دراسة كل جملة، وفقا لخصوصياتها، فكل جملة كيان مستقل بنفسه، قائم بذاته، ومثل لها بالجملة التعجبية والاستفهامية...

ويقسم أحمد المتوكل الجملة من منظور النحو الوظيفي نظرا إلى عدد المحمول التي تتضمنها إلى نمطين: جمل بسيطة وجمل مركبة، تتكون الجمل البسيطة من حمل واحد متضمن لمحمول (فعلي أو غير فعلي) وحدود، ومخصص محمول ومخصص حمل، أما الجملة المركبة فتتكون من محمول متعددة تقوم بينها علاقة إدماج أو علاقة استقلال<sup>2</sup>.

**1- المحمول:** فكل حمل يتكون من محمول وعدد معين من الحدود، ويعبر المحمول عن "واقعة" في حين تدل الحدود عن الذوات التي تساهم في الواقعة من حيث تحقيقها والظروف المحيطة بتحقيقها<sup>3</sup>، مثال: "أكل محمد تفاحة في المطبخ صباحا"، يدل المحمول الفعل "أكل" على واقعة الأكل بينما يدل الحدان الأول والثاني على منفذ الواقعة "محمد" ومتقبلها "تفاحة" والحدان الثالث والرابع على الرفين المكاني "في المطبخ" و الزماني "صباحا" المتحققة فيهما الواقعة الدال عليها المحمول ويكون المحمول فعلا مثلما سبق ذكره في المثال السابق، كما قد يكون اسما مثل محمد طيب أو صفة مثل: فاطمة فرحة أو ظرف مثل: العملية غدا.

أما الوقائع فتصنف في النحو الوظيفي أصنافا أربعة<sup>4</sup>:

- أعمالا مثل: ألّفت فاطمة رواية.

<sup>1</sup> كريم حسين ناصح الخالدي: نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 23.

<sup>2</sup> أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ط1، 1987، ص7.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 8.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 8.

- أحداثا مثل: كسرت الريح الأغصان.
- أوضاعا مثل: وقف الشيخ بباب المسجد.
- حالات مثل: بكى الولد لفراق عصفوره.

## 2- الحدود: تنقسم الحدود حسب أهميتها بالنسبة للواقعة الدال عليها إلى قسمين<sup>1</sup>:

حدود موضوعات وحدود لواحق، تعدّ موضوعات الحدود التي يستلزمها تحقيق الواقعة ذاته كالحذ المنفذ والحذ المتقبل والحذ المستقبل (بالنسبة للمحمولات ذات ثلاثة محلات) وتعدّ لواحق الحدود الدالة على التخصيصات الإضافية لتحقيق الواقعة كالحذ الزمان والحذ المكان والحذ الأداة وغير ذلك. وللتمثيل للمحمول وموضوعاته بواسطة "إطار حملي" وجب تحديد مايلي<sup>2</sup>:

- المحمول ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة، ظرف).
- عدد محلات موضوعاته والوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستقبل)، التي تأخذها هذه المحلات بالنظر إلى الأدوار التي تلعبها في تحقيق الواقعة.
- قيود التوارد التي يفرضها المحمول على محلات موضوعات.

فالإطار الحملي للفعل "أكل" مثلا هو الإطار الحملي:

أكل ف (س1: حي (س1)) منف (س2: صلب (س2)) متق.

يشكّل المحمول ومحلات موضوعاته إطارا حمليا "نوويا" يمكن نقله، حسب المتوكل، إلى إطار حملي موسع عن طريق إضافة محلات اللواحق.

يتضمن الحمل النووي المحمول وموضوعاته والحمل الموسع يتضمن المحمول وموضوعاته بالإضافة إلى الحدود واللواحق. ومثال ذلك قولنا "نامت مريم" حمل نووي، أمّا في جملة "نامت مريم فوق السرير" فالحمل هاهنا موسع.

كما تنقسم الجمل في النحو الوظيفي بالنظر إلى طبيعة المكون الخارجي الذي تتضمنه إلى<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص 9.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 9.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 28-30.



أولاً: **الجملة الابتدائية**: تتضمن الجملة الابتدائية حملاً يتقدمه مكون المبتدأ، ويعرّف المبتدأ في النحو الوظيفي بأنه مكون خارجي بالنسبة للحمل، ويروز خارجيته مايلي:

أ- محمول الحمل الذي يليه لا يعمل فيه بحيث لا يسند إليه وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية بدليل أن الحالة الإعرابية "الرفع" التي يأخذها تسند إليه بمقتضى الوظيفة التداولية "المبتدأ ذاتها".

ب- يشمل حيز القوة الإنجازية الحمل (محموله وحدوده) ولا يشمل المكون المبتدأ.

ثانياً: **الجملة الذيلية**: وتسند الوظيفة الذيل في النحو الوظيفي إلى المكون الحامل لمعلومة من شأنها توضيح أو تعديل أو تصحيح معلومة يتضمنها الحمل، فالحمل مكون خارجي بالنسبة للحمل مثله مثل المبتدأ، إذ لا يعد حدًا من حدود المحمول.

ثالثاً: **الجملة الندائية**: يقصد بالجملة الندائية الجملة المتضمنة لمكون منادى، فالمنادى مكون خارجي كذلك مثله مثل المبتدأ والذيل. ويعتبر الإسناد المعنى النحوي الذي يكسب تسلسل المفردات في الجملة معنى يُزاد على معانيها المعجمية وهي خارج تركيب الجملة، ودون الإسناد لا ينعقد التركيب، وتتحول المفردات إلى أصوات ينطق بها، أو تتجرد أصوات وأصداء حروف<sup>1</sup>، لخلوها من المعنى عند ذلك، والإسناد علاقة معنوية تربط المسند بالمسند إليه، اللذان يؤلفان جملة، ومن دونهما لا يمكن تكوين جملة، وإن غاب أحدهما وظهر الآخر لفظاً، فيمكن تقدير الركن المحذوف وقد قدرتهما معا بـ(نعم، لا) في جواب، مثل جملة (هل حضر المتأخر؟) ذلك لأن الجملة هي المقدره بعد هذين الحرفين وهي المقصودة بـ"نعم أو لا"<sup>2</sup>.

من خلال المفاهيم السابق عرضها للجملة العربية، نلاحظ اتفاق النحاة القدماء واللغويين المحدثين على أنّ الجملة العربية بنيت أساساً على فكرة الإسناد والتي تكون عادة بين الاسم والفعل أو بين الاسم والاسم وبما أن الاسم هو الأقوى فيكون بذلك محور فكرة الإسناد، ولقد نالت العملية الإسنادية حظوة لدى النحاة إذ عدّها سببويه وسيلة وأداة لترابط عناصر الجملة أي كلّ من

<sup>1</sup> الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 55-56.

<sup>2</sup> السيوطي جلال الدين: همع الهوامع، ج 1، ص 33.

المسند والمسند إليه مهما كان نوع هذه الجملة اسمية أو فعلية فكلتاها تتركز على المسند والمسند إليه، فالجملة الاسمية يحتاج فيها المبتدأ إلى خبر والجملة الفعلية يحتاج فيها الفعل إلى فاعل أو مفاعيل لأن استقامة الجملة مبنية أساساً على هذين الركنين "المسند والمسند إليه"، حيث يقوم كل منهما بإفادة السامع.

كما أشاد الجرجاني بالأهمية البالغة لركني العملية الإسنادية حيث أنه لا يستقيم في النفس ولا في العقل أن تقول فعلاً دون إسناده إلى فاعل حتى وإن كان مقدرًا وبالتالي وجب اقتران كل مسند بمسند إليه والعكس. كما ربط الرماني مفهوم الجملة بمعيار الإسناد حيث يقول: "الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة"<sup>1</sup>، ووافقه الرأي الفاكهي؛ حيث ربط الجملة بمبدأ الإسناد إذ يقول: "القول المركب الإسنادي أفاد أم لم يفد، إمّا من الفعل والفاعل الظاهر أو المضمّر، كـ'قام زيد' أو من المبتدأ وخبره كـ'زيد قائم' أو ما نزلّ منزلة أحدهما؛ أي منزلة الفعل وفاعله، أو المبتدأ وخبره"<sup>2</sup>.

ويرى عمّايرة أن النحاة القدماء قد وقعوا في خلط عجيب بين مستويين من "مستويات البحث اللغوي وهما 'التركيب والدلالة'، وذلك لما جعلوا من الإسناد هو الذي يحقق قيام الجملة؛ هذا ما أدّى إلى مضاعفات، ومن بين التعارضات التي وقعوا فيها بين التطبيق والتنظير تعريفهم للجملة والتي قالوا بأنها تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فيما جعلوا الإسناد هو الذي يحقق قيام الجملة مما ترتب عليه خطأ تصنيف بعض الأبواب في النحو"<sup>3</sup>.

ولقد حاول عبد الرحمن الحاج صالح إخراج الإسناد من حيز البنية الصورية إلى الجانب الخطابى التبليغي الدلالي للكلام؛ حيث يرى أنّ وظيفة هذه الوحدة هي إعلام المخاطب بشيء يحسب المتكلم أنه قد جهله، ويضيف قائلاً إنّ سببويه يلح على هذه الوظيفة خلافاً لكل من جاء

<sup>1</sup> الرماني أبو الحسن علي بن عيسى: رسالتان في اللغة (منازل الحروف، الحدود)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1984، ص 68.

<sup>2</sup> الفاكهي عبد الله بن أحمد: شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، مصر، 1988، ص 64.

<sup>3</sup> خليل أحمد عمّايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار واقل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص 78.

بعده، حيث أنهم خلطوا بين هذه الوظيفة الإعلامية وبين الدلالة على معنى، هذا وقد ذكر عبد الرحمن الحاج صالح تفصيل سيبويه لركني الإسناد الذي يرى أنهما ركيزة لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية خاصة ما تعلق منها بالتبليغ<sup>1</sup>.

كما استند اللسانيون المحدثون في تعريفهم للجملة على خاصية الإسناد وجعلوه ركيزة أساسية حيث يمثل "أندريه مارتيني" للتركيب الإسنادي بالمثال الآتي:

- Hier il y'avais fête au village

إذ يتضمن هذا التركيب الوحدة المستقلة "البارحة" والتركيب المستقل "في القرية" ويمكن لكليهما أن يسقطا من القول دون أن يختل التركيب الإسنادي لأن التركيب "يوجد احتفال" يستطيع أن يشكل مضمون الخطاب لوحده<sup>2</sup>.

وقد توصل أندريه مارتيني إلى أن هذا يؤدي إلى جعل القول الأدنى يشتمل حيناً على عنصرين عادة ما يشير أحدهما إلى حالة شيء ما أو إلى حدث يجلب الانتباه إليه، يتخذ هذا العنصر اسم الخبر أما الثاني المسمى "سند" فيدل على مشارك فاعل أو مفعول يكون دوره بهذا الوجه مبدئياً منفرداً<sup>3</sup>. وبالتالي يصنّف الإسناد على أنه الأساس الذي تقوم عليه الجملة في اللغة، والذي يتم توسيعه عن طريق أركان التكلمة، إذ يقول "مارتيني" في هذا السياق: "كل ما يضاف إلى النواة الإسنادية هو من الناحية التركيبية إلحاق"<sup>4</sup>.

أما شومسكي فقد ذهب مذهب الجرجاني فيما يخص الكفاية أو ما يسمّى بالبنية العميقة والتي تقوم على عمليات ذهنية داخلية لإنتاج التراكيب وهو ما وصف به الجرجاني النظم بأنه تناسق الدلالات وفق ما يقتضيه العقل، وإذا لم يحصل تطابق بين البنية العميقة والبنية السطحية حدث ما يسمى بالانحراف نتيجة لعوامل مقامية سياقية، أي أن اختلال السياق يكون بسبب عوامل ذهنية نفسية واجتماعية، لذا يمكن للتراكيب أن تكون سليمة لكنها مفرغة من الدلالات.

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 291-293.

<sup>2</sup> عبد الحليم بن عيسى: القواعد النحوية في الجملة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص 12.

<sup>3</sup> André Martinet : *élément de linguistique générale*, Armand colin, France, 5e édition, 2015, p124.

<sup>4</sup> أندريه مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة: تر: سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، ص 113.

ويرى صلاح الدين ملاوي أنّ الإسناد بنية صورية مجردة سابقة للتعجيم تتكهن بمختلف ضروب الأبنية المنجزة، وتعدّ البنية الإسنادية الإنشائية البنية النحوية الأولى المنشئة للمعاني والمسيرة لها، فهي تمثل الدرجة "الصفّر في سلّم الأبنية المنجزة"، فالإسناد أهم علاقة وظيفية تحدث بها الفائدة فهي الرابط بين التراكيب والوحدات الصرفية<sup>1</sup>.

ويصف رابح بومعزة أنّ الوحدة الإسنادية دالّ يحيل إلى مدلول محدد ينبغي أن لا ينصرف ذهن المتلقي إلاّ إليه عند إطلاقه، هذا المدلول الذي يحمله هذا الدالّ المتمثل في الوحدة الإسنادية إنّما هو التركيب الذي يتوفر فيه شرط الإسناد ولا يتوفر فيه شرط الاستقلال<sup>2</sup>.

ويرى مهدي صالح الشمري أنّه لا يمكن أن يكون الإسناد من طرف واحد إلاّ تجوزا واتساعا للتخلص من التقدير، ذلك لأنّ الإسناد يتكون من المسند والمسند إليه اللذين لا ينفصلان في علاقة ذهنية ظاهرها لفظ المتعلقين وجوهرها الفكرة التي تعبّر عنها هذه العلاقة<sup>3</sup>.

ويوضّح الجرجاني الحاجة إلى الطرفين في قوله: "الإثبات والنفي بحاجة إلى طرفين لأنّ مدار الكلمة بهما والإثبات كما النفي يحتاج إلى طرفين لأنّ مدار الكلمة بهما مثبت ومثبت له والنفي إلى منفي ومنفي عنه"<sup>4</sup>. ويلجّ الجرجاني على حاجة الجملة إلى طرفي الإسناد في حالتي النفي والإثبات، فالنفي يحتاج إلى منفي ومنفي منه والإثبات إلى مثبت ومثبت له.

إنّ الإسناد هو عبارة عن نسبة شيء إلى شيء آخر بلفظين مترابطين ذهنيا ويحققان الإسناد التام أو ملازمة المسند للمسند إليه، ويقابل الإسناد التام الإسناد الناقص الذي نقص في التطابق الشكلي بين عنصري الإسناد وهو نفسه الذي قصده القدماء بالتقدير، إذ أنّ الجزء الذي لا يظهر

<sup>1</sup> صلاح الدين ملاوي: "البنية الإسنادية المجردة"، مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية، العدد 14، 2015، طرابلس، لبنان، ص 75.  
<sup>3</sup> رابح بومعزة: "تحليل البنية العميقة لصور الجملة الاعتراضية في القرآن الكريم"، مجلة البحوث والدراسات، العدد 3، المجلد 1، جامعة الوادي، الجزائر، 2006، ص 176.

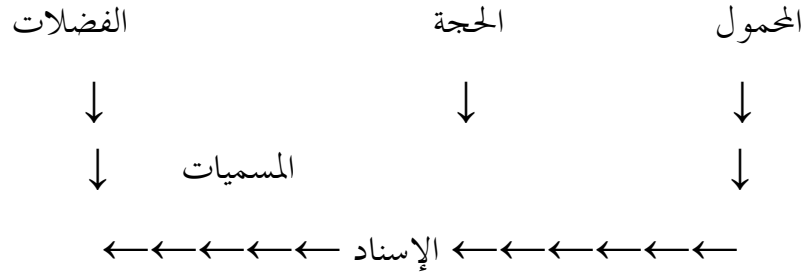
<sup>3</sup> مهدي صالح الشمري: الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011، ص 47.

<sup>4</sup> الجرجاني عبد القاهر: أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1991، ص 412.

في اللفظ لمناسبة أو أسلوب، يتضح من السياق أو في أبواب نحوية معلومة كالنداء والتحذير والإغراء...<sup>1</sup>

فالجملة في النحو الوظيفي إسناد (PREDICATION) والإسناد بدوره يتكون من عدد من المسميات (TERMS) والتي هي تعبيرات (EXPRESSIONS) تحمل خاصية الإشارة، أي أن توضع مسميات بالإشارة والدلالة على أشياء موجودة في العالم، ويتم ذلك بالحمول (PREDICATE) الذي يبين العلاقة بين الموجودات وخصائصها، إضافة إلى الحجة (ARGUMENT) والتي هي المسميات التي تستبدل بها المتغيرات، ثم في مرتبة أخيرة تأتي الفضلات (المكملات) (STELITES) وهو ما كان غير العمدة مثل الحال والصفة والتمييز وغيرها<sup>2</sup>،... بحيث:

[(Ø) (س1)] [(س2)...(س ن)] [(ص1) (ص2)...(ص ن)]



يمثل (س 1...س ن) متغيرات تحمل وظيفة دلالية، وبما أن الجملة في النحو الوظيفي إطار

إسنادي (PREDICATE FARME) يمكن تعيين وظائفها الدلالية مثل مايلي:



أعطى (س1: إنسان (س1) (س2) (س3: ذو حياة (س3)).

<sup>1</sup> مهدي صالح الشمري: الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين، ص 47-49.

<sup>2</sup> يحي أحمد: "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة"، مجلة عالم الفكر، ع 3، المجلد 20، أكتوبر-ديسمبر 1989، الكويت، ص 96.

فلكلّ جملة إطار إسنادي الذي يقوم بتصميم وظيفتها ويقوم كذلك بتبianaها، حيث يتم في هذا الإطار استبدال المتغيرات بمسميات تتفق في خصائصها الاختيارية، (SELECTIONAL RESTRICTION) مع المحمول؛ ولا يمكن للإطار الإسنادي الثاني تحليل جملة يكون العامل والهدف فيها مجردين، ويتمّ استبدال قيم هذه المتغيرات في الكتابات المعاصرة برموز منطقية على مستوى التمثيل الشكلي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> يحي أحمد: "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة"، ص 97.

## الفصل الثاني: الجملة الاسمية والفعلية بين التركيب والدلالة

- المبحث الأول: مفهوم الجملة الاسمية والفعلية بين القدماء والمحدثين
- المبحث الثاني: تركيب الجملة الاسمية والمركب الاسمي ودلالتهما
- المبحث الثالث: تركيب الجملة الفعلية والمركب الفعلي ودلالتهما

### المبحث الأول: مفهوم الجملة الاسمية والفعلية بين القدماء والحدثين

تتداخل وتتلاحم كل من البنية التركيبية والبنية الدلالية لتنتج ما يسمّى بالجملة؛ فالجملة هي نقطة التقاء بين الدرسين النحوي والدلالي؛ لذا فإننا نجد الوحدات المشكلة للجملة تربط بينها علاقات تركيبية وعلاقات دلالية، إذ أن دلالة الوحدات تؤدي دوراً كبيراً في تحديد الوظائف التركيبية؛ فهي تساعد على كشف أي الوحدات ضرورية وأيّها اختيارية وبالتالي تستمد بعض الوظائف النحوية تحققها من الجانب الدلالي<sup>1</sup>.

ويتمثل دور البنية التركيبية للجملة في تحديد الدلالة، حيث لا يمكن تفسير محتوى الرسالة إلا باعتماداً على البنية التركيبية للملفوظ، إذ تبدو العلاقة بين التركيب والدلالة واضحة في بنية الجملة حيث يفترض أن التركيب النحوي هو الوسيلة المباشرة التي أعدتها اللغة لنشوء المعنى الدلالي للجملة<sup>2</sup>.

فكل من البنية التركيبية والبنية الدلالية للجملة تستمد معناها من الأخرى، فالعلاقة بينهما علاقة تفاعل وتأثير، وهذا ما ذهب إليه "محمد حماسة عبد اللطيف"، حيث يقول: "هناك تفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعده على تمييزه وتحديده، يمد العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده، وتميزه، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري مستمر"<sup>3</sup>.

إذاً من خلال قول محمد حماسة تبدو العلاقة بين العنصرين النحوي والدلالي أخذ وعطاء، فالواحد منهما يمد الآخر بالمعنى الذي يحدده ويميزه.

ولقد سبق تحديد مفهوم الجملة في الفصل السابق؛ إذ إن تأليف الجملة هو ميدان الدراسة النحوية؛ لأن النحو لا يعنى بالصوت وما يرتبط به من آثار لغوية ولا باللفظة الواحدة، وما يتصل

<sup>1</sup> مصطفى حميدة: نظام الربط والارتباط، مكتبة ناشرون، لبنان ط1، 1997، ص 57.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 56، ص 131.

<sup>3</sup> محمد حماسة: النحو والدلالة، ص 113.



بها، وإنما يهتم بالكلمة المنسوجة مع الأخرى في تركيب جملي، وليست الألفاظ المتألفة في جمل إلا صوراً منظوقة لما هو حاصل في الذهن من التركيب المعنوي<sup>1</sup>، والتأليف في الذهن هو ربط الصورة الذهنية المفردة بعضها ببعض على نحو تتحقق معه صلة ونسبة بين هذه الصور، فإذا أردنا أن نعبر عن ذلك، أو تنقله إلى ذهن السامع أو المخاطب، عبرنا عنه بمركب لفظي<sup>2</sup>. فوظيفة هذا التركيب هي نقل ما يدور في ذهن المتكلم من آراء إلى ذهن السامع، فالجملة في هذا التصور هي القول المفيد بالقصد<sup>3</sup>.

### أولاً: الفعل والاسم بين الماهية والدلالة:

جعل النحاة مفهوم الفعل يتمركز على ركيزتين هما الحدث والزمان حيث يقول سيبويه: "وأما الفعل: فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فذهب وسمع وحمد ومكث، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل، وكذلك بناء ما ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة"<sup>4</sup>. نجد أن حدّ الفعل عند سيبويه هو حدث قرن بأحد الأزمنة ما مضى، وما يكون ولم يقع، ما هو كائن ولم ينقطع ويعقد كما سبق في التعريف أمثلة على ذلك، أمّا السيرافي فيعرّف الفعل بأنه "كلّ ما دلّ لفظه على حدث مقترن بزمان ماضي أو مستقبل أو مبهم في الاستقبال والحال لينحاز مما لقبوه بالاسم والحرف"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، دار العلمية الدولية، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 25.

<sup>2</sup> مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1985، ص 82-83.

<sup>3</sup> ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج 2، ص 274.

<sup>4</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 54.

<sup>5</sup> السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي - علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ج 1، ص 15.

ويوافق الزجاجي سابقه في تحديد مفهوم الفعل بأنه حدث مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، حيث يقول: "الفعل على أوضاع النحويين، ما دلّ على حدث وزمان ماضي أو مستقبل نحو قام يقوم وقعد يقعد وما أشبه ذلك والحدث المصدر فكلّ شيء يدلّ على ما ذكرناه معاً فهو الفعل، فإن دلّ على حدث وحده فهو مصدر نحو الضرب والحمد والقتل وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان"<sup>1</sup>.

ولم يتعد من بعده ابن عصفور عن سابقه في تعريف الفعل حيث يقول: "الفعل يدل على حدث وعلى زمان ويكون موجبا وصفيا ومستفهما عنه"<sup>2</sup>.

وبالتالي أضاف ابن عصفور عنصر الإثبات والنفي والاستفهام الذي يكون على علاقة وطيدة بالفعل، في حين يرى ابن يعيش أنّ الفعل يقوم على ركيزتين هما "المعنى والزمن"، حيث يقول: "فأمّا الفعل فكلّ كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان وقد يضيف قوم إلى هذا الحد زيادة فيقولون بزمان محصل ويرومون بذلك إلى الفرق بينه وبين المصدر"<sup>3</sup>.

وقد ذهب هذا المذهب كثير من النحاة من بينهم ابن السراج وابن عصفور وغيرهم الذين يرون أنّ الفعل يقوم على "معنى + زمان".

أما من منظور حديث فإن الفعل يأخذ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي منها الدلالية والصرفية والنحوية باعتبار أنّ الفعل وحدة لفظية أو مجموعة من الأصوات ذات نظام معين<sup>4</sup>.

وتبرز الوظيفة الدلالية للفعل من خلال استعماله، فمعناه المعجمي الذي تنطوي عليه مادته الحرفية المؤلفة له، فـ"كتب" و"يكتب" مثلا، مادتهم الحرفية (ك، ت، ب) وهي تدل لغويا على حدث الكتابة أو المعنى الذي يحمله مصدر الفعل، أمّا وظيفته الصرفية، وهي التي تقوم بأدائها بنيتها

<sup>1</sup> الزجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار الفنائس، بيروت، لبنان، ط 5، 1986، ص 52-53.

<sup>2</sup> ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد: شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، ص 89-97.

<sup>3</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 2، ص 7.

<sup>4</sup> عبد الهادي الفضلي: دراسات في الفعل، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 1، 1982، ص 17.

اللفظية أو هيئة تركيب عناصره المادية نحو وزني "فعل" و"يفعل"، فإنها تتمثل في دلالاته، عند الاستعمال، على وقوع الحدث أو إيقاعه مقترنا بزمن من الأزمنة الثلاثة، ويضيف عبد الهادي الفضلي، وظيفة الفعل النحوية وتتمثل، كما يرى، في الإسناد ضمن الجملة النحوية، وفي استخدامه مسندا فقط.<sup>1</sup>

وبالتالي يختلف الفعل عن المصدر من الناحية الصرفية، ذلك أن المصدر يدل على الحدث مطلقا أي دون أن يُلاحظ فيه وقوعه أو إيقاعه، بينما يدل الفعل على وقوع الحدث أو إيقاعه، مقترنا بواحد من الأزمنة الثلاثة، أمّا عن الفرق بين الفعل واسم الفاعل، فاسم الفاعل يستخدم مقصودا به الوصف فقط، فلا يُلاحظ فيه مباشرة إيقاع الحدث، بينما الفعل يقصد منه الدلالة على إيقاع الحدث، فعندما أقول زيد قائم، مثلا، فإنني أقصد هنا: وصف زيد بالقيام، وبخلافه عندما أقول يقوم زيد أو زيد يقوم فيني أقصد هنا مباشرة زيد إيقاع الحدث.<sup>2</sup>

أمّا عن الفرق بين الفعل والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول فيحدّه عبد الهادي الفضلي بالإسناد، ذلك أن كلاً من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول تقع مسندا إليه ومسندا في الجملة النحوية، بينما الفعل لا يقع إلاّ مسندا.<sup>3</sup>

والفرق بين دلالة الاسم ودلالة الفعل هي أن الاسم يدلّ كما هو معروف على الثبوت والاستقرار، أمّا الفعل فإنه يدل على التجدد والحدوث، فقولك: "يتعلّم زيد"، فالفعل "يتعلم" يدل على الحدوث والتجدد أي هو آخذ في سبيل التعلم، أما قولك "زيد متعلم" فالاسم "متعلم" يدل على ثبوت التعلم، ولا يجوز وضع الاسم موضع الفعل، كما لا يجوز وضع الفعل موضع الاسم، فدلالتهما مختلفة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الهادي الفضلي: دراسات في الفعل، ص 17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 18.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 18.

<sup>4</sup> الجرحاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 174-175.

فلما قُيِّدَ الفعل بزمن دلّ على الحدوث والتجدد، فالفعل الماضي مقيد بالزمن الماضي، والفعل المضارع مقيد بزمن الحال أو الاستقبال، في حين نجد الاسم غير مقيد بزمن من الأزمنة فهو أشمل وأعمّ وأثبت من الفعل<sup>1</sup>.

وعليه تكون دلالة الجملة الاسمية هي الثبوت في حين تكون دلالة الجملة الفعلية في الحدوث، حيث يقول القزويني في هذا السياق "وفعليتها، أي الجملة الفعلية، لإفادة التجدد واسميتها أي الجملة الاسمية، لإفادة الثبوت، فإنّ من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت"<sup>2</sup>.

إذن تدل الجملة الاسمية على الثبوت إذا كان المسند اسماً، وتدل الجملة الفعلية على التجدد، إذا كان المسند فعلاً، فالجملتان "يحفظ محمد" و"محمد يحفظ" كلتاهما تدلّ على الحدوث إلا أن الاسم "محمد" قدّم في الجملة الثانية لغرض من أغراض التقديم كالاختصاص وإزالة الشك أو غير ذلك<sup>3</sup>.

ومنه لا يحسن وضع أحدهما مكان الآخر فقولته تعالى: "وَكَلِّبُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ".  
الكهف:18.

### ثانياً: ماهية الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

إن الجملة في اللغات الأخرى غير العربية لا يمكن أن تخلو من الفعل، وفعل الكون لا بد منه إذا لم يكن في الكلام غيره من الأفعال، أما الجملة العربية فمنها ما يكون طرفاً لإسناد فيه اسمين على أن يكون في إحداها معنى الوصف كما نص على ذلك النحاة...<sup>4</sup>.

فالجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث، ولا إلى زمن، فإذا أردنا أن نضيف عنصراً زمنياً طارئاً إلى معنى هذه

<sup>1</sup> القزويني محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ج1، ص94-95.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج1، ص104.

<sup>3</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص17.

<sup>4</sup> أحمد عبد الستار الجوارى: نحو التيسير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1984، ص114-115.

الجملة، جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة فأدخلناها على الجملة الاسمية فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظور إليه من وجهة نظر زمنية معينة...<sup>1</sup>.

لقد عمد المخزومي إلى تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية، وذلك عن طريق قسمة الجملة على المسند، فالجملة الفعلية هي التي يكون المسند فيها فعلاً فأفاد التجدد، فقولك "طلع البدر" و"البدر طلع" جملتان فعليتان، خلافاً لما أجمع عليه النحاة، حيث يقول: "الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند - فعلاً - لأنّ الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها"<sup>2</sup>.

وبالتالي يرى المخزومي أن التجدد هو العنصر الفعّال في الجملة الفعلية، وأنه الركيزة التي يقوم عليها الحكم بفعلية الجملة، فالتجدد وحسبه خاصية ملازمة للأفعال وحدها، ويضيف قائلاً: "ومعنى هذا أنّ كلا من قولنا طلع البدر والبدر طلع، جملة فعلية، أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح وليس فيها خلاف مع القدماء، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليه جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنه إنما قدم للاهتمام به"<sup>3</sup>.

إذن، وكما يبدو من خلال القول السابق إنّ المخزومي قد خالف النحاة القدماء في اعتبار الجملة التي تقدم فيها المسند إليه على المسند، جملة اسمية ويمثل لها بالجملة "البدر طلع" وحجته في هذا أنّ المسند إليه إذا تقدم لا يغير من طبيعة الجملة، بل تبقى فعلية، وكان سبب التقديم هو الاهتمام.

أمّا فيما يخص الجملة الاسمية، فيرى أنّها ما كان المسند فيها اسماً وبالتالي أفاد الثبوت والدوام على خلاف الفعل الذي يفيد التجدد، حيث يقول: "أمّا الجملة الاسمية فهي التي تدل فيها

<sup>1</sup> تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

<sup>2</sup> مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 41.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 42.

على الدوام والثبوت أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما، على ما بيّنه الجرجاني في ما اقتبسنا من كلامه هاهنا<sup>1</sup>.

ويرى إبراهيم أنيس أن الجملة المكونة من مبتدأ وصف، وفاعل سدّ مسد الخبر يأتي مثنى أو جمعا ليست جملة اسمية حسبما يراها النحاة القدماء، إنما هي جملة فعلية حيث يقول: "لا بد من الإشارة إلى ذلك التركيب الذي يجيزه النحاة في كتبهم، والذي لا تكاد تظفر له بمثل واحد في النصوص النثرية الصحيحة، وهو حين يكون الوصف المنكر مفردا ومستعملا مع مثنى أو جمع مثل:

أمنجز أنتم وعدا وثقت به ... أم اقتنيتم جميعا فنج يعقوب

فيرى النحاة أن لفظة "منجز" مبتدأ و"أنتم" فاعل سد مسد الخبر، ومثل هذا التركيب إن صح وروده في كلام الفصحاء من العرب، يجب أن يعد كالجمل الفعلية المضارعية، وأن يكون المعنى معه كالمعنى في مثل الآية الكريمة: "يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ". البقرة: 185. تماما، وذلك لأن الوصف هنا يلتزم ما يلتزمه الفعل المقدم من خلوه من علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والجمع مع الفاعل المثنى والجمع، فليس مثل هذا التركيب من الجمل الاسمية؛ ولا يصح أن ينسب لها<sup>2</sup>.

وأكد إبراهيم أنيس أن المبتدأ الوصف مع فاعله الذي سد مسد الخبر يعطيان المعنى نفسه الذي تعطيه الجملة الفعلية، ومن ثم وجب أن يجعل مثل هذا التركيب ضمن قسم الجمل الفعلية.

ويوجد صنف آخر من الجملة الاسمية وهي الجملة الاسمية المنسوخة بالأفعال الناقصة، فيرى بعض الدارسين المحدثين أنها جملة اسمية، تبقى محافظة على اسميتها، فدخول كان وأخواتها عليها لا يغير من نوع الجملة، إنما تقوم فقط بنسخ الابتداء، وبالتالي ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وفي هذا يقول عبده الراجحي: "إذا كانت الجملة مبدوءة باسم بدءا أصيلا فهي جملة اسمية، أما إذا كانت مبدوءة بفعل غير ناقص فهي جملة فعلية، فمثلا: كان زيد قائما

<sup>1</sup> مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 42.

<sup>2</sup> إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 319-320.

ليست جملة فعلية لأنها لا تدل على حدث قام به فاعل، وإنما هي جملة اسمية دخل عليها فعل ناقص<sup>1</sup>.

إذن، لا يضع عبده الراجحي الجملة الاسمية المنسوخة بالأفعال الناقصة في خانة الجملة الفعلية، ذلك لأن هذه الأفعال لا تدل على حدث قام به الفاعل، أي مجردة من الأحداث، وبالتالي تبطل الابتداء فتنسخ حكم كل من المبتدأ والخبر.

ويقسم محمد حماسة الجملة الاسمية إلى قسمين: الجملة الاسمية المطلقة والجملة الاسمية المقيدة، فالجملة الاسمية المطلقة هي التي لا تقييد فيها والمقيد في هذه الحالة عنده هو "الناسخ"، ويعمل سبب اختياره لهذه التسمية أي "المطلقة" لتكون في مقابل "المقيدة"؛ فالنحاة القدماء يرون أن "كان وأخواتها" مجرد قيد يضاف إلى الجملة لم يكن موجودا من قبل، ومثل كان وأخواتها، أفعال المقاربة فهي جميعا "روابط وقيود للمسند وهو الخبر"<sup>2</sup>، وبالتالي يرى محمد حماسة أن كان وأخواتها مجرد قيد يفيد الزمن في الجملة الاسمية، كما يرون أن "المسند في باب كان هو الخبر و'كان' قيد له"<sup>3</sup>.

فكل جملة اسمية دخل عليها ناسخ من النواسخ هي "جملة مقيدة سواء أكان هذا التقييد بإضافة الزمن إلى الجملة الاسمية أم بإضافة معنى آخر إليها لم يكن موجودا من قبل عن طريق عنصر لغوي جديد على العنصرين المكونين (المسند إليه - المسند) ويوضح محمد حماسة المعاني المقيدة من مثل معاني المقاربة، الرجاء، الشروع، والتوكيد، والتمني، والاستدراك، والتشبيه، والنفي.. فالمعنى الجديد الذي يضيفه الناسخ على الجملة الاسمية يستتبعه تأثير إعرابي فيغير الحالة التي كانت عليها الجملة الاسمية قبل دخوله.

<sup>1</sup> عبده الراجحي: التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 1999، ص 83.

<sup>2</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: "الجملة الاسمية بين التقييد والإطلاق، رأي وتصنيف"، ص 155، مقال منشور في الموقع الشخصي لمحمد حماسة عبد اللطيف بتاريخ 2017/04/24: <https://www.hamassa.com>، شوهد بتاريخ: 2018/03/15.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 155.

إذن، كما يبدو جلياً من القول السابق، أنّ محمد حماسة يرى أنّ المعاني المقيدة التي تأتي بها النواسخ تغير المعنى الذي كانت عليه قبل دخولها، هذا التغيير على المستوى الدلالي يتبعه تغيير على المستوى الإعرابي وبالتالي يتضح معنى الجملة المطلقة عنده، أنّها الجملة التي لم تقترن بناسخ أو كما يسميه قيد يقيد معناها وإعرابها، فجملة "الله غفور" جملة مطلقة لأنها لا تحتوي على قيد، أما إذا قلنا "كان الله عفواً" أو "إنّ الله غفور" فإنها تصبح جملة مقيدة، فكل من "كان وإنّ" انصبّ على المبتدأ والخبر معاً، أما إذا كان التقييد يمس الخبر لوحده مثل "محمد كان صادقاً"، فإن هذه الجملة الاسمية مطلقة وليست مقيدة، فهي مكونة من مبتدأ + جملة مقيدة هي الخبر، فالإسناد في هذه الجملة إسناد فرعي وليس أصلياً، لأنّ الناسخ منصبّ بتأثيره الإعرابي على الضمير الذي يعود على المبتدأ وليس المبتدأ<sup>1</sup>.

والجملة الاسمية المطلقة عند محمد حماسة تنقسم إلى ثلاثة أقسام<sup>2</sup>:

### 1. الجملة الاسمية التامة:

إذا توافرت الجملة الاسمية على طرفي الإسناد (المبتدأ + الخبر) فتكون بذلك قد اكتملت لها عنصراها، وإذا ذكر أحدهما دون الآخر فإن العنصر الثاني لا بد أن يكون في الحساب، ولا يمكن اعتبار أحدهما فحسب جملة مستقلة، مع إفادته معنى يحسن السكوت عليه، لأنّ الإسناد رابطة بين شيئين.

ويعرف الجملة الاسمية التامة بأنها الجملة التي اكتملت لها عنصراها، وتحقق فيها الإسناد بطرفيه (المبتدأ + الخبر)، وكان المبتدأ فيها من أسماء الأعلام مثل "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ". الفتح: 29. أو الأسماء الموصولة للرفع مثل: "وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ". الفتح: 29. أو الضمائر المنفصلة للرفع مثل: "وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ". محمد: 35. أو أسماء الإشارة مثل: "هَذَا خَلْقُ اللَّهِ". لقمان: 11. أو المعرف بالأداة مثل: "الْحَمْدُ لِلَّهِ". الأنعام: 1. أو بالإضافة مثل: "أَصْحَابُ الْجَنَّةِ

<sup>1</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: "الجملة الاسمية بين التقييد والإطلاق، رأي وتصنيف"، ص 155.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 155.



يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا". الفرقان: 24. أو من النكرات المخصصة مثل: "وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ". البقرة: 221. أو العامة مثل "وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ<sup>ط</sup> وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ". لقمان: 12. وبالتالي فمن خلال هذا القول، يبدو أن محمد حماسة قد وضّح الجملة الاسمية التامة ومبتدأها، كيف يأتي، فقد يكون اسم إشارة، اسما موصولا، اسما علما... ويشترط في الجملة الاسمية التامة ألا يكون المبتدأ فيها وصفا رافعا لما يكتفى به، وألا يكون أحد جزأيها واجب الحذف، أما إذا كان الحذف جائزا فتبقى الجملة في صنف الجملة الاسمية التامة، لأن جواز الحذف لا يغير معنى ونوع الجملة، فالعنصر المحذوف مفهوم من خلال السياق كقوله تعالى: "قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ \* قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا<sup>ط</sup> إِنَّ كُنْتُمْ مُّوقِنِينَ". الشعراء: 23-24. هنا ورد الخبر فقط "رب السموات" تعود على "رب العالمين"، وجواز الحذف هنا، معناه إمكانية الذكر.

فالجملة التي يذكر فيها طرفا الجملة (المبتدأ والخبر) مع جواز الحذف حسب مقتضيات السياق ويفهم الركن المحذوف من خلال السياق، هي جمل اسمية خاصة. أما بالنسبة للشرط الثالث فهو أن يتطابق الجزآن في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث).

ويفرّق محمد حماسة عبد اللطيف بين الجملة الاسمية التامة أو كما يسميها النحاة "المبتدأ الذي له خبر" وبين غيرها من الجمل فيما يلي<sup>1</sup>:

1. أن المبتدأ فيها وهو المسند إليه يكون اسما صريحا نحو "الله ربنا" و"محمد نبينا" ويكون مصدرا مؤولا بالاسم الصريح نحو "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ". البقرة: 184. و"أن تصوموا" مصدر مؤول بـ"صيامكم".

2. أن المبتدأ في الجملة الاسمية التامة لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه وأما الوصف مع مرفوعه فلا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام.

<sup>1</sup> محمد حماسة عبد اللطيف: "الجملة الاسمية بين التقييد والإطلاق، رأي وتصنيف"، ص 156.

3. أن الجملة الاسمية التامة يجوز أن تدخل عليها النواسخ المختلفة، على خلاف جملة الوصف مع مرفوعه التي لا تقبل من النواسخ إلا ما يفيد النفي فحسب، بخلاف الجملة الاسمية المجزوءة التي لا تقبل النواسخ مطلقاً.

4. أن الجملة الاسمية التامة يجوز فيها أن يتقدم الخبر على المبتدأ إلا إذا طرأ على التركيب ما يمنع ذلك، على خلاف جملة الوصف مع مرفوعه.

في حين يرى علي أبو المكارم أن "الجملة الاسمية" مصطلح يطلق في التراث النحوي للإشارة إلى أنواع متعددة من الجملة العربية، تجتمع معا في أنه يتصدرها الاسم مع وقوعه ركنا إسناديا فيها، ومقتضى هذا التصور الذي يشيع بين النحاة أنه لا عبرة في التصدر بالعناصر غير الإسنادية التي لا تقع ركنا من أركان الجملة، سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفا<sup>1</sup>.

فالجملة الاسمية وفق ما جاء به أبو المكارم هي الاسم الذي يتصدر الجملة ويكون ركنا إسناديا، ويوضح قوله هذا بقوله تعالى: "النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ<sup>ط</sup> وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ<sup>ق</sup> وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ". الأحزاب: 6، وقوله تعالى: "اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ". الروم: 11. وقوله تعالى: "سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ". الصافات: 109. وكذلك قوله عز وجل: "مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا<sup>ط</sup> وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ<sup>ط</sup> لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ". العنكبوت: 41.

إذن، في هذه الآيات الكريمة جاء الاسم الذي تصدّر الجمل مسندا إليه رغم وجود "إن" أو "كان" وبالتالي يصنّف النحاة هذه الجمل أنها اسمية لتصدر الاسم بها.

وكما يقول أبو المكارم رغم أن هذه الجمل يتصدر فيها الاسم، إلا أنها لا تكون اسمية كقوله تعالى: "حُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ". القمر: 7. وقوله تعالى: "فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ". غافر: 81، كذلك في قوله عز وجل: "فَفَرِّقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِّقًا تَقْتُلُونَ". البقرة: 87. وقوله تعالى: "فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ". الرحمن: 37. هذه الجمل التي وردت في الآيات الكريمة ليست اسمية

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص 17.

بالرغم من أن العنصر الذي يتصدرها اسم، ويرى أبو المكارم أن التصدر هنا ظاهري وبالتالي لا يعتد به، فالتصدر الحقيقي لا بد أن يقع المتصدر فيه طرفا إسناديا.

### 2. أنماط الجملة الاسمية:

إن تصدر الاسم، كما سبق الذكر، الجملة، يجعل منها اسمية، مع وقوعه ركنا إسناديا فيها، ومقتضى هذا التصوير الذي يشيع بين النحاة أنه لا عبرة في التصدر بالعناصر غير الإسنادية التي لا تقع ركنا من أركان الجملة سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفا<sup>1</sup>.

وإذا لم يقع الاسم طرفا إسناديا في الجملة، رغم تقدمه فيها، لا يمكن عدّها اسمية، حسب النحاة، فقوله تعالى: "خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ". القمر: 7. وقوله تعالى: "فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ". البقرة: 87، وقوله تعالى: "فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ". الرحمن: 37. وقوله عز وجل: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى". الليل: 1. فهذه الآيات رغم تصدر الأسماء فيها لا يمكن عدّها اسمية، لأن التصدر هنا ظاهري، فالتصدر الحقيقي كما يرى أبو المكارم لا بد أن يكون طرفا إسناديا في الجملة.

تعتبر الجملة الاسمية إطارا يضم أنماطا متنوعة الصياغة، مختلفة الروابط والعلاقات، على

النحو التالي:<sup>2</sup>

أ- جملة مكونة من مبتدأ وخبر:

- مبتدأ + خبر مفرد جامد.
- مبتدأ + خبر مفرد مشتق.
- مبتدأ + خبر (جملة) تركيب إسنادي.
- مبتدأ + خبر (شبه جملة) أي ظرف أو جار ومجرور.
- خبر مفرد جامد + مبتدأ.
- خبر مفرد مشتق + مبتدأ.

<sup>1</sup> أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 18.

• خبر (جملة) + مبتدأ.

• خبر ( شبه جملة) + مبتدأ.

ب- جملة مكونة من مبتدأ أو مرفوع سد مسد الخبر:

• أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + فاعل مثنى أو جمع.

• أداة نفي أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق + فاعل مثنى أو جمع.

• أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل مثنى أو جمع.

ج- جملة مكونة مما كان أصله المبتدأ + الخبر:

• أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ + ما كان أصله الخبر.

• أداة نسخ + ما كان أصله الخبر + ما كان أصله المبتدأ.

• ما كان أصله الخبر + أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ.

• ما كان أصله المبتدأ + أداة نسخ + ما كان أصله الخبر.

د- جملة متعددة الاحتمالات:

يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ وخبر، كما يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ ومرفوع سد

مسد الخبر<sup>1</sup>.

• أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

• أداة نفي أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

• أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

إنّ تنوع أنماط الجملة الاسمية، واختلاف العلاقات الرابطة بين عناصرها جعل النحاة

يعيدون تصنيف هذه الأشكال، ذلك رغبة في توحيد النسق في الأقسام واطراد العلاقات الرابطة

بين مكوناتها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 19.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 19.

لقد فرض توحيد النسق على النحاة تقسيم الجملة الاسمية باعتبار المبتدأ إلى: ما له خبر، وما كان جملة، وما ألحق بأحدهما، ومن حيث المرفوع إلى الذي سد مسد الخبر إلى ما وقع فاعلا، وما وقع نائبا عن الفاعل، ثم من جهة العلاقات السياقية إلى جملة أصلية، والجملة الأصلية كما يرى أبو المكارم مطلقة لم يلحقها النسخ، وأخرى محولة مقيدة أي منسوخة.

أما فيما يخص ما يتصل بالتطابق بين أطرافها إلى جملة واجبة التطابق وأخرى ممتنعة، ونوع ثالث هو جائزة الوجهين أي تحتل الوجهين وصنف أخير من حيث الترتيب بين هذه الأطراف وتنقسم إلى جملة واجبة الترتيب وأخرى جائزة الترتيب.

يقوم تقسيم الجملة على مجموعة من الاعتبارات هي<sup>1</sup>:

- وحدة النسق في التقسيم.
- الاتساق بين عناصر كل تقسيم.
- تقابل الأقسام وعدم تداخلها فيما بينها.
- التكامل بين الأقسام في التعبير عن الواقع اللغوي.

من خلال هذه المعايير التي سبق ذكرها، يرى أبو المكارم أنه يجب وضع الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ و مرفوع يسد مسد الخبر في إطار نوع مستقل يطلق عليه اسم الجملة الوصفية، أما الجملة التي يكون خبرها ظرفا أو جارا أو مجرورا فيمكن وضعها في إطار نوع مستقل كذلك يطلق عليه الجملة الظرفية.

إذن، من خلال ما سبق نجد أن علي أبو المكارم قد ميّز نوعين جديدين ضمن الجملة الاسمية، وذلك باعتبار النسق والاتساق بين أطرافها؛ فكل من الجملة الوصفية والجملة الظرفية جملة اسمية لكن باعتبار الخبرية اتخذت صفة الوصفية والظرفية.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 20.

وبالتالي يكون مدلول الجملة الاسمية عنده ينحصر في ما كان المسند فيها واحدا من الثلاثة

الآتية<sup>1</sup>:

- الاسم الجامد غير المشتق.
- الاسم المشتق الذي لا يصح كونه رافعا للمسند إليه.
- التركيب الإسنادي أو ما يصطلح عليه في التراث النحوي بالجملة.

وبما أن الجملة الاسمية قابلة للنسخ والتحويل قسمها النحاة إلى جملة غير منسوخة وأخرى دخلها النسخ، أو كما يسميها أبو المكارم "الجملة المطلقة" ويعرفها بأنها هي التي تقوم فيها العملية الإسنادية بتأدية وظيفتها دون قيود، وإلى "جملة مقيدة" للدلالة على أن ثمة قيودا أثر لفظيا ومعنويا في العلاقة الإسنادية، فالنسخ هو تقييد لبعض العلاقات والروابط القائمة بين أطراف الجملة.

### 3. أركان الجملة الاسمية:

أ. المبتدأ:

لقد تعددت المفاهيم في تحديد مفهوم المبتدأ، ولقد تأثرت تعريفات المبتدأ في التراث النحوي بهذا التعدد في مدلوله، إذ أنه لا يستخدم كما يقول أبو المكارم في نطاق الجملة الاسمية وحدها بل يستعمل أيضا في الجملتين الظرفية والوصفية للدلالة على أحد ركني الإسناد فيهما أيضا، حيث أنه يستخدم في الوصفية للدلالة على "المسند"، في حين يستعمل في الظرفية كما في الاسمية للدلالة على "المسند إليه"<sup>2</sup>.

ولقد تطرق سيبويه إلى مفهوم المبتدأ معنى دون التصريح به في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك، وهو أخوك"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 20-21.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 22.

<sup>3</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 23.

من خلال قول سيبويه، نستشف مفهوم المبتدأ عنده، وهو المبني عليه أي مسند إليه، فلا يكون كلاماً إلا إذا بني عليه أو يبنى على ما قبله، ثم توالى تعريفات المبتدأ عند النحاة، فهذا ابن السراج يعرفه بقوله: "المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن يجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفعه بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره، وهو معرض لما يعمل في الأسماء"<sup>1</sup>.

لم يخرج ابن السراج في تعريفه للمبتدأ عن تعريف إمام النحاة؛ فالمبتدأ عنده أول لثان، فلا يستغني أحدهما عن الآخر، فالثاني هو الخبر، ولا يتم المبتدأ معناه إلا بالخبر، إلا أنه يضيف على قول سيبويه شرط تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية من أسماء وأفعال وحروف، مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء.

وقد ذهب الزيدي مذهب سابقيه من النحاة في مفهوم المبتدأ؛ حيث يقول: "إذا ابتدأت باسم لتخبر عنه ولم توقع عليه عاملاً، فارفع ذلك الاسم بالابتداء، فإن أخبرت عنه بشيء من أسمائه أو نعوته فارفعه لأنه خبر الابتداء"<sup>2</sup>.

يبدو انسجام مفهوم المبتدأ عند الزيدي واضحاً مع مفهوم ابن السراج، فالزيدي يضع المفهوم نفسه، والشروط نفسها، فالمبتدأ عنده هو كل مرفوع بالابتداء، جُرد من العوامل اللفظية يشكل مع خبره معنى فلا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر.

<sup>1</sup> ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط 3، 1988، ج 1، ص 62-63.

<sup>2</sup> الزيدي أبو بكر الإشبيلي النحوي: الواضح في العربية، تح: عبد الكرم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2011، ص 70.

وهذا التعريف لا ينأى عنه ابن جني الذي يقول إنّ "المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأوّل، ومسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء"<sup>1</sup>.

إذن، يعتبر هذا التعريف قاعدة عند النحويين الذين جاؤوا من بعد ابن السراج، فهذا ابن برهان سار على النهج نفسه، وقد اعتبر المبتدأ "هو الاسم الذي تجرد من العوامل اللفظية وتعرض لها، وجعل أولاً لثان، نحو قولنا زيد قائم، فزيد قد تجرد من كان وهي رافعة، وإنّ وظننت وهي ناصبة، ومن الباء وهي جارّة، وتعرضه لها؛ لأنّ العرب تلحق المبتدأ بجميع هذه العوامل... جعل (زيد) أولاً لثان، وهو قولك: (قائم)؛ لأنّ المبتدأ إنما يذكر ليخبر عنه بالقيام، ولم يذكره لأمر مقصور عليه وحده"<sup>2</sup>.

لقد أضاف ابن برهان على تعريفات سابقه للمبتدأ أمثلة للتوضيح، فقد ذكر كلا من العوامل اللفظية الذي تدخل على المبتدأ من مثل (كان، إنّ، ظن) التي تغيّر حركته الإعرابية، وتغيّر وظيفته النحوية، إلا أنّه في العموم جاء بالمفهوم السابق نفسه.

ويرى الزمخشري أنّ المبتدأ اسم مجرد للإسناد؛ حيث يقول: "المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي (كان) و(إنّ) و(حسب وأحواتها)، لأنهما إذا لم يخلوا منها تعلقتهما بما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير معربة، لأنّ الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ابن جني أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، ص 109.

<sup>2</sup> ابن برهان العكبري: شرح اللمع، تح: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، ورقة 15 - أ.

<sup>3</sup> الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله: المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج1، ص 82.



يوافق الزمخشري سابقه في أنَّ المبتدأ لا بد أن يتجرد من العوامل اللفظية ويحصرها في النواسخ بصفة عامة نحو كان وإنَّ وظن ومثله الخبر، وتجريدهما كما يقول للإسناد الذي هو السبب الرئيس في رفعهما.

ليأتي الدور بعده على ابن الحاجب الذي أقرَّ بتعريف المبتدأ وذكر أنماطه؛ أي حينما يكون مسندا إلى الجملة الاسمية، وما كان منه مسندا في الجملة الوصفية، يقول: "المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر مثل: زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان"<sup>1</sup>.

في التعريف إقرار من ابن الحاجب بشروط المبتدأ من التجرد من العوامل اللفظية، الإسناد، وفيه كما سبق الذكر أنماط المبتدأ في الجملة الاسمية والجملة الوصفية... وبالتالي في التعريف حقيقتان مختلفتان لكل منهما مقوماتها<sup>2</sup>.

في هذا التعريف نجد الرضي الأسترابادي قد فصلَّ فيه حيث يقول: "المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعها في حدٍّ؛ لأنَّ الحد مبین للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد، فأفرد المصنف - أي ابن الحاجب - لكل منهما حدا"<sup>3</sup>.

يوضح الرضي تعريف المبتدأ عند ابن الحاجب ويوافقه في ما ذهب إليه، إذ أنَّ المبتدأ حسب، يجمع بين ماهيتين لذا وجب إعطاء لكل ماهية حداً، ولا يمكن جمعهما في حدٍّ واحد، فكل ماهية لها خصائصها وأجزاؤها، والاختلاف في الماهية يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في الحدود. فالإسناد شرط أساسي في المبتدأ وقد أكد على هذا الزمخشري، حيث يرى أنَّه يدخل للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسندا إليه ما بعده نحو زيد قائم، وما إذا كان مسندا إلى ما بعده.

<sup>1</sup> ابن الحاجب: الكافية في النحو، ج 1، ص 85.

<sup>2</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 24.

<sup>3</sup> الرضي الأسترابادي: شرح الكافية، ج 1، ص 86.

ثم جاء ابن عصفور بتعريف فيه إضافة لتعريفات سابقه، حيث يرى أنّ المبتدأ أول الكلام لفظاً وتقديراً، وهنا تكمن اللمسة الجديدة التي أضافها ابن عصفور، حيث أصبحت منطلقاً للنحاة بعده، حيث يقول: "الابتداء هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أو الكلام لفظاً أو تقديراً، معرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة، لتخبر عنه، والمبتدأ هو الاسم أو ما هو في تقديره المجهول أو الكلام لفظاً أو نية على الوصف المتقدم"<sup>1</sup>.

إذن، حافظ ابن عصفور على تعريف سابقه من النحاة للمبتدأ من حيث وجوب تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية، ثم أضاف أنه قد يكون مقدرًا أي في تقدير المجهول.

وقد حاول النحاة بعد ابن الحاجب وابن عصفور تقديم تعريف شامل للمبتدأ بإضافة ما جاء به هذان النحويان من إضافة<sup>2</sup>، والتي سبق ذكرها بالتفصيل، ونجد هذا عند "ابن مالك" حيث يقول في تعريفه للمبتدأ: "المبتدأ ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه، أو وصف رافع ما انفصل وأغنى"<sup>3</sup>، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري حيث يرى أنّ المبتدأ من شروطه تجرده من العوامل اللفظية وأنه مخبر عنه، حيث يقول، "المبتدأ اسم أو بمترلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمترلته مخبر، أو وصف رافع لمكتفى به"<sup>4</sup>.

يتضح اتفاق النحاة، من خلال الأقوال السابقة، حول مفهوم المبتدأ، بأنه اسم مجرد من العوامل اللفظية، يخبر عنه أو هو وصف رافع لما سد مسد الخبر، وفي هذا المعنى يقول الأشموني: "المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغني به، فـ(الاسم) يشمل الصريح والمؤول، نحو: "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ". البقرة: الآية: 184. وتسمع

<sup>1</sup> ابن عصفور الإشبيلي: مثل المقرب، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، مصر، ط1، 2006، ج 1، ص 82.

<sup>2</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 25.

<sup>3</sup> ابن مالك محمد بن عبد الله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر 1967، ص 44.

<sup>4</sup> ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د-ت)، ج1، ص 91-92.

بالمعنى خير من أن تراه، (والعاري عن العوامل اللفظية) مخرج لنحو الفاعل واسم كان، وغير الزائدة لإدخال نحو: بحسبك درهم، وهل من خالق غير الله... و(أو) في التعريف للتنوع لا للتردد، أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أعنى عن الخبر<sup>1</sup>.

يقدم الأشموني تفصيلاً للمبتدأ مدلاً على ذلك بأمثلة، فالمبتدأ حسبه يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً وقد وضح هذا بالآية الكريمة التي احتوت على المصدر المؤول "أن تصوموا" وتقديرها صومكم خير لكم، ثم ذكر تجريده من العوامل اللفظية كـ "الفاعل" و "اسم كان" وفي الأخير يختم بأن المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر.

وهكذا سار النحاة بعدهم على التعريف نفسه، مع شيء من التوضيح والتمثيل دون أية إضافة، بل بقوا محافظين على العناصر المفاهيمية نفسها، من إسناد وتجرد من العوامل اللفظية، ووصف رافع وغيرها من المحددات السابق ذكرها.

ويذكر أبو المكارم أن السيوطي يتحفظ في قبول هذا النمط من التعريفات لأمرين: "أحدهما أن عامل المبتدأ عنده الخبر... وهو لفظي والآخر: أنه شامل الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم"، ويوضح أبو المكارم تحفظ السيوطي حيث يقول: "فإن الاختلاف في (عامل) الرفع في المبتدأ لا يمثل في الحقيقة مساساً بجوهر التعريف؛ إذ الثابت أن المبتدأ مرفوع، وأنه لم يدخل على الجملة عامل لفظي زائد على طرفي الإسناد - وفي مبناها - ليحدث هذا الرفع فيه، وهكذا يستوي أن تقدر عامل الرفع شيئاً في مبنى الجملة وهو الخبر - أو لا علاقة له بالمبنى - كالاتداء أو أمراً مشتركاً بينهما"<sup>2</sup>.

تطرق السيوطي في تحفظه هذا على تعريفات النحاة للمبتدأ - إلى الحديث عن المضارع المجرد من الناصب والجازم، وهنا يحدث اختلاف مع تعريفات النحاة لأنهم تطرقوا إلى الاسم وهو

<sup>1</sup> الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج 1، ص 189.

<sup>2</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 27.

العنصر الأساسي في التعريف فمن دون خلط شكلي أو وظيفي أو دلالي بين الأفعال والأسماء، حتى وإن كان هناك تشابه بينهما.

وقد اختلف الجرجاني عن سابقه في مفهوم المبتدأ، فالاختلاف يكمن في طريقة الحديث عن المبتدأ حيث يقول: "المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه"<sup>1</sup>، ونجده يقول في مضرِب آخر: "إنَّ المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنَّه منطوق به أوّلاً... بل كان المبتدأ مبتدأً لأنَّه مسند إليه ومثبت له المعنى"<sup>2</sup>. ركز الجرجاني في تحديد مفهوم المبتدأ على المعنى أو بعبارة أخرى ركّز على الوظيفة أو المعنى الوظيفي (الإسناد)، وكذلك المعنى التركيبي ليحقق الدلالة التي جاء من أجلها وهو الأساس الذي بنى عليه نظرية النظم.

فتقديم المبتدأ عنده على الخبر ليس لأنَّه لفظاً مبدوء به بل هو حكم واجب؛ ذلك لأنَّ المبتدأ يثبت له المعنى ويسند إليه، فالوظيفة الدلالية المتمثلة في إثبات المعنى وإيصاله للسامع فرضت على المبتدأ حق التقديم.

ولقد تطرّق اللغويون المحدثون إلى الحديث عن ركيزة أساسية تقوم عليها الجملة وهو "المبتدأ" وقد حاول كل واحد منهم إعطاء مفهوم شامل مستندا إلى التراث النحوي العربي والدراسات اللغوية الحديثة، حيث نجد "علي أبو المكارم" وبعد اطلاعه على كتب التراث؛ يضع مفهومًا للمبتدأ يقول: "المبتدأ اسم معين الدلالة\*، مرفوع، مجرد عن العوامل اللفظية، غير الزائدة وشبهها، وقع مسندا إليه، يكون مع خبره جملة"<sup>3</sup>.

فتعريف المبتدأ عنده يتوافق بشكل كبير مع تعريفات النحاة القدماء وهو عنده اسم مرفوع مجرد من العوامل اللفظية، مسندا إليه، يكون مع خبره جملة.

<sup>1</sup> الجرجاني عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982، ج1، ص 210.

<sup>2</sup> الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 189.

\* معين الدلالة: محدد المدلول، بمعنى أنّ الأسماء المهمة، أو غير المحددة لا يصح وقوعها مبتدأً لأنَّه محكوم عليه ولا بد أن يكون معلوماً حتى يفيد الحكم إذا كان الحكم على المجهول لا يفيد.

<sup>3</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 28.

ويقدّم توضيحاً وشرحاً لمعنى الاسم فيقول: "فالتعبير بالاسم ما كان منه صريحاً نحو قوله تعالى: "اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ". البقرة: 255. وقوله تعالى: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ". الفاتحة: 1. وقوله عزّ وجل: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ". التوبة: 71. وما كان منه مؤولاً نحو قوله تعالى: "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ". البقرة: 184. وقوله سبحانه: "وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى". البقرة: 237.

لقد ورد المبتدأ في هذه الآيات الكريمات اسماً، ففي الآية الأولى ورد لفظ الجلالة "الله" مبتدأ، اسماً صريحاً، مرفوعاً مجرداً من العوامل اللفظية والقيود وكذلك "الحمد لله" جاء المبتدأ اسماً مرفوعاً معرفاً بالإضافة، ثم يضيف النوع الثاني للاسم وهو المؤول وذلك في الآية "أن تصوموا" تقديرها "صومكم".

ومن هنا يتّضح أنّ المبتدأ يكون اسماً مرفوعاً، وهذا الاسم قد يكون صريحاً أو مؤولاً. والاسم الصريح قد يكون<sup>1</sup> ضميراً كقوله تعالى: "أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا". النازعات: 27. أو اسم إشارة كقوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ". البقرة: 2. كما قد يكون اسماً موصولاً نحو قوله تعالى: "الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ". الأنعام: 12. وقد يكون وصفاً مشتقاً كقوله تعالى: "وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ". الواقعة: 10.

ويأتي الاسم نكرة كقوله تعالى: "وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ". البقرة: 221. فالأصل في الاسم الذي يأتي مبتدأ أن يكون معرفة أو ما قاربها من نكرة مخصوصة، حيث يقول ابن السراج في هذا الشأن "وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة؛ فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات نحو قولك: رجل من تميم جاعني، خير منك يقيني، وصاحب لزيد جاعني، وإنما امتنع

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 28.

الابتداء بالنكرة المفردة المحضة، لأنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا يكون في الناس رجلاً قائماً أو عالماً<sup>1</sup>.

إنّ ما ذهب إليه ابن السراج هو من مسوغات الابتداء بالنكرة، وهي النكرة الموصوفة، ويعلل عدم الابتداء بالنكرة، لأنّها لا تؤدي فائدة، فلا داعي للتكلم بها.

إذن، وبعد هذا العرض لرأي "علي أبو المكارم" يتضح أنّه يذهب، ما ذهب إليه نحاة العربية القدماء في ما يخصّ تعريف المبتدأ بأنّه ذلك الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية والذي يكون مسنداً إليه، إلاّ أنّ شرط "يكون مع خبره جملة" فيراه قيدياً في التعريف، كما يعتبره وصفاً كاشفاً للمعرف.

ويعتبر المبتدأ في نظرية النحو الوظيفي وظيفته من الوظائف التداولية الخارجية، يضاف إليه وظيفة الذيل ووظيفة المنادى. ويعرّف المبتدأ في اللغات الطبيعية بأنّه "المكون الدال على مجال الخطاب الذي يعدّ بالنسبة إليه الحمل الذي يليه وارداً"<sup>2</sup>.

### - خصائص التراكيب المبتدئية:

يميز التراكيب المبتدئية مجموعة من الخصائص هي<sup>3</sup>:

1. يشكّل المبتدأ مكوناً خارجياً بالنظر إلى الحمل وتتجلى خارجيته في أنّه لا يدخل في مجال "عمل" محمول الحمل، فهذا الحمل لا يسند إليه وظيفة تركيبية؛ إذ أنّه لا يدل على أحد المشاركين في الواقعة ولا يدخل في حيز الوجهة المنطلق منها في تقديم هذه الواقعة بخلاف العناصر المنتمية إلى الحمل، أي حدوده.

<sup>1</sup> ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (دت)، ج 1، ص 63.

<sup>2</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 232.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 232-233.

ويظل المبتدأ خارجا عن حيز القوة الإنجازية التي لا تنصّب إلاّ على الحمل وحده (محموله وحدوده) ودليل ذلك أنّ المكون المبتدأ لا يمكن أن يشكّل المكون المستفهم عنه في الجملة الاستفهامية ولو تقدمه مؤشر الاستفهام.

أ- محمّد، أزرتّه اليوم أم لا؟

(185) ب- محمّد، أزرتّه اليوم أم خالد؟

أ- أمحمّد زرتّه اليوم أم لا؟

(186) ب- أمحمّد زرتّه اليوم أم خالد؟

بل إنّ المبتدأ يمكن أن ينفرد بقوة إنجازية مغايرة للقوة الإنجازية المواكبة للحمل:

(187) - محمّد؟ لقد زرتّه اليوم.

2. خارجية المكوّن المبتدأ بالنسبة للحمل الموالية لا تعني أنّه مستقل عنه الاستقلال التام، فهو مرتبط به بواسطة رابطين: رابط تداولي ورابط بنيوي. ويرى أحمد المتوكل أنّ علاقة المبتدأ بالحمل تخضع لمبدأ المورد المنصوص عليه في تعريف المبتدأ ذاته، كما يضيف أن خرق هذا المبتدأ يؤدي حتما إلى جملة لاحنة وذلك مثل:

أ- الوردة، تفتحت أكمامها.

(188) ب- السيارة، تفتحت أكمامها.

أ- أمّا مراکش، فمنارتها من الآثار الخالدة.

(189) ب- أمّا البيضاء، فمنارتها من الآثار الخالدة.

ويربط المبتدأ في اللغة العربية إحياليا ضميرا داخل الحمل طبقا للبنية العامة التالية<sup>1</sup>:

(190) - مبتدأ (س ي) [ ... (س ي) ... ].

أمّا عن الوظيفة التي يأخذها الضمير المربوط إحياليا، هي الوظيفة التداولية "المحور" مثل:

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 233.

(191)- محمد، وَكَزَّهُ خالداً.

(192)- [محمد (ي)] [خب] [تد] [تا] [مض] [وكز ف].

(ع 1 م س ج: خالد (س ج)) منف فا بؤجد.

(ع 1 م س ي: B (س ي)) منق مف مح[[[[.

3. يشترط في المكون المبتدأ أن يكون "عبارة مُحيلة" أي عبارة تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادراً على التعرف على ما تحيل عليه، وتنتج عن خرق هذا الشرط تراكيب مبتدئية لاحنة مثل<sup>1</sup>:

(193) أ- جارتنا، خطبها خالد.

ب- فتاة، خطبها خالد.

ج- رجل، قابلته.

4. يأخذ المكون المبتدأ بحكم كونه خارج الحمل، حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها، الحالة الإعرابية التي تسند إلى المكون المبتدأ، بوجه عام، في الحالة الإعرابية الرفع مثل:

(194)- [محمد (ي)] مبتدأ [خب] [وكز ف].

رفع

(س ج: خالد (س ج)) منف رفع بؤجد.

رفع

(س ي: 0 (س ي)) متق مف مح[[[[.

5. يحتل المكون المبتدأ بدءاً باعتباره مكوناً خارجياً أحد المواقع، الموقع م<sup>2</sup>، ويعلل احتلاله لهذا الموقع وظيفياً بأنه المكوّن الدال على مجال الخطاب أي على ما يجب تحديده قبل إنجاز الخطاب ذاته، أمّا إذا تأخر عن الحمل كما في المثال الآتي فإنه يصبح إذاك مكوناً يحمل وظيفة أخرى خلافاً للمعتقد السائد في القديم وفي بعض النظريات اللسانية المعاصرة غير الوظيفية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 234.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 234.



(195) - زاره خالد، محمد.

6. يحصل غالبا أن يطرأ على التركيب المبتدئي "تحجّر" بتسرّب المكوّن المبتدأ داخل الحمل الذي يليه ومن أمثلة تحجّر هذا النمط من التراكيب عن طريق تسرّب المكون المبتدأ ما حصل في بعض اللغات، ففي الفرنسية المعاصرة نجد التراكيب ناتجة عن تحجّر التراكيب التي قبلها<sup>1</sup>:

(196) - La pomme je l'ai donnée à Marie.

(197) - La pomme, je l'ai donnée à Marie.

ويرى أحمد المتوكل أن التراكيب في اللغة العربية المصطلح عليها، التراكيب "الاشتغالية"، ناتجة عن ظاهرة التحجّر هذه، ويرى أنه إذا صحّ هذا الافتراض، أمكن الربط تطوريا بين التراكيب المبتدئية التي من قبيل (198) والتراكيب الاشتغالية التي من قبيل (199).

(198) - زيد، ضربته.

(199) - زيدا ضربته.

على أساس الربط بين النمطين من التراكيب يكون المكون "زيدا في الجملة" (199) مبتدأ متسرّبا داخل الحمل، آخذا بذلك الوظيفة الدلالية "المتقبل" والوظيفة التداولية "المحور" والوظيفة التركيبية "المفعول" وآخذا للحالة الإعرابية "النصب". بمقتضى وظيفته التركيبية<sup>2</sup>.

- المبتدأ الداخلي والمبتدأ الخارجي من منظور النحو الوظيفي:

كانت هناك خلفية نظرية توجّه النحاة العرب في تناولهم لبعض المسائل اللغوية منها مسألة البنية الأساسية للجملة، حيث قاموا بإخراج الاسم السابق للفعل من الحيز البنيوي للجملة وأسندوا إليه وظيفة "مبتدأ" حتى يتفرّغ الفعل بالعمل في ما اعتبروه ضميرا فاعلا (أي في اللاصقة) لأنّ رتبة العامل كما يقول ابن يعيش أن يكون قبل المعمول فيه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 235.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 235.

<sup>3</sup> البشير هروم: ملاحظات على قواعد النحاة، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2014، ص 60.

ويوضّح البشير هرّوم النتائج المترتبة عن هذا التصوّر؛ إذ يرى أنّ جملة "زيد يلعب" اعتُبرت جملة مركبة، فلو اعتبروها بسيطة طبقاً لأحكام متكلم اللغة، لاجتماع فاعلان في فعل واحد: الاسم السابق للفعل من جهة والضمير اللاحق عليه من جهة أخرى<sup>1</sup>.

ويقدّم البشير هرّوم تعليقا على ما قدّمه النحاة القدماء حيث يقول: "كان بإمكان النحاة تجنب التمحلّ في تناولهم لهذه المسألة لو اعتبروا، اللاصقة في الفعل علامة مطابقة وليست ضميرا، ولوجدوا أنفسهم في غنى عن مصطلحات من قبيل، مبتدأ، اسم ناسخ حرفي، اسم (لا) النافية للجنس، اسم (ما) الحجازية وهلمّ جرّاً"<sup>2</sup>.

وحسب رأيه أنّ تطرّق النحاة لهذه المسائل والقضايا بعمق جعلهم يلتفتون حول وحدة لغوية واحدة وهي التي تشغل المحل الذي يسبق الفعل، لذا اجتمعت وظائف نحوية مختلفة على محل واحد لاختلاف العوامل الداخلة عليه، فجعلوا الوظيفة النحوية يحدّها العامل وليس المحل.

ويرى البشير هرّوم أنّه لا فائدة من وراء معالجة النحاة لإسناد حالة الرفع إلى الفاعل، إذ كان بالإمكان تجنب كل ذلك بالاستئناس بما توصلت إليه نظرية الإعراب في النحو التوليدي؛ إذ تنصّ نظرية النحو التوليدي على أنّه "لكل عامل معمول واحد، ولكلّ معمول يجب أن تسند حالة إعراب واحدة"، وبالتالي يقوم العامل بالرفع أو النصب أو الجرّ.

ويضيف أنّه لا يجمع بين عمليتين متماثلتين أو مختلفتين، فيكون العامل قد عمل عملا واحدا لا أكثر، أمّا بالنسبة إلى إسناد حالة الرفع إلى الفاعل فإنّه يرى أنّه لا حاجة لربطها بالفعل وبترتيبهما، فالرفع، حسب، يمثّل حالة غير موسومة (Non marquée) بالمقارنة مع حالات الإعراب الأخرى، وبما أنّها حالة إعراب متأصلة في المفردة فإنّها لا تتطلب عاملا، ويوضّح رأيه هذا بقوله: "والدليل على ذلك حالة الرفع في المفردات الخارجة عن سياق تركيبى مثل العناوين والحكم والشعارات... إلخ، فهي مرفوعة والحال أنّها مجردة من كلّ عامل لفظي، وهذه الحالة

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 60.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 61.

الإعرابية تظلّ ملازمة للمفردة إلى أن تُنسخ بدخول عامل لفظي عليها فتقلب عندئذ نصبا أو جرّاً، فالرفع هو أصل والنصب والجرّ فرع<sup>1</sup>.

يذهب هرّوم في رأيه هذا ما ذهب إليه ابن جنّي الذي يرى أنّ "الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه لأنّه بداية وأصل، ووُجد الأصل مرفوعاً"<sup>2</sup>، فالأصل في الأسماء الرفع لأنّها البداية. وبالتالي إذا كان الأصل في الأسماء الرفع، فإنّها تخلو من كلّ قيد أو عامل وإذا دخل عليها أيّ عامل تغيّرت الحركة الإعرابية وهذا ما يقوله ابن عصفور: "الاسم يُرفع إذا لم يدخل عليه عامل"<sup>3</sup>.

إذن، العامل المعنوي وهو الابتداء، يرفع الاسم، أمّا العوامل اللفظية فتغيّر حركته الإعرابية من الرفع إلى النصب أو الجرّ، وهذا ما يبيّنه الجدول الآتي<sup>4</sup>:

العامل	عمله
معنوي (Ø)	الرفع
لفظي	الفعل
	الجرّ

ويجد هرّوم نفسه، متفقاً في ما ذهب إليه الفاسي الفهري فيما يخص ضرورة ربط الرتبة في الجملة بالرتبة في المركبات وأنّه يرى في البنية (فاعل - فعل - مفعول) ما يتناقض وما يقترحه. ويوضّح هذا بقوله: "فالفاعل في هذه البنية يوجد في صدارة الجملة مثله كمثل الحرف في صدارة المركب الحرفي، والاسم في صدارة المركب الاسمي والفعل في صدارة المركب الفعلي، وكذلك المضاف يسبق المضاف إليه والموصوف يسبق الصفة... فوجود هذه الخصائص في لغة ما

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 62.

<sup>2</sup> ابن جنّي أبو الفتح عثمان: سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج 2، ص 488، ص 714.

<sup>3</sup> ابن عصفور: المقرّب، ج 1، ص 51.

<sup>4</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 62.

يدل حسب تصنيف "غرينبرغ" Greenberg (1963) على أنها لغة ذات ترتيب أساسي فاعل فعل مفعول<sup>1</sup>.

ونجد أحمد المتوكل لا يتفق مع النحاة في قضية إسناد المبتدأ إلى الاسم السابق للصفة كقولنا "الولد طويل"، لكن نجد في موضع آخر يسايرهم في إسناد نفس الوظيفة إلى الاسم السابق للفعل إذا كان الخبر مركبا فعليا كقولنا: "الأولاد يلعبون"، وبالتالي يعتبر المتوكل هذه الجملة خاضعة للبنية [مبتدأ [فعل فاعل]]، وليس للبنية: [فاعل فعل]<sup>2</sup>.

إذن، يقف المتوكل في إسناد وظيفة المبتدأ موقفين؛ الموقف الأول لا يوافق فيه النحاة القدماء، إذ جعلوا إسناد المبتدأ إلى الاسم السابق للصفة، في حين يوافقهم فيما ذهبوا إليه في جعل نفس الوظيفة مسندة إلى الاسم السابق للفعل، إذا كان الخبر مركبا فعليا، وبالتالي ينعكس تأثر المتوكل بآراء النحاة من اللاصقة في الفعل، فالنحاة اعتبروها ضميرا وبالتالي لا مناص للمتوكل من إخراج الاسم السابق للفعل من حيز البنية المحمولية وإسناده وظيفة "المبتدأ" وليس وظيفة "الفاعل". ويرى البشير هروم أن في جملة "الولد طويل" لم يفترض النحاة ضميرا في الصفة، لذلك فإن إسناد وظيفة فاعل للاسم السابق للصفة لا يمثل خرقا لتحليل النحاة رغم أنهم يعتبرونه "مبتدأ" كذلك.

يؤكد المتوكل على خارجية موقع "المبتدأ" عن حيز البنية المحمولية، لذا فهو يقترح رائزين: قيود الانتقاء، وقيود المطابقة مع الفعل، وبما أن المبتدأ لا يمثل موضوعا من موضوعات الفعل - أي لا يشغل لا محل الفاعلية ولا محل المفعولية - فإنه لا يخضع لقيود الانتقاء التي يضعها الفعل على موضوعاته، لذا فإنه يتضح من اقتراح المتوكل أن الفعل يقوم بعملية انتقاء للفاعل والمفاعيل تكون قد توفرت فيها سمات دلالية معينة مثل: [حي]، [سائل]، [عاقل].. إلخ، إلا أنه لا ينتفي المبتدأ<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> البشير هروم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 63.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 63.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 64.

الأمر الثاني الذي تطرّق إليه المتوكل هو أنّ المبتدأ لا يخضع لقيد المطابقة مع الفعل في المقولات التصريفية من جنس وعدد وذلك بحكم خارجيته، حيث يمكن القول: "زيد، سافرت أخته" وافق الفعل هنا الفاعل "أخته"، من حيث التأنيث والإفراد ولكنه لم يوافق "المبتدأ" زيد من حيث التذكير والإفراد<sup>1</sup>.

ويرى البشير هرّوم أنّ المبتدأ هو أحد مكونات الجملة، يدخل في علاقة تركيبية مع موضوعات الفعل سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وأنه لا يرى موجبا في إخراجها من هذه القاعدة ويمثل لقوله بأمثلة المتوكل:

أ- الوردة، تفتحت أكمامها.

ب- السيارة، تفتحت أكمامها.

يخضع المبتدأ - حسب رأي هرّوم - إلى قيود الانتقاء بصفة غير مباشرة أي بواسطة الضمير العائد عليه، فهو ينوب عنه في الوظيفة التركيبية وينوب عنه في خضوعه لقيود الانتقاء، في المثال (أ) حصل توافق بين السمات الدلالية للمضاف "أكمام" والسمات الدلالية للمضاف إليه "الوردة" بواسطة الضمير "ها" لذلك نقول "أكمام الوردة"، في حين حدث تنافر في المثال (ب) بين السمات الدلالية للمضاف "أكمام" والسمات الدلالية للمضاف إليه "السيارة" بواسطة الضمير لذلك لا نقول أكمام السيارة<sup>2</sup>.

ويقدّم البشير هرّوم اعتراضا على رأي المتوكل فيما يخص كل اسم سابق للفعل لا يخضع لقيد المطابقة، فإذا ما شغل هذا الاسم محل الفاعلية فإنه - حسب هرّوم - يتطابق والفعل في كل المقولات التصريفية من جنس وعدد ومثال ذلك في قولك<sup>3</sup>:

أ - الأولاد خرجوا.

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 64.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 64.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 64.

ب- الأولاد خرجن.

وأنه إذا شغل محلاً محيطياً أي غير تابع لموضوعات الفعل، وهو المحل الذي يسميه النحاة "مبتدأ" فإنه يخضع إلى قيد التطابق إذا ما أسند إليه الحدث كقولك:

1- الأولاد، خرجوا.

2- الأولاد، عاتبتهم هند.

3- الأولاد، فكّرت فيهم هند.

4- الأولاد، سافرت أختهم.

ففي المثال الأول "الأولاد خرجوا"، يخضع المبتدأ إلى قيد التطابق بحيث أسند إليه الحدث، أما في المثال الثاني فقد وقع خرق للقيد، فالمبتدأ مربوط إلى محل المفعولية، أو إلى محل المجرور، كما في المثال الثالث، أو إلى محل المضاف إليه كما في المثال الرابع.

ويرى البشير هرّوم أنه قد يقع التباس بين المثال (أ) أو المثال (1) أي بين "الأولاد خرجوا" و"الأولاد، خرجوا"، وذلك للأسباب التالية<sup>1</sup>:

- مجاورة الاسم "الأولاد" للفعل إمّا بحكم وجود مقولة فارغة في محل الفاعلية، كما في المثال (1) ويسند إليه التمثيل البنيوي:

1- [الأولاد [Ø خرجوا]]. = Ø ضمير مستتر.

أو بحكم وجود الاسم مباشرة في محل الفاعلية كما في المثال (أ) والذي يسند إليه التمثيل البنيوي التالي:

أ - [الأولاد خرجوا].

2- يمثل كلّ منهما مسندا إليه الحدث.

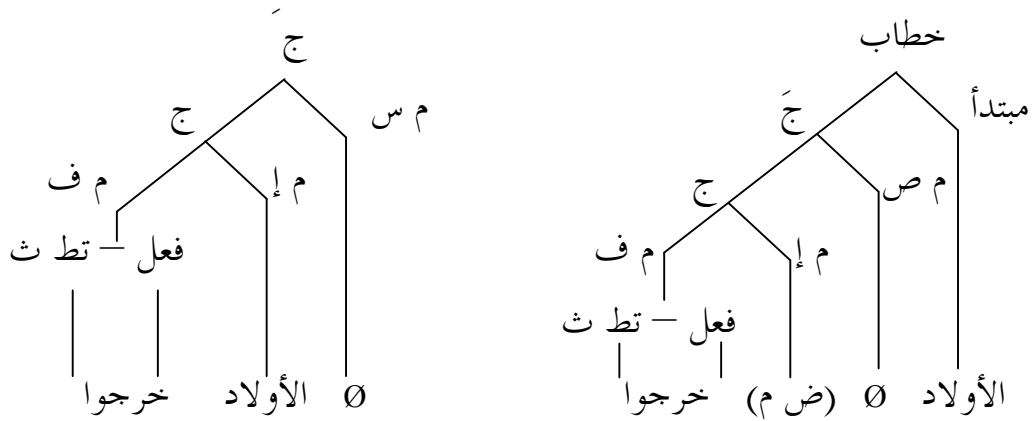
3- يخضع كلّ منهما إلى قيد التطابق مع الفعل إمّا بصفة غير مباشرة أي بواسطة الضمير الموجود في موقع الفاعل (أ) أو بصفة مباشرة، في حين تفقد باقي الأمثلة هذا القيد.

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 65.

نلاحظ من خلال ما سبق تشابها كبيرا بين المثال (1) والمثال (أ)، إلا أنهما - حسب هروم - مختلفان تركيبيا وداليا ويتجسد هذا فيما يرى أثناء عملية التلطف.

فالمبتدأ في الأمثلة (1 - 2 - 3 - 4) يفصل بينه وبين بقية مكونات الجملة وقْفٌ أو سكون على مستوى المشافهة أو فاصل على مستوى الكتابة وهو مؤشر على وجود حاجز يفصل بين حيزين نحويين مختلفين أحدهما يضم المحلّات التي تدور في فلك الحمل من فاعل ومفاعيل، والآخر يضم محلاً خارجاً عن دائرة حيز الحمل يشغله "المبتدأ"<sup>1</sup>.

يسند إلى المثال السابق (الأولاد خرجوا) بنيتين مختلفتين، الأولى تعتبر "الأولاد" مبتدأ يوجد خارج بنية موضوعات الفعل، والأخرى تعتبره موضوعاً من موضوعات الفعل يشغل محل الفاعلية<sup>2</sup>.



<sup>1</sup> البشير هروم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 66.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 66.

– أحكام المبتدأ:

سبق الذكر أن النحاة قد حددوا بعض الشروط للمبتدأ، ومن بينها الاسمية، الرفع، الإسناد، تعيين الدلالة، وفيما يلي تفصيل لكل حكم على حدة:

**1. الاسمية:** يكون المبتدأ في الأصل اسما حقيقيا أو حكما، صريحا أو مؤولا، ظاهرا أو ضميرا، مشتقا أو جامدا فلا يكون فعلا، ولا حرفا، ولا خالفة\*. ويضيف أبو المكارم أنه لا يكون المبتدأ مركبا فعليا ولا مركبا حرفيا، ولا جارا ومجرورا، كما لا يكون ظرفا إذا ظل باقيا على ظرفيته، وهو ما يصطلح عليه بالظرف غير المتصرف، وأما الظرف المتصرف فهو الذي يمكن أن يفارق النصب على الظرفية والجرّ بـ"من" إلى حالة لا تشبهها كالفاعلية والمفعولية والإضافة فإنّ من الممكن أن يقع مبتدأ<sup>1</sup>.

**2. الرفع:** يكون المبتدأ مرفوعا دائما، وقد يكون مرفوعا محلا، وذلك إذا دخل عليه حرف جرّ زائد، أو شبيهه بالزائد، ورفع المبتدأ اختلف النحاة فيه، فمنهم من يرى أن سبب الرفع معنوي وهو "الابتداء" ونجدهم اختلفوا أيضا في هذا الحكم، ومن النحاة من يرى أن الابتداء ليس هو العامل في الرفع، إنما العامل لفظي متمثل في "الخبر" فالمبتدأ والخبر يترافعان، أي كل واحد منهما عامل في رفع الآخر.

**3. تعيين الدلالة:** يجب أن يكون الحكم المنسوب إلى المبتدأ أو المسند إليه محمدا معروفا بين كل من المتلقي والمتكلم، فإذا كان الحكم مجهولا لم يفد التركيب شيئا، من أجل هذا جعل النحاة من شروط إفادة المسند إليه أن يكون معرفة، أو نكرة بمسوِّغ الذي يحقق الإفادة، وقد وضع النحاة نيفا وثلاثين موضعا، ومن بين ما ذكره<sup>2</sup>:

\* خالفة: يطلق عليها النحاة اسم الفعل. ينظر علي أبو المكارم: المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الثقافة العربية، عمان، الأردن، ط1، 1982، ج1، ص 186-189.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 312.

<sup>2</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 34.



أ. أن تكون النكرة موصوفة، سواء أكانت الصفة مذكورة نحو قوله تعالى: "وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ". البقرة: 221. أم محذوفة نحو قوله تعالى: "وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ". آل عمران: 154. حيث حُذِفَ الموصوف وحلت محله الصفة.

ب. أن تكون النكرة مصغرة اللفظ، لأن التصغير يتضمن وصفا بالصغر مثل: كتيب قرأه خالد.  
ج. أن تقع النكرة مضافة، نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم: "خمس صلوات كتبهنّ الله على العباد في اليوم والليلة".

د. أن يتعلق بالنكرة جار ومجرور، مثل: "أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة".  
هذه بعض المسوغات التي ذكرها النحاة، التي تمكن للنكرة أن تكون مبتدأ، ولا يزال الكثير منها.  
**4. الإسناد إلى المبتدأ:** يكون الحكم في الجملة الاسمية بالخبر، وبالتالي يكون المبتدأ محكوماً عليه، أي مسندا إليه، على خلاف الجملة الوصفية يكون المبتدأ فيها المحكوم به على ما بعده مرفوعاً فاعلاً كان أم نائب فاعل<sup>1</sup>، فتكون الدلالة فيه متعددة لذا وجب تحديد الدلالة في كل موضع كما يقول علي أبو المكارم.

ب. الخبر:

يعتبر الخبر العنصر الأساسي الثاني في بنية الجملة، والذي به يكتمل معناها إلى أن تؤدي وظيفة، أو كما يقول عنه علي أبو المكارم الطرف الإسنادي المكمل للجملة المقابل المبتدأ فيها، ولا نجد خلافاً كبيراً بين النحاة في تحديد مفهوم الخبر فقد جاء عندهم "ذلك الجزء الذي تحدث به مع المبتدأ الفائدة المتحصلة بالإسناد شريطة أن لا يكون المبتدأ وصفاً مشتقاً مكتفياً بمرفوعه"<sup>2</sup>.

إذن، اتفق النحاة على أن الخبر هو الطرف الثاني من الإسناد، والذي يشكل مع المبتدأ فائدة، أي أن الجملة المتكونة من اسمين مرفوعين يسند أحدهما إلى الآخر بشرط ألا يكون المبتدأ وصفاً مشتقاً مكتفياً بمرفوعه إي إخراج كل من الفاعل ونائبه سواء أكان مع الفعل أو مع

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 36.

<sup>2</sup> رضي الدين الأسترابادي: شرح الكافية، ج 1، ص 86.

الوصف، ويضيف أبو المكارم قائلاً: "نستبعد ما يكمل الفائدة مما يصطلح عليه بالفضلة أيضا كالوصف والظرف، ونحوهما من مكملات الجملة"<sup>1</sup>، وبالتالي تتحدد الفائدة التي يقدمها الخبر بالإسناد، وهذا ما جاء به أبو المكارم حيث يرى: "أن الفائدة التي يقدمها الخبر تتحصل بالإسناد، وقد تكون تامة إذا لم يحتو تركيب الجملة على علاقة من العلاقات الثانوية إسنادية كانت أو غير إسنادية نحو: محمد قائم، أمّا إذا ضم التركيب شيئاً من العلاقات الثانوية كالعطف أو الوصف أو الإضافة ونحوها، فإنّ من المؤكد أنّ الفائدة التي يقدمها الخبر في مبنى الجملة حينئذ لا تتصف بالتمام؛ إذ تمام الفائدة رهن ببقية العلاقات المحتواة في الجملة"<sup>2</sup>.

### – أحكام الخبر:

وضع النحاة أربعة أحكام للخبر هي:

- الرفع.
- الإفادة.
- الإسناد إلى المبتدأ.
- عدم الاستغناء عنه.

ولا بد من التفصيل في كل حكم على حدة:

**1. الرفع:** جعل النحويون الخبر مرفوعاً وهو الأصل فيه، والرفع يكون لفظاً أو محلاً، ويرى البصريون أن الابتداء هو العامل في رفع الخبر، فالابتداء حسبهم استلزم كلا من المبتدأ والخبر، حيث يقول الصبان: "لأن الابتداء يستلزم مبتدأً وهو يستلزم خبراً، فالابتداء معنى يتناولهما مقالا واحداً"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 37.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 37.

<sup>3</sup> الصبان أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997، ج 1، ص 194.

في حين يرى سيوييه والكوفيون أنّ عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ، يقول سيوييه "وأما الذي بني عليه هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"<sup>1</sup>، أما المبرّد فيرى أنّ كلا من الابتداء والمبتدأ هما العامل في رفع الخبر، ويذهب بعض النحاة إلى أن العامل في رفع الخبر ليس ما قاله النحاة السابق ذكرهم إنّما هو "الابتداء بواسطة المبتدأ، فهو يعمل عند وجود المبتدأ وإن لم يكن المبتدأ أثر في العمل، فالمبتدأ على هذا كالشرط في عمله مثله في هذا مثل قدرة مُلئت ماء ووضعت على النار، فإن النار تسخن الماء، والتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها، فكذلك هنا"<sup>2</sup>.

**2. الإفادة:** تعتبر الإفادة شرطا مهما في التركيب الاسمي، إذ هي على علاقة وطيدة بالخبر، لأنّ الخبر في الأصل مجهول، فالغرض من وراء الخبر إعلام السامع بشيء يجهله، على عكس المبتدأ الذي الأصل فيه أن يكون معلوما لكونه محكوما عليه.

ويزعم بعض النحاة كون الخبر مجهول العلاقة بالمبتدأ أن يكون الأصل فيه التنكير<sup>3</sup>، فكما هو معلوم أنّ النكرة لها سمة عدم التعيين، على خلاف المعرفة التي يتعين بها الشيء، فالنكرة كما يقول أبو المكارم "لها مدلول مفرد شائع في نطاق جنسه"<sup>4</sup>.

وبالتالي أجمع النحاة على أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة واجتماعهما واجب لإيصال معلومة للسامع وهي الإفادة التي يجب على الخبر تحقيقها.

**3. الإسناد إلى المبتدأ:** عنصر آخر مهم من عناصر الخبر وهو الإسناد إلى المبتدأ، أي أن الخبر يكون محكوما به عليه، وذلك من خلال المعنى الذي ينتجه للإخبار عن المبتدأ نحو قوله عزّ وجل:

"اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ صَلِّ لَنَا أَعْمَالَنَا وَلَكُمْ أَعْمَالَكُمْ". الشورى: 15، فقوله تعالى "اللَّهُ رَبُّنَا" يتكون من

<sup>1</sup> سيوييه: الكتاب، 2، ج، ص162.

<sup>2</sup> ابن الأنباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، نج: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2002، ص 33-34.

<sup>3</sup> ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 71-72.

<sup>4</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 40.

مبتدأ معرفة يتمثل في لفظ الجلالة "الله" وخبر "ربُّنا" وقد أسند الخبر إلى المبتدأ ومتطابقا معه، وقد أدى فائدة للسامع.

**4. عدم الاستغناء عن الخبر:** إنَّ وظيفة الخبر في الجملة تحقيق فائدة، وإيصال المعنى للسامع، لكن هناك بعض التراكيب اللغوية يخلو منها الخبر، ولكنها تحقق فائدة، رغم انعدامه لفظاً، وذلك لوجود ما يعنى عنه بها ومن أمثلة ذلك: المصدر، المفعول به والحال.

إن رأي النحاة فيما يخص إمكانية الاستغناء عن الخبر فيه نوع من الإجحاف في حق الخبر، ذلك أن وظيفته مهمة للغاية في إيصال الفكرة للسامع، وبالتالي له دور كبير في المعنى، والجملة قائمة على شقين المبنى والمعنى، وكلاهما يكمل الآخر، فإذا استغنينا عنه استغنينا عن المعنى، وهذا ينافي قواعد الإعراب<sup>1</sup>.

- أنواع الخبر:

ينقسم الخبر في عرف النحويين إلى ثلاثة أقسام:

✓ الخبر المفرد: ويضم:

- الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق.
- الخبر الجامد المؤول بالمشتق.
- الخبر المشتق الجاري مجرى الجامد.
- الخبر المشتق غير الجاري مجرى الجامد.

✓ الخبر الجملة.

✓ الخبر شبه الجملة.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 41.

## 1. الخبر المفرد:

### - الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق:

يحدد النحاة الجامد في هذا العنصر بـ"ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه، ونحو: أب، وأخ، وعم، ورجل، وزيد، وأسد، وثعلب"، وقد أوضح علي أبو المكارم تقييد الجامد بعدم تأويله بالمشتق "لإخراج ما يقبل التأويل بالمشتق منه، وذلك في الأسماء الجامدة التي عرف مسمائها بمعنى ملازم لها، نحو: أسد، في الدلالة على القوة والشجاعة، وثعلب، في الدلالة على الحيلة والدهاء، ونحو: ذو مال، أي صاحب مال، والمنسوب كما في: مصري، إن هو بمعنى: المنسوب إلى مصر". ولا يشترط النحاة في الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق ضمير الربط بالمبتدأ، لكون الربط صادقاً على ما صدق عليه المبتدأ، ومطابقاً له عدداً ونوعاً<sup>1</sup>.

### - الخبر الجامد المؤول بالمشتق:

سبق وأن عرفنا أن الجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه، أما التأويل بالمشتق فهو "رهن بكون الاسم قد عرف مسماه معنى يلازمه ولا ينفك عنه، كمالزمة الشجاعة والإقدام للأسد"، فإذا قلنا مثلاً: محمد أسد فقصدنا بها محمد شجاع<sup>2</sup>.

ويذكر أبو المكارم هذه الجزئية أن النحاة قد اختلفوا في قضية الربط، هل هناك رابط يعود على المبتدأ ويربطه به أو لا يوجد؟ فمن النحاة من اكتفى بالتطابق مع المبتدأ أي لا ضرورة لوجود رابط يربط الخبر بالمبتدأ، في حين يرى القسم الثاني من النحاة أن الخبر الجامد إذا ما أوّل بمشتق لا بد من تحمله ضميراً يربطه بالمبتدأ ومن ثم يجوز العطف عليه: محمد شجاع هو ويوسف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 42.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 43.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 43.

– الخبر المشتق الجاري مجرى الجامد:

يعرّف النحاة المشتق بأنه ما أخذ من المصدر للدلالة على حدث صاحبه وقد أورد أبو المكارم سبب ذلك: "أخذنا بالاتجاه الشائع عندهم من أنّ المصدر أصل المشتقات كلها". ويذهب النحاة إلى أن "الخبر المشتق الجاري مجرى الجامدة لا يتحمل ضميرا يربطه بالمبتدأ، اكتفاء بالتطابق معه عددا ونوعا ويطرد في هذا النوع من الأخبار اسم المكان والزمان والآلة"<sup>1</sup>.

– الخبر المشتق غير الجاري مجرى الجامد:

يقصد بالخبر المشتق غير الجاري مجرى الجامد، الأوصاف المشتقة الدالة على حدث وصاحبها "كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ويستبعدون منه اسم الزمان والمكان والآلة" أما فيما يخص الضمير الذي يربط الخبر بالمبتدأ فإن النحاة يرون أنه لا بد من ضمير يربطه بالمبتدأ لأنه يأخذ حكم الفعل في المعنى والفعل يحتاج دوماً إلى مرفوع سواء كان فاعلاً أو نائب فاعل<sup>2</sup>.

**2. الخبر الجملة:**

يكون خبر الجملة في هذا النوع جملة، والذي يسميه أبو المكارم بـ"الخبر التركيب الإسنادي" ويعلل تسميته لهذا النوع بالخبر التركيب الإسنادي بقوله: "وقد آثرنا العدول من لفظ الجملة لما أخذنا به من ضرورة توافر عنصري: الإسناد والفائدة التامة فيها، بما يستلزمه ذلك من استقلال المعنى، وبما أنه لا يتحقق في التركيب الواقع خبراً إلا الإسناد فقط دون تمام الفائدة فضلنا أن نصطلح عليها بالتركيب الإسنادي"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 43.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 43.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 45.

يبدو رأي أبو المكارم أقرب إلى المنطقية، لكون الجملة تكتمل بعنصري الإسناد والفائدة، والجملة الواقعة خبراً قد تكون ذات فائدة وقد تخلو من الفائدة وبالتالي يبقى إلا عنصر الإسناد، لذا يصح تسميتها بخبر التركيب الإسنادي.

وهذا التركيب الذي يقع خبراً قد يكون خبرياً نحو: زيد قدم أبوه، وزيد أبوه قادم، وزيد ما أبوه قادم، وزيد إن أباه قادم، كما يمكن أن يرد أسلوباً إنشائياً طلبياً، أمراً نحو: زيد أكرهه، أو نهيًا، نحو: زيد لا تهنه، أو رجاءً، نحو: زيد ليته يجيء، أو شرطاً نحو: زيد إن يقيم أقم معه، وزيد أيهم يضرب اضربه، أو قسمًا، نحو قوله تعالى: "وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا". العنكبوت: 69. فخير المبتدأ "الذين" هو الجملة القسمية "لنهدينهم سبلنا" والتقدير والله ليهديهم<sup>1</sup>.

### 3. الخبر شبه الجملة:

يكون فيه الخبر مكوناً من شبه جملة ظرف + مضاف إليه أو جار ومجرور شريطة أن تؤدي شبه الجملة مع المبتدأ معنى تاماً<sup>2</sup>، نحو: محمد في الجامعة، الكتاب فوق الطاولة، ففي الجملتين السابقتين "شبه الجملة" إخبار عن المبتدأ السابق لها. اختلف النحاة في كون "شبه الجملة" خبراً للمبتدأ، فالأحفش والزمخشري والفارسي يرون أن "كان" أو "استقر" هي العامل في شبه الجملة وتكون جملتها خبراً للمبتدأ، في حين يذهب البصريون إلى تقدير "كائن" أو "مستقر" هي العامل في شبه الجملة وبالتالي تكون جملتها خبراً للمبتدأ<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 45.

<sup>2</sup> إبراهيم بركات: النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ج 1، ص 89.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 89.

<sup>4</sup> خالد بن عبد الله الجرجاوي: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج 1، ص 166.

ويذهب الكوفيون إلى أنّ العامل فيهما معنوي، وهو مخالفتهما للمبتدأ<sup>1</sup>، ويرى ابن مالك أنّ العامل هو اسم الفاعل بدلا من أن يكون مطلقا، ويرفض أن يكون العامل فعلا أو المبتدأ أو المخالفة<sup>2</sup>.

إذن، يبدو اختلاف النحاة حول قضية شبه الجملة، جعلهم يفضلون أن يكون الخبر اسم الفاعل "كائن - مستقر" أو الفعل "كان - استقر" وجملتهم هي خبر المبتدأ، لذا ذهب ابن كيسان أن الخبر هو العامل المحذوف، أما تسمية الظرف أو الجار والمجرور بالخبر، فإنه على سبيل "المجاز"، وبالتالي يفهم من سياق كلام النحاة أنّ ما ينسب للظرف من خبرية فهي لعامله وليست للظرف، أو كما يقول ابن مالك "اجتمعا لفظا"<sup>3</sup>.

### - التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر:

الأصل عند النحاة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لأنّ "المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به"<sup>4</sup>، ويرى النحاة أن الترتيب بين المبتدأ والخبر له ثلاث حالات، وجوب الأصل وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ووجوب عكسه، وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وجوازهما، يقول اللقاني تعليقا على هذا التحديد: "اعلم أن للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير، وهما التقدم والتأخر، والأصل منهما هو التأخر، من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا، وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التأخر، ووجوب التقدم وجوازهما"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> خالد بن عبد الله الجرجاوي: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج 1، ص166.

<sup>2</sup> ابن مالك محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد - محمد المختون، دار هجر للنشر، مصر، ص 48.

<sup>3</sup> إبراهيم بركات: النحو العربي، ص 90.

<sup>4</sup> خالد بن عبد الله الجرجاوي: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 170.

<sup>5</sup> علي أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط 1، 2006، ص 294.



أ- وجوب الأصل:

ويجب في الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، في مواضع<sup>1</sup>:

1. أن يخاف التباسه بالمبتدأ<sup>2</sup>، وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر<sup>3</sup>.

فالمعرفتان "زيد أخوك" فإن كلا منهما صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلاف الغرض وعلى ذلك: "إذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، ولا يصح أن تقول: أخوك زيد، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على اليقين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك"<sup>4</sup>.

والنكرتان المتساويتان نحو: أفضل منك أفضل مني، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في الجورور بعده، فإذا جعلت "أفضل منك" مبتدأ و"أفضل مني" خبره، امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة<sup>5</sup>.

2. أن يكون الخبر محصورا فيه نحو: إنما أنت منذر.

3. أن يكون المبتدأ مستحق الصدارة، كأسماء الشرط والاستفهام...

وقد أضاف النحاة مواضع أخرى من بينها: أن يكون الخبر متعددا وخشية التباس المبتدأ بالفاعل...

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص 294.

<sup>2</sup> السيوطي جلال الدين: الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ج 2، ص 53.

<sup>3</sup> خالد بن عبد الله الجرجاوي: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 171.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 171-172.

<sup>5</sup> علي أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص 295.

ب- وجوب عكس الأصل:

وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ويجب في مواضع<sup>1</sup>:

1. أن يكون المبتدأ محصوراً.
2. أن يكون الخبر لازم الصدارة نحو: أين زيد؟.
3. أن يُوقَع تأخير الخبر في لبس.
4. أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق بالخبر.

ج- جواز الأمرين:

يجوز الأمران في غير المواضع التي يجب فيها واحد منهما.

---

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص 297.

المبحث الثاني: تركيب الجملة الاسمية والمركب الاسمي ودلالاتهما

تحتوي اللغة العربية على أشكال عديدة من الحركات الاسمية، تضبطها قواعد وأنظمة مختلفة، ومن بين هذه الأشكال الشكل الاسمي المركب أو المركب الإضافي والشكل التحليلي والشكل البسيط<sup>1</sup>.

ويمثل عبد الواحد خيرى لهذه الأشكال بما يلي:

(1) أ- الكتابان / كتابان (بسيط).

ب - كتاب لسيوييه (قرأت كتابا لسيوييه) (محلل).

ج - الكتاب الأحمر المفيد لماو.

د- كتاب ماو الأحمر مفيد.

هـ - كتاب سيوييه (مركب).

و - لكتاب لحرر لكبير ديال ماو.

يوضح عبد الواحد خيرى الجمل التي وظفها للتمثيل للأشكال السابقة، فالمركب الاسمي في (1 أ) يتكون من الحد (+/- معرفة) ومن الاسم وهي بنية بسيطة، أما في (1 ب) فإنه يمثل بنية تحليلية (analytic) بالنظر إلى البنية التركيبية (1 هـ) التي يتكون المركب الاسمي فيها من اسمين متصلين متضايفين تركيبيا وصرفيا فهي بنية مركبة، ويجسد التركيب (1 ج) إمكانية ورود مواد معجمية (صفات) بين مكوني التركيب الاسمي التحليلي وهو دليل قوي على انفصالهما كما جسده المثال (1 ج) مقارنة بالبنية (1 د) التي تمثل برهانا مقابلا يدل على أن الإضافة تمثل وضعاً ينصهر فيه المضاف إليه في المضاف في التركيب، إذ يقترح خيرى لمعالجة هذه القضايا التركيبية نظاماً نحويًا ينبنى أساساً على تحقق السمات التركيبية والصرفية وتفاعلها مع القواعد النحوية العامة

<sup>1</sup> عبد الواحد خيرى: "المركبات الاسمية في اللغة العربية بين إسقاط الحد وعدم إسقاطه"، مجلة السمات في التحليل اللغوي، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، 2010، جامعة الحسن الثاني، المغرب، ص 37.

مثل ما يذكر انقل أ (Move) أو اجذب أ (Attract) والوسائط (Paramètres) الخاصة بكل نحو على حدة<sup>1</sup>.

هذا ويعتبر خيربي أن السمات الواجبة التحقق بالنسبة للمركب الاسمي في اللغات الطبيعية هي: سمة الاسم (Nominal Feature) بالنسبة للرأس الاسمي (Nominal Head) وسمتا العدد (Number Feature) والاسم بالنسبة لمقولة العدد التي يمثلها رأس العدد (Number Head) وسمتا العدد (Determinant Feature).

يلاحظ عبد الواحد خيربي مما سبق ذكره في هذا الاقتراض أن الرأس الاسمي المعجمي يختص بسمة واحدة تقتضي التحقق في حين يقتضي الرأسان الوظيفيان العدد والحد باعتبارهما امتدادا وظيفيا للأسماء سمتين اثنتين هما السمة الملازمة لكل رأس والسمة السياقية وهما تباعا السمة العدد والسمة الاسم بالنسبة للعدد والسمة الحد والسمة الاسم بالنسبة للحد، ويلخص اقتراحه فيما يلي: "ترمز س إلى السمة الاسمية وترمز ع إلى السمة العدد وترمز ح إلى السمة الحد"<sup>2</sup>.

ويقتضي التركيب أي تركيب الأسماء تحقق خمس سمات وهي [س] بالنسبة للاسم المعجم "Lexicolized" و[ع، س] بالنسبة للعدد و[ح، س] بالنسبة للحد.

أولاً: الاسمية موضع إعرابي:

تؤدي الجملة الاسمية دورا وظيفيا دلاليا؛ إذ تلتقي مقولة الاسم بجملة من المقولات منها مقولة أقسام الكلام، مقولة الإعراب والعمل، ومقولة الإسناد وكل هذه المقولات هي أصول مبدئية وظيفتها التفسير والتجريد والاختزال وهي أيضا سمات موضوعية متواصلة قابلة للوصل والقطع والتفكيك والتصنيف والتأويل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الواحد خيربي: "المركبات الاسمية في اللغة العربية بين إسقاط الحد وعدم إسقاطه"، ص 39.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 39.

<sup>3</sup> المنصف عاشور: دروس في أصول النظرية النحوية العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص 331.

يتبين من خلال القول السابق أنّ السمات الموضوعية تظهر في صورة صيغ اشتقاقية وسمات معجمية وسياقية مؤشّرها الحال الإعرابية<sup>1</sup>، فالإعراب كما تقول دليلة مزوز: "مقولة التف حولها الاسم فشكّلت نواة الإسناد، وكلها تعكس منهجا تفسيريا يقف وراءه المتكلم الذي يشرف بدوره على توجيه الإعراب، وضبط مواضع الاسم الإعرابية، وينتظم التركيب بالترتيب والتأليف بين العناصر الوظيفية التي تتضافر بشكل شبكة من العلاقات المعنوية"<sup>2</sup>.

يقصد من وراء هذا القول أن الإعراب هو المكون للتركيب والمنظم له، إذ يقوم المتكلم بعملية فرز للكلمات أو للتركيب ووضع كل كلمة وفق ما يقتضيه الإعراب وما يقتضيه التضافر بين العناصر الوظيفية لتشكيل مجموعة من العلاقات المعنوية.

فإذا اختار المتكلم الرفع أو النصب أو الجر فهو يقصد ذلك لإيصال رسالته وتبليغ فكرته، هذا وقد تحمل التراكيب والاستعمالات اللغوية التي يختارها المتكلم احتمالات متعددة المعاني وفي هذا السياق يقول سيبويه: "خير مقدم، وخير لنا وشرّ لعدونا"<sup>3</sup>.

فالكلام هنا الذي ينتجه المتكلم قائم على ثنائيتين الإظهار/الإضمار، ففي الجملة الأولى يظهر فيها كل من المبتدأ والخبر، أما في الجملة الثانية فلا توجد علاقة بين المنجز من الكلام وهو النصب، وبين ما هو مخفي وهو الفعل المحذوف مع فاعله.

هنالك علاقة مشابهة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، إذ أن الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر والعامل فيهما معنوي وكذلك لا يمكن للخبر أن يستغني عن المبتدأ هذا شبيهه بالفعل والفاعل في الجملة الفعلية إذ أن الفعل والفاعل، العامل فيهما لفظي كما أن الفعل لا يستغني عن فاعله، إضافة إلى ظاهرة التقديم والتأخير التي تعتري كلا من الجملة الاسمية والفعلية فكما لا يتقدم الخبر المشتق (اسم فاعل، اسم مفعول...) على المبتدأ؛ لا يتقدم الفاعل على الفعل.

<sup>1</sup> دليلة مزوز: "المقولة الاسمية والفعلية من منظور وظيفي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 3 و4، سوريا، 2014، ص 220.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 220.

<sup>3</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 271.

كل هذا راجع إلى الوظيفة التي يؤديها كل من الفعل والخبر وهذا ما ذهب إليه أندريه مارتيني (André Martinet) والذي يرى أنّ الأفعال "مونيمات" خاصة وضعت للوظيفة الإخبارية<sup>1</sup>.

أمّا فيما يخص بنية المركب الاسمي في النحو الوظيفي، فإنّ المتوكل يذكر أن "ديك" (1989) قد أفرد فصلين هامين لرتبة المكونات ذلك أنّهما يتضمنان المبادئ العامة (ولنقل الكلية) التي تحكم هذه الرتبة ومن هذه المبادئ نذكر<sup>2</sup>:

مبدأ الترتيب العاكس، مبدأ الاستقرار الوظيفي، مبدأ الإبراز التداولي، مبدأ تجانس المجالات، ومبدأ التعقيد المتنامي، وهذه المبادئ كما يذكر المتوكل تنطبق على ظواهر الرتبة في اللغة العربية وهي تحكم ترتيب مكونات الجملة وترتيب مكونات المركب الاسمي على حد سواء. وبالتالي يكون هناك تماثل بين بنية الجملة وبنية المركب الاسمي لأنها تخضع للمبادئ نفسها في ترتيب المكونات وهذه المبادئ كالاتي<sup>3</sup>:

- **مبدأ الترتيب العاكس:** تخضع المكونات لمبدأ الترتيب العاكس حين تعكس رتبته الفحوى الدلالية للعبارة التي تتضمنها.
- **مبدأ تجانس المجالات:** تترع اللغات إلى تعميم اختيارها الرتي (قبلي/بعدي) على مختلف المجالات.
- **مبدأ التعقيد المتنامي:** بفضل ترتيب المكونات حسب تعقيدها المتنامي (الأقل تعقيداً فالأكثر تعقيداً) ويوضح المتوكل كيف تتحكم هذه المبادئ الثلاثة التي سبق ذكرها في ترتيب مكونات الجملة وفي ترتيب مكونات المركب الاسمي، كما يلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> André Martinet: Langue et fonction, gouthier denoel, Paris, France, 1970, p 141.

<sup>2</sup> أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والمطية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2003، ص 83.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 84.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 85.

**1. مبدأ الترتيب العاكس:** ويتجلى تدخله كما يرى المتوكل في رتبة مكونات الجملة في كون هذه المكونات تخضع، فيما تخضع له لعلاقة زمنية أو علاقة منطقية بحيث تكون رتبة المكونات رتبة عادية "غير موسومة"، حين يأتي تواليها في الجملة عاكسا لتواليها الزمني الواقعي، في حين تكون رتبة "موسومة" عندما يخالف التوالي اللفظي التوالي الزمني، ويمثل المتوكل للرتبة العادية غير الموسومة والرتبة الموسومة بما يلي:

أ 1. ذهبت هند قبل أن يأتي خالد.

2. قبل أن يأتي خالد، ذهبت هند.

ب 1. بعد أن أتى خالد، ذهبت هند.

2. ذهبت هند بعد أن أتى خالد.

الجملتان (1 أ- 1 ب) مرتبتان ترتيباً طبيعياً، لأنَّ الترتيب فيهما يوازي توالي الواقعتين في حين يعد الترتيب في الجملتين (2 أ- 2 ب) ترتيباً موسوماً لكونه يخالف التوالي الزمني، وفي هاتين الجملتين يلاحظ تدخل مبدئين آخرين هما مبدأ الإبراز التداولي ومبدأ الترتيب العاكس، مما أدى إلى العدول عن الترتيب.

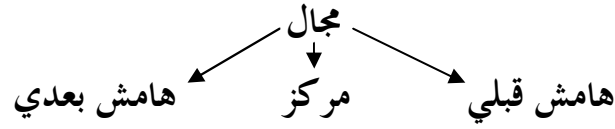
ويرى أحمد المتوكل، أنَّ الوظيفة الأساسية للمركب الاسمي هي الإحالة على ذات من الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول، وتعتبر الإحالة فعلاً تداولياً يستهدف تمكين المخاطب من التعرف على ما ينوي المتكلم الإحالة عليه، فإنَّ عناصر المركب الاسمي تتوالى حسب المعلومات التي تحملها والتي تترتب من الأعم إلى الأخص، أي في الاتجاه الذي يمكن من إنجاح فعل الإحالة<sup>1</sup>.

إذن، يحصر المتوكل وظيفة المركب الاسمي في الإحالة على الذات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول، باعتبار أنَّ الإحالة فعل تداولي يستطيع المخاطب من خلاله فهم ما يقوله المتكلم أو

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص 85.

ما يحيل عليه، من خلال ترتيب عناصر المركب الاسمي ترتيبا يوافق المعلومات التي يحملها من الأعم إلى الأخص.

**2. المجال:** وهو في النحو الوظيفي إما جملة وإما مركب اسمي، ويمكن إضافة مجالين آخرين هما النص والكلمة المفردة، وينقسم المجال إلى مركز وهامش وينقسم الهامش بدوره إلى قسمين: هامش قبلي وهامش بعدي، فالأول كما يقول المتوكل يسبق المركز والثاني يلي المركز، مثل ما يوضحه الشكل الآتي<sup>1</sup>:



يشكل المحمول (الفعل أو غيره) مركز الجملة ويشكل الاسم مركز المركب الاسمي، وتنقسم اللغات إلى قسمين: لغات قبلية ولغات بعديّة، فاللغات القبلية تجعل الفضلات قبل المركز (قبل الرأس)، أما اللغات البعدية فتجعل الفضلات بعد المركز.

وفي هذا السياق، يضع أحمد المتوكل تصنيفا للغات تترتب المكونات فيها داخل الجملة وداخل المركب الاسمي طبقا للبيئات الرتيبة التالية<sup>2</sup>:

#### - اللغات القبلية:

##### أ. الجملة:

- فاعل - مفعول - فعل.
- مفعول - فاعل - فعل.

##### ب. المركب الاسمي:

- مضاف إليه - مضاف.
- صفة - اسم.

#### - اللغات البعدية:

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص 86.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 87.



أ. الجملة:

● فعل – فاعل – مفعول.

● فعل – مفعول – فاعل.

ب. المركب الاسمي:

● مضاف – مضاف إليه.

● اسم – صفة.

**3. مبدأ التعقيد المتنامي:** يتحكم هذا المبدأ في رتبة مكونات الجملة ورتبة مكونات المركب الاسمي، فتحتل المكونات الأكثر تعقيدا (الجملة مثلا) المواقع الأخيرة فتتأخر عن المكونات الأقل تعقيدا (اسم، صفة) ... ، فتدخل مبدأ التعقيد المتنامي يستدعي تدخل مبدأ آخر، في إطار تنافسي لتحديد الرتبة وتكون الغلبة له دائما على المبادئ الأخرى ويمثل لذلك المتوكل بالمثال الآتي<sup>1</sup>:

أ 1. بلغ عمرا أن خالد لم يعد يعشق هنداً.

2. أبلغ أن خالد لم يعشق هنداً عمراً.

ب 1. زار الشاعر المصري المدن الأثرية التي توجد بالمغرب.

2. أزار الشاعر المصري المدن التي توجد بالمغرب الأثرية.

ويقدم المتوكل تفسيرا للأمثلة السابقة فيما يخص الرتبة والمبادئ التي تحكمها؛ حيث يقول:  
"وفقا لما يقتضيه مبدأ الاستقرار الوظيفي من أن المكونات تحتل المواقع التي تخولها إياها وظائفها (التركيبية أو التداولية أو الدلالية)، يكون الترتيب المتوقع هو الترتيب الوارد في (2 أ)، حيث يلي الفعل المكون "الفاعل" (أن خالد لم يعد يعشق هنداً)، ثم المكون المفعول (عمراً) طبقا للبنية الرتبية في الجملة العربية، وبما أن المكون الفاعل أعقد من المكون المفعول (لكون الأول جملة والثاني مركبا

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص 88.

اسمياً) فإنه يتأخر. بموجب مبدأ التعقيد المتنامي وإن كان حكمه أن يتقدم كما هو الشأن في الجملة (1 أ) <sup>1</sup>.

أمّا فيما يخص المثالين ب (1-2) فالتعقيد الحاصل في الجملتين جعل أحدهما أعقد من الأخرى، فإنّ أحدهما تتأخر فيها الفضلة الدالة على المعلومة الأعم على الفضلة الحاملة للمعلومة الأخص استجابة لمبدأ التعقيد المتنامي وإن كان حكمها وفقاً لمبدأ الترتيب العاكس أن تتقدم، فهنا تأخرت الصفة الأعم في (1 ب) وإن كان يتعين أن تتقدم (2 ب) لكونها الصفة الأعقد مقولياً <sup>2</sup>.  
ثانياً: الجملة الفعلية:

يشيع في الوسط النحوي مصطلح الجملة الفعلية وهي المصدرة بفعل وهناك من النحاة من حاول إعادة النظر في هذا المفهوم، فهناك جمل عدها النحاة فعلية ولكنها لا تبتدئ بفعل بل يتصدرها حرف أو جملة فعلية، في حين هناك جمل تبتدئ باسم ولا تصنف في خانة الاسمية بل في خانة الفعلية وذلك مثل قوله تعالى: "خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ". القمر: 7، فالاسم المتقدم في هذه الآية الكريمة "خشعاً" حال، كما قد يكون الاسم المتقدم مفعولاً نحو قوله تعالى: "فَفَرِّقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِّقًا تَقْتُلُونَ". البقرة: 87، وقد ذهب النحاة بعد إعادة النظر في المفهوم السابق للجملة الفعلية إلى العبرة في التصدر بكون الكلمة ركناً من أركان الجملة بالفعل أو أنها كانت في الأصل ركناً من أركانها <sup>3</sup>، فتكون بذلك الجملة الفعلية هي "الجملة المكونة من فعل وفاعل، أو مما كان أصله الفعل والفاعل" <sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص 89.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 89.

<sup>3</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 30.

<sup>4</sup> ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج2، ص 144 - 145.

وبالتالي يقدم هذا المفهوم المتدارك للجملة الفعلية حلا لبعض المشكلات، في حين لا يستطيع أن يقدم تفسيراً لمشكلات أخرى، حيث يقول أبو المكارم في هذا الصدد: "بيد أن ثمة مشكلات أخرى لا يستطيع هذا التفسير أن يقدم لها حلاً وأبرز هذه المشكلات"<sup>1</sup>:

أولاً: أن ثمة عدداً من المواضع التي لا تصلح لتطبيق التعريف السابق للجملة الفعلية مثل: المبتدأ والمرفوع الذي سد مسدّ الخبر فهو ليس فعلاً وفاعلاً ولم يكن أصلهما الفعل والفاعل مثل: هل حاضر الطالبان - وما مكرم المعلمون.

ثانياً: أن ثمة عدداً من المواضع التي ينطبق عليها التعريفان معاً، ومن ذلك مثلاً: ظن محمد الأمل دانياً، ففي هذه الجملة يوجد الفعل والفاعل، فهي جملة فعلية كما أنه يوجد ما كان أصله المبتدأ والخبر، وبالتالي تكون جملة اسمية يكون في المحصلة لدينا جملة واحدة في موقف لغوي واحد، صالحة لتصنيفها على أنها جملة فعلية واسمية معاً.

ثالثاً: أنه وفقاً لهذا التحديد يفهم مفهوم الجملة وحدة النسق فيه، ويتسم باضطراب تصنيف عناصره، حيث يوحد بين ما هو مختلف في الوقت الذي يفوق فيه بين ما هو متفق، ويؤكد أبو المكارم قوله بتحليل فئتين من الجمل<sup>2</sup>:

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية
- الحق ضائع	- ضاع الحق
- الحق ضاع	- يضيع الحق
- الحق يضيع	

يصنع النحويون جملة "الحق ضائع" في قسم واحد مع جملة "الحق ضاع" أو جملة "الحق يضيع" باعتبارهما جميعاً من قبيل الجملة الاسمية والثانية في نطاق الجملة الفعلية وكذلك يفعلون مع

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 31.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 31.

جملة "الحق يضيع" و"يضيع الحق"، ويرى النحاة أنّ هذا السند قائم، إذ المتقدم في المجموعة الأولى اسم هو ركن في الجملة، والمتقدم في المجموعة الثانية، فعل، هو بدوره ركن من أركانها.

ويرى علي أبو المكارم أنّ النحاة قد اهتموا بجانب واحد من جوانب اللغة وهو "شكل الجملة" وبالتالي يكون السند الذي اعتمد عليه النحويون ليس مسلّمًا، بل على المتأمل أن يأخذ عليه عددا من المآخذ تختم كلها إعادة النظر فيه، ويوضح ذلك فيما يأتي<sup>1</sup>:

- أنّ أمثلة المجموعة الأولى تسير على نسق واحد في أداء المعنى اللغوي مجمل، فإن معاني الجمل تختلف بالرغم من انضوائها تحت لواء "الجملة الاسمية" عند النحاة، ففي جملة "الحق ضائع" تجد حكما على الحق بالضياح، وهو، حكم مطلق لا علاقة له بالزمان، بحيث يمكن أن يرقى إلى أن يكون أمرا له صفة الثبوت والدوام والاستمرار، أما في الجملتين "الحق ضاع" أو "الحق يضيع"، فإن كل ما يمكن أن يستفاد من لفظيهما هو الدلالة على ضياح الحق خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوزها الدلالة إلى غيرها، فها نحن أمام قسم واحد من الجمل عند النحاة، ولكنه قسم لا تشابه بين نماذجه من حيث المعنى، ويقول بأننا "أمام معان متعددة لا تتماثل فضلا عن أن تتطابق، الأمر الذي يجعل تصنيفها في قسم واحد، ووضعها في إطار واحد، واعتبارها نوعا واحدا عملا يخالف ما يقرره واقع اللغة"<sup>2</sup>.

- يفرّق النحاة بين جملي "الحق ضاع" أو "الحق يضيع" وجملي "ضاع الحق" أو "يضيع الحق"، حيث يقررون أن الأوليين من قبيل الاسمية والثانيتين من قبيل الفعلية.

ويلاحظ أبو المكارم أنّ المعنى الذي تفيد جملة "الحق ضاع" هو المعنى نفسه الذي تفيد جملة "ضاع الحق" وهو نسبة الضياح إلى الحق خلال فترة زمنية محددة، ويرى أنّ الفرق يتمثل في المقدم فقط، فجملة "الحق ضاع" يتقدم فيها الاسم في حين جملة "ضاع الحق" يتقدم الفعل وذلك بسبب أهمية المتقدم بالنسبة للعناصر أو الأطراف المشاركة في الموقف اللغوي، أمّا فيما يخص دلالة

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 32.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 32.

هذا التقدم تترد إلى محاولة المتكلم تلبية احتياجات الظروف المؤثرة في الموقف اللغوي ولا تأثير لها في تحديد نوع الجملة<sup>1</sup>.

- يقتضي التصنيف النحوي التوحيد بين دلالة الجملة البسيطة ودلالة الجملة المركبة، مخالفًا بذلك ما تقرر في الأصول النحوية من أن كل زيادة في اللفظ أو المبنى تقتضي زيادة في المعنى<sup>2</sup>.

وبالتالي تصبح جملة "الحق ضاع" أو "الحق يضيع"، كما يقول أبو المكارم، جملة مركبة، فالخبر جملة "ضاع أو يضيع" وفاعله المستتر، في حين تكون جملة "ضاع الحق" أو "يضيع الحق" جملة بسيطة وكل من الجملة المركبة والجملة البسيطة تؤدي المعنى نفسه، لذا فإنّ أبا المكارم يرى أنّ النحاة حين ألغوا اعتبار ما تقدّم من الحروف من ناحية ويصنفون جملة "الحق ضاع" أو "الحق يضيع" في نطاق الجملة الاسمية من ناحية ثانية، يقع في تناقض حين يقرر أنّ وقوع هذه الجملة بعد أداة الشرط يحولها إلى فعلية ولا تبقى على اسميتها، رغم أنّ دخول أداة الشرط لا يغير شكل الجملة، إنّما كل ما ينتج عنه هو الربط بين دلالتها ودلالة الجواب على نحو يجعل الأولى مقدمة للثانية<sup>3</sup>.

ويضيف أبو المكارم في موضع آخر أنّه يجب البحث عن أساس آخر للتصنيف يحاول أن يبرأ من هذه الأخطاء، ويتسم بالصفات الضرورية لسلامته وهي<sup>4</sup>:

- ✓ وحدة النسق في التقسيم.
- ✓ الاتساق بين عناصر كل قسم.
- ✓ تقابل الأقسام وعدم تداخلها فيما بينها.
- ✓ التكامل بين الأقسام في التعبير عن الواقع اللغوي.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 33.

<sup>2</sup> ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 152.

<sup>3</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 33.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 34.

– أنماط الجملة الفعلية:

يحدد علي أبو المكارم الأشكال النمطية للجملة الفعلية بما يلي<sup>1</sup>:

المجموعة الأولى: صور تقدم الفعل على المرفوع

- ✓ الفعل + الفاعل.
- ✓ الفعل + الفاعل + المكملات.
- ✓ الفعل + المكملات + الفاعل.
- ✓ المكملات + الفعل + الفاعل.
- ✓ الفعل + النائب.
- ✓ الفعل + النائب + المكملات.
- ✓ الفعل + المكملات + النائب.
- ✓ المكملات + الفعل + النائب.

ويوضح أبو المكارم أنه يمكن جمع هذه الصور الثمانية في أربع صور فحسب وهي<sup>2</sup>:

- ✓ الفعل + المرفوع.
- ✓ الفعل + المرفوع + المكملات.
- ✓ الفعل + المكملات + المرفوع.
- ✓ المكملات + الفعل + المرفوع.

المجموعة الثانية: صور تأخر الفعل عن المرفوع:

- ✓ الفاعل + الفعل.
- ✓ الفاعل + الفعل + المكملات\*.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 37.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 38.

\* أوضح أبو المكارم المقصود بالمكملات وهي كل الألفاظ والتراكيب الزائدة عن التركيب الأساسي للجملة العربية، ينظر: الجملة الفعلية، ص 37.

✓ الفاعل + المكملات + الفعل.

✓ المكملات + الفاعل + الفعل.

✓ النائب + الفعل.

✓ النائب + الفعل + المكملات.

✓ النائب + المكملات + الفعل.

✓ المكملات + النائب + الفعل.

ويجمع أبو المكارم هذه الصور الثمانية كذلك في أربع صور هي<sup>1</sup>:

✓ المرفوع + الفعل.

✓ المرفوع + الفعل + المكملات.

✓ المرفوع + المكملات + الفعل.

✓ المكملات + المرفوع + الفعل.

ويرى أبو المكارم بعد تصنيفه هذا، أنّ العناصر المشتركة بين هذه الصور الست عشرة

ثلاث هي: "الفعل" و"المرفوع" و"المكمل".

بعد الحديث والتفصيل في الجملة الاسمية والجملة الفعلية وأتماطهما وأركانهما، يمكن توضيح

الفرق بينهما إذ؛ توصل النحاة إلى الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية منذ وقت مبكر،

فالبصريون عرفوا الجملة الاسمية بأنها تبدأ باسم نحو "الله ربنا"؛ وحدّوا الجملة الفعلية بأنها تبدأ

بفعل نحو "خلقنا الله"، أي جعلوا البداية المعيار الذي أساسه صنفت الجملة إلى اسمية وفعلية، ورأى

المخزومي أنه من أجل فهم صحيح لمصطلحي الجملتين (الاسمية) و(الفعلية) وتماشيا مع ما يقتضيه

الأسلوب اللغوي، يحسن بنا أن نعيد النظر فيهما، وأن نحاول الوصول إلى تفريق يدخل في كلا

القسمين ما هو منه، ويخرج من كليهما ما ليس منه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 38.

<sup>2</sup> مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 41.

إذ حدد مفهوم كلا من الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فالأولى عنده هي التي يكون فيها "المسند" دالا على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها "المسند إليه" بـ"المسند" اتصافا ثابتا غير متجدد، أما الثانية فهي التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا<sup>1</sup>.

وبالتالي يجعل المخزومي معيار "التجدد" الفاصل بين الجملتين الاسمية والفعلية فما دل المسند فيها على التجدد فهي فعلية وما دل فيها على الدوام والثبوت فهي اسمية بخلاف النحاة القدماء الذين فصلوا بينهما بمعيار "البداية".

<sup>1</sup> مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 41.



المبحث الثالث: تركيب الجملة الفعلية والمركب الفعلي ودلالاتهما

يراد بالمركب الفعلي الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل بفعل تام سواء أكان مبنيًا للمجهول أم مبنيًا للمعلوم، وسواء أكان متعديًا أم لازمًا وهذه الهيئة التركيبية هي المعروفة بالجملة الفعلية، ويكون هنا المركب الفعلي إسناديًا ويرمز له (م ف) ويتميز هذا المركب الفعلي بمجموعة من السمات أبرزها ما يلي<sup>1</sup>:

- أن يتقدم الفعل على فاعله.
- ألا يلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعًا مذكرًا.
- يتصل بالفعل علامة تأنيث إذا كان الفعل مؤنثًا وفق مستويات التأنيث واتصال الفاعل المؤنث بالفعل أو انفصاله عنه.
- يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا أو مستترًا، أو ما هو في منزلة الاسم وهو المعروف بالمصدر المؤول.
- ألا يجذف الفاعل.
- قد يتقدم على الفعل غير الفاعل من متطلباته ولا يخرج هذا التقدم المركب عن كونه مركبًا فعليًا وذلك مثل: كيف جاء محمد؟ وقوله تعالى: "فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ". غافر: 81.
- يجوز أن يسبق بأدوات تفيد النفي أو الاستفهام أو الشرط أو التأكيد والتحقيق، أو التقليل، أو الاستقبال، أو الطلب من أمر ونهي وعرض وتحضيض وتمنٍ وترجٍ.

أولاً: المواقع التي يرد فيها المركب الفعلي:

يشغل الخبر المواقع الآتية<sup>2</sup>:

1. الخبر: يقول الله عزّ وجلّ: "الرَّحْمَنُ \* عَلَّمَ الْقُرْآنَ". الرحمن: 1-2. فإن الخبر هاهنا ورد مركبًا فعليًا، ويشترط فيه أن يشتمل على ضمير ظاهر أو مقدور يعود على المبتدأ ويطابقه في

<sup>1</sup> محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، ص 41.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 42.

النوع والعدد، فنقول: المجدّ فاز، المجدّة فازت، والمجدّان فازا، والمجدّتان فازتا، والمجدّون فازوا، والمجدّات فزن، وإذا كان المبتدأ جمع لغير العاقل عاد الضمير عليه مفردا مؤنثا أو جمعا مؤنثا مثل: الأشجار تورق في الربيع أو تورقن في الربيع.

ويرى إبراهيم عبادة أنّه يجوز أن يكون المركب الفعلي في هذا الموضع مفيدا للطلب ما لم يقترن بالفاء، فيصح القول: المجدّ كافته، والضيف أكرمه، وعمرو هل جاء؟ ومحمد لا تهنه، ولما كان الخبر المفرد مرفوعا قال النحويون إنّ المركب الفعلي في هذا الموضع يكون في محل رفع وإذا كان خبرا لفعل ناسخ قالوا إنّّه في محل نصب.

**2. النعت:** كما في قوله تعالى: "وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ". البقرة: 281، وقوله تعالى: "فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا \* يَرِثُنِي". مريم: 5-6. فـ"ترجعون فيه إلى الله" مركب فعلي وقع صفة ونعتا لكلمة "يوما" وكذلك "يرثني" مركب فعلي وقع نعتا لكلمة "وليا" ويشترط في هذا المركب هنا ألا يكون طلبيا، وأن يشتمل على ضمير يعود على الموصوف، ويطابقه، وهذا الضمير إمّا أن يكون ملفوظا به كما في الآية الأولى أو مستترا كما في الآية الثانية أو مقدرا كما في قوله تعالى: "وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا". البقرة: 48.

يعتبر النعت بالمركب الفعلي عند بعض النحاة ذي الفعل الماضي أكثر من النعت بالمركب الفعلي ذي الفعل المضارع، والنعت بالمركب الفعلي أقوى من النعت بالمركب الاسمي لاشتغال الأوّل على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق، أما المركب الاسمي فقد يخلو من المشتق<sup>1</sup>.

**3. المعطوف:** يقع المركب الفعلي معطوفا على المفرد مثل: المجدّ فائز وبنال جائزة، أو معطوفا على مركب آخر مثل: محمد يكرم ضيوفه ويحسن إليهم، بحيث يكون المركب الفعلي المعطوف في محل إعرابي مطابق للمعطوف عليه رفعا أو نصبا أو جرا.

**4. البدل:** يقع هذا المركب الفعلي بدلا من المفرد، كما قد يكون المركب الفعلي بدلا من مركب آخر، مثل: ارحل لا تقيمن عندنا.

<sup>1</sup> الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 3، ص 44.

**5. الحال:** يأتي المركب الفعلي حالا إذا استوفى الشروط الآتية<sup>1</sup>:

- أ. أن يكون صاحب الحال معرفة.
- ب. أن يكون المركب الفعلي خبرا.
- ج. أن يكون المركب الفعلي غير مبدوء بما يفيد الاستقبال كالسين وسوف ولن.
- د. أن يكون المركب الفعلي مرتبطا بصاحب الحال برابط.

**6. المفعول به:** يقع المركب الفعلي موقع المفعول به في الأبواب الآتية<sup>2</sup>:

أ. **باب الحكاية:** سواء بالقول أو بمرادفه، مثل: قلت! سأسافر غدا، وأقول: حكم القاضي بالعدل، أتقول ثبتت رؤية هلال رمضان؟ أمّا فيما يخص مرادفه فهو على نحو: ناديت صديقي: اركب معنا، ويرى النحاة البصريون أنّ المركب الفعلي "اركب معنا" مفعولا به لُقلت مقدرّة. أما الكوفيون فيرون أنّها مفعول للفعل المذكور.

ب. **باب ظن وأعلم:** فإن هذا المركب الفعلي قد يقع موقع المفعول الثاني لظن والثالث لأعلم مثل: ظننت المتهم يعترف، وأعلمت المذنب التوبة يقبلها الله.

ج. **باب التعليق:** يجوز أن يقع المركب الفعلي موقع المفعول به لكل فعل قلبي بشرط أن يقترن هذا المركب بنفي أو استفهام مثل: فكّر القائد كيف يحقق النصر، علمت ما ينجح المهمل، عرّفت رجال الأمن أين اختفى اللص.

فالمركب الفعلي "كيف تحقق النصر" وقع موقع المفعول به المقيد بحرف الجر لأن الفعل "فكّر" يتعدى بحرف الجر والمركب الفعلي "ما ينجح المهمل" وقع موقع المفعولين للفعل "علم" والمركب الفعلي "أين اختفى اللص" وقع موقع المفعول به المسرح أي غير المقيد بحرف الجر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج2، ص 128.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: معني اللبيب، ج2، ص 63.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج2، ص 65.

**7. نائب الفاعل:** يقع المركب الفعلي موقع نائب الفاعل في المواضع التي يقع فيها مفعولا به للقول إذا بني الفعل السابق عليه للمجهول مثل: قيل سيسافر محمد غدا، وقيل يحكم القاضي بالعدل، وأيقال ثبتت الرؤية؟ وكذلك في باب التعليق إذا بني الفعل المعلق للمجهول مثل: علم ما ينجح المهمل، وعرف أين اختفى اللص.

**8. المضاف إليه:** يقع المركب الفعلي موقع المضاف إليه، وإن من أهم ما يضاف إليه ما يلي:

أ. أسماء الزمان ظروفًا كانت أم أسماء: كما في قوله تعالى: "وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا". مريم: 33. وقوله تعالى: "وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ". إبراهيم: 44. ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة وهي: "إذ" باتفاق و"إذا" عند الجمهور و"لما" عند من قال باسميتها<sup>1</sup>.

ب. حيث: ولا يشترط كونها ظرفًا ومن ذلك قوله تعالى: "اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ". الأنعام: 124.

ج. لدن: ويشترط في المركب هنا أن يكون فعله منصرفًا مثبتًا مثل:

لرنا لدن سالمتمونا وفاقكم ... فلا يك منكم للخلاف جنوح

د. ريث: ويشترط في المركب هنا أن يكون فعله متصرفًا مثبتًا مثل: انتظر ريث أقص عليك الخبر.  
هـ. آية بمعنى علامة: ويشترط في هذا المركب الفعلي أن يكون الفعل مثبتًا أو منفيًا بـ"ما ومن".

**9. صلة لاسم أو حرف:** ويشترط في هذا المركب الواقع صلة لاسم موصول ما يلي<sup>2</sup>:

أ. أن يكون خبريًا لفظًا ومعنى.

ب. أن يكون معناه معهودًا مفصلاً للمخاطب أي معروفًا له، تفصيلاً، لا إجمالاً.

<sup>1</sup> ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج 2، ص 67.

<sup>2</sup> إبراهيم عبادة: الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها، ص 48.

ج. أن يشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول ويطابقه.

**10. المفسر:** يقع المركب الفعلي موقع المفسر لما قبله، ومثال ذلك قوله تعالى: "إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ طَخَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ". آل عمران: 59.

وأجمع النحاة على أن هذا المركب الواقع مفسرا لا محل له من الإعراب وقد خالفهم في ذلك "الشلوبين"\* وزعم أن حكمه الإعرابي حكم ما يفسره.

**11. صدر أسلوب الشرط:** يقع المركب الفعلي صدرا لأسلوب الشرط، ويعرف الفعل هنا بفعل الشرط، ويشترط في هذا المركب هنا ما يلي:

أ. ألا يكون فعله ماضي المعنى.

ب. ألا يكون فعله طلبا.

ج. ألا يكون فعله جامدا.

د. ألا يكون فعله مقرونا بـ "السين أو سوف".

هـ. ألا يكون فعله مقرونا "بقد".

**12. عجز أسلوب الشرط:** يقع هذا المركب الفعلي عجزا لأسلوب الشرط وهو ما يعرف بجواب الشرط وجزائه، والمركب الفعلي الذي يجوز أن يكون صدرا لأسلوب الشرط يجوز أن يكون عجزا له.

**13. صدر أسلوب القسم:** يقع هذا المركب صدرا لأسلوب القسم، ويذكر بعده المقسم به مجرورا بالباء مثل: أقسم بالله لأجتهدن، ويجوز حذف هذا المركب إذا المقسم به مجرورا بالباء "بالله لأجتهدن" ويجوز حذف المركب مع المقسم به المجرور كقوله تعالى: "لَأُعَذِّبَنَّ عَذَابًا شَدِيدًا". النمل: 21.

\* أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي المعروف بالشلوبين، رئيس النحويين بالأندلس (ت 654 هـ).

**14. عجز أسلوب القسم:** يقع هذا المركب عجزا لأسلوب القسم أي جواب القسم ويأتي هذا المركب في الأحوال الآتية<sup>1</sup>:

- أ. إذا كان الفعل مضارعا مثبتا فالأكثر تصديره باللام وتأكيده بنون التوكيد مثل: والله لأجتهدن.  
ب. إذا كان الفعل مضارعا منفيًا كان نفيه بحرف من الحروف الآتية: "ما" "إن" "لا" مثل: قوله تعالى: "وَلَكِنَّ زَالَتَا إِنِ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ". فاطر: 41.  
ج. إذا كان الفعل ماضيا مثبتا متصرفا فالأولى الجمع بين اللام وقد، فنقول والله لقد نجح علي، وإذا طال الكلام جاز حذف اللام كقوله تعالى: "وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا \* وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا". الشمس: 1-2.

د. إذا كان الفعل ماضيا مثبتا جامدا ندخل اللام فقط. ويكون هذا المركب خبريا في قسم الإخبار، ويكون إنشائيا في قسم السؤال فيتضمن أمرا، أو نهيا، أو استفهاما.

**15. المعارض:** قد يقع المركب الفعلي معترضا بين عنصرين متلازمين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا فيقع بين<sup>2</sup>:

- أ. بين الفعل ومرفوعه مثل: زارك - أظن - صديق قدسم.  
ب. بين الفعل والمفعول به مثل: سمع محمد - هداه الله - نصح والديه.  
ج. بين المبتدأ والخبر مثل: المتهم - علم الله - بريء.  
د. بين ما أصله مبتدأ وخبر مثل: كان عمر - رضي الله عنه - عادلا.  
هـ. بين الشرط وجوابه: كقوله تعالى: "فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا (-) وَكُن تَفْعَلُوا (-) فَاتَّقُوا النَّارَ". البقرة: 24.

و. بين القسم وجوابه: مثل والله - ولا أحلف إلا صادقا - لقد حضر المسافر.

<sup>1</sup> إبراهيم عبادة: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، ص 52.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج 2، ص 49-50.

ز. بين الموصوف وصفته: كما في قوله تعالى: "وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ (-) لَوْ تَعْلَمُونَ (-) عَظِيمٌ".  
الواقعة:76.

ح. بين الموصول وصلته: ويشترط في هذه الحال ألا يكون أجنبيا ولا يعد من الأجنبي "القسم"  
لأنه يؤكد الجملة الموصول بها ولا الاعتراض ولا الحال ولا النداء<sup>1</sup>.

#### ثانيا: المركب الإسنادي الفعلي وتداوليته:

تعرف حديجة محمد الصافي المركب الإسنادي الفعلي بأنه "هيئة تركيبية تتسم تداولية  
المسند فيها بالفعلية سواء أكان الفعل مبنيا للمجهول أم مبنيا للمعلوم، وسواء أكان متعديا أم  
لازما، وهذه الهيئة التركيبية هي ما يمكن تسميته بالجملة الفعلية إذا استقلت بنفسها ولم تكن  
عنصرا في تركيب لغوي أطول، لما تحمله من دلالة وظيفية مهمة ألا وهي الإسناد وهو قرينة  
معنوية مهمة جامعة بين ركنين أساسيين في الجملة الفعلية الفعل والفاعل"<sup>2</sup>.

وتذكر حديجة محمد الصافي أن هذين الركنين الأساسيين يطلق عليهما في النحو الوظيفي  
"بالمسند والمسند إليه"، إذ هما عمدة لا يستغني عنها في الجملة وما سواهما صنفه بعض اللغويين  
ضمن الفضلات كالمفعولات والمستثنى والحال والتمييز..<sup>3</sup> إلخ.

يعدّ التلاحم الدلالي والمنطقي الذي بين الفعل والفاعل السبب الذي جعل جل اللغويين  
يتفقون على أنهما شيء واحد، وتضيف حديجة محمد الصافي أن قرينة الإسناد قد أضفت على  
الفعل والفاعل تضافرا مع القرائن اللفظية المسهمة في توطيد هذه العلاقة نحو قرينة المطابقة، قرينة  
الربط، وقرينة الرتبة، وهنا يترتب عليه تداولية مميزة<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> ابن مالك: شرح التسهيل، ج 1، ص 260-261.

<sup>2</sup> حديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 2008،  
ص 201.

<sup>3</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 1، ص 81.

<sup>4</sup> حديجة محمد الصافي، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 201.

1. يأتي الفعل خاليا من علامة التثنية أو الجمع في حال كون الفاعل مثنى أو جمعا ظاهرا مثل قولنا: جلس المجتهد، وجلس المجتهدان، وجلس المجتهدون، إذا تقدم الفعل، أما إذا تأخر الفعل عن الفاعل للاهتمام بهذا الأخير فتأتي قرينة المطابقة في العدد لإثبات الصلة الوثيقة بينها مثل قولنا: المجتهدان جلسا، والمجتهدون جلسوا.

ولم يجوز بعض علماء اللغة هذا التقديم بحجة أن الفاعل إن لم يكن مظهرا بعده فهو مضمّر فيه لا محالة<sup>1</sup>، ويحيز ابن جني تأخر الفعل عن الفاعل إذا ظهرت المطابقة بينهما، حيث يقول: "فإن كان فيه ضمير، أي الفعل جئت بعلامة التثنية والجمع، تقول: الزيدان قاما والزيدون قاموا، فالألف في 'قاما' علامة التثنية والضمير والواو في 'قاموا' علامة الجمع"<sup>2</sup>.

وقد جعل بعض النحاة الاسم المرفوع المبدوء به مبتدأ أو ما بعده جملة فعلية، ويذكر سيبويه الفاعل والمفعول بقوله: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعا يهمناهم ويعنيانهم"<sup>3</sup>. وقد حاول الجرجاني تقديم مثال لما قاله سيبويه حيث يقول: "إن معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي، يخرج فيعيث ويفسد ويكثر في الأذى أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يغيّبهم منه شيء فإذا قُتل وأراد مرید الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول قُتل الخارجي زيداً"، وبالتالي قُدّم المفعول به هنا، على الفاعل لأهميته، ويضيف تفصيله وشرحه لتقدم الفاعل عن المفعول وهو الأصل، وقد مثّل له النحاة بقولهم: "إن كان رجل ليس له بأس ولا يُقدّر فيه أنه يقتل فقتل رجلا وأراد المخبر أن يُخبر بذلك فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول: 'قتل زيدٌ رجلاً'، ذلك لأنّ الذي يعنيه ويعني الناس في هذا القتل طرفته وموقع الندرة فيه"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن جني: اللمع، ج 1، ص 31.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 32.

<sup>3</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 34.

<sup>4</sup> الجرجاني: دلالات الإعجاز، ص 97.



2. تعمل المطابقة في النوع على تحميل الفعل بعلامة تأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا وفق مستويات التأنيث واتصال الفاعل المؤنث بالفعل أو انفصاله عنه<sup>1</sup>.

3. تبرز قرينة المعنى التقسيمي هاهنا في كون الفاعل لا يتعدى أن يكون وجها من الوجوه الآتية: اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا أو مستترا أو ما هو في منزلة الاسم وهو المعروف بالمصدر المؤول، لهذا لا يُحذف الفاعل فلا قيمة لفعل من غير فاعل.

– أركان الجملة الفعلية:

### 1. الفعل:

يعرّف عند جمهور النحويين بأنه "كلمة تدلّ على معنى في نفسها وهي مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة"<sup>2</sup>، من خلال هذا القول يضع النحاة شرطين لكي تكون الكلمة فعلا:

أ. أن تدل على معنى في نفسها.

ب. أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ويرى ابن يعيش أنّ الشرط الأول الذي وضعه النحاة هو إخراج الكلمات التي لا تدل على معنى في نفسها وهي عندهم الحروف، أما هدف الشرط الثاني فهو إخراج الكلمات التي تدل على معنى في نفسها ولكنها غير مقترنة بزمان وهي في تصورهم الأسماء<sup>3</sup>، وفيما يلي عرض لبعض تعريفات النحاة:

يعرّف سيبويه الفعل بأنه "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"<sup>4</sup>. في حين جاء مفهوم الفعل عند الزجاجي بأنه "ما دل على حدث، وزمان ماضٍ أو مستقبل"<sup>5</sup>. ويذكر ابن الأنباري أنّ الفعل "كل لفظة دلّت على معنى تحتها

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 12.

<sup>2</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 7، ص 2.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 23.

<sup>4</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 2.

<sup>5</sup> الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 52.

مقترن بزمان محصّل، وقيل: ما اسند إليه شيء ولم يسند إليه شيء<sup>1</sup>. ويذهب السكاكي إلى أن الفعل هو "كل كلمة يكون معناها مستقلا بنفسه واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة"<sup>2</sup>. هذا ونجد أن ابن يعيش وابن عقيل قد وضعوا التعريف نفسه للفعل؛ حيث الفعل عندهما هو: "كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان"<sup>3</sup>.

ويعرّفه الجرجاني بأنّه: "ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"<sup>4</sup>. وقد عرفه السيوطي بقوله: "ما دل على معنى في نفسه واقترب بزمان"<sup>5</sup>. ويذهب الفاكهي المذهب نفسه الذي انتهجه النحاة السابقون له حيث يعرف الفعل بأنّه "كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً"<sup>6</sup>.

ينتهي المطاف من خلال الأقوال السابقة أنّ النحاة العرب قدّموا تعريفات للفعل التقت بحملها في نقطة واحدة وهي أنّه الكلمة التي تحمل معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، أي أنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمن معا.

وقد ذهب علي أبو المكارم إلى أنّ هذه التعريفات تخالف الواقع اللغوي<sup>7</sup>، فليس صحيحا أنّ الحروف لا تدل على معنى في نفسها، فالحروف حسبه كالأسماء والأفعال تدل على معنى في نفسها ويمثل لها بالمثال الآتي: هل سافر الرجل؟، فمن الجلي أنّ ما ينطبق على الحرف هنا ينطبق على غيره من الأسماء والأفعال في هذا المثال، وفي غيره من الأمثلة، فإن كلا منها جميعا لم تخل من المعنى مطلقا وإلا لما عدت كلمة أصلا.

<sup>1</sup> ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 11.

<sup>2</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 4.

<sup>3</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 7، ص 2. وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 15.

<sup>4</sup> الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1983، ص 72.

<sup>5</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 1، ص 4.

<sup>6</sup> الفاكهي: حدود النحو، ص 3.

<sup>7</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 41.

ويواصل أبو المكارم تفسيره بأنّ كلا منها لا تفيد معنى تاما يحسن السكوت عليه لأنّ هذا المعنى لا يستفاد منه "الكلام"، ومنه فكل كلمة من الكلمات الثلاث تفيد معنى ناقصا يحتاج إلى إضافة غيره إليه متى يحسن السكوت عليه<sup>1</sup>.

وقد جاء أبو المكارم بالقول الذي ورد عند بهاء الدين النحاس والذي يوافق فيه ذهب إليه حيث يقول: "والحق أنّ الحرف له معنى في نفسه لأننا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة: أو لا فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنّه لا معنى له لأنّه لو خوطب به من يفهم موضوعه لغة فإنّه يفهم منه معنى، عملا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانا بـ'هل' وهو يفهم أنّها موضوعه للاستفهام وكذا باقي الحروف، فإذا عرفنا أنّ له معنى في نفسه"<sup>2</sup>.

يتضح من قول النحاس أنّه يفند رأي أو تعريف النحاة للفعل في ما يخص أنّ الحروف لا تدل على معنى في نفسها، ودليله في ذلك أنّنا إذا خاطبنا شخصا بـ"هل" فإنّه يفهم مباشرة أنّها تدل على الاستفهام وكذلك باقي الحروف.

لكن ما جاء به النحاس كذلك مرفوض منطقيا، ذلك أنّ مخاطبة شخص بـ"هل" لا يستدعي أنه يفهم ما وراءها أي أنه لا بد لها من كلام بعدها يفسّر ما يريد المتكلم، فالحروف لوحدها لا تعطي فائدة ولا يتم المعنى بها، في حين قد يحمل الفعل لوحده دلالة دون إتمام الجملة، فقولنا شبع أو أكلت أو رسمت فهي كافية بذاتها دون إضافة عناصر نحوية أخرى متممة لها.

ويضيف أبو المكارم أنّ الشرط الثاني في تعريف الفعل كذلك غير صحيح، حيث يرى أنّ الأفعال ليست الوحيدة التي تقترن بالزمن، فهناك أسماء تقترن بالزمان كما أنّ منها ما ينصرف إليه دون غيره ويعلل ذلك بـ"أسماء الأفعال" و"المشتقات الاسمية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 42.

<sup>2</sup> السيوطي: الأشباه والنظائر، ج 3، ص 3.

<sup>3</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 42.

## 2. الفاعل:

لقد كانت البدايات الأولى لتعريف الفاعل مع سيبويه إذ أنه اكتفى بوضع أمثلة له، دون تحديد صورته الذهنية، إلى أن جاء بعده النحاة ووضعوا له مفهوما خاصا، إلى أن استقروا على مفهوم بأنه "اسم صريح - ظاهر أو مضمّر بارز أو مستتر - أو ما في تأويله - أسند إليه فعل تام - متصرف أو جامد - أو ما في تأويله - على المسند إليه وهو أي الفعل أو ما في تأويله - أصلي المحلي أو الصيغة"<sup>1</sup>، وفي ما يلي عرض لأهم التعريفات التي قدّمت للفاعل فقد عرفه الزبيدي: "إذا أخبرت عن شيء أنّه فعل فعلا ما، وقدمت قبله، فارغ ذلك الشيء، لأنّه الفاعل الذي فعل"<sup>2</sup>، يجعل الزبيديها هنا محور تعريف الفاعل تقدّم الفعل وإسناده إليه، ذلك أنه سبب قيام الفعل.

أما ابن جنّي فيعرف الفاعل عند أهل العربية على أنّه "كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"<sup>3</sup>. ويتفق ابن جنّي مع الزبيدي في تعريفه للفاعل في قضية الإسناد فهو ما يسند إلى الفعل وينسب إليه.

وقد نحا ابن برهان منحى مغايرا حيث يعرف الفاعل على أنّه "الاسم الذي يجب تقدم خبره عليه بمجرد كونه خبرا"<sup>4</sup>. وقد عرض ابن يعيش لهذه الفكرة ورفضها لأنّه يرى أنّ "خبر الفاعل - الذي هو الفعل - لم يتقدم مجرد كونه خبرا، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو: زيد قائم، وعبد الله ذاهب"<sup>5</sup>.

في حين آثر ابن يعيش تعريف الزمخشري للفاعل، والذي يرى أنّ محوره تقدّم الفعل أو أشبهه عليه وإسناده إليه، إذ يقول: "الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدا عليه

<sup>1</sup> الجرجاوي: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 297 - 298.

<sup>2</sup> الزبيدي: الواضح في علم العربية، ص 8.

<sup>3</sup> ابن جنّي: اللمع في العربية، ص 26.

<sup>4</sup> ابن برهان: شرح اللمع، ص 18.

<sup>5</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 74.

أبدأ، كقولك: ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه"<sup>1</sup>. أمّا ابن عصفور فيعرّف الفاعل على أنّه "اسم أو ما في تقريره، تقدم عليه ما أسند إليه لفظاً أو بنية، على طريقة فعل وفاعل"<sup>2</sup>. إذن، يتفق ابن عصفور مع سابقه من النحاة في قضية الإسناد كذلك ويضيف أنّ ما أسند إليه لفظاً أو بنية.

ثم يأتي ابن مالك ويعرّف الفاعل على أنّه "المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام، مقدم، فارغ، غير مصوغ للمفعول"<sup>3</sup>. وعلى هذا النهج سار النحاة بعده، وشرّاح ألفيته وغيرهم بأنّ الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه.

وبالتالي من خلال ما سبق من تعريفات للفاعل، اتفق النحاة على أنّ الفاعل اسم له شروط معينة وحالات محددة وقد أسند له فعل أو ما يشبهه بشروط معينة وفي حالات محددة أيضاً، هذا ويوضح علي أبو المكارم شروط كون الاسم فاعلاً وأحواله وشروط الفعل، أما عن شروط كون الاسم فاعلاً فهي أن يتأخر عن رافعه وأنّ يسند إليه، وأمّا عن أحواله فإنّه يكون صريحاً، اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، أو ضميراً مستتراً، كما يكون غير صريح، وذلك إذا وقع بعد أداة من أدوات السك الثلاثة "أن"، "ما"، "أن"<sup>4</sup>.

ثم يواصل وضع شروط الفعل وهي أن يكون تاماً، وأن يكون أصلي المحل والصيغة، وأمّا أحواله فإنّه يكون صيغة فعلية أي فعلاً صريحاً كما يكون صيغة غير فعلية لكنّها مؤولة بالفعل، لأنّ فيها ما يشبهه ومن ذلك "المصدر" واسم المصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، اسم التفضيل، واسم الفعل، وكذلك الظرف، والجار والمجرور والمنسوب أيضاً<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 58.

<sup>2</sup> ابن عصفور: المقرب، ج 1، ص 53.

<sup>3</sup> ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 75.

<sup>4</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 59.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 59.

ويرى النحاة ضرورة وجود الفاعل في الجملة متى وجد الفعل مستوفيا شروطه، من التمام وأصالة الصيغة، ويورد علي أبو المكارم تعليل النحاة ضرورة احتواء الجملة على فاعل في الأمرين الآتين<sup>1</sup>:

الأوّل: أنّ الفاعل كجزء من الفعل، ولا يستغني بالجزء عن الجزء.

الثاني: أنّ الفعل في حاجة إليه، إذ أنّه مسند والمسند محكوم به، ولا بد للمحكوم به من محكوم عليه. هذا يعني أنّ حاجة الفعل للفاعل للإسناد إليه، واستدعائه له جعل النحاة يلحون على ضرورة وجوده في الجملة سواء كان الفاعل ظاهرا أو مستترا.

### – حذف الفاعل:

قسّم النحاة مواضع حذف الفاعل إلى مجموعتين:

الأولى: يكون في المجموعة الأولى حذف الفاعل واجبا.

الثانية: يكون في المجموعة الثانية حذف الفاعل جائزا. (يجوز ذكره وعدمه).

يحذف الفاعل وجوبا عند جمهور النحاة في ثلاثة مواضع<sup>2</sup>:

الأوّل: إذا حوّل الفعل من مبني للمعلوم نحو: زيّغت الحقائق، تنهب أموال الدولة، وتهدر حقوق الفقراء باسم الفقراء.

الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا، فإنه يكون عند جمهور النحويين محذوفا ولا يكون مضمرا، لأنّ المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يحتمل ضميرا، نحو: "يرضيني سحق الأعداء، وإسقاط المنافقين، ومنه قوله تعالى: "أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَةٍ". البلد: 14".\*

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 75.

<sup>2</sup> السيوطي: الأشباه والنظائر، ج 2، ص 65.

\* يجعل السيوطي الحذف ها هنا جوازا لا وجوبا.

الثالث: إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: اضربوا القوم، وللمخاطبة اضربي القوم، ومن ذلك إذا كان الفاعل واو الجماعة والفعل مؤكد بالنون نحو قوله تعالى: "وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ". القصص: 87. وكذلك إذا كان ياء المؤنثة المخاطبة والفاعل مؤكد بالنون أيضا.

ويرى علي أبو المكارم أن هذه المواضع التي جعلها النحويون لحذف الفاعل أنها أقرب إلى الافتراض منها إلى التحليل من ناحية ومظهر من مظاهر الخلط بين مستويات البحث اللغوي من ناحية أخرى<sup>1</sup>. خاصة في الموضع الثالث من مواضع الحذف، حيث يقول: "فالفاعل في هذه المواضيع جميعا إنما حذف لسبب صوتي، وهو ما يعبر عنه النحويون بإرادة التخلص من التقاء الساكنين، ومن ثم فإن دعوى الحذف هنا لا سبيل إلى إقرارها على أنها تنتمي إلى مستوى الظاهرة التركيبية التي يتناولها البحث النحوي بل تنحصر في مستوى الدراسة الصوتية ونظمها"<sup>2</sup>.

وبالتالي تكون دعوى الحذف عند النحاة حسب أبي المكارم وسيلة نحوية لتأكيد القاعدة التي لم تعتمد أصلا على استقراء الأساليب اللغوية.

**3. المفعول به:** يتعدى الفعل في الجملة إلى مفعول واحد، كما قد يتعدى إلى مفعول متعدد وفقا لنوع الفعل، فقد يكون الفعل مقتصرًا على مفعول واحد، كما يستلزم الفعل مفعولين اثنين، وقد يكون مما يتطلب ثلاثة، ومن ثم يصرف المفعول به عند النحويين بأنه "الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمرا، وبلغت البلد، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويكون واحدا فصاعدا إلى ثلاثة"<sup>3</sup>.

وحكم المفعول به، سواء كان واحدا أو متعددا، النصب، وقد اختلف النحويون في العامل الذي حدث النصب فيه، بحيث يمكن أن نجد بينهم في هذا المجال اتجاهين<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 81.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 81.

<sup>3</sup> الزمخشري: المفصل، ج 1، ص 124.

<sup>4</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 151.

الأول: يرى أن العامل فيه معنوي، وهو معنى المفعولية، ذلك أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أول من غيرها.

الثاني: يرى أن العامل لفظي، وقد تعددت آراء القائلين بكون العامل بنية لفظيا ويورد علي أبو المكارم هذه الآراء فيما يلي<sup>1</sup>:

- ذهب جماعة من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول النصب "الفعل والفاعل" جميعا، حيث لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا، ولما كان الفعل والفاعل بمتزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، فقد دلّ على أنه منصوب بهما.

- أنه لو كان الفعل وحده هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه، فلما جاز الفصل بينهما دلّ ذلك على أنه ليس العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل معا، واتجه البصريون إلى أن العامل في المفعول هو "الفعل" وحده.

ثالثا: الوظيفة التركيبية "الفاعل" في النحو الوظيفي:

الفاعل وظيفته واردة في اللغة العربية؛ إذ أنها تؤدي دورا في الربط بين البنية الحملية والبنية المكونية ويمكن ورود الفاعل في اللغة العربية بأن يسند، لا إلى الموضوع المنفذ (أو القوة أو المتموضع أو الحائل) والموضوع المتقبل والموضوع المستقبل فحسب، بل كذلك إلى الحدود اللوحي كالحادث أو الحد الزمان أو الحد المكان، ويمثل لها أحمد المتوكل بالأمثلة الآتية<sup>2</sup>:

(86) أ- انطلق خالد (منفذ).

ب - دوى الرعد (قوة).

ج - اتكأت هند (متموضع) على الأريكة.

د - هزلت زينب (حائل).

هـ - بنيت الدار (متقبل).

<sup>1</sup> علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص 151-152.

<sup>2</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 199.



و - سلبت زينب (مستقبل) أملاكها.

ز - سير سَيْرٌ حثيث (حدث).

ح - صيم يوم الاثنين (زمان).

ط - سير أربعة فراسخ (مكان).

ويروز كذلك ورود هذه الوظيفة بالنسبة للرصد الكافي لخصائص اللغة العربية أنها تحدد رتبة المكوّن المسندة إليه وإعرابه، ويعرّف أحمد المتوكل الوظيفة الفاعل في النحو الوظيفي بأنها قائمة على مفهوم الوجهة، إذ أنّ هذه الوظيفة تسند إلى الحد الذي يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول<sup>1</sup>.

ويسند الفاعل إلى سائر موضوعات المحمول، كما يسند إلى بعض الحدود اللواحق، إلا أنّ إسناده إلى هذه الموضوعات واللواحق يخضع لسلمية دلالية معينة، سلمية تقوم على الوظائف الدلالية التي تحملها الموضوعات واللواحق، فالفاعل كما يرى أحمد المتوكل يسند بالدرجة الأولى إلى الحدّ المنفذ (أو الحدّ الحدود المحاقلة له) ويسند بالدرجة الثانية إلى الحدّ المتقبل إذا لم يكن في الحمل حد مستقبل أمّا إذا وازن الحدّ المتقبل حدّ مستقبل فإنّ هذا الحدّ هو الذي يأخذ الوظيفة الفاعل<sup>2</sup>.

ويقارن أحمد المتوكل بين إذا أسندت وظيفة الفاعل إلى الحد المنفذ أو إلى الحدّ المتقبل في المثال الآتي<sup>3</sup>:

(87) أ - مُنِحَ خالد جائزة.

ب - ؟؟ مُنِحَتْ جائزةٌ خالدًا.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 199.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 200.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 200.

ويسند الفاعل إلى الحدّ المتقبل أسبقية على الحدود اللواحق إذ يمتنع أن ينتقى للفاعلية حدّ "حدث" أو حدّ "زمان" أو حدّ "مكان" في جملة وارد فيها حدّ متقبل.

(88) أ - ضُربت هند ضرباً شديداً.

ب - ضرب ضربٌ شديدٌ هنداً.

(89) أ - أمشيت هند ساعتين.

ب - أمشيّتي ساعتان هنداً.

(90) أ - أمشيت هند فرسخين.

ب - أمشيّ فرسخان هنداً.

يذكر أحمد المتوكل أنّه يروز تقدم الموضوعات على اللواحق في سلمية إسناد الفاعل أن اللواحق، بخلاف الموضوعات، تأخذ هذه الوظيفة بشروط كشرط "التصرف" وشرط "التخصيص"، فاللاحق لا يمكن أن يكون فاعلاً إلاّ إذا كان متصرفاً ويوضّح ذلك بالأمثلة الآتية<sup>1</sup>:

(91) أ - سُهرت ليلة البارحة.

ب - سُهر عندك.

إذن، هنا في المثال (91) ورد اللاحق متصرفاً فوراً فاعلاً أمّا في ما يخصّ التخصيص فقد

مثّل له المتوكل بما يلي:

(92) أ - سُهرت سهرة ممتعة.

ب - سُهرت سهرة.

وبالتالي وفقاً للملاحظات السابقة قام المتوكل بصياغة سلمية إسناد الفاعل كما يلي<sup>2</sup>:

(93) سلمية إسناد الفاعل:

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 200.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 201.



(97) يبدو زيد مريضا.

إنّ الفاعل في اللغة العربية يقوم بالربط بين البنية الحملية والبنية المكونية ويكمن الربط في أنّ الفاعل يحدّد بالنسبة للحدّ المسند إليه، نوعين من الخصائص: الخصائص الإعرابية والخصائص الرّتبّية، بحيث يأخذ المكون المسندة إليه وظيفة الفاعل الحالة الإعرابية "الرفع" سواء أتعلق الأمر بفاعل الجملة الفعلية أم تعلق الأمر بفاعل الجملة غير الفعلية "الجملة الاسمية أو الجملة الرباطية"<sup>1</sup> وهذا ما يتضح في الأمثلة الآتية:

(98) أ - ساهم خالد في مشروع البناء.

ب- الجو حار اليوم.

ج- كان الجو حارا اليوم.

وقد يحمل الفاعل علامة إعرابية لا تطابق حالته الإعرابية المجردة (العميقة) وهذا ما يكون عادة في الجملة الاسمية التي يتصدرها الدامج "أنّ" أو بديله السياقي "إنّ"، وهذا ما مثّل له المتوكل بما يلي<sup>2</sup>:

(99) أ - يبدو أنّ الجوَّ حار اليوم.

ب - ساعني قول هند إنّ خالدا حوسود.

وهذا ما يحدث في الجمل المتصدرة بمؤشر القوة الإنجازية "إنّ".

(100) إنّ الجوَّ حارُّ اليوم.

كما تحدّد الوظيفة الفاعل رتبة المكون المسندة إليه حيث يحتل هذا المكون الموقع الموالي لموقع الفعل في الجملة الفعلية والموقع المتقدم على موقع المحمول في كلّ من الجملة الاسمية والجملة الرباطية، طبقا للبنيات الموقعية الثلاث التي حدّدّها المتوكل<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 202.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 202.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 202.

(101) م<sup>4</sup>، م<sup>2</sup>، م<sup>1</sup>، م<sup>0</sup> ف ( م آ ) فا (مف)، (ص)، م<sup>3</sup>.

(102) م<sup>4</sup>، م<sup>2</sup>، م<sup>1</sup>، م<sup>0</sup> فا ∞ ( م ف )، (ص)، م<sup>3</sup>.

(103) م<sup>4</sup>، م<sup>2</sup>، م<sup>1</sup>، م<sup>0</sup> ط فا ∞ ( م ف )، (ص)، م<sup>3</sup>.

بحيث ∞ = محمول غير فعلي و ط = رابط.

وقد يتوسط بين الفعل والفاعل مكوّن آخر (كالمكوّن المفعول) فيحتل هذا المكوّن الموقع

(م آ) ويحدث ذلك كما يصف المتوكل في حالتين:

1 - حين تسند الوظيفة التداولية المحور إلى غير الفاعل مثل:

(104) أ- من استقبل الضيوف؟

ب - استقبل الضيوف كبير الأسرة.

2- حين يكون الفاعل مقولة معقدة كأن يكون جملة مثل:

(105) أ- ألم هنداً أن خالدًا يحدث زينب.

ب- ؟؟؟ ألم أن خالدًا يحدث زينب هنداً.

ويمتنع، حسب المتوكل، أن يقدم الفاعل على فعله، ففي الجملة (106) الآتي ذكرها يعدّ

المكوّن المتصدر "مبتدأ" محتلاً بحكم وظيفته التداولية الموقع الخارجي م<sup>2</sup>.

(106) عمرو، دخل.

فالبنية الوظيفية يقول المتوكل للجملة (106) هي البنية (107) وليست البنية (108)<sup>1</sup>.

(107) [ عمرو<sub>1</sub> ] [ خب ] [ تد ] [ تا ] [ مض دخل ف. ]

(س<sub>1</sub>) (=) (س<sup>1</sup>)<sub>1</sub> منف فا مح

(108) [ خب ] [ تد ] [ تا ] [ مض دخل ف. ]

( ع<sup>1</sup> م س<sup>1</sup> : عمرو (س<sup>1</sup>)<sub>1</sub> منف فا مح

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 203.

يفاد من البنية الوظيفية (107) أن يكون المكوّن "عمرو" مبتدأ يربط إحاليا الضمير اللاصق بالفعل (=) الذي حمل الوظيفة الدلالية "المنفّذ" والمسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور<sup>1</sup>.

#### – إسقاط الفاعل من منظور حديث:

تتميز الوحدات المعجمية في العربية بثراء صيغها الصرفية، فهي تمثل كتلة (Faisceau) من اللفاظم اللاصقة بالجذر، يؤتى به لغرض معنوي مثل حروف الزيادة، والبعض الآخر للدلالة على التعيين والجنس والعدد، فالمفردة سواء كانت فعلا أو صفة، تعتبر كائنا مستقلا بذاته بفضل ثراء مقولاته التصريفية<sup>2</sup>، تحمل هذه الوحدات المعجمية من المعلومات ما يجعل المتكلم/السامع قادرا على استخلاص مقولتي الجنس والعدد في المسند إليه أو المنعوت، وبهذا جعلت العربية من اللغات التي تسمح بسقوط الفاعل<sup>3</sup>.

هذا، ويضيف البشير هرّوم أنّ كل من الإيطالية والإسبانية كالعربية تسمح بسقوط الفاعل (أي إضماره) ويطلق على هذه اللغات مصطلح (Pro-drop Language) وذلك بسبب ثراء علامات المطابقة في الفعل، ومن بين اللغات التي لا تسمح بذلك نجد الإنجليزية والفرنسية، وهي يفتقر فيها الفعل لبعض مقولات التصريف ويوضّح البشير هرّوم سبب ذلك حيث يقول: "لا يمكن من خلال علامات المطابقة الهزيلة فيه استخلاص لا جنس المسند إليه ولا عدده"، ومن أجل ذلك عقد البشير هرّوم مقارنة بين اللغة العربية واللغة الفرنسية؛ وقد قام بالترميز لسقوط الفاعل بعلامة  $\emptyset$ <sup>4</sup>.

1 أ – زيد يلعب.

ب – الولدان يلعبان.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 203.

<sup>2</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 41.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 41.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 41.

ج - الأولاد يلعبون.

2 أ - Ø يلعب.

ب - Ø يلعبان.

ج - Ø يلعبون.

3 A - Pierre joue.

B - Les enfants jouent.

C - Ø joue.

D - Ø jouent.

يرى البشير هرّوم كون المسند إليه مُظهرا في الأمثلة (1) أو مضمرا كما في الأمثلة (2) راجع إلى عوامل تداولية حيث اختلف الوضع التخاطبي في الحالتين، بحيث يمثل المسند إليه المكوّن الحامل لمعلومة جديدة أو المصدر الإحالي لبقية العناصر المبهمة الواردة لاحقا في الخطاب<sup>1</sup>.

ثم يضيف أنّ في الأمثلة (2) فيمثل المكون المعهود من قبل المتخاطبين لوروده في خطاب سابق لذلك استغنى المتكلم عن ذكره ثانية ليتجنب التكرار واستعاض عنه بضمير، غير أنّ هذا الضمير جاء مستترا خلافا لما هو عليه في الفرنسية، ثم يعقد مقارنة بين الأمثلة (2) في العربية بنظيراتها في الفرنسية، بحيث تعتبر الأمثلة (2) دليلا على أنّ العربية بخلاف الفرنسية تسمح بسقوط الضمير الفاعل لثراء علامات المطابقة في الفعل<sup>2</sup>.

فالجمل من قبيل (1) و(2) متجانسة في البنية الداخلية سواء كان المسند إليه مُظهرا أو مضمرا وبالتالي تنطوي ضمن نوع واحد.

يعتبر البشير هرّوم الجمل (1) و(2) جملا اسمية، مسجلا بذلك اختلافه مع النحاة الذين يعتبرون الجمل (1) فعلية تخضع إلى البنية: مبتدأ، فعل، فاعل، والجمل (2) فعلية تخضع إلى البنية: فعل، فاعل. ويرى أنّه من اللغويين المحدثين من يؤيد النحاة وهم الأغلبية، فيميزون بين الجمل (1)

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 42.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 42.

و(2)، ومنهم من يخالفهم الرأي ويعتبر هذه الجملة، على اختلاف ظاهر لفظها جملاً تخضع إلى بنية داخلية متجانسة<sup>1</sup>.

ومن اللغويين المحدثين الذين يخالفون النحاة يذكر البشير هرّوم، اللغوي داود عبده الذي يقول: "ليس للاسم الذي نطلقه على الفاعل أهمية في حدّ ذاته، فسواء أسمىناه فاعلاً، كما يعتقد الكوفيون، أم مبتدأ، كما يعتقد البصريون، أم فاعلاً متقدماً، فإن المهم هو: هل نقدر في هذه الحالة فاعلاً آخر بعد الفعل أم لا؟"، ويوصل داود عبده مبدئياً رأيه قائلاً: وموقفي من هذه النقطة هو التالي: إذا ظهر في الجملة فاعل، سواء أكان اسماً صريحاً أم ضميراً، قبل الفعل، فلا مبرر لتقدير فاعل آخر، ففي الجملتين:

أ- الرجل قرأ الصحيفة.

ب- هو قرأ الصحيفة.

ليس من مبرر لتقدير فاعل غير ظاهر بعد الفعل، وأمّا في الجملة:

ج- قرأ الصحيفة.

فإنّ الفاعل 'هو' محذوف ولا بدّ من تقديره<sup>2</sup>.

من خلال قول داود عبده، يتضح أنّه يخالف النحاة بحيث يرى أن الجملتين: أ - ب،

تخضعان إلى البنية الداخلية [فاعل، فعل، مفعول] وليس إلى البنية [مبتدأ، فعل، فاعل، مفعول].

ويرى البشير هرّوم أنّ داود عبده لم يحدد موقع الضمير المقدر، هل هو سابق للفعل فتكون

بنية الجملة كما يلي: [Ø قرأ الصحيفة]، أم هو لاحق للفعل فتكون بنيتها كما يلي: [قرأ Ø

الصحيفة]، (Ø يشار بها إلى الضمير المستتر)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 43.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 43.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 43.



يذكر البشير هرّوم أنّ النحاة وقفوا مواقف متباينة بشأن وظيفة اللاصقة في صيغة الفعل، فمنهم من اعتبرها ضميرا تقوم مقام الفاعل إذا كانت بنيتها متكونة من ساكن وحركة كقولنا: كتبـ[تُ]، كتبـ[تَ]، كتبـ[تِ]، أمّا إذا كانت حركات طويلة كما في قولنا: كتبـ[وا]، كتبـ[نا]، فهي علامات فحسب والفاعل في هذه الحال يكون ضميرا مستترا يأتي بعدها في الرتبة كما في التمثيل الآتي: [كتبـ[وا]، Ø]، فتكون عناصر الجملة كما يلي<sup>1</sup>: [فعل (علامة) فاعل].

لقد اعتبر بعض النحويين اللاصقة ضميرا إذا كان الفعل في صيغة الماضي أما في صيغة المضارع فالبعض يعتبرها علامات والبعض الآخر يعتبرها ضمائر، وهذا رغم الاختلاف حول وظيفة اللاصقة في الفعل إلا أنّهم اتفقوا على استتار الفاعل إذا أسند الفعل إلى الغائب المفرد والغائبة المفردة وهذا وافقهم فيه اللغويون المحدثون، كما أنهم يجمعون على أنّ رتبة الفاعل تأتي بعد الفعل سواء كان هذا الفاعل مظهرا أو مستترا وهذا ما يوضحه المثال الآتي<sup>2</sup>:

6 أ - [جاء (زيد)] (فعل فاعل).

ب - [جئـ(تُ)] (فعل فاعل).

ج - [جاء (Ø)] (فعل فاعل).

أمّا إذا جاءت اللاحقة حركة طويلة فتجد موقفين متباينين: هناك من يعتبر علامة تطابق فحسب والفاعل ضمير مستكن مثل:

7 [كتبـ(وا) (Ø)]

ج فعل تط ضم فاعل ← (تط: اختصار تطابق، ضم: اختصار لضمير).

وهناك من يعتبرها ضميرا وبالتالي فهو مجرد الفعل من كلّ علامة تطابق مع الفاعل كما

يتضح من التمثيل الآتي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 44 - 45.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 45.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 46.

8 [كتب؟؟؟—(وا)].

ج فعل تط ضم فاعل

يرى البشير هرّوم أن نظرية العامل وارتباطها بظاهرة الإعراب جعلت النحاة العرب يفضلون البنية فعل فاعل مفعول، كبنية أساسية وحيدة للجملة وبالتالي حرصهم على إسناد وظيفة الفاعل إلى اللاصقة في الفعل، ويضيف هرّوم المبررات التالية<sup>1</sup>:

- بما أنّهم اعتبروا اللاحقة في الفعل ضميرا تؤدي وظيفة الفاعل، وبما أنّها تظهر في آخر الفعل، فإن ذلك اعتبر حجة على تقدم الفعل عن فاعله.
- بما أنّهم ربطوا الرفع بالفاعلية فإن ملازمة الاسم المتأخر عن الفعل لحالة الرفع كانت كذلك حجة أخرى لتبرير هذا الاختيار، في حين أنّ الاسم السابق للفعل "معرض للعوامل اللفظية" فهو تارة مرفوع وتارة منصوب.
- الوظائف والأدوار الدلالية اتخذت من قبل النحاة كمقياس لإسناد بعض الوظائف التركيبية مثل: نائب فاعل، اسم الناسخ الفعلي، إلخ. لقد لاحظوا أنّ الاسم السابق مفتوح لأكثر من وظيفة دلالية ويوضّح ذلك بالأمثلة الآتية<sup>2</sup>:

9 أ - زيد جاء (فاعل في المعنى).

ب - زيد رأيتَه (مفعول به في المعنى).

ج - زيد جاء أخوه (مضاف إليه في المعنى).

د - زيد سمعت به (مفعول الحرف في المعنى).

لقد فضّل النحاة هذه البنية (ف فامف) بناء على الأسباب السابق ذكرها، وجعلوها هي البنية الأساسية للجملة العربية، حيث يقول البشير هرّوم: "ربطوا الرفع بالفاعلية واعتبروا الفعل عاملا في الفاعل وبالتالي أوجبوا أن يتقدم عليه، لأنّ كل اسم تقدّم على الفعل لم يبق عندك فاعلا،

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 46-47.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 47.

وإنما يكون مبتدأ أو اسم ناسخ يشغل محلا خارج حدود الجملة لأنّ الفعل في نظرهم اكتفى بموضوعاته ولم يعد في حاجة إلى الاسم السابق له<sup>1</sup>.

وبهذا التصوّر فُتح مجال للتأويل والتقدير، وفي هذا الصدد يقول عباس حسن: "قد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أنّ الفاعل متقدم والواقع أنّه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ففي مثل (الخير زاد) لا تعرب كلمة (الخير) فاعلا متقدّما وإنما هي مبتدأ وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الخير"<sup>2</sup>.

ويرى البشير هرّوم أنّ اعتبار الجمل (9 أ-ج) جملا مركبة تحتوي على نَوَائِيّ إسناد، تأويل فيه شيء من التعسف على حدس متكلم اللغة لأنّه، كما يقول، تأويل مُسَقَط ولا يعكس بأمانة كفايته اللغوية، حيث يبدي رأيه حول الجملة (9 أ) والتي يرى أنّ المتكلم العربي لا يراها مركبة ذلك لكونها تضم موضوعا واحدا ومحمولا واحدا<sup>3</sup>.

### رابعا: الوظيفة التركيبية المفعول في النحو الوظيفي:

ترد الوظيفة التركيبية "المفعول" في الوصف الكافي لخصائص الجملة في اللغة العربية، ويروز ورود هذه الوظيفة في اللغة العربية أنّها لا تُسند إلى الموضوع المتقبل بل إلى الموضوع المستقبل كذلك وإلى بعض الحدود اللواحق<sup>4</sup>.

تُسند الوظيفة "المفعول" إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة ويمثل المتوكل للحد المنفذ والمتقبل اللذان انتقيا منظورا رئيسيا ومنظورا ثانويا بالجملة الآتية<sup>5</sup>:

(114) أ - ناقش الأساتذة أطروحةً هذا المساء في المدرّج.

[انتقي الحدّان المنفذ والمتقبل منظورا رئيسيا ومنظورا ثانويا على التوالي].

<sup>1</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 47.

<sup>2</sup> عباس حسن: النحو الوافي، ج 2، ص 73.

<sup>3</sup> البشير هرّوم: ملاحظات على قواعد النحاة، ص 47 - 48.

<sup>4</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 204.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 138.

ب- نوقشت أطروحة هذا المساء في المدرّج.

[انتقي الحدّ المتقبل منظورا رئيسيا].

1. إسناد المفعول إلى الموضوع المتقبل والموضوع المستقبل: يمثل المتوكل لهذه الجزئية بالأمثلة الآتية<sup>1</sup>:

(109) أ- تعلّمت هند السياقة.

ب- أهدى خالدٌ هندا درّاجة.

2. إسناد المفعول إلى حدود لواحق الجمل: وفي هذا الصدد يضع المتوكل الأمثلة الآتية:

(110) أ- تألمت زينب تألما شديدا.

ب - صام خالد يوم الخميس.

ج - سارت القافلة مسافة كبيرة.

- سلمية إسناد المفعول:

يتم إسناد الوظيفة المفعول إلى هذه الحدود طبقا للسلمية التالية:

$$(111) \left\{ \begin{array}{c} \text{حد} \\ \text{زم} \\ \text{مك} \end{array} \right\} < \text{متق} < \text{مستق} < \text{مف}$$

وفقا للسلمية (111) فإنّ المفعول يُسند إلى الموضوع المتقبل في التراكيب التي لا تتضمن موضوعا مستقبلا (التراكيب ذات المحمول الثنائي) كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (109أ)، أمّا حيث يتعلق الأمر بالتراكيب المتضمنة لموضوع مستقبل (التراكيب ذات المحمول الثلاثي) فإنّ هذه الوظيفة تُسند إلى الموضوع المستقبل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 204.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 204.

ويفسر المتوكل استقطاب الموضوع المستقبل للوظيفة المفعول دون الموضوع المتقبل: "أن المكونات الدالة على الكائنات العاقلة أولى بأن تدخل في حيز الوجهة من المكونات الدالة على الكائنات الحية غير العاقلة وأن هذه المكونات أولى بأن تدخل في حيز الوجهة من المكونات الدالة على الكائنات الحيّة"<sup>1</sup>.

وبالتالي يرد الموضوع المستقبل عادة دالا على كائن عاقل فإنه المكون الذي يحظى بالأسبقية في "التوجيه" أي في أخذ الوظيفة المفعول. ويوضح المتوكل سبب ترجيح هذا التفسير اطراده بالنسبة لإسناد الوظيفتين التركيبيتين معا، إذ أنه أي الموضوع المتقبل؛ يستقطب دون الموضوع المتقبل، في التراكيب المتوارد فيها هذان المكونان الوظيفة التركيبية "الفاعل"<sup>2</sup>.

- سلمية التوجيه:

(113) إنسان < حي < غير حي

+ + + { فا }  
+ + + { مف }

ويمثل إسناد المفعول إسناد الفاعل في أن المفعول يتم إسناده في البنيات التصعيدية، حسب مسطرة خاصة، ويوضح المتوكل العلاقة القائمة بين التراكيب التي من قبيل الجمل الآتي ذكرها (114 ب) في النحو الوظيفي بواسطة "تسرّب" الوظيفة المفعول المسندة إلى الحمل المدمج باعتباره كلاً داخل هذا الحمل<sup>3</sup>:

(114) أ - ظن خالدٌ أن عمرا مريضٌ.

ب - ظن خالدٌ عمرا مريضاً.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 204-205.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 205.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 205.



ج - خالد مُلاقٍ هندا غداً.

د - لن يبرح خالد عاشقاً هندا.

وهناك بعض الحالات التي يحتل فيها المكون المفعول غير موقعه العادي ومن بين أهم هذه الحالات ما يلي<sup>1</sup>:

1. حين يرد المكوّن المفعول مسندة إليه الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة فإنّه يحتل الموقع الصدر الثاني في الحمل الموقع م<sup>0</sup> طبقاً للقاعدة:

$$(118) \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{م اسم} \\ \text{بؤرّ مقّا} \\ \text{مح} \end{array} \right\} \leftarrow \text{م}^{\emptyset}$$

مثال ذلك تصدّر المكون المفعول في الطرف الثاني من الزوجين الحملين (119) (120)<sup>2</sup>:

(119) أ - اقتنت هندُ مجلّةً.

ب - مجلتين اقتنت هند (بنبر مجلتين).

(120) أ - الجنْدُ فاتحُ المدينة غداً.

ب - المدينتين الجنْدُ فاتحُ غدا (بنبر المدينتين).

ويحتل هذا الموقع إذا كان اسم استفهام طبقاً لنفس القاعدة:

(121) أ - من قابلت هذا المساء؟

ب - ماذا أعطتك زينبُ؟

2. حين يردّ المفعول مسندة إليه الوظيفة التداولية "المحور"، فإنه يحتل الموقع م<sup>0</sup> كما تتنبأ بذلك القاعدة (118) أو الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل، الموقع (م آ) مثال احتلاله لهذين الموقعين الجملتان التاليتان<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 206.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 207.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 207.

(122) الكتابَ تصفحته.

(123) تصفحتِ الكتابَ زينبُ.

كما يحتل الموقع (م آ) في حالة ورود المكون الفاعل مقولة معقدة (جملة).

(124) أ – أغضب الضيوف أن تأخر صاحب البيت.

ب – ؟؟؟ أغضب أن تأخر صاحب البيت الضيوف.

ويرى المتوكل أن المكون "المحور" تعسر موقعته في الموقع الصدر م<sup>0</sup> إذا كان من المكونات

الموضوعات كأن يكون مستقبلا مفعولا أو متقبلا مفعولا، ويوضح ذلك بالمثالين الآتين<sup>1</sup>:

(125) أ – في المساء يجتمع أهل الحي في الساحة.

ب – عند الغروب يتجه خالد إلى شاطئ البحر.

(126) أ – ؟؟؟ الكتاب تصفحت (بعدم نبر الكتاب).

ب – ؟؟؟ خالدا أعطى عمرو الكتاب (بعدم نبر خالد).

يقول المتوكل في هذه الحالة يلجأ للدلالة على محورية المفعول إلى إحدى المسطرتين

التاليتين: (أ) موقعته في (م آ) حيث يتوسط الفعل والفاعل (ب) موقعته في الموقع الصدر م<sup>0</sup> على

شرط أن يكون رابطا إحياليا لضمير لاصق بالفعل<sup>2</sup>.

خامسا: تداولية الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

تتميز الجملة الاسمية بأنَّ المبتدأ فيها أي المسند إليه، يكون كما سبق الذكر اسما إما صريحا

أو مؤولا، والاسم الصريح له أقسام كما ذكر النحاة القدماء والمحدثون، فقد يكون اسما معينا

والذي يعرف على أنه "يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاقه الأعلام والأجسام والأعراض

المختلفة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 208.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 208.

<sup>3</sup> تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90.



أي أنّ الاسم المعين تتحدد دلالاته إذا كان اسماً علماً كـ"محمد" أو أجسام كـ"شجرة"... وقد يكون اسم حدث: وهو ما يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرّة واسم الهيئة، وهي جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها إمّا على الحدث أو عدده أو نوعه فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

يوضّح تمام حسان أن المبتدأ الذي يكون ضمن اسم الحدث يدلّ عادة على اسم المعنى، فكلّ من المصدر واسم المرّة واسم الهيئة وغيرها تحمل دلالة واحدة هي "الحدث". ويضيف تمام حسان نوعاً آخر وهو اسم الجنس والذي يقسّمه إلى قسمين "اسم الجنس الجمعي" ويمثّل له بـ"عرب - ترك" و"اسم الجمع" ويمثّل له بـ"نساء - إبل"<sup>1</sup>.

ثم يواصل حديثه قائلاً إنّّه يمكن أن يكون كذلك "اسماً مبدوءاً بميم زائدة نحو اسم الزمان واسم الدلالة ولا يعدّ من هذه الصيغ المصدر الميمي (مضرب، مقتل) لأنّه إن اقترب من هذه الثلاثة صيغاً، فإنّه يتفق مع المصدر من جهة الدلالة على ما يدل عليه المصدر"<sup>2</sup>.

وأخيراً يمكن أن يكون اسماً مبهماً وينطوي تحت لواء هذا العنصر الأسماء التي لا تدل على معيّن، إذ أنّها تدل عادة على الجهات والأوقات والموازن والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها<sup>3</sup>.

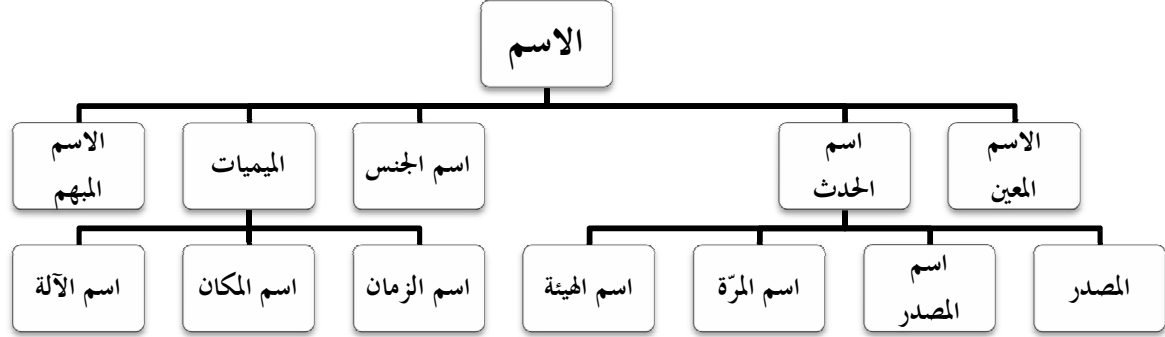
كما يكون المبتدأ اسماً مؤولاً وقد سبق التفصيل في هذا العنصر. ومن خصائص المبتدأ كذلك أن يكون معرفة لا نكرة، بما أنّها مجهولة، فلا يفيد الحكم عليها، لكن هناك بعض المسوغات تجعل النكرة مبتدأ، وذكر بعض النحاة أنّ تلك المسوغات تدور كلها في حلقة "العموم والخصوص" فمن أمثلة العموم قولنا: "ما طالب في الجامعة"، وقوله تعالى: "أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ". النمل: 60. فلما جاء المبتدأ في سياق النفي بـ"ما" والاستفهام بـ"الهمزة" نقول عنه أنّه عام أي يفيد

<sup>1</sup> تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 91.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 91.

<sup>3</sup> ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، 2004، ص 117-118.

العموم، أمّا الخصوص ففي قوله تعالى: "وَلَأَمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ". البقرة: 221، جاء المبتدأ هنا في هذه الآية الكريمة يفيد الخصوص لأنه نكرة موصوفة.



### التمثيل الذي وضعه تمام حسّان لأنواع الاسم

أمّا "الخبر" وكما عرّفه سيبويه: "واعلم أنّ المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان"<sup>1</sup>، والمبني عليه كما تقول خديجة الصافي هو الخبر وهو الأصل<sup>2</sup>، وفي هذا السياق يذهب عبد القاهر الجرجاني إلى القول: "واعلم أنّ معاني الكلام كلّها معانٍ لا يتصوّر إلاّ فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر"<sup>3</sup>، ومنه يكون الخبر صفة فاعل أو صفة مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو صفة تفضيل، فالوصف مأخوذ كما هو معروف من الفعل للدلالة على حدث، وصاحبه وصاحب الحدث هو هو المبتدأ (المسند إليه) وبذلك يجب على الخبر (المسند) مطابقة المسند إليه في النوع والعدد ويستثنى من ذلك الخبر المشتق والذي فيه يستوي المذكر والمؤنث كصيغة (فعيل). بمعنى (مفعول)، كقولك: "امرأة قتيل ورجل قتيل"، حيث لا تشترط هنا المطابقة في النوع وإذا كان المبتدأ جمعا لما لا يُعقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً أو جمعا سالماً مؤنثاً أو جمع تكسير مثل: الأشجار عالية أو عوالٍ أو عاليات"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 127.

<sup>2</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 233.

<sup>3</sup> الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 526-527.

<sup>4</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 233.

وتجمع بين المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية نسبة تامة تصادقية اتحادية<sup>1</sup> لما بينهما من رابط معنوي ألا وهو "الإسناد"، أو رابط لفظي يتمثل في الضمير الرابط بين المبتدأ والخبر (ضمير، اسم إشارة أو قرينة الرتبة التي تُعتبر فيها الرتبة بين المبتدأ والخبر محفوظة<sup>2</sup>، وهذا راجع إلى التلازم الدلالي الرابط بينهما نتيجة لأمرين هما: المنطق والتوارد المعجمي<sup>3</sup>، كذلك التلازم الوظيفي والذي يكون مصاحباً للتلازم الدلالي أو ما يعرف بـ "الاستدعاء الوظيفي"، فلكل مسند مسند إليه، عبّرت عنه كذلك قرينة التضام<sup>4</sup> والتي تتركز على نوعين: الاستدعاء المنطقي والاستدعاء الوظيفي، وفي هذا الصدد يقول تمام حسّان: "فإن عدم أحدهما دلّ عليه المبنى الوجودي أو دلّ عليه المبنى العدمي على سبيل التقدير أو الاستتار أو الحذف فيما تمثله الجملة الاسمية المجزوءة"<sup>5</sup>.

يتضح من خلال ما سبق أنّ النسبة القائمة بين المبتدأ والخبر تقدم على تضافر القرائن، فالقرائن المعنوية تتمثل أساساً في قرينة الإسناد أما القرائن اللفظية فتتمثل في المطابقة، والرتبة...

<sup>1</sup> مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط 2، 1405 هـ، ص 305.

<sup>2</sup> تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 213.

<sup>3</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 233.

<sup>4</sup> تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 216.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 310.

## الفصل الثالث: الجملة بين الخبر والإنشاء

### تداخل الأساليب ونسخ المعنى

- المبحث الأول: ثنائية الخبر والإنشاء.. قراءة في المفهوم والأساليب
- المبحث الثاني: الخبر والإنشاء ثنائية تداولية بامتياز
- المبحث الثالث: خروج الوظائف النحوية الخاصة ونسخ المعاني والدلالات

المبحث الأول: ثنائية الخبر والإنشاء.. قراءة في المفهوم والأساليب

تقوم الجملة الاسمية على ثنائية الخبر والإنشاء، فالجملة تبعا للغرض الدلالي إما أن تكون إخبارا أو استخبارا أو إنشاءً، ومعرفة قطبي الكلام (المتكلم/ المتلقي) بالخبر والإنشاء وأساليبيهما يحدث ذلك الأثر ويساعد في العملية التواصلية، "فالمتكلم له دور بارز في البلاغة العربية في إنتاج الخطاب وتحديد الدلالات والمقاصد، فالدلالة عادة ما ترتبط بحال المتكلم التي تحاكي الملابس التي يكون فيها"<sup>1</sup>.

ولم يرد في كتب النحو أو الدرس النحوي هذان النوعان إلا نادرا ويعتبر جلال الدين السيوطي أول من أدرج هذان القسمان ضمن تقسيمات الجملة العربية حيث يقول: "اختلف الناس في أقسام الكلام، فالحدّاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء وقال كثيرون أقسامه ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء، قالوا لأنّ الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب أو لا، الأوّل: الخبر، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب"<sup>2</sup>.

ويضيف في سياق آخر "والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأنّ معنى 'اضرب' وهو طلب الضرب مقترن بلفظه وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق لا نفسه"<sup>3</sup>.

ويقدم لنا حسين منصور الشيخ سبب عدم دراسة النحاة لهذين القسمين من الجملة والمتمثل في عدم تخصيصهم لبحت مستقل عن الجملة قبل وبعد ابن هشام الأنصاري إلا قليلا<sup>4</sup>، حيث يقول "وقد تسبب عدم عقد قسم خاص لدراسة الجمل الإنشائية في العربية إلى خلط واضح في دراسة

<sup>1</sup> خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، ط1، 2009، ص 163 - ص 164.

<sup>2</sup> السيوطي جلال الدين: همع الهوامع، ج 1، ص 34.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 34.

<sup>4</sup> حسين منصور الشيخ: الجملة العربية، دراسة في مفهوميها وتقسيماتها النحوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 2009، ص 78.

أساليبها فالأمر كنوع من أنواع الإنشاء والطلب يُدرس مع الأفعال الماضية والمضارعة، والنهي يُدرس عندما يتعرض النحاة إلى أدوات جزم المضارع ويدرسون الأداة 'لا' الناهية"<sup>1</sup>.

إنّ عدم دراسة كلاً من الجملة الإنشائية والجملة الخبرية على حدة أدّى إلى خلط كبير في تحديد الأساليب وفصلها، مثلما ذكر حسين منصور، كالأمر مثلاً الذي يصنف في الإنشاء وفي الطلب، ويواصل حديثه عن هذا الخلط إذ يقول: "وصيغتنا التعجب تدرسان بشكل مستقل، ويحار النحاة في إعراب المسند إليه فيهما مع الأسماء الموصولة باعتبار أن 'أي' اسم موصول واسم استفهام في الوقت نفسه"<sup>2</sup>.

يقوم الخبر والإنشاء على طبيعتين مختلفتين أساسهما الواقع، فكلّ ما يتوقف وجوده على لفظ المتكلم فهو إنشاء وكل ما لا يتوقف وجوده على لفظ المتكلم فهو خبر.

فما هي حقيقة الخبر والإنشاء؟

أولاً: ماهية الخبر وأساليبه:

### 1- مفهوم الخبر:

إنّ وجود احتمالين "الصدق والكذب" يربطنا مباشرة بطبيعة الخبر ومدى ارتباطه بالواقع، فالخبر وكما هو معلوم منحصر في هذين الاحتمالين، إذ مطابقة الخبر للواقع تجعله صادقاً، وإذا لم يطابق الواقع أطلق عليه الكاذب، وقد وضّح هذا القزويني حينما تطرّق إلى الخبر ومدى مطابقته للواقع حيث يقول: "اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، فذهب الجمهور إلى أنّه منحصر فيهما، ثم اختلفوا، فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له، هذا هو المشهور وعليه التعويل"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حسين منصور الشيخ: الجملة العربية، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، ص 79.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 79.

<sup>3</sup> القزويني محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، ج 1، ص 25.

إنّ معيار الصدق والكذب هو الذي يحدّد الخبر، فما وافق الحكم فهو صادق وما خالفه فهو كاذب وهذا ما ذهب إليه جمهور النحاة والبلاغيين، فتكون الجملة الخبرية بذلك هي "الجملة المحتملة للتصديق والتكذيب في ذاتها بغض النظر عن قائلها"<sup>1</sup>.

يغيب هاهنا دور المتكلم في تحديد نوع الخبر، صادقاً كان أم كاذباً، فكلّ كلام يمكن وصفه بالصدق أو الكذب هو خبر، وهذا مرتبط بذات الخبر وليس بقائله، لكن هناك ما هو صادق معناه وما هو كاذب قطعاً، فليس كلّ كلام يدخل ضمن دائرة هذين الاحتمالين، فقولنا "الله ربّنا" هذا الكلام من المسلمات وهو صادق قطعاً لأنه مألوف لدى السامع والمتكلم ولا يحتاج إلى تصديق أو تكذيب، كذلك الأخبار التي جاءت في القرآن الكريم، فكلّ ما يخبرنا الله عنه فهو صادق قطعاً.

ويقول محمد أبو موسى في هذا المقام أنّ "الجملة الخبرية يكون القصد منها إفادة أنّ محتواها سواء أكان إثباتاً أو نفيًا له واقع خارج العبارة يطابق هذا المحتوى فنصّف الكلام بالصدق أو لا يطابقه فنصّف الكلام بالكذب"<sup>2</sup>.

ويقسّم السكاكي الكلام إلى خبر وإنشاء، ويقتصر فيما يخصّ الإنشاء على الطلب في مقابلة الخبر حيث يقول: "السابق للاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة"<sup>3</sup>. وبعدها حدّد السكاكي أقسام الكلام (الخبر والإنشاء) أخذ يقسّم كلّ قسم إلى أصناف، كما أنّ كلّ صنف منها له شروطه المتحكمة في إنجازها وفق مقتضى الحال، إذ تتولد أغراض جديدة فرعية في حال إجراء الكلام على عكس ما يقتضيه السياق، تتناسب هذه

<sup>1</sup> المبرد: المقتضب، ج 3، ص 93.

<sup>2</sup> محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، مصر، ط 6، 2011، ص 185.

<sup>3</sup> السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي: مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1987، ص 164.

الأغراض الفرعية مع السياق الجديد<sup>1</sup>، حيث يقول: "متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولد منها ما ناسب المقام"<sup>2</sup>.

إنّ الخبر وفق ما جاء في حديث السكاكي هو الحكم بمفهوم لمفهوم، غير أنّ هذا الحكم إمّا يتم بالنظر إلى الواقع أو بالنظر إلى اعتقاد المتكلم، بمعنى أنّ احتمال الخبر للصدق والكذب يتم انطلاقاً من مطابقتها ذلك الحكم للواقع أو عدم مطابقتها له، أو انطلاقاً من مطابقتها لاعتقاد المتكلم، أو عدم مطابقتها له<sup>3</sup>.

والخبر عند السكاكي ثلاثة أقسام، يحددها السياق والمقام الذي وردت فيه وهي:

**الأول: الخبر الابتدائي:** وهو الذي يلقي إلى مخاطب حال ذهن أي الإفادة وبالتالي يتمّ نقشه في ذهنه إما ثبوتاً أو انتفاءً مع الاستعاضة عن أدوات التوكيد، حيث يقول السكاكي عن هذا النوع من الخبر: "إذا ألقى المخاطب الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقي إليه، ليحضر طرفاها عنده وينقش في ذهنه إسناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً أو انتفاءً"<sup>4</sup>.

**الثاني: الخبر الطلبي:** يقصد بالخبر الطلبي ذلك الخبر الذي يُلقى إلى مخاطب طالب للمعلومة التي يحملها الخبر، كي يزول تردده، ويتعين على المخاطب استعمال أدوات لتقوية الخبر<sup>5</sup>، نحو:

- لمحمد فاهم.

- إنّ محمدا عارف.

وقد قال فيه السكاكي: "الخبر الطلبي إذا ألقاها إلى طلب لها متحير طرفاها عنده..."<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2011، ص 28.

<sup>2</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 304.

<sup>3</sup> العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 29.

<sup>4</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 170.

<sup>5</sup> العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 29.

<sup>6</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 170.



الثالث: الخبر الإنكاري: هو الخبر الذي يُلقى إلى مخاطب معترض على ذلك الحكم، الشيء الذي يحتمّ توظيف أدوات تأكيدية لترسيخ ذلك الحكم<sup>1</sup>، نحو:

- إني لحق.

- والله إني لحق.

يقول السكاكي أن الخبر الإنكاري: "إذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ليرده إلى حكم نفسه"<sup>2</sup>.

هذه الأغراض الثلاثة للخبر، والتي يرى السكاكي أنها تكون إذا وافق الكلام مقتضى الحال، لكن قد يخرج الكلام عن مقتضى الحال أو السياق، فتتولد مقامات أخرى وأغراض مختلفة مثل<sup>3</sup>:

✓ التوبيخ: "إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ". البقرة: 12.

✓ الإرشاد: "إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ". الرعد: 19.

✓ التهديد: "لِيَأْلَى اللَّهُ تُحْشِرُونَ". آل عمران: 158.

الذي يلاحظ من هذه الآيات الكريمات أنها أخبار محددة والذي جعلها تفيد ما تمت الإشارة إليه من توبيخ وإرشاد هو المقام والسياق الذي وردت فيه.

ويفضّل عبد الهادي الفضلي تسمية الخبر بالإخبار، ويرى أن الفرق بين الإخبار والخبر هو أنّ الخبر وصف للكلام الصادر من المخبر... والإخبار هو فعلُ المخبر حالة نطقه بالكلام... ولأجل التناسق والتناغم بين المصطلحين من حيث اللفظ والمعنى عبّرت عنهما بالإخبار والإنشاء<sup>4</sup>.

هذا وقد سبقه في الإشارة إلى هذه النقطة أحمد عبد الستار الجوّاري في كتابه "نحو المعاني" حيث يقول: "إنّ تسمية الجملة الإخبارية (خبراً) أو (جملة خبرية) أمرٌ يحتاج إلى شيء من

<sup>1</sup> العياشي أدرّوي: الاستلزام الجوّاري في التداول اللساني، ص 29.

<sup>2</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 171.

<sup>3</sup> العياشي أدرّوي: الاستلزام الجوّاري في التداول اللساني، ص 30.

<sup>4</sup> عبد الهادي الفضلي: دروس في أصول فقه الإمامية، مؤسسة أم القرى للطباعة والنشر، السعودية، ط 1، 14230هـ، ج 2، ص 192.

التصحيح، حتى ينطبق الاسم على مسماه، ذلك بأن قولهم: في الكلام (خبر) يلتبس بخبر المبتدأ، وهو في الغالب لفظ مفرد، وذلك هو الأصل، أو قد يكون جملة تقول بمفرد، أو نعلق بمفرد (الجملة الظرفية)... وقد كان يكون أولى بهم لو أنهم قالوا في هذه الجملة التي تحتل الصدق والكذب جملة إخبارية، أي إنها يراد بها الإخبار عن نسبة في خارج كلام المتكلم، تصدقه أو لا تصدّقه<sup>1</sup>.

مما سبق ومن خلال ما ورد من ملحوظات حول الخبر والإخبار يكون الإخبار هو الإعلام عن وقوع شيء أو لا وقوعه، فالخبر "هو الكلام الذي له نسبة خارجية، يكون هو حكاية عنها صدقا أو كذبا، فالكلام الخبري هو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته"<sup>2</sup>، فيكون بذلك تعريف الخبر تعريفا معنويا مرتبطا بوجود أمر واقع خارجي يمكن من خلاله قياس صدق مدلول الجملة وكذبها.

### 2- أساليب الخبر:

ينطوي الخبر على مجموعة من الأساليب والصور منها الجزم، المستثنى والشرط وغيرها، وقد تكون هذه الأساليب منفية أو مثبتة وفيما يلي تفصيل لكل أساليب الخبر:

#### أ- أسلوب النفي:

يعتبر النفي أسلوبا من أساليب اللغة التي لها علاقة مباشرة بالمعنى وهو ضدّ الإثبات ويراد به الإنكار، وينقسم إلى قسمين<sup>3</sup>:

- نفي صريح: يكون بواسطة أدوات وهي: ما، إن، لا، لم، لما، لن، لام الجحود، ليس، لات، لا النافية للجنس، غير.
- نفي غير صريح: وهو نفي ضمني يفهم من سياق الكلام، ويكون بغير أدوات على خلاف النفي الصريح.

<sup>1</sup> أحمد عبد الستار الجوارى: نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987، د ط، ص 118-119.

<sup>2</sup> الرضي الأسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 326.

<sup>3</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2007، ص 185.

يدخل النفي على الجملتين الاسمية والفعلية، أما الجملة الفعلية فيكون الفعل المراد نفيه فيها إما ماضياً أو مضارعاً، في حين لا ينفى الأمر لكونه إنشأً.

### - النفي الصريح:

#### 1 - نفي الجملة الفعلية:

- نفي الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي: يكون نفي الفعل الماضي بثلاث أدوات هي<sup>1</sup>:

ما: تنفي الأداة "ما" الجملتين الاسمية والفعلية، كما تنفي كلاً من الفعل الماضي والفعل المضارع، أما عن "ما" التي تدخل على الفعل الماضي فهي لا تؤثر في حركته، لأنها نافية غير عاملة، يقول الله تعالى: "مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ". المائدة: 19. فهنا "ما" نافية للفعل الماضي "جاء" ولم تؤثر في حركته الإعرابية لكونها نافية غير عاملة. كذلك الأمر نفسه في قوله تعالى: "فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ". البقرة: 16. فالفعل "ربح" هنا في الآية الكريمة منفي بأداة النفي "ما" ولم تتغير حركته الإعرابية لأنها نافية غير عاملة. من خلال الآيتين الكريميتين نُفي الحدث لما نُفي الفعل الماضي وبالتالي تُسخت دلالة الخبر من الإثبات إلى النفي.

إن: تدخل "إن" على الجملة الاسمية والفعلية سواء كان فعلها ماضٍ أو مضارع ويكثر دخولها على الماضي مع "إلا" نحو: "إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى". التوبة: 107. فتكون "إن" هاهنا نافية غير عاملة إذ لم يتأثر ما بعدها من الناحية الإعرابية.

لا: تدخل "لا" النافية على الجملة الاسمية والجملة الفعلية وتنفي الفعل الماضي والفعل المضارع، وعند دخولها على الماضي تكون نافية غير عاملة ويشترط فيها لكي تكون كذلك مايلي<sup>2</sup>:

● تتكرر: نحو: "فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى" القيامة: 31، فتكرر "لا" هنا في الآية الكريمة جعل منها نافية غير عاملة.

● أن يسبقها فعل ماضٍ منفي بها.

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 186.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 187.

• أن ترد إلا في سياقها.

أمّا توظيف "لا" في غير الحالات الثلاث السابق ذكرها فإنها لا تفيد النفي بل تفيد الدعاء.

- نفي الجملة الفعلية التي فعلها مضارع: تدخل على الفعل المضارع أدوات فتنفيه منها: ما، إن، لا، لم، لَمَّا، لن، لام الجحود.

ما: تنفي ما الفعل المضارع كقوله تعالى: "وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ". البقرة 272. فقد دخلت "ما" في هذه الآية الكريمة على الفعل المضارع "تنفقون" فنفته من دون أثر إعرابي، وبالتالي نُسخ المعنى من الإثبات إلى النفي بواسطة أداة النفي "ما". وبدخول "ما" على المضارع فإنها تنفي الحال، كما تنفي الماضي بدخولها على الماضي<sup>1</sup>.

وتتميز "ما" النافية بخاصيتين هما:

• تنفي الماضي وهي حرف نفي غير عامل وبها يُنفي كل ماضٍ مسبق بـ "قسم" أو "لقد".

• تنفي المضارع وهي حرف نفي غير عامل وبها يُنفي المضارع الدال على الحال.

إن: تعتبر "إن" من الأدوات التي تنفي المضارع وهي حرف نفي غير عامل نحو: "إِنَّ أَدْرِي أَقْرَبُ" مَا تُوعَدُونَ". الجن: 25، وردت إن بمعنى "ما" وهي نافية غير عاملة دخلت على الفعل المضارع فنفته من دون أن تعمل فيه.

لا: تصنف "لا" ضمن الأدوات التي تنفي المضارع، وهي حرف نفي غير عامل وبدخولها على المضارع، تجعل زمنه شاملاً الحال والاستقبال، فقولنا: لا أحبذ التهاون، أي لا أحب التهاون في الحال والمستقبل.

لم: تختص "لم" بالدخول على المضارع فتنفيه وتجزمه، كما أنها تقلب زمنه من الحال إلى الماضي<sup>2</sup>. وتستعمل "لم" لنفي الحدث في الزمن الماضي، فقولنا لم يراجع التلميذ دروسه، نسخت دلالة الفعل بلم من الحال إلى الماضي، فيكون المعنى أنّه لم يراجع في الماضي وقد يراجعه في المستقبل، كذلك

<sup>1</sup> سيويه: الكتاب، ج 3، ص 117.

<sup>2</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 190.

الأمر في قوله تعالى: "وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا". مريم: 4، نقلت الدلالة هاهنا من الحال إلى الماضي، وبالتالي حدث نسخٌ على مستوى المعنى والزمن. كما تغيرت الحركة الإعرابية وبالتالي تغير في الوظيفة.

لما: تختص بالدخول على المضارع مثلها مثل "م" وتقلبه ماضيا إلا أن منفيها مستمر النفي إلى الحال، أي الماضي المتصل بالحال<sup>1</sup>، وهو الفارق بين لم ولما، فأداة الجزم "لم" تنفي الزمن الماضي المتقطع عن الحال، يقول الله تعالى: "قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ". الحجرات: 14. نفي الإيمان عنهم في هذه الآية الكريمة حتى لحظة التكلم وهنا نسخ للمعنى بالنفي من الحال إلى المستقبل بلما.

لن: تدخل "لن" على الفعل المضارع وهي أداة نفي تنفي المستقبل نفيًا مؤكداً<sup>2</sup>، كما أنها تنصب المضارع، وبالتالي دخول "لن" على المضارع تنفيه وتنصبه وتخصمه بالمستقبل نحو قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ". الحج: 73.

لام الجحود: وهي لام مكسورة تدخل على الفعل المضارع فتنصبه وفائدتها توكيد النفي إذ يشترط أن يسبقها كون منفي ومعنى ذلك أن يسبقها أحد التراكيب الآتية: لم يكن، ما كان، لم أكن، ثم تأتي بعدها لام الجحود، كقوله تعالى: "وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ". الأنفال: 33، وأصل الجملة وما كان الله يعذبهم وأنت فيهم، وبدخول لام الجحود نصب الفعل المضارع، وبالتالي حدث نسخ للدلالة هنا بلام الجحود وأكد النفي بها.

### ب- نفي الجملة الاسمية:

تدخل على الجملة الاسمية مجموعة من الأدوات النافية، تقوم هذه الأدوات بنفي الحال إلا إذا قيدت بزمن، فيكون بذلك الزمن بحسب ذلك القيد، ومن بين هذه الأدوات نجد: ليس، لا، ما، إن، لات، لا النافية للجنس، وفيما يلي تفصيل لها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 191.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 193.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 195.

ليس: يتمثل العمل النحوي للأداة ليس في أنها تدخل على الجملة الاسمية ترفع الاسم "المبتدأ" ويسمى اسما لها، وتنصب الخبر ويسمى خبرا لها، فالجملة الاسمية المنفية بـ"ليس" أو "ما" يجري عليها ما يجري بنواسخ الابتداء، يقول تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ<sup>ص</sup> وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ<sup>ع</sup> وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ". البقرة 267.

ارتبط خبر الجملة المنفية بـ"ليس" هنا بجر فالجر "بآخذه" وعادة ما يرتبط خبر الجملة المنفية بـ"ليس" بجر الباء، كقوله تعالى أيضا: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ". الزمر: 36. نسخت الوظيفة النحوية هاهنا من مبتدأ وخبر إلى ناسخ واسمه وخبره كما نسخت الدلالة من الإثبات إلى النفي.

ما: سبق وأن مررت علينا "ما" في نفي الجملة الفعلية وهاهي تعاود الحضور مرة ثانية في نفي الجملة الاسمية ويقترن خبرها هاهنا بالباء وهو الأصل ونجدها في القرآن الكريم متجردة من الباء، إلا في موضعين، ففي قوله تعالى: "لَمَّا رَأَيْتَهُ أُكْبِرْتُهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا". يوسف: 31. لم تأت هنا "ما" مقترنة بالباء بل تجردت منها "ما هذا بشرا".

وفي قوله تعالى: "الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَائِهِمْ مِمَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ". المجادلة: 2. ويزعم النحاة أن هذه الباء زائدة يراد بها تأكيد النفي لأنَّ الموضوع نصب، لأنها لو حذفنا لما تغير في معنى الجملة شيء<sup>1</sup>. وتتصل بالجملة المنفية بالاسم "ما" حرف "من" وذلك مثل قوله تعالى: "لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ". المائدة: 73. وكذلك الأمر نفسه في قوله تعالى: "مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ". يونس: 27.

إذن، اقترن اسم النفي "ما" في الآيات الكريمة بجر "من" وهذا ما يماثل ارتباط "ليس" بجر "الباء" ويرى جمهور النحويين أن كلا منهما زائد، فالإعراب عندهم إما نصب أو رفع والجر لا يتأتى بالقياس إلى ما رسموا من حدود الإعراب، لأنه في أصله صورة من صور المفعولية لا

<sup>1</sup> أحمد عبد الستار الجوارى: نحو القرآن، ص 88.

يباشر الفعل فيه مفعوله إنَّما يتوصل الفعل إلى المفعول بحرف الجرّ وهذا معنى تعليق الجار والمجرور بفعل أو ما هو بمنزلة المصدر وما اشتق منه<sup>1</sup>.

فدخول "ما" على الجملة الاسمية قد تكون<sup>2</sup>:

● عاملة عمل ليس بشروط.

● مهملة إذا فقدت أحد الشروط.

تعمل "ما" عمل ليس إذ ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ويطلق عليها اسم "ما الحجازية" ذلك لأن الحجاز يعملونها بشروط:

الأول: أن يتقدم اسمها على خبرها نحو: "مَا هَذَا بَشَرًا". يوسف: 31، فقد تقدّم الاسم هاهنا وتأخر الخبر فنسخت الوظيفة، وبالتالي جاء الخبر منصوباً ولو تقدم الخبر لأهملت ولم يُنصب.

الثاني: ألاّ ينتقض عملها بإلاّ، فلا يصح القول "ما هذا بشراً" إنما تهمل فتكون الجملة "ما هذا إلا بشراً" ومنه قوله تعالى: "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ". آل عمران: 144.

الثالث: أن لا تزداد "إن" بعدها فلا عمل لها عند زيادة "إن" بعدها نحو: ما إن سعيد حاضر.

الرابع: أن لا تتكرر فإن تكررت لم تعمل نحو ما "ما سعيد حاضر" وذلك عندما تكون "ما" الثانية نافية لأنّ نفي النفي إثبات. فيكون نسخ للمعنى من النفي إلى الإثبات عن طريق نفي النفي. وكما سبق الذكر تزداد "الباء" على خبرها فتفيد "توكيد النفي"، يقول تعالى: "وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ". فصلت: 46، فما هنا نافية عاملة عمل "ليس" وتهمل ويظل عملها إذا لم تتوافر فيها جملة الشروط السابق ذكرها، إذن تدخل "ما" على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ أو مضارع فتكون نافية غير عاملة وتدخل على الجملة الاسمية فتعمل عمل "ليس" وفقاً للشروط التي سبق تحديدها، وإن لم تتوافر فيها هذه الشروط أصبحت مهملة غير عاملة.

<sup>1</sup> أحمد عبد الستار الجوّاري: نحو القرآن، ص 89-90.

<sup>2</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 198.

إن: يدخل حرف النفي "إن" على الجملة الفعلية والجملة الاسمية ويرى النحويون أنها أوكد في النفي من النفي بـ"ما"، وذلك مثل قوله تعالى: "مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ". يوسف: 31. وقد جاء النفي بـ"إن" لتوكيد صورة الملك الكريم ليوسف، وكذلك الأمر نفسه في قوله تعالى: "مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ<sup>1</sup> إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَكَذَنَّهُمْ". المجادلة: 2.

ودخول "إن" النافية على الجملة الاسمية تكون نافية غير عاملة غالباً وتأتي معها "إلا" كثيراً<sup>1</sup>. نحو قوله تعالى: "إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ". النجم: 23.

لات: تعتبر "لات" حرف نفي تعمل عمل "ليس" وتفتقرن "لات" عادة بألفاظ الزمان كالحين والوقت والساعة... "ولا يُذكر بعدها إلا أحد معموليها أي يُذكر بعدها اسمها أو خبرها فقط ولا يُذكر الاثنان، غالباً ما يذكر خبرها منصوباً، ويجذب اسمها"<sup>2</sup>. نحو قوله تعالى: "فَنَادُوا وَوَلَّتَ حِينَ مَنَاصٍ". ص: 3، وتقدير الكلام هنا في الآية الكريمة "ولات الحين حين مناص".

لا العاملة عمل ليس: تدخل "لا" المشبهة بـ"ليس" على الجملة الاسمية فتفتنيها، وهي مشبهة بـ"ليس" لأنها ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها وتعمل عملها بشروط هي:

- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
- أن لا يتقدم اسمها وإذا تقدم الخبر على الاسم تكون نافية غير عاملة.
- أن لا ينتقض نفيها بإلاً.
- أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

وحتى تعمل "لا" عمل "ليس" لا بد من توافر هذه الشروط مجتمعة في جملتها وإلا فإنها تهمل وتكون نافية مهملة.

لا النافية للجنس (العاملة عمل إن): تنفي "لا النافية للجنس" الجنس كله ويكون النفي بها أقوى وأوكد من غيرها من الأدوات النافية، ويكون مطلقاً غير محدد بزمن<sup>3</sup>. وعند وجود قرينة فإنه يراد

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 200.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 200.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 203.



به زمن معين كقوله تعالى: "لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ". هود: 43، فبوجود القرينة (اليوم) دلّ النفي بـ"لا" هنا على الحال ويشترط في الاسم الذي يأتي بعد "لا" النافية للجنس أن يكون اسم جنس نحو: رجل...، ويرد اسم "لا" النافية للجنس اسم مكان مشتق نحو قوله تعالى: "وَوَظَّئُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ". التوبة: 118. كما يرد ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو قوله تعالى: "لَا تُثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ". يوسف: 92. ويمكن حذف خبر "لا" النافية للجنس إذا دلّ عليه دليل نحو قوله تعالى: "لَا ضَيْرٌ<sup>ص</sup> إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ". الشعراء: 50. هذا ولكي تعمل "لا النافية للجنس" عمل "إن" لا بد من توافر شروط<sup>1</sup>:

- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تعمل في المعرفة، وإذا جاء بعدها معرفة وجب تكراره ولا تعمل فيه فتكون مهملة ويكثر في خبرها أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً.
  - أن تكون نافية لا عاطفة أو زائدة.
  - أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل.
  - أن لا يدخل عليها حرف جر.
  - أن لا يتقدم خبرها على اسمها.
  - أن يراد بها نفي الجنس نفيًا عامًا.
- أمّا اسم "لا النافية للجنس" فيأتي على ثلاثة أحوال<sup>2</sup>:
- أن يكون مفرداً.
  - أن يكون مضافاً.
  - أن يكون شبيهاً بالمضاف.

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 203.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 204.

– النفي الضمني: (غير الصريح)

سبق ذكر مفهوم النفي الضمني بأنه النفي الذي يقع بغير أدوات النفي ويُفهم من سياق الكلام وله أساليب متعددة<sup>1</sup>:

أ– الاستفهام المتضمن معنى النفي: نحو قوله سبحانه وتعالى: "وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ". آل عمران: 135. تُسَخ المعنى والدلالة في هذه الآية الكريمة، فالمقصود من وراء هذه الآية ليس الاستفهام هل يوجد من يغفر الذنوب غير الله أو السؤال عن شيء مجهول، فالأمر معلوم لا يحتاج إلى توضيح بل الآية نفي أنه لا يغفر الذنوب إلا الله.

ب– الشرط المتضمن معنى النفي: توجد بعض أدوات الشرط في النحو العربي تتضمن معنى النفي "فلو قلنا لو زارني محمد لأكرمته، أي أن الزيارة لم تحصل لذا لم يحصل الإكرام فهي حرف امتناع لامتناع، أي امتناع الجواب لامتناع الشرط"، ومنه قوله تعالى: "لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ". الحشر: 21. وهذه الأدوات هي: لو، لولا، لوما، فلو قلنا لولا الله لهلك الناس، فإن الجملة هنا تعني أن هلاك الناس لم يحدث لوجود الله، لذا سميت لولا حرف امتناع لوجود أي امتناع الجواب لوجود الشرط.

2– أسلوب التوكيد:

يعرف التوكيد بأنه الإحكام والتثبيت، بحيث يقوم بإزالة الإبهام والغموض عن اللفظ الذي يسبقه حتى يتضح السياق والكلام للقارئ أو السامع، فالكلام يؤكد لإبعاد الشك عن ذهن المتلقي الذي إذا كان خالي الذهن سيصدق مباشرة ما قيل له من كلام، أمّا إذا كان مترددا وشاكا فلا بد من تضمين الكلام أدوات توكيد<sup>2</sup>، وهذا ما وضحه محسن علي عطية بالمثال الآتي: "إذا أردنا إخبار السامع بنجاح محمد في الاختبار فإن كان في حال يخلو فيه من الشك والتردد في تصديق الخبر نقول: محمد ناجح، فهذا الكلام يُقال ابتداءً لمن لم يكن متردداً في تصديق الخبر، أما إذا كان

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 211.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 241.

مترددا نقول إنَّ محمداً ناجح، وقد يأتي التوكيد لإزالة التوهم والاحتمال كما في قولنا محمد ناجح ومحمد الناجح فالأولى تقال لمتلق لا يتوهم أو يظن أن هناك هو ناجح غير محمد، أما الثانية فتقال لمتلق يحتمل أن زيذا وعليها وخالداً ناجحون لأن الجملة بهذا الأسلوب قصرت النجاح على محمد من دون غيره<sup>1</sup>.

- أنواع التوكيد: ينقسم التوكيد إلى قسمين:

أ- التوكيد اللفظي: وهو إعادة اللفظ المراد توكيده بلفظه أو بمرادفه سواءً أفعلاً كان أم حرفاً أم اسم فعل أم جملة فعلية أم جملة اسمية أم مصدرًا نائباً عن فعله أم مرادفاً له أم ضميراً منفصلاً.

ب- التوكيد المعنوي: يعني تكرار اللفظ بمعناه لا بلفظه، ويأتي على نوعين:

• توكيد تخصيص أي تخصيص المؤكد ويتم بلفظين مضافين دائماً إلى ضمير يعود على المؤكد وهما: نفس، عين.

• توكيد عموم، أو شمول ويتم بـ(كلّ - جميع - عامة - قاطبة - كافة - كلا - كلتا) وهذه الألفاظ جميعاً تتبع المؤكد في إعرابها.

- أغراض التقديم والتأخير:

تتكون الجملة العربية عادة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل بالإضافة إلى الفضة، والأصل فيها - أي الجملة العربية - أن يتقدم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل، لكن السياق والمعنى قد يقتضيان تقدم الخبر على المبتدأ أو تقدم الفاعل على الفعل، أو المفعول على الفعل تلبية لحاجة السامع واهتمامه.

ولقد سبق وأن عرفنا أن التقديم والتأخير هو تغيير في رتبة عناصر الجملة؛ اسمية كانت أو

فعلية وذلك حسب حاجة السامع واهتمامه، وللتقديم والتأخير في العربية أغراض منها<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 241.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 280.

- **التخصيص:** نحو قوله تعالى: "لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٍ". الكافرون: 6، ورد في هذه الآية الكريمة تقديم الجار والمجرور المتعلقان بالخبر المحذوف على المبتدأ وذلك لغرض التخصيص ومنه تعيّر على مستوى الدلالة والوظيفة.

- **التنبيه:** نحو قوله تعالى: "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ". الأحزاب: 21، تقدم في هذا المثال الخبر على المبتدأ (أسوة) لتنبيه المخاطبين.

- **التقرير والتأكيد:** مثل قولنا "قصة طالعت لا غيرها". وهنا تقدم المفعول على فعله تقرير، ودفعاً للشك في ذهن السامع، ويقع التقديم لما هو أهم عند السامع<sup>1</sup>. فهناك من التقديم ما هو واجب يقتضيه التركيب النحوي للجملة في العربية وله أساليب منها<sup>2</sup>:

**أسلوب تقديم الخبر على المبتدأ:** الأصل في ترتيب الجملة العربية أن يتقدم المبتدأ على الخبر ولكن يحدث وأن يكون العكس أي يتقدم الخبر على المبتدأ إمّا:

- وجوباً لأغراض يقتضيها التركيب النحوي للجملة.
- جوازاً لأغراض يقتضيها المعنى واهتمام السامع.

### 1. تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً: يتقدم الخبر على المبتدأ وجوباً في أربعة مواضع<sup>3</sup>:

- إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر (جزء من الخبر) نحو: في الدار صاحبها، فالخبر شبه الجملة من الجار والمجرور (في الدار) وقد تقدم على المبتدأ لاشتغال المبتدأ على الهاء (صاحبها) وهي ضمير يعود على الدار لذا وجب التقديم، فلا يجوز هنا تقديم المبتدأ لاشتماله على ضمير يعود على جزء من الخبر، وبما أن الخبر متأخر في الرتبة، فلا يجوز أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لذا تقدم الخبر وجوباً كي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

- إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة (غير موصوفة) وكان الخبر شبه جملة ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو قوله تعالى: "اللَّهُمَّ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ". ق: 35. وكذلك قوله تعالى: "فِي قُلُوبِهِمْ

<sup>1</sup> الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 84.

<sup>2</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 280.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 280.

مَرَضٌ". محمد: 29. فكل من "لدينا" و"في قلوبهم" ظرف وجار ومجرور "شبه جملة" في محل رفع خبر مقدم وجوبا لكون المبتدأ (مزيد، مرض) نكرة غير مخصصة (غير موصوفة)، لذا تقدّم الخبر على المبتدأ وجوبا، أمّا إذا كانت نكرة موصوفة فيكون التقديم جوازا .

- إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام (في الجملة) فلا يصح تأخيرها ومن الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام وتأتي خبرا: أسماء الاستفهام كقوله تعالى: "أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ".  
الذاريات:12. فأَيَّانَ هنا اسم استفهام خبر مقدّم وجوبا لأن بعدها معرفّ بالإضافة مرفوع ولها الصدارة في الكلام.

- إذا كان الخبر مقصورا على المبتدأ محصورا بإلا، أو إنّما، والقصر تخصيص شيء بشيء آخر بحيث يكون أحدهما محتصا بالآخر متفرعا له لا يتجاوزه إلى غيره ويسمى الحصر.

**2. تقديم الخبر على المبتدأ جوازا:** يتقدّم الخبر على المبتدأ جوازا في غير ما ذكر في الوجوب ويكون تقديمه لأغراض بلاغية ويجوز تقديمه في المواضع الآتية<sup>1</sup>:

- إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف وأمن اللبس، ففي قولنا: زيد الليث شجاعة، فوجود التمييز "شجاعة" أمن اللبس أما إذا لم يؤمن اللبس فلا يجوز.

- عند إرادة إزالة الوهم من ذهن السامع، وتحديد شيء من أشياء نحو قولك لمن لديه وهم في نجاح محمد في الامتحان وظنه أنّه راسب: محمد ناجح لإزالة ظن الرسوب من ذهنه، وإن لم يكن السامع عالما بالحدث فنقول له: محمد ناجح، أمّا لمن يعلم الحدث ولم يحدد طبيعته من نجاح أو رسوب فنقدم الخبر جوازا فنقول: ناجح محمد.

- عندما يريد المتكلم الافتخار نحو: عربيّ أنا... للفخر بالنسب.

- وقد يتقدم الخبر للاهتمام به والتنبيه عليه.

هذا وقد تناول عبد القاهر الجرجاني فضل وقيمة التقديم والتأخير، حيث يقول: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بدیعة، ويفضي بك

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 283.

إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطفك عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان، والتقديم عنده على ضربين<sup>1</sup>:

- تقديم على نية التأخير: ومعنى ذلك أن يظل المقدم على حكمه الإعرابي.
  - تقديم لا على نية التأخير: وهو أن يأخذ المقدم حكما جديدا، وذلك كقولنا: المنطلق زيد، وزيد المنطلق، فإنّ المقدم منهما يعرب مبتدأ، والمؤخر يعرب خبرا.
- وقد أشار البلاغيون إلى أغراض التقديم والتأخير ومن بينهما<sup>2</sup>:
- ❖ يقدم المسند إليه لكونه الأهم، ولا مقتضى للعدول منه كقولك: زيد دخل وعمرو خرج.
  - ❖ يقدم المسند إليه لتمكن الخبر في ذهن السامع، وذلك لأنّ في المبتدأ تشويقا إليه، وذكروا في هذا الغرض قول أبي العلاء المعري:

والذي حارت البرية فيه ... حيوان مستحدث من جماد

- ❖ التعجيل بالمسرة أو الإساءة وذلك حين تسارع بقذف ما يوحي بالسرور أو المساءة في صدر المخاطب المرحوم المؤمن، والملعون الكافر، وللتعجيل بالمساءة يستشهدون بقول المتنبي:

وأظلم أهل الظلم من بات حسدا ... لمن بات في نعمائه يتقلب

- ❖ يقدم المسند إليه لإظهار تعظيمه: كقولك: الشجاع مرّ بنا، فمع أنّ معنى لفظ المسند إليه يفيد التعظيم، إلا أنّ التقديم أيضا، أوحى إلى المخاطب أنّك تعاجله بإظهار التعظيم وذلك كقوله تعالى: "وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ". التوبة: 100.

<sup>1</sup> الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 106.

<sup>2</sup> إبراهيم صلاح الهدهد: الجملة العربية بناؤها وإيجازها، دار الاتحاد التعاوني للطباعة والنشر، مصر، ط 1، 1996، ص 125.

❖ يقدم المسند إليه لإظهار تحقيره: من ذلك قوله تعالى: "وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ". البقرة: 39.

❖ تقديم المسند إليه إيماء إلى أنه لا يغيب عن الخاطر، وأكثر ما ترى ذلك في النسيب، فلا ألد عند الأحبة من ذكر المحبوب فهو لخاطرهم ملازم أبدا.

### 3. أسلوب الاستثناء:

يعرّف الاستثناء بأنه إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها فإن قلنا: حضر المقاتلون إلا زيدا/ فإننا أخرجنا (زيدا) الواقع بعد أداة الاستثناء (إلا) من الحضور وهو حكم ما قبل الأداة أي أنّ المقاتلين حضروا وزيدا لم يحضر<sup>1</sup>. يقول تعالى: "وَأَهْلُهُ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ". الشعراء: 170-171. فقد نجى الله تعالى أهله جميعا واستثنى عجوزا لم ينجها، فأخرجها من النجاة بالأداة "إلا".

#### – أركان الاستثناء:

"وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا". العنكبوت: 14.

#### جملة الاستثناء

المستثنى منه	أداة الاستفهام	المستثنى
الخمسين عاما	إلا	الألف سنة

يُعرّب المستثنى مع إلا استثناء تاما متصلا مثبتا، منصوبا أي أنه إذا كان المستثنى منه مذكور، والمستثنى من جنس المستثنى منه أو بعضه، والكلام مثبتا، فالمستثنى يعرب منصوبا وجوبا<sup>2</sup>.

أمّا إذا كان الاستثناء تاما متصلا إلا إنّه منفي فإنّ المستثنى يجوز فيه:

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 305.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 309.

- النصب على الاستثناء، فيعرب مستثنى منصوبا جوازا.

- الاتباع على البدلية، فيعرب بدلا من المستثنى منه.

وإذا كان الاستثناء تاما منقطعا كان المستثنى بإلا واجب النصب سواء أكان الكلام مثبتا أم منفيا، أي عندما يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى ليس من جنس المستثنى منه أو بعضه فالمستثنى واجب النصب حتى وإن كان الكلام منفيا، وفي حال كان الاستثناء مفرغا فإن ما بعد إلا يعرب حسب موقعه من الجملة.

#### 4. أسلوب الشرط:

يعرف أسلوب الشرط على أنه وحدة أو تركيب لغوي له طرفان، ثانيها معلق على حصول أولهما<sup>1</sup>. كقوله تعالى: "إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ". محمد: 7.

وتتركب جملة الشرط من: أداة الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط، وللشرط أدوات يحدث بها الأثر الإعرابي وهي نوعان:

- أدوات الشرط الجازمة: وهي تنصب الشرط والجواب.
- أدوات الشرط غير الجازمة: وهي أدوات شرط لا تجزم ما بعدها وتنقسم أدوات الشرط إلى حروف هي: إن، إذما، وإلى أسماء هي: من، ما، مهما، متى، أيان، أينما، حينما، أئى، أي، كيفما.

- عناصر أسلوب الشرط: يتكون أسلوب الشرط من فعل الشرط وجواب الشرط وفيما يلي تحديد لمفهوم كل منهما:

أ. فعل الشرط (جملة الشرط): إن فعل الشرط هو الفعل الأول الذي عليه يتعلق حدوث الجواب أو الجزاء<sup>2</sup>، ويعرف كلاً من فعل الشرط وفاعله بجملة الشرط وتكون جملة الشرط غالبا فعلية فعلها مضارع، لكن بإمكانه أن يكون ماضيا ولفعل الشرط شروط هي:

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 327

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 335.



- أن لا يكون ماضي المعنى.
  - أن لا يكون طلبا، أي أن لا يكون دالا على الطلب، كالمضارع المسبوق بلام الأمر أو لا الناهية ولا يكون فعل أمر.
  - أن لا يكون جامدا.
  - أن لا يكون مسبوqa بالسین أو سوف.
  - أن لا يكون منفيًا بغير، لم، لا.
- ب. جواب الشرط: قد يكون جواب الشرط جملة فعلية فعلها مضارع أو ماض أو أمر أو جملة اسمية نحو قوله تعالى: "إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ". الإسراء: 7، وكذلك قوله تعالى: "وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ". الزمر: 36، ففي الآية الأولى جاء جواب الشرط جملة فعلية "أحسنتم" وفي الآية الثانية جاء جواب الشرط جملة اسمية "فما له من هاد".

#### 5. أسلوب الاختصاص:

- يعرّف الاختصاص على أنه أسلوب يُذكر فيه اسم ظاهر بعد ضمير المتكلم بأنواعه لبيان المقصود بالضمير الأوّل، وفي حالة افتخار المتكلم أو تواضعه يستعمل هذا الأسلوب، وينصب الاسم الظاهر على تقدير فعل محذوف تقديره "أخصّ - أعني".
- ويأتي المنصوب على الاختصاص على أربعة أحوال<sup>1</sup>:
- أ- يأتي معرفا بـ(ال) مسبوqa بضمير المتكلم وجملة مكونة من: ضمير متكلم + اسم ظاهر محلى بالألف واللام + الخبر أو ما يتم الجملة.
- ب- يأتي اسما مضافا إلى معرفة + الخبر أو ما يتم الجملة.
- ج- قد يأتي الاسم المنصوب على الاختصاص (أي) مقترنة بهاء التنبيه فتكون "أيها" للمذكر و"أيتها" للمؤنث وتكون مبنية دائما في محل نصب يليها الاسم محلى بالألف واللام مرفوعا دائما،

<sup>1</sup> محسن علي عطية: الأساليب النحوية، ص 368-369.

يعرب بدلا إذا كان جامدا ونعتا إذا كان مشتقا: أي: ضمير متكلم + أيها للمذكر وأيتها للمؤنث يليهما اسم ظاهر محلى بـ(ال) + ما يتم الجملة أو الخبر.

د- قد يأتي الاسم المنصوب على الاختصاص علما مسبقا بضمير المخاطب وهو قليل.

ثانيا- ماهية الإنشاء وأساليبه:

الإنشاء هو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب، أو هو طلب إيقاع فعل أو لا إيقاعه<sup>1</sup>. والإنشاء نوعان:

- الإنشاء **الطلبي**: وهو ما يستدعي مطلوبا كالأمر والنهي والاستفهام.

- **الإنشاء غير الطلبي**: وهو مالا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود وألفاظ القسم والرجاء ونحوها، وله عدة أساليب منها: التعجب، وأفعال المدح والذم وكل فعل حوّل إلى صيغة (فعل) لقصد المدح أو الذم<sup>2</sup>، نحو قوله تعالى: "سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا". الأعراف: 177. وأفعال الرجاء نحو عسى ولعل نحو قوله تعالى: "لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ". الشورى: 17. كذلك يدرج ضمن الإنشاء غير الطلبي ألفاظ القسم وألفاظ العقود... وبعض الأساليب التي تفيد التكثر والتقليل والتزيه والتعظيم.

وقد اختلف النحاة في التعجب؛ فمنهم من جعله في زمرة الخبر لا الإنشاء، فابن السراج يرى أنه خبر لأنه يجوز القول فيه صدق أو كذب بحيث في قولنا: "ما أجود زيدا" صح القول كذبت أو صدقت<sup>3</sup>، إلا أن بعض النحاة من جعلها أسلوب خبري وحجتهم الحجة نفسها التي ذكرها فيما يخص "التعجب" أنه يحتمل الصدق والكذب، ففي قولك "نعم الرجل أنت" قد يقال لك كذبت أو صدقت، كما أنهم استدلوا على خبريتها بوقوعها خبرا لـ(إن) ولا يخبر عن (إن) بجملة إنشائية يقول الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ". النساء: 58، وقوله تعالى أيضا: "إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ". التوبة: 9.

<sup>1</sup> عبد الهادي الفضلي: دروس في أصول فقه الإمامية، ج 2، ص 193.

<sup>2</sup> فاضل صالح السامرائي: "الجملة الخبرية والإنشائية"، مركز تحقيقات (كامبيوتري علوم إسلامي)، (دم ن)، ص 118-119.

<sup>3</sup> ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 115.

أمّا بقية الأساليب مثل (رُبَّ وكم) فإنّه يجوز الأمران؛ أي إمّا يكون كلّ منهما دالا على الخبر وهذا ما أخبرت به، أمّا باعتبار الافتخار والاستكثار فهما للإنشاء، ويقول الشريف الجرجاني في هذا الصدد: "ربّ لإنشاء التقليل وكم الخبرية لإنشاء التكثير ولا ينافي ذلك كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التقليل والتكثير، فإذا قلت كم رجل عندي فهو باعتبار نسبة الظرف إلى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب، أمّا باعتبار استكثارك إياهم فلا يحتملها لأنك استكثرتهم ولم تخبر عن أكثرهم"<sup>1</sup>، أمّا في عدم اقتراها بالاستفهام وعدم وقوعها خبرا لـ "أن" فهي إنشاء لأنّها تدل على الترجي.

ويرى فاضل صالح السامرائي أنّه لم يؤخذ بدلالة الإنشاء والخبر وإنّما حكم بأمر لفظي، وكان عليه أن ينازع في الحكمين فيستدل بذلك على جواز دخول الاستفهام على الإنشاء وجواز الإخبار عن "إن" به، ويضيف أن كلا الأمرين منازع فيه فإنّ الاستفهام حسبه يدخل على الإنشاء كقولهم "الله لتفعلن؟" فقد دخلت ألف الاستفهام على القسم فـ "الله" لفظ مختص بالقسم وقد دخلت عليه همزة الاستفهام والقسم كما هو معلوم<sup>2</sup>.

وقد يُنسخ الخبر إنشاءً وظيفاً والعكس وذلك من خلال الاعتبار النفسي الانفعالي، فالتعجب قد يكون خبرا باعتبار ويكون إنشاء باعتبار آخر ففي قولنا الحمد لله يحتمل الوجهين "الإنشاء والخبر" فإذا كنا مخبرين بذلك كان خبرا وإذا كنا معظمين كان إنشاء<sup>3</sup>.

تقوم الدلالة هاهنا بتحديد نوع الأسلوب أخبر هو أم إنشاء، ويذهب الشريف الجرجاني في هذا الصدد إلى أن الدلالة أو القصد هو من ينسخ الخبر إنشاءً ومن ينسخ الإنشاء خبرا أي

<sup>1</sup> الشريف الجرجاني: الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2007، ص 224.

<sup>2</sup> فاضل صالح السامرائي: "الجملة الخبرية والإنشائية"، ص 121.

<sup>3</sup> الألوسي شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني: روح المعاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط 1، 1415هـ، ج1، ص 110.

يخرج النمط من نوع إلى نوع، حيث يقول: "كثيرا من الإنشاءات غير الطلبية كذا في الأصل أخبار نُقلت إلى معنى الإنشاء"<sup>1</sup>.

أمّا الإنشاء الطلبي فهو: "ما يستلزم مطلوبا ليس حاصلًا وقت الطلب ومنه أفعال المقاربة وأفعال التعجب والمدح والذم وصيغ العقود والقسم ورُبّ وكم الخبرية ونحو ذلك ويقسم إلى تسعة أقسام: أمر ونهي واستفهام ودعاء وعرض وتحضيض وتمن وترج ونداء"<sup>2</sup>. واختلف النحاة كذلك في الإنشاء الطلبي في جعل بعض أساليبه ضم الخبر وذلك "كالنداء"، فقد قالوا أنه قد يأتي خبرا وذلك كأن تقول لشخص "يا سارق" وهو ليس بسارق، فاعتبروه خبرا لأنه يصح فيه التصديق والتكذيب أمّا في قولك "يا رجل" فهذا ليس بخبر<sup>3</sup>.

### ثالثا: إنشائية الاسم وخبرية الفعل:

لقد تطرق النحاة القدماء إلى الحديث عن الحدث والتعبير عنه بالفعلية والاسمية، ويوضح شكري السعدي كلام الجرجاني حيث يقول: "يلوح من كلام الجرجاني فرق آخر قريب من هذا بين التعبير عن الحدث بالصيغة الفعلية والتعبير عنه بالصيغة الاسمية، وهو أنّ الصيغة الفعلية تفيد الحدث الحي المتجدد وأن الصيغة الاسمية تفيد الحدث في إطلاقه وثبوت بعد أن يكون قد آل إلى صورة جامدة وإن كان قبل تجميده في تلك الصورة الاسمية مما لا يثبت ولا يدوم كالانطلاق"<sup>4</sup>.

يبدو كلام شكري السعدي من خلال تحليله لقول الجرجاني واضحا بحيث يفرّق بين التعبير عن الحدث بالصيغة الاسمية والتعبير عنه بالصيغة الفعلية؛ فالتعبير عن الحدث بالصيغة الاسمية يفيد الجمود والثبوت بعد أن كان صورة حيّة، أمّا التعبير عنه بالصيغة الفعلية يفيد التجدد، ويضيف شكري السعدي رأي ابن يعيش والذي يذهب فيه مذهب الجرجاني فيما يخص التعبير عن الحدث

<sup>1</sup> الشريف الجرجاني: الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، ص 244.

<sup>2</sup> عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 5، 2001، ص 13.

<sup>3</sup> فاضل صالح السامرائي: "الجملة الخبرية والإنشائية"، ص 123.

<sup>4</sup> شكري السعدي: مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 1، 2013، ص 272.

بالصيغتين الاسمية والفعلية بحيث يقول ابن يعيش: "أمّا الأفعال فلأنّها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها أو مفعولها... فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات لم يدخلها التأنيث"<sup>1</sup>.

إذن، حاول النحاة القدماء الفصل بين التعبير عن الحدث بالصيغتين الاسمية والفعلية وقد قدّم كلّ نحوي حججه ودلائله التي يستند إليها في إثبات صحة ما يذهب إليه، وقد فرّق ابن الأنباري كذلك بين الصيغة الفعلية والصيغة الاسمية من خلال قوله: "...لأن الفعل في الحقيقة (= الحدث) ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل، وما نسميه فعلا من فعَلْ ويفعل (أي الفعل الصناعي اللفظي) إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته."<sup>2</sup>.

ويضيف ابن الأنباري الفرق بين الفعل بوصفه دلالة على حدث معين يدل عليه المصدر مثل "الضرب" وبين الفعل الصيغة اللفظية الدالة على وقوع الشيء أو الإخبار عن وقوعه في زمن معين. وقد وافقه في رأيه هذا "السهيلي" الذي يرى أن الحدث ينقسم إلى "ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف أبنية دلالاته على اختلاف أحوال الحدث... وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده نحو سبحان الله"<sup>3</sup>.

ويشرح السهيلي ذلك بقوله: "فإن سبحان اسم ينبي عن العظمة والتثنية فوق القصد إلى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان أو بالأحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو إياك ونحو ويل زيد وويجه وهما أيضا مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتاج إلى الإخبار عن فاعلهما"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 7، ص 88.

<sup>2</sup> ابن الأنباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 242-243.

<sup>3</sup> السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص 57.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 57.

ويشبه شكري السعدي الفرق بين التعبير عن الحدث بالصيغة الفعلية والصيغة الاسمية بما يكون في علم المعاني من باب الإنشاء وما يكافئ ذلك الإنشاء دلاليا عند تحويله إلى صيغة خبرية ويوضح ذلك بقوله: "كالفرق بين أن تقول 'يا زيد' وأن تقول 'نادي زيدا' فإن الجملة الأولى تعبر عن عمل عفوي يماثل سائر ما يأتيه الإنسان من أعمال غير لغوية نحو المشي والأكل والسعال، وفي أن الجملة الثانية تعبر عن ذلك العمل العفوي وتخبر عنه كما تعبر عن سائر الأعمال غير اللغوية وتخبر عنها"<sup>1</sup>.

فالنداء في المثال الأوّل بالحرف "يا" هو عمل عفوي مثله مثل الأكل والسعال، أمّا النداء في المثال الثاني بـ "أنادي" الفعل هنا عفوي كذلك لكن فيه إخبار، ويوضح شكري السعدي الفرق بقوله: "كالفرق بين أن تنشئ التعجب بأساليبه اللغوية المتعارفة وبين أن تخبر عن كونك تعجبت"<sup>2</sup>.

إذن، ومما سبق فإنّ الفرق بين أن تتعجب بأساليب التعجب وأن تخبر عن تعجبك كالفرق بين أن تنادي بأساليب النداء وأن تخبر أنك تنادي "وعلى هذا يجوز أن توازي بين الصيغة الفعلية والإنشاء من جهة وبين الاسم والخبر من جهة أخرى من قبل أن الفعل والإنشاء يقتربان من التعبير العفوي الذي يسعى إلى محاكاة المسمى والتجربة عموما والتعبير عنهما كما هما في حقيقتهما، وأن الاسم والخبر يوغان بالمسمى والتجربة في باب القوالب اللغوية التي تفقدتهما حيويتهما الأولى بتجميدهما في أمثلة يكون فيها فعل اللغة أظهر منه في الحالة الأولى"<sup>3</sup>.

هذا ويرجع شكري السعدي إنشائية "الفعل" وخبرية "الاسم" إلى الفرق بين المعنى الحرفي والمعنى الاسمي ذلك أن للفعل من الخصائص الحرفية، "فالفعل له مضمون دلالي يحيل به على الخارج ولا تقتصر إحالته على العلاقات النحوية كما هو شأن الحرف في الأغلب"<sup>4</sup>. ومن هذه

<sup>1</sup> شكري السعدي: مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي، ص 273.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 273.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 273.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 344.

الخصائص ما يجعله يتصرف تصرف الحرف، إذ الحرف لا يخبر عن معناه إلا بعد التعبير عن ذلك المعنى بلفظ الاسم، وهذا ما ذهب إليه الأسترابادي إذ يقول: "فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن 'من' لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره؟ وإنما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة"<sup>1</sup>. ويضيف الأسترابادي في حديثه عن الشبه بين الفعل والحرف قائلاً: "إذ إن مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه"<sup>2</sup>.

أما الاسم فإنه يتصرف والظاهر أن من وظائف التسمية على وجه الخصوص تثبيت المسمى وتحميده في صورة قارة شبه نهائية لا تأخذ بعين الاعتبار ما يطرأ على ذلك المسمى من تغيرات، حيث يرى "لانغاكر" أن الفرق بين الاسم والفعل راجع إلى كيفية التمثل وإلى طبيعة الصور التي يستعملها الذهن في بناء المضمون التصوري الخام فإن ذلك لا ينفي فرق قبل التمثل وقبل تسلط الذهن على المضمون الدلالي الخام<sup>3</sup>.

وبالتالي يقدم لانغاكر التمثل الذهني في تفسير الفرق بين الاسم والفعل على السمات الموضوعية المودعة في المسميات والموجودات الخارجية، فيكون التقابل عنده قائماً على التقابل بين الاسم والفعل باعتبار أن ما يقترن بكل واحد منهما من تصورات<sup>4</sup>.

### رابعاً: الأساليب الإنشائية:

يتكون الإنشاء من مجموعة من الأساليب والأغراض من بينها:

#### 1 - أسلوب الأمر:

يعرف الأمر في الكتب النحوية بأنه طلب الشيء على جهة الاستعلاء أو الإلزام، ويدل الأمر على المستقبل، لأن المطلوب لم يقع بعد، بحيث يعرفه سيويوه بقوله: "وأما بناء ما لم يقع فإنه

<sup>1</sup> الرضي الأسترابادي: شرح الكافية، ج 1، ص 37.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 29.

<sup>3</sup> شكري السعدي: مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي، ص 273.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 279.

قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب"<sup>1</sup>. أي أن الأمر هو طلب فعل لم يحدث ولم يقع، لذا فإنه يدل على المستقبل، وعرفه السكاكي بقوله: "الأمر طلب فعل على وجه الاستعلاء والإلزام"<sup>2</sup>.

فالأمر إذن هو طلب إيجاد الفعل وهو في عرف البلاغيين صيغة تستدعي أو قول ينبني عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء فقولنا: صيغة تستدعي أو قول ينبني، ولم نقل "افعل" و"لتفعل" كما يقول المتكلمون والأصوليون لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل نحو قول: "تزال" و"صه" فإنهما تدلان على الاستدعاء من غير صيغة "افعل"..."<sup>3</sup>.

فالنحاة المحدثون لا يفرّدون للأمر باباً مستقلاً بل تناولوا مباحثه في أبواب متفرقة على خلاف سيبويه الذي أفرد باباً خاصاً للأمر والنهي بعنوان "باب الأمر والنهي"، حيث درس فيه كلّ ما تعلق بأسلوب الأمر من خلال استقراءه للشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح كما تطرق فيه إلى خروج الخبر عن المعنى الحقيقي والأصلي إلى معانٍ أخرى.<sup>4</sup>

أ- صيغ الأمر: لأسلوب الأمر عدّة صيغ تؤدي معناه في العربية، وقد تكون هذه الصيغ مجازية أو حقيقية وهي<sup>5</sup>:

- صيغة "افعل": تعرف صيغة "افعل" عند النحاة فعل الأمر، وعلامته التي يعرف بها عندهم مركبة من مجموع أشياء، وهي دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة ونون التوكيد<sup>6</sup>. فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة ونون التوكيد نحو "تقومين" أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد نحو: نزال يا هند فليست بفعل أمر<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 12.

<sup>2</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 318.

<sup>3</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، جامعة بغداد، بيت الحكمة للنشر، العراق، 1988، ص 83.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 83-84.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 113.

<sup>6</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 113.

<sup>7</sup> السيوطي جلال الدين: همع الهوامع، ج 1، ص 7.



والمراد بصيغة "افعل" كل لفظ يشتق على غرار "افعل" للدلالة على طلب الحدث الذي تشتق منه هذه الصيغة، فيشتمل غير الثلاثي مثل كلمة "استقم" فإنها على وزن "استفل" ومنه كلمة انتظر فإنها مصوغة على غرار "افعل" ولكنها على وزن "افتعل" مثل كلمة "أقم" فإنها ليست على وزن "افعل" ولكنها على غرارها في الاشتقاق<sup>1</sup>.

ومنه قوله تعالى: "يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ". الأعراف: 31. وكذلك قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ". البقرة: 43.

– المضارع المقرون بلام الأمر "ليفعل": يكون هذا النمط من الأمر باستخدام "لام الأمر" التي تدخل على الفعل لتؤذن أنه مطلوب للمتكلم وتستعمل اللام في الأمر عند انتفاء الخطاب، فأمر غير المخاطب لا يكون إلا بإدخال "اللام" وصيغة (ليفعل) في أمر غير المخاطب بمتزلة (افعل) في أمر المخاطب<sup>2</sup>. يقول الله تعالى: "وَلْيَعْبُدُوا وَيُصَفِّحُوا". النور: 22، دخلت لام الأمر هنا على الغائب وهو الأغلب، وتدخل كذلك على المتكلم وهو قليل كقوله تعالى: "وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ". العنكبوت: 12. ويصنف النحاة "لام الأمر" من الأدوات العاملة الجازمة للفعل، حيث يقول سيبويه في "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها": وذلك 'لم' و'لما واللام' التي في الأمر، وذلك قولك 'ليفعل'<sup>3</sup>.

– الأمر بصيغة المصدر: يستعمل المصدر منصوبا على الأمر، كقوله تعالى: "فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ". محمد: 4، فيؤمر بالمصدر نكرة، ومعرفا بـ(ال) ومعرفا بالإضافة<sup>4</sup>. ويدل المصدر هاهنا على حدث غير مقترن بزمن، متضمنا حروف فعله لفظا فلفظه ضرب في الآية

<sup>1</sup> الجمعي حميدات: "الأساليب الطلبية وأدائها البلاغية في الحديث النبوي الشريف (مقاربة تداولية)", أطروحة دكتوراه، جامعة محمد  
لمين دباغين سطييف 2، الجزائر، 2015، ص 21.

<sup>2</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 146.

<sup>3</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 8.

<sup>4</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 157.

الكريمة نابت عن الفعل (ضَرَبَ)، ويرى سيبويه أن المصدر في مثل هذا الموضوع قد أجري مجرى فعل الأمر أو جعل بدلا منه اللفظ بالفعل<sup>1</sup>.

- الأمر بأسماء الأفعال: تعرف أسماء الأفعال على أنها "ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها"<sup>2</sup>. والذي حمل النحاة على القول بأن هذه الكلمات وأمثالها ليست صريحة مع تأديتها معاني الأفعال وعملها أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها فهي تخالف الأفعال في كونها لا تتصل بها نون التوكيد وتكون على لفظ واحد مع المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر، فلا تتصل بها الضمائر البارزة، ولا يجوز فيها تقديم معمولاتها عليها، ولا تستعمل إلا مع المخاطب، يضاف إلى ذلك كون بعضها ظرفا، وبعضها جاريا ومجرورا<sup>3</sup>.

من خلال القول السابق يوضح الأوسي سبب جعل النحاة هذه الكلمات غير صريحة رغم أنها تؤدي معنى الفعل وتعمل عمله وهي أنها تخالفه في التصريف، إذ لا تتصل بها نون التوكيد وهي على لفظ واحد لا تتغير سواء مع المفرد أو المثنى أو الجمع أو كذلك مع المذكر والمؤنث... وغيرها من الأسباب التي قدّمها من باب عقد مقارنة بينها وبين الأفعال التي تقوم بعملها. وقد قسّم النحاة أسماء الأفعال إلى متعدية ولازمة كما قسموها من حيث الدلالة على الزمن إلى<sup>4</sup>:

- اسم الفعل الماضي: نحو شتان وهيهات.
  - اسم الفعل المضارع: نحو وي وأي.
  - اسم فعل الأمر: وهو الكثير فيها نحو: حيعل، هلمّ، صه، مه، إليك، دونك، نزال، رويد.
- يقول الجرجاني: "أكثر ما تستعمل هذه الأسماء في الأمر والنهي، لأن الأمر والنهي قد يُستغنى بدلالة الأحوال فيهما عن الأفعال... فكذلك استغني عن الأفعال بألفاظ هذه الأسماء التي

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 115-116.

<sup>2</sup> ابن عقيل عبد الله: شرح ابن عقيل، ج 2، ص 273.

<sup>3</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 167.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 169.

سميت بها وذلك نحو قولك: رويد زيدا نريد أرود زيدا<sup>1</sup>. فالملاحظ أن ما يطلقون عليه (اسم فعل الأمر) يضم أبنية مختلفة، لم يحسن النحاة تصنيفها ودراستها وإنما حشروها حشرا تحت هذه التسمية لجرد اشتراكها في الدلالة على الأمر، حيث يقول ابن الخشاب في هذا السياق: "وفي هذه الكلم المسمى بها الأفعال، أحكام كثيرة من أحكام الأفعال، منها أن فيها: الموضوع والمنقول والمشتق، كما في الأفعال، فالموضوع (صه، مه) والمنقول كـ(عليك، وغليك ودونك) والمشتق كـ(تراك ونزال)<sup>2</sup>.

هذا ويرى الأوسي أن تسمية "أسماء الأفعال" لا تنطبق حقيقة على ما تحتها من مواد وأبنية، وأن أغلب هذه الأبنية لا تخرج في حقيقتها واستعمالها من الأقسام المعروفة للكلام، ويرى كذلك أنه يجب أن يلغى "باب أسماء الأفعال" وأن تصنف مادته وتدرس في أسلوب الأمر<sup>3</sup>. فيكون إعراب الأمر بصيغة الخبر ولفظه لفظ الخبر وإعرابه ومعناه معنى الأمر. ويفيد الأمر بصيغة الخبر (الأمر الحقيقي) والدعاء، يقول سيبويه: "واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي وإنما قيل دعاء لأنه استعظم أن يقال (أمر) ونهي) تقول: 'زيد قطع الله يده' و 'زيدا أمر الله عليه العيش' لأن معناه معنى زيدا ليقطع الله يده"<sup>4</sup>.

فمن استعمال الخبر بمعنى الأمر قوله تعالى: "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ". البقرة: 228، فهذا خبر معناه الأمر أي ليربصن المطلقات بأنفسهن ثلاثة قروء، ويرى الزمخشري أن إخراج الأمر في صورة الخبر أبلغ من صريح الأمر لأنه يفيد تأكيد الأمر والمبالغة في الحث عليه<sup>5</sup>، ويؤكد السكاكي أن للأمر تحقيقات مختلفة منها افعل، ليفعل، فعال، المصدر، اسم الفعل الجامد (صه، إيه، آمين... وغيرها) إذ يؤلف بينها شرط الاستعلاء، فإذا أجريت هذه الصيغ على

<sup>1</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 170.

<sup>2</sup> ابن الخشاب عبد الله بن أحمد: المرجل في شرح الجمال، تح: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1972، ص 251-252.

<sup>3</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 170.

<sup>4</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 142.

<sup>5</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 204.

أصلها واستعملت على سبيل الاستعلاء كانت أمراً، وبذلك تنتفي سائر المعاني من التماس ودعاء وتهديد وغيرها التي ترتبط أساساً بقرائن الأحوال<sup>1</sup>.

يقول السكاكي: "والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو: ليتزل وانزل ونزال، وصه، على سبيل الاستعلاء، وأما أن هذه الصور والتي هي من قبيلها، هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك..."<sup>2</sup>، ويضيف السكاكي: "إذا كان الطلب على سبيل الاستعلاء يورث إيجاب الإتيان على المطلوب منه، ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلا لم يستتبعه فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور، أفادت الوجوب وإلا لم تفد غير الطلب ثم إنها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام"<sup>3</sup>.

ومن خلال السكاكي تصوغ نعيمة الزهري للشروط التي يكون وفقها الأمر أمراً وهي<sup>4</sup>:

✓ طلب الحصول في الخارج.

✓ مطلوب غير حاصل.

✓ ممكن الحصول.

✓ الطالب مستعمل على المطلوب منه.

فبتوفر شرط الاستعلاء، ينجم عنه وجوب إنجاز الفعل، إلا أن الإخلال به يترتب عنه مجرد طلب الفعل<sup>5</sup>، وعندما يجري هذا الصنف من الطلب على غير أصله، يخرج إلى معان تناسب المقامات التي تؤدي فيها، وهذه بعض الأمثلة على ذلك<sup>6</sup>:

- إذا استعمل على سبيل التضرع كقولنا: "اللهم اغفر وارحم" تولد معنى الدعاء.

<sup>1</sup> العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 35.

<sup>2</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 318.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 319.

<sup>4</sup> نعيمة الزهري: الأمر والنهي في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، المغرب، (د.ت)، ص 60.

<sup>5</sup> العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 36.

<sup>6</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 304-319.

- وإن استعمل على سبيل التلطف: كقول أحد لمن يساويه في المرتبة "افعل" بدون استعلاء، ولدت الالتماس.

- وإن استعمل في مقام الإذن كقولنا: جالس الحسن أو ابن سيرين، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله، ولدت الإباحة.

- وإن استعمل في مقام تسخط المأمور به، تولد التهديد.

## 2- أسلوب النهي:

يتزل النهي منزلة الأمر في النفي من الإيجاب، ويشترط فيه الاستعلاء وإن لم تستعمل على سبيل الاستعلاء سميّت دعاء أو التماسا، يقول السكاكي: "والنهي محذو به حذو الأمر في أن أصل استعمال 'لا تفعل' أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور... ثم إن استعمل على سبيل التضرع كقول المبتهل إلى الله 'لا تكلمي إلى نفسي'، سميّ دعاء، وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سميّ التماسا"<sup>1</sup>. ويقول المبرد: "واعلم أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر يجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر، ألا ترى أنك لا تقول: نهيت من فوقي، ولكن طلبت إليه وذلك قولك: لا يقطع الله يد فلان ولا يصنع الله لعمره، فالمخرج واحد والمعنى مختلف"<sup>2</sup>.

وأما من ناحية الزمن فإن النهي مثل الأمر حقه الفور، لكونهما للطلب ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الإنصاف، فالنحويون لا يبحثون في الزمن الذي يمكن أن تدل عليه صيغة النهي ذاتها، وإنما هم يبحثون في زمن الامتثال للنهي والصحيح في النهي أنه لا يدل على زمن يلتبس الفاعل بالفعل، وإنما هو مجرد صيغة يطلب بها من المخاطب الكف عن الفعل كما كان الأمر مجرد صيغة يطلب بها من المخاطب القيام بالفعل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> السكاكي: مفتاح العلوم ، ص 152-153.

<sup>2</sup> المبرد: المقتضب، ج 2، ص 135.

<sup>3</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 469.

ويرى الزمخشري أنّ النهي نفى للأمر ويذهب إلى أنه يسمى نهيًا ودعاءً في مثل قولنا: "لا رعاك الله"، وللنهي أداة واحدة هي "لا الناهية" وهي التي يطلب بها ترك الفعل، ويجمع النحاة على أنّ الناهية تختص بالدخول على الفعل المضارع فتقتضي جزمه<sup>1</sup>.

– **النهي بلفظ الخبر**: يستعمل الخبر في معنى النهي ومن ذلك قوله تعالى: "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ". البقرة: 83، أي: لا تعبدوا، ويرى الزمخشري أنّ النهي والأمر بلفظ الخبر أبلغ من صريح النهي والأمر<sup>2</sup>، ففي الآية الكريمة السابقة "لا تعبدون" إخبار في معنى النهي وهو أبلغ من النهي الصريح.

– **النهي بأسلوب بعض أفعال الأمر**: تأتي هذه الصيغة بأسلوب الأمر، ومعناها الكف عن الفعل والامتناع، فهي أفعال أمر ولكن دلالتها تدل على معنى مثل: اترك، كف، اجتنب... وقد وردت هذه الصيغة في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ". المائدة: 90. ففي هذه الآية الكريمة استعمل الله تعالى في طلبه فعل الأمر الدال على الامتناع وطلب الكف، للنهي عن الأفعال الشيطانية، كالخمر..

### 3- أسلوب النداء:

النداء في عرف النحويين "تنبيه المدعو ليقبل عليك"<sup>3</sup>، أو هو "التصويت بالمنادى ليعطف على المنادي"<sup>4</sup>، ويعرفه قيس إسماعيل الأوسي بأنه: "خطاب بلا شبهة، وهو كثير الدوران في كلام العرب، إذ يستعمل في أول كل كلام لعطف المخاطب على المتكلم، فهو أشبه ما يكون بالأصوات المستعملة في التنبيه"، فالنداء هو تنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له، بل هو أن تختص المخاطب بالأمر أو النهي أو الاستفهام أو الخبر، والنداء في القرآن الكريم نجده مصاحباً للنهي والأمر حيث يقول تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ". البقرة: 21.

<sup>1</sup> العياشي أدرابي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 59.

<sup>2</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 483.

<sup>3</sup> ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 401.

<sup>4</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 8، ص 118.

– أدوات النداء: هناك بعض الأدوات التي تحمل المخاطب على الالتفات للنداء هي<sup>1</sup>:

الهمزة: تستعمل الهمزة لتنبية القريب المصغي إليك الذي لا يحتاج إلى مدّ الصوت في نداءه حيث يقول سيبويه: "وقد يستعملون هذه التي هي للمدّ في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدّون فيها"<sup>2</sup>.

يا: تستعمل (يا) للنداء البعيد لإمكان امتداد الصوت ورفعها، ويرى النحاة أنّها تستعمل لنداء البعيد حقيقة أو حكما، في حين يراها نحاة آخرون أن استعمالها في نداء القريب الفطن، إنّما هو من المجاز الذي يراد به التأكيد حيث يقول الزمخشري: "(يا) حرف وضع في أصله لنداء البعيد، صوت يهتف به الرجل بمن يناديه... فإذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معني به جدا"<sup>3</sup>.

إذن، وضّح الزمخشري استعمال (يا) أنّها لنداء البعيد، ثم يؤكد في موضع آخر أن استعمالها للنداء القريب يفيد "الاستبعاد" يقول: "فإن قلت: فما بال الداعي يقول في جواره (يا رب) و(يا الله) وهو أقرب إليه من جبل الوريد وأسمع وأبصر؟ قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها من مظان الزلفى وما يقرّ به إلى رضوان الله ومنازل المقربين، هضما لنفسه إقرارا عليها بالتفريط في جنب الله، مع التهالك على استجابة دعوته والإذن لندائه"<sup>4</sup>.

أي: تستعمل "أي" لنداء البعيد أو المتوسط أو القريب، ويرى ابن الخشاب أن "أي" للقريب ومن جعلها للبعيد، أمّا قيس إسماعيل الأوسي فيرى أنّ "الأداة 'أي' لا تصلح أن تكون أداة لنداء البعيد، وإنما هي تصلح أن تكون أداة لنداء القريب، وذلك لأن سكون (الياء) فيها لا يعين على مد الصوت ورفعها بها وهي على عكس من ذلك لو كانت (الياء) فيها مفتوحة، كما هو الحال في

<sup>1</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 221.

<sup>2</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 230.

<sup>3</sup> الزمخشري أبو القاسم محمود جار الله: الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 3، 1407 هـ، ج 1، ص 224.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 224.

(أيا) فإنها تعين على مد الصوت ورفعها، مع أنه لاشك في أن المدّ فيها أكثر منه في (الهمزة) ولذلك فليس بعيدا القول: إن (أي) لتنبية القريب، و(الهمزة) لتنبية من هو أقرب<sup>1</sup>.

أيا وهيا: أجمع النحاة على أنهما موضوعتان لمدّ الصوت في نداء البعيد<sup>2</sup>. وقد اختلف في أصل "هيا" وقد ذهب أكثرهم إلى أنها أصل قائم بنفسه، في حين ذهب آخرون إلى أن أصلها هو (يا) أدخلت عليها (هاء) التنبية مبالغة.

وا: تستعمل (وا) في الندبة وهي نداء الهالك فهي موضع يقتضي رفع الصوت ومدّه.

(آ) و(آي): قيل أنهما تستعملان في نداء البعيد، لم يذكرهما سيبويه، وإنما ذكرهما بعض النحاة فقط.

#### 4- أسلوب الاستفهام:

يعرّف الاستفهام في كتب النحو على أنه طلب حصول صورة الشيء في الذهن وهو يشارك "الشرط" في كونه كلاما معقودا على الشك، لذا فالاستفهام سياق فعلي يقتضي الفعل ويطلبه، وبما أن الاستفهام طلب ما في الخارج أو تحصيله في الذهن، لزم أن يكون حقيقيا إلا إذا صدر من شك مصدق بإمكان الإعلام<sup>3</sup>، لذا فالاستفهام في القرآن الكريم يختلف عن استفهام البشر يقول الزمخشري في قوله تعالى: "فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ \* فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ". الأعراف: 6-7. أي فلنسأل المرسل إليهم وهم الأمم، يسألهم عما أجابوا عنه رسلهم فلنقص على الرسل والمرسل إليهم ما كان معهم عالمين بأحوالهم الظاهرة والباطنة وأقوالهم وأفعالهم... فإن قلت فإذا كان عالما بذلك وكان يقصه عليهم فما معنى السؤال؟ قلت: معناه التوبيخ والتقريع والتقريع فإذا فاهوا به بألسنتهم وشهد عليهم أنبياءهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 227.

<sup>2</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 299.

<sup>3</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 308.

<sup>4</sup> الزمخشري: الكشاف، ج 2، ص 67.



فهنا في هذه الآية الكريمة خرج الاستفهام عن معناه ووظيفته إلى وظائف أخرى هي التقرير والتوبيخ وبالتالي حدث نسخ للمعنى والدلالة، وللاستفهام حق الصدارة في الكلام، وذلك من أجل أن يفيد الاستفهام، فأدوات الاستفهام كباقي أدوات المعاني الأخرى، إن تقدم عليها شيء فقدت الدلالة على معنى الاستفهام، ويضيف الأوسي "أن الفارق الوحيد بين كونها مستعملة ظرفاً مثلاً هو جعلها في الصدارة، وذلك لأن الظرف يتقدم على مدخوله خلال الجملة نحو: 'أزورك متى أهلّ رمضان!'، لكن هذا الظرف إذا تعدد معناه الوظيفي فاستعمل أداة للاستفهام لزم الصدارة في الجملة فتصير الجملة الاستفهامية متى أهلّ رمضان؟"<sup>1</sup>.

ويرى السكاكي أن سبب لزوم أدوات الاستفهام صدر الكلام هو كون الاستفهام طلباً والطلب مما يهم السامع ويعنيه.

### - أدوات الاستفهام:

الهمزة: يرى النحاة أنّها أم باب الاستفهام حيث يقول سيبويه: "إنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره وإنما تركوا (الألف) في (من) و(متى) و(هل) ونحوهن، حيث أمنوا الالتباس ألا ترى أنك تدخلها على (من) إذا تمت بصلتها، كقول الله عز وجل: "أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ". فصلت: 40. وتختص همزة الاستفهام بـ<sup>2</sup>:

- استعمالها لطلب التصور والتصديق.
- جواز حذفها.
- جواز تقديم الاسم على الفعل بعدها.
- وجوب تقديمها على حروف العطف.
- استعمالها في غير معنى الاستفهام.

<sup>1</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 311.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 325-360.

- استعمالها مع (أم) المتصلة.
- وقوعها بدلا من أسماء الاستفهام.
- جواز حكاية الكلام معها.
- استعمالها مع (أم) التسوية.
- إفادتها إثبات ما تستفهم عنه.
- دخولها على جملة الشرط.
- دخولها على الجملة المؤكدة —(إن).
- استعمالها مع حرف الإنكار.
- وقوعها عوضا من واو القسم.

هل: تقسم "هل" إلى قسمين بسيطة ومركبة يقول القزويني: "وهي قسمان (بسيطة) وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا: هل الحركة موجودة؟ ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا: هل الحركة دائمة؟"<sup>1</sup>، في حين يرى السبكي أن "البساطة والتركيب ليسا في (هل) بل في متعلقها"<sup>2</sup>.

ما: تفيد "ما" في عرف النحويين السؤال عن الجنس إذ تقول (ما هذا). بمعنى أي أجناس الأشياء هو؟ كذلك الأمر في قوله تعالى: "قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ". البقرة: 68. وهنا سؤال عن حال البقرة وصفتها، ويذهب النحاة إلى أنها إذا اتصلت بحرف جر حذفت ألفها وذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال أو دليلا على التركيب، حيث ركب حرف الجر مع ما حتى صار المجموع كله ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام<sup>3</sup>. كقوله تعالى: "فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا". النازعات: 43.

<sup>1</sup> القزويني: الإيضاح، ج 1 ص 133.

<sup>2</sup> السبكي بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، مصر، ط 1، 2003، ج 2، ص 271.

<sup>3</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 381.

ويرى سيبويه أن (ما) إذا اتصلت بـ(إذا) فيها وجهان<sup>1</sup>:

✓ أن تكون (ما) استفهامية، ولذا موصولة بمترلة (الذي).

✓ أن يكون (ماذا) كله استفهاما على التركيب بمترلة اسم واحد وذلك كقوله تعالى: "مَآذًا

أَنْزَلَ رَبُّكُمْ<sup>2</sup> قَالُوا خَيْرًا". النحل: 30.

من: قال النحاة بأنها تكون للسؤال عن الناس أو للسؤال عن كل ما يعقل<sup>2</sup>، والاستفهام بها يفيد معنى النفي ومنه قوله تعالى: "وَمَنْ يَعْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ". آل عمران: 135. أي لا يغفر الذنوب إلا الله.

أي: يُسأل بـ(أي) عما يميز أحد المشاركين في أمر يعمهما، وكل ما وقعت عليه تفسيره بـ(ألف) الاستفهام و(أم) لا تكون إلا على ذلك، ويرى النحاة أنها تستعمل لمن يعقل ولن لا يعقل بحسب ما تضاف إليه لأنها بعض من كل<sup>3</sup>.

كم: تفيد "كم" الاستفهام عن العدد ويكون تمييزها نكرة مفردا منصوبا، ويرى النحاة أنها تفيد أو تتضمن معنى الكثرة، في حين يرى آخرون أنها تتضمن قليل العدد وكثيره، أما الأسترابادي فذهب إلى أن "كم" الاستفهامية تكون لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب<sup>4</sup>.

كيف: تستعمل "كيف" للسؤال عن حال ينتظم جميع الأحوال، وقد ذكر بعض النحويين أن استعمالها يراد به النفي ومن ذلك قوله تعالى: "كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ". آل عمران: 86.

وقد شاع ورود "إلا" إذا دلت "كيف" على معنى النفي كقوله تعالى: "كَيْفَ يَكُونُ

لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ". التوبة: 7.

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 416-419.

<sup>2</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 388.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 391.

<sup>4</sup> الأسترابادي: شرح الكافية، ج 2، ص 96-97.

أين: إن معنى "أين" هو "أي مكان" وهي اسم من أسماء الأمكنة مبهم يقع على الجهات الست<sup>1</sup>.  
متى: وتفيد معنى (أي حين؟) أو (في أيّ زمان) وتستعمل في الاستفهام عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا.

أيان: ظرف زمان بمعنى "متى" نحو قوله تعالى: "أَيَّانَ مُرْسَاهاً". الأعراف: 187. وذهب النحاة أنها تستعمل للاستفهام عن الأمور العظام، وذكروا بعض الخلافات بين (أيان) و(متى) فأيان يستفهم بها عن الزمان المستقبل في حين يستفهم بـ"متى" عن الزمن الماضي والمستقبل.

### 5- أسلوب العرض والتحضيض:

يعرّف العرض والتحضيض في اصطلاح النحويين "طلب الشيء لكن (العرض) طلب بلين و(التحضيض) طلب بحث"<sup>2</sup>. أمّا ابن فارس فيرى أن "العرض والتحضيض متقاربان إلا أنّ العرض أرفق والتحضيض أعزم"<sup>3</sup>.

إذن، يتقارب العرض والتحضيض من ناحية المعنى ويختلفان في الطريقة، فطريقة العرض تكون بلين ورفق في حين يكون التحضيض فيه نوع من الحثّ والعزم، فالتحضيض كالأمر، كقوله تعالى: "وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ \* قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۗ أَلَا يَتَّقُونَ". الشعراء: 10-11، فقد جاء التحضيض هاهنا في الآية الكريمة في طلبهم وأمرهم بالالتقاء، فـ"ألا" هنا أداة عرض فيها معنى التعجب.

– أدوات العرض والتحضيض: يقوم أسلوب العرض والتحضيض على مجموعة من الأدوات من بينها<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 401.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 69.

<sup>3</sup> ابن فارس أحمد: الصحاحي في فقه اللغة العربية، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997، ص 157.

<sup>4</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 398.

لولا: يتفق كثير من النحاة أنّ "لولا" أداة مركبة من "لو" الشرطية الامتناعية و"لا" النافية وتصير "لو" بالتركيب مع "لا" في معنى آخر، حيث يدخل فيها معنى "التحضيض". وهناك آراء نحوية أخرى تقول بعدم كونها مركبة بل هي بسيطة.

لوما: وقد ذهب النحاة في "لوما" أنّها مركبة كذلك من "لو" و"ما"، مركبة من "لو" الشرطية الامتناعية و"ما" النافية وتدل "لوما" بالتركيب على "التحضيض"، فيما يرى آخرون أنّها بسيطة وليست مركبة، وقد فسّر ابن هشام الأنصاري وظيفتها؛ إذ يرى أنّها تستعمل في معنى الشرط (حرف امتناع لوجود) كذلك، واستعملت في القرآن الكريم للتحضيض كقوله تعالى: "وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ \* لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ". الحجر:6-7.

هلا: يرى أكثر النحاة أنّ "هلا" أداة مركبة من "هل" الاستفهامية و"لا" النافية وتدل بالتركيب على معنى التحضيض<sup>1</sup>. كما أنه لم ترد "هلا" في القرآن الكريم، لكن هناك بعض القراءات تقرأ "ألا" ولولا" بـ"هلا".

ألا: اتفقت آراء أكثر النحاة على أنّ "ألا" أداة مركبة من "أن" الناصبة و"لا" النافية وتدل بالتركيب على معنى العرض والتحضيض<sup>2</sup>. وهي كبقية أدوات العرض؛ إذ يرى بعض النحاة أنّها بسيطة غير مركبة، كما قالوا أنّ "ألا" المشددة أصل و"ألا" المخففة فرع، ولم يقع استعمال "ألا" في القرآن الكريم. بمعنى التحضيض إلاّ قوله تعالى: "أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ". النمل: 25. فقد أخرجها السيوطي على معنى التحضيض حيث يقول: "ألاّ بالفتح والتشديد حرف تحضيض لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم إلاّ أنّه يجوز عندي أن يخرج عليه "ألاّ يسجدوا"<sup>3</sup>. وقد منع بعض النحاة أن تكون "ألا" في هذه الآية أداة للتحضيض وذلك لأن أدوات التحضيض مع اختصاصها

<sup>1</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 501.

<sup>2</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 115.

<sup>3</sup> السيوطي جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1974، ج1، ص 152.

بالأفعال غير عاملة، وعلى هذا فالفعل المضارع في الآية الكريمة منصوب عندهم بـ(أن) الناصبة للفعل التي دخلت عليها "لا" النافية<sup>1</sup>.

ألا: تستعمل "ألا" للعرض والتحضيض واستعمالها في هذا المعنى هو غير استعمالها في معنى التمني<sup>2</sup>. وتختص ألا بالفعلية كقوله تعالى: "أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ". النور: 22، وقد ذهب أكثر النحاة إلى أنها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية فأصبحت تحمل معنى التحضيض.

لو: يرى ابن مالك أن "لو" قد تستعمل أداة للعرض<sup>3</sup>، وقد ذهب مذهبه بعض النحاة وانتهجوا سبيله في عدّها أداة للعرض، في حين وصفها آخرون بأنها تستعمل للعرض وفيها شيء من التمني.

### 6- أسلوب التمني:

اختلف النحاة في حقيقة أسلوب التمني (إنشاء) هو أم (خبر) يفيد معنى النفي، حيث يرى سيبويه أن التمني طلب ولأنه طلب فهو من المواضع التي ينصب فيها الاسم على الإضمار (إضمار الفعل)<sup>4</sup>، أمّا الفراء فإنه يرى أن التمني ما قد مضى يفيد النفي إذ يقول: "إنّ ما تمني مما قد مضى فكأنه مجحود، ألا ترى أن قوله: "يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ". النساء: 73، فالمعنى لم أكن معهم لأفوز"<sup>5</sup>.

أمّا ابن هشام الأنصاري فيرى أنّ التمني ليس خبراً يفيد معنى النفي وإنما هو من أقسام الإنشاء الطلبي<sup>6</sup>. فالتمني وفق ما يراه معظم النحاة يفيد طلب حصول شيء على سبيل المحبة ولو كان حصوله مشكوكاً فيه أو مستحيلاً، حيث يقول التفتازاني في هذا السياق "التمني هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة... ولا يشترط إمكان (التمني) بخلاف (الترجي) تقول: ليت

<sup>1</sup> المالقي أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1394هـ، ص 74-75.

<sup>2</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 503.

<sup>3</sup> ابن مالك: تسهيل الفوائد، ص 244.

<sup>4</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 286.

<sup>5</sup> الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص 276.

<sup>6</sup> ابن هشام: مغني اللبيب، ج 1، ص 287.

الشباب يعود، ولا تقول لعله يعود، لكن إذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه وإلا لصار ترجيا<sup>1</sup>.

– أدوات التمني: للتمني في اللغة العربية أدوات، نذكر من بينها:

ليت: صنّف النحاة "ليت" أنها الأداة الأصلية الموضوعية للتمني، وتدخل "ليت" على الجملة الاسمية، وتعمل عمل الحروف المشبهة بالأفعال.

– لو: تستعمل "لو" أداة للتمني فتشبه "ليت"؛ حيث يقول الزمخشري في قوله تعالى: "وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا". البقرة: 167، لو هنا في معنى التمني، ولذلك أجيب بـ(الفاء) والتي يجاب بها للتمني، كأنه قيل "ليت لنا كرة فنتبرأ منهم"<sup>2</sup>.

7 – أسلوب الترجي:

قد يستعمل الرجاء بمعنى التوقع والأمل وقد يستعمل في معنى الخوف، إذ يرى الفراء أن استعمالها بمعنى الخوف إنما هو لغة تهامية، كقوله تعالى: "وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ". الفرقان: 21، أي لا يخافون لقاءنا فهم يضعون الرجاء موضع الخوف إذ كان معه (جحد)<sup>3</sup>.

ويرى النحاة أن الأداتين (لعل) و(عسى) تستعملان في ارتقاب الشيء المحبوب والطمع فيه وهو معنى "الترجي" أو في معنى ارتقاب الشيء المكروه والخوف منه وهو معنى "الإشفاق"، حيث يقول سيبويه في هذا السياق "لعل وعسى طمع وإشفاق"<sup>4</sup>.

أما لعل فإذا استعملت في المحذور أفادت "التوقع" وإذا استعملت في المحبوب أفادت "الترجي"، ففي قوله تعالى: "لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ". البقرة: 53. فيه رجاء لهدايتهم، إذ يرى الأوسي أن

<sup>1</sup> التفتازاني سعد الدين: مختصر المعاني، دار الفكر، إيران، ط 1، 1411 هـ، ص 129.

<sup>2</sup> الزمخشري: الكشاف، ج 3، ص 119.

<sup>3</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 543.

<sup>4</sup> سيبويه: الكتاب، ج 4، ص 233.

"الترجي من أقسام الطلب لأنه يفيد معنى طلب حصول شيء محبوب، وعليه فإنه لا يدخل معنى الإشفاق في الترجي لأنّ العاقل لا يطلب ما يكرهه"<sup>1</sup>.

– أدوات الترجي:

**لعل:** يصنف النحاة الأداة "لعل" في قائمة الحروف المشبهة بالأفعال أي من أخوات "إنّ"، ومنه قوله تعالى: "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي". عبس: 3، حيث حمل سيبويه "لعل" المستعملة في القرآن الكريم على معنى الترجي أو الإشفاق وصرفه إلى المخاطبين. وبالإضافة إلى لعل توجد بعض الأدوات الأخرى التي تفيد معنى الترجي وهي: حرى، اخلولق وعسى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 549.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 557.



المبحث الثاني: الخبر والإنشاء ثنائية تداولية بامتياز

أولاً: الأفعال الكلامية بمفهوم لساني معاصر

أصبح الفعل الكلامي نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، إذ إنّ كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري وفضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية كالطلب والأمر والوعد والوعيد... وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول) ومن ثمّ فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسستيا، ومن ثمّ إنجاز شيء ما<sup>1</sup>.

هذا فيما يخص مفهوم الفعل الكلامي في الدرس اللساني المعاصر والذي أجمع الدارسون المحدثون أنه لا يختلف عما قدمه العرب في باب "الخبر والإنشاء"؛ فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته، "وأهل اللغة لا يقولون في الخبر أنه أكثر من إعلام والخبر هو العلم... وأهل النظر يقولون في الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه"<sup>2</sup>، أما فيما يخص الإنشاء فلا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب ويتميز بأن مدلوله يتحقق بمجرد النطق به والطلب منه<sup>3</sup>، والذي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب.

هذا السياق نفسه ذهب إليه "أوستين" وعرضه في مبحث الأفعال الكلامية، إذ ميّز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم، وقد تطرق أحمد المتوكل إلى هذا المفهوم حيث يقول: "من المعلوم أنّ الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية الخبر والإنشاء التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية الأوستينية الوصف والإنجاز"<sup>4</sup>. وقد قسم "أوستين" الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعية على النحو الآتي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 1، 2005، ص 40.

<sup>2</sup> ابن فارس أحمد: الصحاحي في فقه اللغة العربية، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997، ص 179.

<sup>3</sup> خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 201.

<sup>4</sup> أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 37.

<sup>5</sup> مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، في التراث اللساني العربي، ص 41.

أ- **فعل القول (الفعل اللغوي)**: ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة، وهو يقصد بها المستويات اللسانية؛ المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي، فمعنى الجمل لا يفهم إلا من خلال السياق والذي يحدد قصد المتكلم وغرضه من الكلام.

ب- **الفعل المتضمن في القول**: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي، إذ إنه عمل ينجز بقول ما، وهو المقصود من النظرية الكلامية، فقد اقترح "أوستين" تسمية الوظائف اللسانية الثانوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية مثال ذلك السؤال: إجابة السؤال.

ج- **الفعل الناتج عن القول**: يرى "أوستين" أنه مع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة) فقد يكون الفاعل قائما بفعل ثالث هو التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر ومثال ذلك: الإقناع وقد سماه بعضهم "الفعل التأثيري".

وقد وضع مسعود صحراوي للأفعال الكلامية خطأ كما يلي<sup>1</sup>:

الفعل الكلامي الكامل = فعل القول (قول شيء معين / والتلفظ بكلام ما) + الفعل المتضمن في القول (إنجاز فعل اجتماعي ضمن قول شيء ما) + الفعل الناتج عن القول (الآثار المترتبة على قول شيء ما).

- **خصائص الفعل الكلامي**: يتميز الفعل الكلامي بمجموعة من الخصائص والمميزات وهي كما يلي<sup>2</sup>:

- فعل دال.
- فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات).
- فعل تأثيري (أي يترك آثار معينة في الواقع، خصوصا إذا كان فعلا ناجحا).

<sup>1</sup> مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، في التراث اللساني العربي، ص 43.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 44.

وقد سبق الذكر أنّ ظاهرة الأفعال الكلامية تندرج تحديدا ضمن "الخبر والإنشاء"، وقد تناول العلماء هذه الظاهرة من خلال التراكيب الدالة المفيدة دون غيرها وبالتالي تكون دراستهم لغوية وظيفية جادة، في حين درس التداوليون المعاصرون الأفعال الكلامية غير مجردة عن سياقها الكلامي والحالي، وغير معزولة عن غرض المتكلم، وبالتالي يتقاطع علماء العرب مع التداوليين المعاصرين في مبدأ "الإفادة" أو "القصدية"، إذ هي أكبر القرائن على فهم الغرض من الكلام ودلالته<sup>1</sup>.

أمّا عن القيم التداولية التي يحملها كل من مفهوم الخبر والإنشاء، فيرى خليفة بوجادي أنّ البلاغيين فرّقوا بينهما انطلاقاً من علاقتهما بالواقع وبالنظر إلى مقياس الصدق والكذب الذي يبحث في مدى مطابقتها مدلول الكلام للواقع الخارجي أو انتفائها<sup>2</sup>.

هذا وقد حدّد النحاة مجموعة من الأغراض التي يخرج إليها الخبر والإنشاء منها: الاستخبار، الأمر، النهي، الدعاء، الطلب، العرض والتحضيض، التمني، التعجب، وهناك من أضاف المسألة والقسم والشرط والوضع، فكلّ هذه الأبواب تدخل في الإطار العام وهو الخبر والإنشاء وكلها قائمة على أحوال الكلام المختلفة حسب قصد المتكلم وغرضه من الكلام، كما تولي أهمية للسامع وتأويلاته للكلام والمقام وسياقه، هذه العناصر التداولية للكلام نالت اهتماما لدى علماء العربية قديما ولدى التداوليين المعاصرين ومنه الاهتمام بظروف التواصل وملايساته.

ويذهب خليفة بوجادي في معيار الصدق والكذب أنّ الخبر نفسه لا يقبل كلّ مقياس الصدق والكذب، فمن الخبر الذي لا يقبل الكذب "أخبار القرآن الكريم والسنة الشريفة"، ومن الخبر الذي يقبل الصدق خبر قلب المسلمات نحو: مجموع واحد مع واحد يساوي ثلاثة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، في التراث اللساني العربي، ص 53.

<sup>2</sup> خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 205.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 208.

هذه الفكرة تطرّق إليها "أوستين" حيث أقرّ بأنّ هناك جملاً ليس بالضرورة أن توصف بالصدق أو الكذب، بل إنّ حكمها مثل الإنشائية ينظر إليه بما تنشئه في الخارج<sup>1</sup>. فدور الجملة (أو الجمل) عنده ينحصر في وصف حالة الأشياء فقط أو إقرار حدث ما وهو ما تكون بموجبه صادقة أو كاذبة أي تقوّم وفق معيار الصدق والكذب، أمّا غيرها من الجمل فتعدّ من قبيل العبارات التي لا معنى لها<sup>2</sup>.

ومنه يرى "أوستين" أنه ليس جميع الجمل تقارير، فإلى جانبها توجد جمل التعجب والاستفهام والأمر والنهي وغيرها ويضيف أنه كثيراً ما تم التعامل مع هذه الجمل على نحو يجعلها عبارة عن "لا معنى" أي عبارة عن "أشبه تقارير"<sup>3</sup>.

كما سبق الحديث أنّ ظاهرة الخبر والإنشاء ونظرية الأفعال الكلامية يهتمان بالظروف السياقية للكلام، فنظرية الأفعال الكلامية تذهب إلى التأكيد وإنما تختلف حسب عدّة عوامل منها السياق بالإضافة إلى ظروف وعوامل أخرى تتدخل في تحديد دلالة اللفظ وقوته، وعليه تحول الاهتمام من الجملة في ذاتها (نمط) إلى البحث في مختلف مظهراتها (موقع) ومن ثمّ تمّ الانتقال من الإحالة اللسانية إلى إحالة المتكلم<sup>4</sup>.

ويضيف "أوستين" أن معيار صدق / كذب يشمل الجمل الوصفية فقط، فهي صادقة إن كانت المطابقة حاصلّة بينها وبين ما تصفه، وكاذبة إن كانت غير ذلك، مثل<sup>5</sup>:

● الشمس طالعة.

● هذا كتاب الحيوان للجاحظ.

<sup>1</sup> خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 208.

<sup>2</sup> العياشي أراوي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 78.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 78.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 79.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 83.

فالجملة الأولى تكون صادقة إذا كانت الشمس في الواقع والخارج طالعة، وإن لم تكن كذلك سُمِّي الكلام كذبا، الأمر نفسه ينطبق على الجملة الثانية، بحيث إذا كان المشار إليه في الواقع كتاب الحيوان للجاحظ، كان الكلام صدقا، وإلاّ كان كذبا.

أمّا من المنظور العربي القديم فقد اهتم البلاغيون العرب بالمعاني الإنشائية اعتبارا للدلالات النحوية والوضعية، كما اهتموا بالأغراض السياقية والمقامية التي تستخدم فيه، أمّا الغربيون فقد بدأت دراسة الإنشاء مع "أوستين" والذي حاول أن يضيف إلى الجهاز المفاهيمي للغة خاصية رابط اللغة عبر أفعالها بالعالم أو بالواقع فكل الجمل اللغوية عدا ما تعلق منها بالجميل الاستفهامية والتعجبية والآمرة، تجد لها سندا في الواقع حيث يمكن التأكد من صدقها أو من كذبها<sup>1</sup>. لكن هناك بعض الجمل الخبرية وذات علاقة بالعالم لا يمكن الحكم عليها لا بالصدق ولا بالكذب يسميها أوستين "الجميل الوصفية"، وهناك جملة أخرى هي على النقيض من ذلك، أي أنه لا يمكن تطبيق معيار الصدق والكذب عليها، يسميها المنطوقات الإنشائية أو الإنجازية، وحاول أن يضع الفوارق الدقيقة بينهما<sup>2</sup>.

إنّ أوستين ومن خلال هذا القول حاول التمييز بين الجمل الإنشائية وغيرها، إذ يرى أنّ في الجمل الاستفهامية والتعجبية والآمرة لها سند في الواقع وبهذا المعيار يمكن معرفة صدقها من كذبها.

وقد قسّم "سورل" الأفعال إلى مباشرة وغير مباشرة وحاول تطوير بعددين أساسيين من أبعاد اللغة هما المقاصد والمواضع، إذ يرى أن مقاصد الأفعال اللغوية لا بدّ لها من مواضع يتفق المتخاطبون حولها وقد لخص "سورل" هذه المواضع في أربع قواعد وهي<sup>3</sup>:

✓ قاعدة المحتوى القضوي.

✓ قاعدة التראה.

<sup>1</sup> جان مارك فيري: فلسفة التواصل، تر: عمر مهيل، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2006، ص 12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 12.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 12-13.

✓ قاعدة الإدخال.

✓ القاعدة الجوهرية أو الأساسية.

إنّ هذه القواعد التي وضعها "سورل" تنظم العملية التي تحدد مقاصد المتكلم وفق مواضع لغوية والتي تضع تصنيفاً للأفعال اللغوية مضمّية عليه الدلالات المناسبة فكل فعل لغوي له دلالة الخاصة به، لقد تبني "سورل" اقتراحات "أوستين"، مشدداً على أن فعل "القول" لا يمكن تحقيقه من دون قوة إنجازية، لذا قام بإجراء تصنيف جديد عدّل فيه ما تمّ تصنيفه من قبل "أوستين" للأفعال اللغوية كما اهتم بالمعنى والمحتوى القضيوي. هذا وقد لخص العياشي أدراوي أهم الأفكار التي بسطها سورل بخصوص الأفعال اللغوية وهي<sup>1</sup>:

- ارتباط اللغة بالأفعال اللسانية: إن التكلم بلغة ما يعني تحقيق أفعال لغوية... وتغدو هذه الأفعال ممكنة في ظل قواعد تعمل على استخدام العناصر اللغوية، وطبقاً لهذه القواعد تتحقق الأفعال اللغوية.

- قاعدة التواصل اللغوي مبنية على الفعل اللغوي: كلّ تواصل لغوي، لا يبنى على الرمز، أو على اللفظ، أو على الجملة، وليس هو تواتر هذه العناصر، بل التواصل أداء للرمز واللفظ والجملة أو بثها لحظة تحقيق فعل لغوي معيّن.

- ارتباط نظرية اللغة بنظرية الفعل: إنّ نظرية اللغة جزء من نظرية الفعل لأنّ التحدث بكل بساطة عبارة عن السلوك الخاضع للقواعد، وإذا كان خاضعاً للقواعد فإنه يمتلك سمات صورية، خاصة تتعلق بدراسة مستقلة.

- ارتباط نظرية أفعال اللغة بنظرية المجال الدلالي: لا يمكن التسليم بوجود دراستين دلالتين مختلفتين: إحداهما تدرس الجمل ودلالاتها والثانية موضوعها إنتاج أفعال اللغة، وعليه فإن فعل اللغة عبارة عن تابع لدلالة الجملة المعينة، فلا تسمح دلالة جملة ما بأيّ فعل لغوي محقق داخل تلف هذه

<sup>1</sup> العياشي أدراوي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 88.

الجملة لأن المتكلم قد يريد قول شيء آخر لم يقله بالفعل ومع ذلك ممكن له مبدئياً أن يقول ما ينوي إبلاغه.

– **عدم استقلال معنى الجمل (دلالية) عن معنى أفعال اللغة (تداولية):** إن دراسة دلالة الجملة، لا تتميز مبدئياً عن دراسة أفعال اللغة وإن أدركنا هذا الأمر، فإن الدراسة تبقى واحدة، وبما أن كل جملة تحمل معنى محددًا، فإنه يمكن أن تستعمل بدلالاتها نفسها لإنجاز سلسلة من الأفعال اللغوية الخاصة... ولهذا فإن دراسة دلالة الجمل، ودراسة أفعال اللغة، لا يشكلان مجالين مستقلين بل مجالًا واحدًا.

إن ما اقترحه "سورل" من قواعد تهتم بالبعد التواصلية، إذ يرى أن كل تحدث باللغة هو قيام بأفعال لغوية. أما "كرايس" فقد اهتم بالأفعال اللغوية غير المباشرة من خلال النظر في الشروط المناسبة لاستعمال العبارات لاعتقاده أن تعدد الفعل اللغوي المباشر لا يمثل حلاً لمشكل المعنى<sup>1</sup>.

فإنجاز جملة ما وفق المنظور "الكرايسي" يستدعي القيام بفعلين أحدهما مباشر والثاني غير مباشر، وقد وضّح العياشي أدراوي هذين الفعلين بقوله تعالى: "رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً". آل عمران: 8، ففي هذه الآية الكريمة يتم إنجاز فعلين لغويين مباشرين: الأمر والنهي، يستدل عليهما بقرائن بنوية هي "لا الناهية" وصيغة "افعل" غير أن المنجز لغويًا غير مباشر، يتمثل في المعنى المشتق من المعنيين الأصليين ونعني به معنى الدعاء<sup>2</sup>.

هذا، وقد سُمّي "كرايس" هذه الظاهرة بالاستلزام الحوارية؛ إذ يعتبره من بين الظواهر التي تميز اللغات الطبيعية، على اعتبار أنه في الكثير من الأحيان يلاحظ خلال عملية التخاطب أن معنى العديد من الجمل إذ روعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر في ما تدل عليها صيغها الصورية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> العياشي أدراوي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 95.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 96.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 18.

إنّ "كرايس" ومن خلال مبدأ الاستلزام الحواري أخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، وقد أكد على أن التأويل الدلالي للعبارات في اللغات الطبيعية أمر متعذر إذا نظر فيه فقط إلى الشكل الظاهري لهذه العبارات، لذا اقترح "كرايس" ما يلي<sup>1</sup>:

● معنى الجملة المتلفظ بها من قبل متكلم في علاقته بمستمع.

● المقام الذي تنجز فيه الجملة.

● مبدأ التعاون.

ثانيا: تداولية الفعل الإخباري:

إن إخراج الكلام عن أحواله ومقاماته يسمى إخراجا على مقتضى الحال، حيث يقول السكاكي في هذا السياق: "وإخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى إخراج مقتضى الظاهر وأنه في علم البيان يسمى بالتصريح"<sup>2</sup>. فإجراء الكلام في معناه الأصلي وبحسب مقتضيات الأحوال يحقق فعل الإخبار، أي (الإثبات) وبالتالي يعتبر في هذه الحالة عملا صادرا من المتكلم أو يصنف على أنه فعل كلامي مباشر هدفه إنشاء إثبات للخبر، وهو بذلك لا يختلف عن باقي الأفعال الناشئة من ضروب الإنشاء المختلفة من استفهام وأمر ونهي ونداء وتمن، إذ يرى صلاح الدين ملاوي أن قولنا: "هل جاء زيد؟ هو شبيه بقولنا جاء زيد، والفرق بينهما يكمن في أن الأول استفهام والثاني إخبار (إثبات)، فالإثبات كالاستفهام تماما معنى يحدثه المتكلم وينشئ بنيته فهو لتأمله من كتب إنشاء إثبات للخبر، والثاني إنشاء استفهام عن الخبر"<sup>3</sup>. وقد ذهب "أوستين" إلى الأمر نفسه حين تحدث عن كيفية ربط ضروب الإثبات أو الإسناد الحملّي في الجملة

<sup>1</sup> العياشي أدرابي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 18.

<sup>2</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 259.

<sup>3</sup> صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد: 4، جانفي 2009، ص 39-40.



الخبرية، بحيث يرى في قولنا: "إن جون راقض يدل على أنك حملت أمرا على آخر وأثبتته له وحكمت له كأنك قلت إني مثبت حكمي بكون جون يوجد في حالة الركض"<sup>1</sup>.

وبالتالي يمكن للمتكلم عدم الفصل بين الإخبار عن سائر ضروب الإنشاء الأخرى ذلك أنه يتم تحقيق الفعل الكلامي المباشر أي ما يسمى بـ "الإثبات" مثلما يتحقق فعل الأمر أو الاستفهام وغيرها من الأفعال الكلامية الإنشائية، حيث يقول "أوستين" في هذا السياق: "أن تثبت هو بالضبط أن تنجز من كل وجه قوة فعل الكلام كأن تحذر أو أن تعلن"<sup>2</sup>.

"ففي حال قولي: إن السماء ممطرة، لم أكن مراهنًا ولا مجادلًا ولا محذرًا وإنما كنت فقط مثبتًا لهذه الحالة كواقعة"<sup>3</sup>. إذن ليس شرطًا أن يكون حال الإنجاز، القيام بفعل فيزيائي مادي على وجه مخصوص، وقد وضح صلاح الدين ملاوي ما سبق ذكره بالمقارنة بين فعل الإخبار في الجملة جاء زيد وفعل الاستفهام في الجملة هل جاء زيد؟ بحيث<sup>4</sup>:

- الإخبار: متكلم + عمل (أو فعل) إثبات + قضية (خبر ذو إحالة + نعمة مستقرة ومثاله: Ø + Ø + جاء زيد).

- الاستفهام: متكلم + عمل (أو فعل) الاستفهام + قضية (خبر ذو إحالة + نعمة صاعدة ومثاله: Ø + هل + جاء زيد؟)

ومنه يبدو أن الكلام وفق التصور الذي وضعه صلاح الدين ملاوي هو عبارة عن "أعمال إنشائية تتصل بمنشئها، ولا تختلف فيما بينها إلا من حيث العمل المنجز الذي يحدده القصد وفاقا لعرفية الاستعمال وإن كان إخبارًا أو استفهامًا أو نداءً أو أمرًا أو تعجبًا أو رجاءً أو تمنياً أو نحو ذلك"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 1991، ص 70-71.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 156.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 156.

<sup>4</sup> صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص 40.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 41.

إذن، تختلف العبارات الإنجازية والتي هي عبارات لغوية عن بعضها من خلال الفعل الإنجازي فإذا كان الفعل الإنجازي صريحا ظاهرا كانت العبارة الإنجازية صريحة وإذا كان الفعل الإنجازي غير ظاهر كانت العبارة الإنجازية ضمنية.

### المبحث الثالث: خروج الوظائف النحوية الخاصة ونسخ المعاني والدلالات

إنّ الحديث عن ثنائية الخبر والإنشاء هو حديث عن معيار أو مقياس وضع لاختبارهما وهو صدق/كذب، فالإنشاء كما سبق تعريفه مالا يجوز تصديقه وتكذيبه، وذلك يعود إلى أنّ الألفاظ في الحقيقة لفظان: لفظ له خارج موجود في الكون في أحد الأزمنة جاز تصديقه وتكذيبه، وهو الخبر وآخر ليس له خارج في الكون؛ وإذا لم يكن هناك خارج، فكيف المطابقة وعدمها؟<sup>1</sup>. إذن، التقسيم الحاصل بين ما هو خبر وما هو إنشاء قائم على ما هو معنوي مرتبط بوجود أمر واقع خارجي يمكن قياس مدلول الجملة عليه، صدقا وكذبا أو عدم وجوده<sup>2</sup>. وبالتالي يقسم لفظ الجملة ومدلولها إلى:

- جملة خبرية لفظا ومعنى.
- جملة إنشائية لفظا ومعنى.
- جملة خبرية لفظا إنشائية معنى.
- جملة إنشائية لفظا خبرية معنى.

ومن الاختلافات النحوية التي وقعت بين النحاة؛ اختلافهم حول بعض الأساليب أهي خبر أم إنشاء، ومن بين الأساليب "التعجب"<sup>3</sup>. حيث عده بعضهم إنشاء وعده آخرون من الأساليب الإخبارية، فابن الشجري يرى أنه يجوز الإخبار بجملة التعجب، ذلك "لأنّ التعجب ضرب من الخبر من حيث يدخله التصديق والتكذيب، ومثل ذلك الإخبار بنعم وفاعلها، في قولك: نعم الرجل زيد"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الرضي: شرح الكافية، ج 4، ص 12.

<sup>2</sup> محمد عمار درين: "الإخبار بالجملة الإنشائية، دراسة في الأحكام في ضوء المعنى"، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، السعودية، العدد 5، جمادى الآخرة، 1431 هـ، ص 189.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 190.

<sup>4</sup> هبة الله بن علي الحسيني العلوي: آمالي ابن الشجري، تح: محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1992، ج1، ص 37.

جعل ابن الشجري التعجب ضرباً من ضربوب الخبر، لأنه يدخله التصديق والتكذيب، أي أنه أسلوب يحتمل الصدق والكذب فيجوز الإخبار به، كما أن النحاة اختلفوا كذلك فيما يخص "عسى" فهناك من النحويين من جعلها إنشاءً وهناك من صنّفها على أنها خبر؛ وفي هذا المذهب يقول الخضري: "قال بعض المحققين: إن 'عسى' لإنشاء الترجي، لكن دخول الاستفهام عليها نحو: (فهل عسيتم)، ووقوعها خبراً لـ(إن) نحو: إني عسيت صائماً؛ دليل على أنه فعل خبري"<sup>1</sup>.

كما هو معلوم أنّ الترجي من الأساليب الإنشائية لكن من النحاة من جعله من الأساليب الخبرية وذلك حين دخول الاستفهام على "عسى" أو في حال وقوعها خبراً لـ"إن"، وقد رأى فاضل صالح السامرائي في رأي الخضري فيما يخص خبرية "عسى" أنه حكم لفظي لم يعط فيه أهمية للدلالة؛ أي دلالة الخبر والإنشاء حيث يقول: "وكان عليه أن ينازع في الحكمين، فيستدل على جواز دخول الاستفهام على الإنشاء، وجواز الإخبار عن (إن) به"<sup>2</sup>.

ويواصل السامرائي حديثه عن اختلاف النحاة حول إنشائية بعض الأساليب وخبريتها؛ حيث يقول في موضع آخر "والذي يظهر إن هذه الأساليب وما أشبهها هي أخبار من حيث إنه يمكن تصديقها أو تكذيبها ولكن قد تصبح إنشاءً باعتبار آخر وهو اعتبار نفسي انفعالي، كاستشعار التعظيم والتزيه والتعجب ونحوها، فيكون خبراً باعتبار، وإنشاءً باعتبار آخر"<sup>3</sup>.

إذن، تحديد إنشائية الكلام من خبريته مردّه نفسي انفعالي أو سياقي؛ فالسياق هو من يحدّد ذلك، حيث يقول أبوحيان: "و المرجوع في هذا إلى وضع العرب واستعمالها، فلو استعملت صيغة الأمر في الخبر الذي صيغته ليست مستقبلة بقرينة تدل على ذلك لساغ لها، كما استعملت صيغة الخبر الماضي في غير الخبر وغير زمانه، وذلك في الدعاء في نحو: غفر الله لك؛ إنه خرج عن الخبر وعن الزمان الماضي بقرينة استعماله في الدعاء، فكذلك كان يسوغ استعمال صيغة الأمر في غير

<sup>1</sup> الخضري محمد: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ج1، ص77.

<sup>2</sup> فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص172.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص173.

الأمر وفي غير زمانه، وهو الاستقبال لقريئة تدل على ذلك"<sup>1</sup>، من خلال هذا القول يعتبر التقدير أو السياق هو المحدد لخبرية الجملة وإنشائيتها، والحكم على الجملة بأحدهما مرده إلى الدلالة إضافة إلى المبني.

لقد تحدّث البلاغيون العرب عن استخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي في باب "خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر"، فكما سبق الذكر أن التركيب الخبري يستخدم للدعاء والأمر والنهي أو بعبارة أدق يستخدم للطلب، نحو قولنا "رحمك الله" وهو للدعاء، فقد استعملنا هاهنا الفعل الماضي المجرد من العلامات الإنشائية اللفظية، ويلجأ المتكلم إلى استعمال هذا النمط من التركيب الخبري في الماضي تفاعلاً بلفظ الماضي، على عدّ الرحمة من الأمور الحاصلة التي حقّها الإخبار عنها بفعل ماضٍ. فالتفاعل يكون بلفظ الماضي، كذلك إظهار الحرص في وقوع الفعل المطلوب وقوعه؛ إذ إن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوّره إياه، فكأنما يخيل إليه حصوله فينجزه بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى الاحتراز عن صورة الأمر لما يطلبه المقام من امتناع أن تأمر من هو فوقك كقول العبد إلى المولى: ينظر المولى إلي ساعة، وحمل المخاطب على إيقاع المطلوب أبلغ حمل بألطف وجه كقولك لصاحبك "تأتيني غدا" عوضاً عن "أتيني".

هذه مجموعة الأسباب التي قدّمها خالد ميلاد تقتضي فيها ألفاظ الأمر والنهي أن تنجز بواسطة ألفاظ الخبر، بالإضافة إلى باقي الأسباب التي ذكرها البلاغيون والنحاة منها: القصد إلى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال، ومنها القصد إلى استعجال المخاطب في

<sup>1</sup> أبو حيّان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هندايوي، دار كنوز إشبيلية، السعودية، ط 1، 1998، ج 1، ص 80-81.

<sup>2</sup> خالد ميلاد: الإنشاء في اللغة العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، تونس، ط 1، 2001، ص 464.

تحصيل المطلوب، ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه<sup>1</sup>.

هذا، ويرى خالد ميلاد أن تعليل البلاغيين لإيقاع الإنشاء بألفاظ الخبر في مثل هذا النوع مما سُمّوه خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر، لا يخلو في الحقيقة من التأويل والتعميم، فهي مقاصد يختلط بعضها ببعض ويمكن أن يقع جميعها على الدعاء لتأويله بما ذهبوا إليه بتأويلات عامة وإن مثل هذه التأويلات مما اختص به الدرس البلاغي عموماً إذ يعتبرون أن علمهم مختلط بالأدب بل إنه فرع منه<sup>2</sup>. إذ يقول فاضل صالح السامرائي في هذا السياق: "قد يُعبّر الخبر بلفظ الإنشاء وعن الإنشاء بلفظ الخبر، فما يعبر به عن الخبر بلفظ الإنشاء ما يقع بعد همزة التسوية أو غيرها من أدوات الاستفهام مما يفهم خبراً كقولنا 'سواء علي أقمت أم قعدت' أي سواء علي قعودك وقيامك وكقوله تعالى: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ". البقرة: 6، أي سواء عليهم إنذارك وعدمه"<sup>3</sup>.

فالاستفهام هو أسلوب من الأساليب الإنشائية لكن يعبر به عن الخبر وهذا ما يبدو في الآية الكريمة السابق ذكرها، إذ عبّر عن الخبر بلفظ الإنشاء المتمثل في أسلوب الاستفهام للإخبار عن الإنذار أو عدمه سواء، والأمر نفسه في قوله تعالى: "سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشِيرِ". القمر: 26، فقد ورد الاستفهام هنا للإخبار وليس للإنشاء، أي سيخبرهم الله ويعلمهم من هو الكذاب الأشير آنذاك، وبالتالي حدث هنا نسخ للمعنى والدلالة من الاستفهام الإنشائي إلى الإخبار.

وكذلك الأمر في أسلوب الأمر وهو أسلوب إنشائي لكن بالإمكان أن يعبر به عن الخبر كقوله تعالى: "قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا". مريم: 75. هنا إخبار بالأمر أن الله تعالى سيمد لمن كان في الضلالة مداً، وليس هنا الأمر بمفهومه الإنشائي الطلبي، إذا حدث

<sup>1</sup> خالد ميلاد: الإنشاء في اللغة العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ص 464.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 464-465.

<sup>3</sup> فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 180.

ها هنا نسخ للدلالة والمعنى من أمر إنشائي إلى إخبار، وكذلك الأمر في باقي الأساليب كالنهى مثلا في قولنا "لا تخن ليثق الناس بك" هنا إخبار عن جزاء عدم الخيانة هو أن تكسب ثقة الناس.

ويذهب فاضل صالح السامرائي في موضع آخر عن التعبير عن الإنشاء بلفظ الخبر ومما عبر به عن الإنشاء بلفظ الخبر قوله تعالى: "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ". البقرة: 233، أي ليرضعن وقوله "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ". البقرة: 228، أي ليربصن<sup>1</sup>.

ففي الآيتين الكريمتين تعبير عن الإنشاء بلفظ الخبر أي عدول الإنشاء إلى الخبر ونسخ في المعنى والدلالة، فالظاهر أن الآية الكريمة إخبارية لكن تحمل في طياتها معنى الأمر وبالتالي هي إنشاء بلفظ الخبر وكذلك قوله تعالى: "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ". البقرة: 83، عدل الإنشاء هنا إلى الخبر، فقد عبر في هذه الآية الكريمة عن الإنشاء بلفظ الخبر، ففي هذه الآية أمر من الله تعالى لبني إسرائيل ألا تعبدوا إلا الله.

فالحكم بالإنشاء أو بالإخبار لا يكون بظاهر الجملة أو العبارة إنما يفهم من السياق حيث يقول السامرائي في هذا الصدد "إن العبرة بمدلول العبارة لا بصورتها فإن كان مدلولها إنشاء كانت إنشاء وإن كان مدلولها خبرا كانت خبرا بغض النظر عن صورة التعبير فقولك 'صبرك يا خالد' طلب سواء قدرت اصبر صبرك أم أسألك صبرك وقوله تعالى: "غُفْرَانَكَ رَبَّنَا". البقرة: 285، طلب أي اغفر لنا سواء قُدر الكلام (اغفر غفرانك) أو نسألك غفرانك"<sup>2</sup>.

ويضيف السامرائي أسلوبا آخر وهو أسلوب "الإغراء والتحذير" ففي قولنا "النار النار" هو تحذير من النار، ويكون التحذير والإغراء بالرفع والنصب وقولنا "السلاح السلاح" بالنصب إغراء وكذلك لو قلت السلاح السلاح بالرفع فهو طلب على أي حال وأي كان التقدير، وهي إنشاء بأسلوب الخبر إذ العبرة بالمدلول، وقد اعتبرها بعض النحاة خبرا لإنشاء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 180.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 181.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 181.

هذا وقد رصد السامرائي بعض الجمل التي تحتمل الأسلوبين معا أي الخبر والإنشاء حيث يقول: "من الجمل ما يحتمل الخبر والإنشاء وذلك قولنا 'رزقك الله' و'عافاك الله' فهذا يحتمل الدعاء والإخبار ونحو 'بعت واشتريت' فإن كان ذلك بمعنى العقد كان إنشاء وإلا كان خبرا، وإن كان المعنى قل له ليفعل كان إنشاء"<sup>1</sup>.

والمسؤول عن تحديد مدلول العبارة أهو خير أم إنشاء هو السياق، فهناك جمل يكون فيها الأسلوبان معا مثل رزقك الله تفيد الدعاء وهو أسلوب إنشائي، كما تفيد الإخبار، وقد ورد هذا الجمع بين الأسلوبين في قول ابن هشام: "من الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله أمثلة منها قوله تعالى: "قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا". المائدة: 23، فإن جملة "أنعم الله عليهما" تحتمل الدعاء فتكون معترضة والإخبار فتكون صفة ثانية... ومنه قوله تعالى: "أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ". النساء: 90، فذهب الجمهور إلى أن "حصرت صدورهم" جملة خبرية... وقال أبو العباس المبرد إنشائية معناها الدعاء"<sup>2</sup>.

**أولاً: أدوات عدول الخبر إلى الإنشاء والإنشاء إلى الخبر:**

يتحول الخبر إلى إنشاء والإنشاء خبرا، فينسخ المعنى والدلالة، وذلك عن طريق<sup>3</sup>:

- **قد:** إذا دخلت (قد) على الإنشاء حولته خبرا وذلك نحو قولك "عافاك الله وجزاك الله خيرا" فإن هذا دعاء فإذا قلت "قد عافاك الله" و"قد جزاك الله خيرا" كنت مخبرا... وكذلك إذا قلت "يعغفر الله له" و"يرحمه الله" فإذا أدخلت (قد) فقلت "قد يعغفر الله له" و"قد يرحمه الله" كنت مخبرا على وجه التقليل.

- **السين وسوف:** بهما يصير الكلام خبرا وذلك نحو قولك: "يرحمه الله" و"يهديك الله" فإن هذا دعاء فإن قلت: "سيرحمه الله" أو "سوف يرحمه الله" أو "سيهديك الله" كنت مخبرا لا داعيا.

<sup>1</sup> فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 182.

<sup>2</sup> ابن هشام: معني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 2، ص 430.

<sup>3</sup> فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 183.



– إن: إذا دخلت "إن" على الدعاء جعلته خبراً لأن النواسخ لا تدخل على الدعاء فقولك "ويل له" أو "الويل له" و"رحمة الله عليه" دعاء، فإن قلت "إن الويل له" أو "إن رحمة الله عليه" كنت مخبراً لا داعياً.

– ما النافية: وهي لا تدخل على الدعاء بخلاف "لا" فإذا قلت: "لا عافاه الله" و"لا فض الله فاك" كنت داعياً، فإن قلت "ما عافاه الله وما فض الله فاك" كنت مخبراً.

– الذكر والحذف: قد يتعلق الذكر والحذف بالدلالة على الخبر والإنشاء فيكون الذكر بمعنى الحذف بمعنى آخر، وذلك نحو قولك "تذكر النعمة حمداً وشكراً" و"عند الشدة صبراً لا جزعاً" تصبح نفسك عليها، أو عند ظهور أمر معجب (عجبا) فهذه من الجمل الإنشائية فإن ذكرت أفعالها فقلت "أحمد الله حمداً واشكره شكراً" و"حمدته حمداً" أو "شكرته شكراً" أو "أصبر صبراً" أو "أعجب عجباً" كانت أخباراً لا إنشائية.

ويخرج الخبر إلى أغراض أخرى نحو<sup>1</sup>: الوعيد في قوله تعالى: "سُنُّرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ". فصلت: 53.

كما يخرج إلى غرض التعظيم نحو قوله تعالى: "سُبْحَانَ اللَّهِ". الصفات: 159. وإلى غرض التبكيت والتحقير نحو قوله تعالى: "ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ". الدخان: 49.

وتتعدد أغراض الأساليب الإنشائية فقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي الذي هو طلب الفهم أو طلب الخبر إلى الخبر نحو الاستفهام الإنكاري: كقوله تعالى: "فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ". الأحقاف: 35. والاستفهام التقريري نحو قوله تعالى: "أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ". الأعراف: 172، كما يوجد هناك غرض آخر وهو غرض التأكيد كذلك نحو قوله تعالى: "وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا". الأعراف: 4.

وفي هذا السياق وازن أحمد المتوكل بين اقتراحات السكاكي فيما يخص التأويل الدلالي من الاستفهام الظاهر إلى الطلب، حيث يضبط السكاكي من خلال تحليله علاقة المعنى الصريح بالمعنى

<sup>1</sup> خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 210.

المستلزم مقامياً<sup>1</sup>. وبين ما يعرضه المحدثون لوصف الظاهرة نفسها نحو مبادئ "جرايس" وتصنيف "سورل" للأفعال الكلامية، هذا وقد توصل أحمد المتوكل إلى نقاط تقاطع واشتراك كثيرة لتحليل الظاهرة، فضلاً عن تبدي إرهاصات قيمة في اقتراحات السكاكي تمكن من تحديد المعنى المنتقل إليه<sup>2</sup>. ففي قولك لمن تراه يؤذي الأب: "أتفعل هذا؟" امتنع توجيه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم ممّا لا يلبسه من نحو: أتستحسن؟ ووُلد معنى الإنكار والزجر أو كما إذا قلت لمن يهجو أباه مع حكمك بأن هجر الأب ليس غير هجر النفس: هل تهجو إلا نفسك؟ أو غير نفسك؟ امتنع إجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه أن يكون المهجو احتمال عندك توجهها إلى غيره، وتولد منه معنى الوعيد والزجر<sup>3</sup>.

وبالتالي إذا أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام غير مطابق فإن معناها الأصلي طلب الفهم تصوّراً أو تصديقا يخرج إلى معان أخرى حسب مقامات الكلام، ومن بين المعاني التي يخرج إليها الأمر كقوله تعالى: "فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ". المائدة: 91. وقد يخرج إلى النهي كقوله تعالى: "أَتَخْشَوْنَهُمْ<sup>٥</sup> فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ". التوبة: 13.

ويخرج الاستفهام إلى أغراض أخرى كالنفي مثل قوله تعالى: "هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ". الرحمن: 60، والتوبيخ كقوله تعالى: "أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا". الشورى: 24. كما يخرج الاستفهام إلى غرض التهكم كقوله تعالى: "أَصَلَّاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ". هود: 87.

وبالتالي يقوم السياق بدور مهم في تحديد المعنى الذي يتفرع عن المعنى الأصلي "الاستفهام" فقد يخرج إلى أغراض أخرى كما سبق الذكر من نفي وتوبيخ وتهكم... وهذا راجع إلى نبرة المتكلم التي يؤدي بها المعنى الذي يريده، حيث يقول محمد أبو موسى في هذا السياق "نجد المتكلم

<sup>1</sup> خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 211-212.

<sup>2</sup> أحمد المتوكل: "اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي"، أعمال الندوة الثالثة في البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1981، ص 17.

<sup>3</sup> السكاكي: مفتاح العلوم، ص 147.

يعمد أحيانا إلى الصوت ويرفعه أو يخفضه أو يوزع علوه وانخفاضه في تقطعات وتنغيمات معينة يريد بذلك أن يحمل الأنغام ما أحس أنه تفلت من الكلمات والتراكيب، بل أحيانا يشير بيده إشارات قصيرة هادئة أو طويلة قوية، وأحيانا يسخر تقاطيع وجهه فيقبض أو ييسط، أو يحرك رأسه وما شابه ذلك مما يصاحب النطق وهو في حقيقته كلام غير منطوق<sup>1</sup>، يتطلب الاستفهام توافر عناصر ليكون استفهاما حقيقيا ذلك لأن الاستفهام أسلوب حوارى وبغياب القيد الوصفي للعنصر فيفهم من السياق أو من قرائنه أن المعنى المراد غير الاستفهام بل يخرج إلى أغراض أخرى أو كما يسميه النحاة والبلاغيون القدماء خروجا عن المقتضى الظاهر، فالاستفهام الإنكاري مثلا يحمل معنى النفي بعد الأداة ويأتي لتعريف المخاطب أن ذلك المدعى ممتنع عليه وقصد تكذيبه<sup>2</sup>، وذلك نحو قوله تعالى: "أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ". الزخرف: 40، ويدخل الإنكاري التويخي ضمن الاستفهام الإنكاري ومعناه أن ما بعد الأداة واقع، ولكنه قُبْحُ وفاعله يستحق التويخ، وقد كثر في القصص القرآني ذلك لأن فيه حثَّ المخاطب على التفكير، ومن بين الآيات التي ورد بها معنى تويخ الفاعل وبيان أنه ما كان ينبغي أن تقع، قوله تعالى: "قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَّا يَمْلِكُ لَكُم ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۗ وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ". المائدة: 76. وكذلك قوله تعالى: "أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ". الأعراف: 80.

في هذه الآية الكريمة يسأل الطرف الأول إذ لا يمكنه أن يسأل لأنه عالم بكل شيء، والطرف الثاني لا يمكنه أن يكون أعلم من السائل، فالعلاقة بين الطرفين تقتضي الانتقال من الفعل الكلامي المباشر والمتمثل في المعنى الحرفي للاستفهام إلى الفعل الكلامي غير المباشر والمتمثل في المعنى المستلزم الذي اقتضته العلاقة بين الطرفين والمقام وهو ما يعرف بالإنكار والتويخ، فقوله تعالى: "أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ" استفهام جاء بصيغة الإنكار التويخي وقد أدت الآية "ما سبقكم بها من أحد" وظيفة توكيدية حجاجية غرضها التويخ.

<sup>1</sup> محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، مصر، ط 6، 2011، ص 218.

<sup>2</sup> الزركشي بدر الدين محمد أبو الفضل إبراهيم: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، 1957، ص 516.

ومن أنواع الاستفهام الإنكاري أيضا الإنكار التكذيبي ومعنى هذا النوع من الاستفهام أن ما بعد الأداة غير واقع وأن مدعيه كاذب كقوله تعالى: "أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ۗ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا". الإسراء: 40. وردت الهمزة هنا في هذه الآية الكريمة "أفأصفاكم" إنكارية وتعني أفخصكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بأفضل الأولاد إذ لم يجعل لنفسه نصيبا منهم واتخذ دونهم وهم البنات فقد ورد الإنكار التكذيبي هاهنا بارزا هذا ما جعل ما بعد الاستفهام غير واقع وأن مدعيه كاذب.

نوع آخر من أنواع الاستفهام الإنكاري وهو الاستفهام التقريري ويعرف على أنه "حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده"<sup>1</sup>، أي إخراج ما ثبت من تقرير عند المخاطب بصورة الاستفهام كقوله تعالى: "أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى". الضحى: 6، فالاستفهام التقريري يفيد تثبيت الأمر في قرار المخاطب، إذ يستعمل في الإقناع وكل ذلك له علاقة بالنفوس وينقسم الاستفهام التقريري إلى:

- **تقرير التحقيق والتثبيت:** ويراد به إثبات مضمون الجملة وإفادة أنه واقع كقوله عز وجل "وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ۗ قَالُوا بَلَىٰ أ و رَبَّنَا ۗ قَالَ فذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ". الأحقاف: 34. جاء هاهنا في الآية الكريمة الاستفهام بالهمزة لإثبات مضمون القول، كما أنه أفاد أنه هو الواقع وبالتالي جعله في قرار المخاطب.

- **طلب إقرار المخاطب بما يريد المتكلم:** يراد بهذا النوع من الاستفهام التقريري دفع المخاطب إلى الاعتراف بحقيقة ثابتة لا تدفع كقوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ۗ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ۗ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ". المائدة: 116، ومنه يمكن اعتبار الاستفهام في الآية بما تضمن من إستراتيجية توجيهية كما يقول الشهري يحمل دلالة على إلزام المخاطب بالمحتوى المتضمن في القول ومنه الاعتراف بالمضمون القضوي للآية.

<sup>1</sup> الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص 518.

هذا وترى خديجة محمد الصافي أن الخبر قد يتناسخ بفعل الإنشاء بفعل السكت<sup>1</sup>، في نحو قوله تعالى: "قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا". المائدة: 23، فجملة أنعم الله عليهما تحتل أن تكون خبرية بأن لا يكون هناك سكت فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لـ "رجلان" أي قال رجلان موصوفان... أنعم الله عليهما بالإيمان وتحتل مع السكت أن تكون دعائية مثلها في قولك "جاءني زيد رحمه الله" فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها من الإعراب<sup>2</sup>.

وقد تأتي وظيفة الدعاء على جهة الذم كقوله تعالى: "قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ". عبس: 17، وقد ذهب ابن فارس في هذا المقام أن العرب تخالف اللفظ معناه، ففي هذه الآية تُنسخ الدعاء بالتعجب، فالتعجب في هذا المقام قرينة لفظية على النسخ الثاني إلى مجرد التنبيه على المدح واستحسان الشيء لا أن يراد منه الوقوع بعكس الآية الكريمة<sup>3</sup>. كذلك في قوله تعالى: "قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا". مريم: 4، فزكرياء عليه السلام هنا في الآية الكريمة لا يريد إخبار الله تعالى بحاله لأن الله تعالى يعلم بحاله ولا يخفى عليه شيء، لكن المراد من قوله هذا إظهار الضعف وهو أحد الدلالات الهامشية لقوله ذلك<sup>4</sup>، ويمكن اعتبار إظهار الضعف مظهرا أوليا يستعطف به الله داعيا بقوله "رب" في أول خطابه ومردفا خطابه بقوله "ولم أكن بدعائك رب شقيا". للتدليل على أن له حاجة في نفسه لا يخيبه الله فيها ولا يحرمه منها وإن دعاه<sup>5</sup>.

إن دعاء سيدنا زكرياء في هذه الآية، فيه جانب من اللامقول والمسكوت عنه؛ إذ يخفي عليه السلام رغبته في الولد بتصريحه أنه وهن العظم منه واشتعل رأسه شيبا وما يؤكد أنه دعاء

<sup>1</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 86-87.

<sup>2</sup> ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 74.

<sup>3</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 87.

<sup>4</sup> سعد أبو رضا: في البنية والدلالة، رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، منشأة المعارف، مصر، (دط- دت)، ص 91.

<sup>5</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 89.

### الفصل الثالث: الجملة بين الخبر والإنشاء تداخل الأساليب ونسخ المعنى

---

قوله عليه السلام في نهاية الآية "ولم أكن بدعائك رب شقياً" هي رغبة خفية من سيدنا زكرياء جعلها في قالب الدعاء.

## الفصل الرابع: النواسخ الفعلية والنسخ الوظيفي والدلالي

### للمجملة في القرآن الكريم

- المبحث الأول: النسخ الوظيفي والدلالي للمجملة الاسمية بـ "كان وأخواتها"
- المبحث الثاني: النسخ الوظيفي والدلالي للمجملة الاسمية بـ "كاد وأخواتها"
- المبحث الثالث: النسخ الوظيفي والدلالي للمجملة الاسمية بـ "ظن وأخواتها"

### المبحث الأول: النسخ الوظيفي والدلالي بـ "كان وأخواتها"

إنّ دراسة الفعل الناقص تتم في إطار المعنى الدلالي والذي يفرضه سياق الجملة، فالنواسخ بمجرد دخولها على الجملة الاسمية تحدث تغييرا نحويا أي من ناحية الإعراب، ومن ثمة يطرأ على الجملة تغييرا دلاليا وهو المعنى الكامن والخفي وراء هذه الأفعال الناسخة، فكل فعل ناسخ يملك دلالاته الخاصة التي تفرض علينا إبراز المعنى الكامن خلف مصطلح دلالة البنية وذلك باستعمال منهج الموازنة بين النصوص في استعمال الصيغ، وبالتالي لا بد من استخدام الفعل الناقص الذي يتناسب وسياق الجملة.

وبما أنّ القرآن الكريم يعدّ نموذجا لغويا بامتياز، سنحاول من خلال هذا الفصل أن نستشف الأفعال الناقصة وما أحدثته من نسخ دلالي ووظيفي (نحوي/ تركيب) في الآيات الكريمة.

**أولاً: الفعل الناقص الماهية وسبب التسمية:**

اختلف النحاة حول ضبط مفهوم الفعل الناقص، وسبب تسميته بالناقص، فسيبويه نجده قد جمع في تعريفه للفعل الناقص بين تجرده من الدلالة على الحدث وبين أنه لم يكتف بمرفوعه وبالتالي لا تحصل الفائدة إلاّ بالمنصوب حيث يقول: "وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول كان عبد الله أحاك، فإنما أدرجت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك في الماضي"<sup>1</sup>.

أمّا ابن هشام الأنصاري فيرى أنّ سبب تسميته بالناقص لكونه: "لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الأكثرين لأنّه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان، والصحيح الأوّل"<sup>2</sup>.

وقد انتهج بعض النحاة نهج ابن هشام فجعلوا سبب التسمية بالفعل الناقص لأنّه لم يتم مع مرفوعه كلاما تاما، بل يحتاج إلى منصوب لتحصل الفائدة، بخلاف الفعل التام الذي يكتفي بمرفوعه، في حين أطلق بعضهم الآخر تسمية "الفعل الناقص" لأنّه سلب الدلالة على المصدر في حين يدل

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 4.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 137.



الفعل التام على الحدث والزمن، أمّا الفعل الناقص فيدل على الزمن مجردا من الحدث على خلاف المصدر والمشتقات التي تدل على الحدث دون الزمن.

أمّا السيرافي فيرى أنّ: "هذه الأفعال إذا كان مقدرًا دخولها على اسم وخبر لم يجز الاقتصار على الاسم دون الخبر، ولا على الخبر دون الاسم كما لم يجز الاقتصار على المفعول الأوّل في ظننت ولا على الثاني"<sup>1</sup>.

ويذهب الزمخشري إلى تحديد معنى النقص حيث يقول: "ونقصها لمن من حيث أن نحو (ضرب) و(قتل) كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً"<sup>2</sup>، يحدد الزمخشري نقص هذه الأفعال ويربطه بحاجتها للخبر.

ويحدد ابن يعيش سبب نقص هذه الأفعال إذ يرى أنّه راجع إلى نقص دلالتها على الحدث حيث يقول "وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك ضرب فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب وإنما فهي تدل على ما مضى من الزمان فقط ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط ولما نقصت دلالتها كانت ناقصة"<sup>3</sup>.

وقد ردّ الرضي على فكرة النقص بقوله "وما قال بعضهم من أنّها سميت ناقصة لأنّها تدل على الزمان دون المصدر 'الحدث' ليس بشيء لأنّ 'كان' في نحو 'كان زيد قائما' يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله، فجاء أوّلا بلفظ دال على حصول ما تم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكانت قلت: حصل شيء ثم قلت حصل القيام"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ص 299.

<sup>2</sup> الزمخشري: المفصل، ص 3.

<sup>3</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 7، ص 89.

<sup>4</sup> الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 2، ص 390.

هذا وقد حاول السيوطي جمع المشتبهات من كان وأخواتها؛ جاعلا "كان" هي الأم التي تحضن بقية الأخوات؛ لأنّ كلّ فعل من أخواتها ينطوي تحت لواء الكينونة ويحمل معناها في داخله، إلّا "ليس" حيث جعلها منفردة لكونها لا تنصرف حيث يقول: "كان" أمّ الأفعال لأنّ كلّ شيء داخل تحت الكون لا ينفك من معناها ومن ثمّ صرفوها تصرفا ليس لغيرها، وأصبح وأمسى أختان لأنّهما طرفا الزمان، وظلّ وأصبح أختان لأنّهما صدر النهار وبات وصار أختان لاعتلال عينهما، وزال وفتى وانفك وبرح ودام أخوات للزوم أولهما 'ما'، وليس منفردة لأنّها لا تنصرف"<sup>1</sup>.

ومحصلة المفاهيم النحوية القديمة التي وضعت للفعل الناقص سببان الأوّل: أنه الفعل الذي يحتاج إلى خبر لإتمام معناه، فبدون الخبر لا تحصل الفائدة ولا يفهم المتلقي الخطاب، والثاني أنّه: سلب الدلالة على الحدث، وحمل الدلالة على الزمان فقط.

وبذلك فهي أفعال ناقصة لا تتمّ الفائدة بها وبمرفوعها، بل لا بد من وجود منصوب ليستقيم المعنى، على خلاف الأفعال التامة والتي تتمّ الفائدة بها وبمرفوعها فقط، فأفعال من قبيل قتل وقرأ وكتب، تشكّل مع مرفوعها كلاما، أمّا الأفعال الناقصة فلا يمكنها تشكيل كلام مع المرفوع لوحده بل ينبغي حضور الخبر أو ما يسمى المنصوب فهي لا تستغني عنه لتصبح كلاما.

وسبب وجود اسمين بعد الأفعال الناقصة، هو دخولها على الجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ والخبر، للدلالة على زمن الخبر، وسبب عملها فيهما، لأنّها أفعال متصرفة مؤثرة في معنى الجملة فأشبهت "ظننت"، وسبب رفعها للمبتدأ، ونصبها للخبر، لأنّها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال، فما تسند إليه مشتبه بالفاعل الحقيقي.

وقد تطرق اللغويون المحدثون إلى الحديث عن هذا الصنف من الأفعال، ويعتبر مهدي المخزومي من اللغويين المحدثين الذين أبدوا رأيهم فيما يخصّ قضية النواسخ أو ما يسمّى بالأفعال الناقصة؛ إذ يرى أنّ هذه الأفعال مختلفة من حيث الدلالة والاستعمال، هذا ما يجعل جمعها في باب واحد أمرا مستحيلا لا نستطيع تطبيقه، أمّا فيما يخصّ الفعل "صار" فإنه يؤكّد على وجوب فصله

<sup>1</sup> السيوطي جلال الدين: الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ج 2، ص71.

عن هذه المجموعة، ويبيّن السبب في ذلك، أنّها تدخل على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً، فتقول صار الطين إبريقاً، صار الحق باطلاً، فلو حذفت "صار" من هذين التركيبين لأصبح الكلام: الطين إبريق، والحق باطل، وهذا ليس بالأمر المقبول لأنّ الطين لا يكون إبريقاً ولا الحق باطلاً حيث الدلالة النحوية<sup>1</sup>.

إنّ دلالة صار هي التحول والانتقال من حال إلى حال، وهي دلالة ملازمة لها حتى وإن لم تكن فعلاً ناقصاً<sup>2</sup>، وفي هذا المذهب يقول ابن يعيش: "وقد تستعمل بمعنى جاء فتعدى بحرف الجر، وتفيد معنى الانتقال... كقولك صار زيد إلى عمرو، وكلّ حي صائر للزوال... فلو قلت: زيد إلى عمرو، لم يكن كلاماً، وإنما استعمالها هنا بمعنى جاء كما استعمالوا جاء بمعنى صار في قولهم: ما جاءت حاجتك؟ أي: ما صارت؟"<sup>3</sup>، وبالتالي يصنّف المخزومي المنصوب بعد صار ليس خبراً، ولا مفعولاً، وإنما تمييزاً وظيفته إزالة الإبهام أي إزالة إبهام النسبة في الصيرورة إلى الفاعل، فإن قيل: تحوّل الطين أو صار، كان الأمر مبهماً، وموضوعها نسبة التحول إلى الطين، فأتي بكلمة (إبريقاً) لإزالة ذلك الإبهام<sup>4</sup>.

وقد ألحق الفعل "ليس" بالفعل "صار" أي وجب كذلك إخراجها من المجموعة، لأنها تدلّ على النفي، ويوضح معنى دلالتها على النفي بأنّه نفي أن يكون الخبر بعدها وصفاً للمبتدأ في المعنى أو يكون عين المبتدأ، ونصب الخبر بعدها على الخلاف.

وقد وضع المخزومي تصنيفاً لهذه الأفعال بحسب دلالتها على معانيها، وهي كما يلي:

- **قسم يدل على الكينونة العامة:** وهو الفعل كان، ويلحق بها الأفعال: استقر، وجد، حدث، حصل.

<sup>1</sup> مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 178.

<sup>2</sup> نزار بنان شمكلي: الاستدراك النحوي عند المتأخرين والمحدثين، دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2017، ص 173.

<sup>3</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 4، ص 353.

<sup>4</sup> مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 179.

- قسم يدل على الكينونة الخاصة: أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات؛ فأصبح تدل على الوجود في الصباح وأمسى في المساء، وأضحى في الضحى، وظلّ في النهار، وبات في الليل، ويرى أنّه يجب إلحاق الفعل "غدا" بهذه المجموعة لأنّه يدل على الوجود في الغداة، كما أنّه لا يكتفي بمرفوعه نحو: غدا النهار جميلاً.

- قسم يدل على الكينونة المستمرة: وهو مازال، وما انفك، ما برح، ما فتى، مادام، ويرى أنّه يجب إلحاق ما وجد، ما استقرّ بها.

ويذهب فيما يخصّ المنصوب بعدها، إلى أنّه يُعرب حالا وليس خبراً، وهو رأي الكوفيين الذي خالفوا البصريين الذين يرون أنّ المنصوب بعدها خبراً.

في حين ذهب شوقي ضيف مذهب الكوفيين في "كان وأحواتها"، لأنه يرى أنّ اعتماد منهج البصريين فيه خلل كبير، فالفعل فيها كما يرى ناقص لا فاعل له، وللخروج من هذا المأزق النحوي يفضّل شوقي حذف هذا الباب من الدراسات النحوية.

والمقصود بأحواتها نظائرها في العمل<sup>1</sup>، وجميعها أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر، فتقوم بتغيير حال الخبر من الرفع إلى النصب، أمّا المبتدأ فيبقى على حاله، هذا من الناحية الإعرابية، أمّا من ناحية التسمية فيتغير لفظ المبتدأ إلى اسم كان، أمّا الخبر فيصبح خبر كان، وتقيّد النواسخ إسناد الجملة الاسمية بوقت مخصوص أو حالة مخصوصة فهي وسط بين الأفعال التامة وأحرف المعاني (الأدوات)، وهذه الأفعال الناقصة خلعت دلالتها على الحدث وبقيت دلالاتها على الزمان<sup>2</sup>، فهي أفعال غير حقيقية، فالفاعل فيها غير فاعل في الحقيقة، والمفعول فيها غير مفعول على الصحة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الصبان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 1، ص 457.

<sup>2</sup> أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 1995، ج 1، ص 107.

<sup>3</sup> ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 81.

فإذا كانت "كان" تفيد اقتران مضمون الجملة العربية بوظيفة مخصوصة تتعلق بالدلالة على الزمن الماضي فإن بقية أخواتها تدل على وظائف معينة ترتبط هي الأخرى بالدلالة على زمن ما، حيث تتعلق أصبح في الجملة العربية بربط مضمونها بالصباح وتفيد أضحى اقتران مضمونها بالضحى أمّا "أمسى" فتتعلق بربط دلالة الجملة العربية بالمساء، وبات لربط مضمون الجملة بالليل، وتفيد "مادام" استمرارية الماضي بالحاضر واقتران الجملة بالدوام أمّا "مازال، ما انفك وما فتئ" فتفيد استمرار مضمون الجملة في الحال.

ويرى تمام حسان أن للجملة الاسمية إسنادا لا على معنى الزمن، فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف فإذا أردنا أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن تدخل الناسخ عليها فتزيل عنها طابعها الأصلي وهو الخلو من الزمن وهذا ما يراه تمام حسان معنى للنسخ، وبالتالي النسخ عند تمام حسان هو إدخال الزمن على الجملة الاسمية لكون الجملة الاسمية خالية من الزمن، فهي تحتوي على الحدث فقط مجردة من الزمن، وبالتالي الناسخ يعطي معنى جهة ما من جهات الفهم<sup>1</sup>.

ويعتبر تمام حسان أن النواسخ كلّها أدوات وأن بعضها محوّل عن الفعلية والتي لا تزال محتفظة بصورتها بين الأفعال التامة نحو كان، دام، زال، برح... ويرى أنه لما أصبحت هذه الأفعال بين النواسخ زال عنها معنى الحدث وهو سمة التمام فاتخذت بدلا عنه معنى آخر من معاني الجهة واكتفى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، ص 130.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 128.

وقد وضح تمام حسان معاني النواسخ أو كما يطلق عليها هو الأدوات كما يلي:

معناها		الأداة	معناها		الأداة	معناها		الأداة
الجهة	الزمن	/	الجهة	الزمن	/	الجهة	الزمن	/
المقاربة	متصرف	كاد	اتصال الماضي بالحاضر	متصرف	ما زال	-	متصرف	كان
المقاربة	ماضٍ فقط	كرب	اتصال الماضي بالحاضر	متصرف	ما انفك	التحوّل	متصرف	صار
الشروع	ماضٍ فقط	أخذ	اتصال الماضي بالحاضر	متصرف	ما فتئ	الإمساء	متصرف	أمسى
الشروع	ماضٍ فقط	جعل	اتصال الماضي بالحاضر	متصرف	ما برح	الإصباح	متصرف	أصبح
الشروع	ماضٍ فقط	طفق	النفي	ماضٍ فقط	ليس	الاستمرار	متصرف	ظلّ
المقاربة	متصرف	أوشك	الغداة	متصرف	غدا	الليل	متصرف	بات
الرجاء	ماضٍ فقط	عسى	الشروع	ماضٍ فقط	راح	الضحى	متصرف	أضحى
الترقب	ماضٍ فقط	اخْلَوْلِقْ	العود	ماضٍ فقط	آمن	التعليق الزمني	ماضٍ فقط	مادام

يرى تمام حسان وفقا للتصنيف الذي وضعه أنّ جميع النواسخ يفيد الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث، وأنّ جميعها إلّا "كان" يضيف إلى معنى الزمن أحد معاني الجهة وأن بعضها لا يتصرف أبداً، وما تصرف منها فإنه ناقص التصرف، فقد يستعمل منه المضارع فقط أو المضارع والأمر ووظيفتها الأساسية هي النسخ<sup>1</sup>.

وأورد تمام حسان أنّ هذه الأدوات أي النواسخ ليس من بينها ما يعمل عمل الأفعال من حيث الإسناد والتعدّي واللزوم.

ويذهب إبراهيم السامرائي إلى أن تسمية هذه الأفعال بالناقصة تسمية اعتبارية لا سند علمي لها حيث يقول: "إن نقص هذه الأفعال بكونها لا تكتفي بمرفوعها بل تتعداه إلى المنصوب فذلك لا يؤلف ما يدعو إلى هذه التسمية الاعتبارية وذلك لأنّ المتعدي من الأفعال هو الفعل لا يكتفي بمرفوعه بل يتعدى إلى المنصوب وهو مفعول به وقد يكون هذا الفعل متعدياً لأكثر من مفعول واحد وهذه الحالة في الأفعال الناقصة وهي مثلها سواء بسواء ذلك أنّ كان ونحوها لا

<sup>1</sup> تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، ص 130

تكتفي بمرفوعها وتفتقر إلى المنصوب ومثلها "ضرب" ونحوه لا يكتفي بمرفوعه بل لا بدّ من المنصوب الذي يقع عليه الحدث وهو الضرب. ويبدو من العرض أن مصطلح "الناقصة" لهذه الأفعال غير صحيح وإنما هي تسمية اعتباطية كما تدل على ذلك الآراء المختلفة التي قال بها الأقدمون للوصول إلى هذه التسمية<sup>1</sup>.

ويعتبر أبو المكارم الجملة المنسوخة جملة مقيدة، وقد أطلق عليها اسم الجملة الاسمية المقيدة، حيث يرى أن الجملة المنسوخة ترتبط فقط بالتغير الذي يترتب على الحكم الإعرابي الذي يصيب التركيب، دون الالتفات إلى بقية صور التغير التي تلحق الجملة الاسمية، ويواصل قائلاً: "فما ذلك التغير إلا ما أصاب الجانب الشكلي، أما الجانب الموضوعي، الذي هو أكثر أهمية وأعمق وقعا في الجملة الاسمية، فهو تغير دلالي يتضمن نوعاً من تقييد طرفي الإسناد، سواء أكان تقييداً بالسلب أي: نفي هذا الحكم وإزالته، أم تقييداً للزمن أي ربط الحكم بمدة لا تتجاوزها"<sup>2</sup>.

### ثانياً: دلالات ومعاني "الكينونة":

إنّ احتياج الفعل الناقص "كان" للمرفوع والمنصوب هو الذي يقوم بتحديد دلالاته أتاماً أم ناقص، وقد اعتنى النحاة، ومعرّبو القرآن الكريم بالعلاقة بين معنى الفعل وعمله، وظهر ذلك واضحاً في الأفعال الناسخة؛ كان وأخواتها، أفعال المقاربة والرجاء والشرح، أفعال القلوب...<sup>3</sup>، فقد عرف النحاة لـ"كان" عدة معاني وظيفية ارتبطت بمعناها، فهي إمّا ناقصة مجردة من معنى الحدث لا تفيد إلاّ الدلالة على المعنى، فترفع الاسم وتنصب الخبر، أو تامة مقدرة بمعنى "حدث" أو "وقع" أو "صار" مما يعني أنّها تتضمن معنى الحدث، وهذه تكتفي بمرفوعها (الفاعل)، كما أنّها قد تظهر في اللفظ ويُغنى عملها أو معناها، وقد تختفي من اللفظ ويظهر عملها فتقدر محذوفة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1983، ص 56.

<sup>2</sup> علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص 75.

<sup>3</sup> محمد أحمد خضير: الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2001، ص 99.

<sup>4</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 45-46.

وقد كثر مجيء الأفعال الناقصة في القرآن الكريم<sup>1</sup>، أما التامة فإنها ترتبط بمعناها، وقد أشار إليها معربو القرآن الكريم وقدروا معناها، ومما احتمل ذلك قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً". البقرة: 282، فقد احتملت كان أن تكون ناقصة أو تامة، باختلاف القراءة بنصب تجارة أو رفعها، وجعلها الفراء في حال تمامها بمعنى صار<sup>2</sup>، وكذلك جعلها الأخفش في الآية الكريمة بمعنى "تقع" إذا كانت تامة وفرّق بين معنى الجملة إذا كانت "تكون" تامة، ومعناها إذا كانت ناقصة مقدّرا الاسم في حال نقصانها<sup>3</sup>، وقام النحاس وابن خالويه بالشيء نفسه في الآية وفي غيرها<sup>4</sup>، وقد فصل أبو علي الفارسي في حالات "كان" واختلاف معناها وفرّق بين الناقصة والتامة واختلاف معنى الجملة باختلاف معناها، فقال: "إنّ كان تكون بمتزلة وقع وحدث وتكون بمعنى صار في مثل "كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا". مريم: 29، أي صار في المهد وهي هنا مجردة عن معنى الزمان، وتكون زائدة، وفرّق بين معناها من حيث التمام والنقصان<sup>5</sup>.

ولكن يرى محمد أحمد خضير أنّه لم يجد عندهم في هذا الصدد إلا ما جاء عند أبي عبيدة في قول الله تعالى: "لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ". طه: 91. فقد قدر لن نبرح بـ"لن نزال" حتى يبرر لها عمل النصب في "عاكفين"<sup>6</sup>.

وقد ذكر سيبويه عن الخليل أن "كان" قد تكون زائدة وينبغي إلغاؤها، حيث يقول: "وقال الخليل 'إن من أفضلكم كان زيدا' على إلغاء كان"<sup>7</sup>، وأكّد سيبويه على زيادة "كان" بقوله:

<sup>1</sup> عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1972، ج 2، مج 1، ص 338.  
<sup>2</sup> الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجدي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د-ت)، ج 1، ص 185-186.  
<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 189-190.  
<sup>4</sup> النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2008، ج1/ص 342-346-347.  
<sup>5</sup> أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تح: بدرالدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط 1، 1984، ج 2، ص 320-324.  
<sup>6</sup> أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1981، ج2، ص 25.  
<sup>7</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 153.



"ونقول ما كان أحسن زيدا، فتذكر كان لتدل على أنه فيما مضى"<sup>1</sup>، وبالتالي لا عمل لها سوى الدلالة الزمنية في حين يرى المبرد أن كان الزائدة تأتي للتوكيد كقوله تعالى: "كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا". مريم: 29. حيث جاءت "كان" في هذه الآية للتوكيد، والتقدير "كيف تكلم من هو في المهد صبيا"، بنصب صبيا على الحال<sup>2</sup>.

وجاء في إعراب أبي جعفر: قوله تعالى: "كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا"، فيه ثلاثة أقوال: أحدهما أن تكون زائدة ونصب "صبيا" على الحال، والعامل فيه الاستقرار، والقول الثاني أن كان بمعنى وقع، نصب صبي على الحال إلا أن العامل فيه كان، والقول الثالث: قول أبي إسحاق قال: مَنْ لشرط والمعنى من كان في المهد صبيا فكيف نكلّمه؟ قال كما تقول: من كان لا يسمع ولا يبصر فكيف أحاطبه؟ قال أبو جعفر: وإنما احتاج النحويون إلى هذه التقديرات؛ لأنّ الناس كلهم كانوا في المهد صبيانا، ولا بد من أن يبين عيسى عليه الصلاة والسلام شيء منهم<sup>3</sup>، فكان هنا ليس يراد بها الماضي، فهي زائدة والتقدير من هو في المهد، وإلا لم يكن فيه إعجاز، لأنّ الرجال كلهم كانوا في المهد صبيانا<sup>4</sup>.

وشرط زيادة "كان" أمران، أحدهما أن تكون بلفظ الماضي، والثاني أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، كقولك: "ما كان أحسن زيدا" أصله: ما أحسن زيدا، فزيدت كان بين "ما" وفعل التعجب، ولا تعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة، بل أنها لم يؤت بها الإسناد<sup>5</sup>. ويجوز زيادتها بين الصفة والموصوف وبالتالي ما ذهب إليه صواب لأنّ اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، فالناسخ "ظننت" يلغونها متأخرة ومتوسطة، ويمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها<sup>6</sup>، فأما

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 73.

<sup>2</sup> المبرد: المقتضب، ج 4، ص 116-118.

<sup>3</sup> النحاس: إعراب القرآن، ج 3، ص 11.

<sup>4</sup> الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج 5، ص 72.

<sup>5</sup> ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 143.

<sup>6</sup> ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 290.

زيادة كان بين "ما" وفعل التعجب فهو مذهب أكثر البصريين، وتزاد كان بين المبتدأ والخبر والفعل ومرفوعه فاعلا كان أو نائب فاعل.

وقد تطرق الرضي الأستراباذي إلى حذف "كان" بعد أداة الشرط "إمّا" وقد ذهب مذهبه ابن مالك، ومن شروط حذف "كان" ما يلي:

✓ تقديم العلة على المعلول.

✓ حذف لام الجر تحقيقا.

✓ التعويض عن "كان" بـ"ما" الزائدة مدغمة في نون إن.

✓ تحويل الضمير المتصل إلى ضمير منفصل<sup>1</sup>.

كما يجوز حذف نون "كان" من المضارع وذلك من قبيل "ما يحذف استخفافا من الشيء لأنه لا يكون أصلا في بابه، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرها الحذف، أو مضارعا لها، فمن ذلك قوله تعالى: "فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ". هود: 17. وقوله تعالى: "وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ". النحل: 120. وقوله عزّ وجل: "وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ". النحل: 127. فـ"يك" أو "تك" أصلها يكون أو تكون، لأنها في موضع جزم بالنهاي وحذف النون لكثرة الاستعمال.

"لم يك" أصلها يكون دخلت عليها "لم" الجازمة فسكنت النون للجزم وحذفت الواو لعدم التقاء الساكنين وحذفت النون تحقيقا<sup>2</sup>، وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكنين كثيرا، فالحذف جائز لكن بشرط أن تأتي "كان" في صيغة المضارع المجزوم، وعلامة الجزم فيه السكون، وقد زاد ابن هشام على هذين الشرطين شرطين آخرين هما: ألا يكون المضارع متصلا بضمير

<sup>1</sup> عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص 138.

أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تح: سعد كرمي الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2001، ج2، ص 462<sup>2</sup>.

نصب، ولا متصلا بساكن<sup>1</sup>، كقوله تعالى: "لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ". النساء: 137. فاتصال الفعل بساكن لم يُجز حذف نون "كان".

وقد أورد فاضل صالح السامرائي شروط حذف النون من مضارع "كان" واعتبره حذفًا جائزًا وهي كما يلي:

- أن تكون بلفظ المضارع.
- أن يكون المضارع مجزومًا.
- أن تكون علامة جزمه السكون.
- ألا يكون الفعل متصلًا بضمير نصب متصل.

وبهذا نجد أن الفعل الناقص، ينقسم حسب حاجته إلى المنصوب من عدمه إلى ثلاثة أقسام:

**1. كان الناقصة:** وهي التي تحتاج إلى مرفوع ومنصوب كقوله تعالى: "وَكَانَ اللَّهُ عَفْوًا غَفُورًا". النساء: 99.

**2. كان التامة:** وهي التي تكفي بالمرفوع، وتدل على الزمان والحدث معًا، كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تحتاج إلى خبر، أي مستغنية بمرفوعها<sup>2</sup>، فهي تدل على وقوع الحدث مثل قوله تعالى: "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۗ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ". البقرة: 280. وقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ". النساء: 29. وقوله تعالى: "فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا". مريم: 29. أي وجد وحدث، وصبيًا منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون كان هنا الناقصة، لأنه لا اختصاص لسيدنا عيسى عليه السلام في ذلك، لأن كلامه قد كان في المهد صبيًا، فالعجب من تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي، فدلّت هنا على معنى حدث.

<sup>1</sup> ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 237.

<sup>2</sup> أبوالبقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 194.

وقوله تعالى: "فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ" الروم: 17. أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح، وقوله تعالى: "خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ". هود: 107، وقال تعالى: "وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوزٍ". هود: 108.

### 3. كان الزائدة: لا تتطلب مرفوعا ولا منصوبا، وإنما ترد لتوكيد مضمون الكلام.

وبالتالي تكون (النواسخ = الزمان - الحدث)، فقد سبق الحديث في تعريف النواسخ أنها أفعال تدل على زمان، تنعدم فيها الدلالة على الحدث هذا ما جعل النحاة يصنّفونها في خانة الأفعال الناقصة، ولقد تطرّق علي سليمان الحيدرة لعدم دلالة النواسخ على الحدث حيث يقول: "إنّ كان وأخواتها تعمل الرفع في الأسماء والنصب في الأخبار لفظا أو تقديرا وكلّها داخله على المبتدأ وخبره لذلك يجوز أن يقع خبرا لها ما جاز في خبر المبتدأ غالبا، وإثما نقلت إلى المبتدأ والخبر لنقصانها عن الفعل الحقيقي التام ونقصت من ثلاثة أوجه"<sup>1</sup>.

أحدها: أنّ الفعل الحقيقي يدلّ على الحدث وزمان الحدث، وهذه لا تدلّ إلاّ على الزمان فقط.

الثاني: أنّ مرفوعها في المعنى هو منصوب بها، فإذا قلت كان زيد قائما، فزيد هو القائم، والقائم هو زيد، ومرفوع الفعل غير منصوبه، فإذا قلت ضرب زيدا عمرا، فزيد غير عمرو وعمرو غير زيد.

الثالث: أنّها تكون حروفا زائدة معناها الصلة لا فاعل ولا مفعول نحو قولك: ما كان أحسن زيدا. ومثل قوله تعالى: "كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا" مريم: 29. فصبيا منصوب على الحال وكان زائدة.

أمّا ابن يعيش فيرى أنّها أفعال لفظا لا حقيقة لأنّ الفعل في الحقيقة هو ما دلّ على الحدث، والحدث الفعل الحقيقي فكأنّه سمي بمدلوله، ولما كانت هذه الأشياء لا تدل على الحدث لم تكن

<sup>1</sup> علي سليمان الحيدرة: كشف المشكل في النحو، تح: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2002، ص 222.

أفعالاً إلاّ من جهة اللفظ والتصريف ولذلك قيل أفعال العبارة إلاّ أنّها لما دخلت على المبتدأ والخبر أفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب، وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهاً لها بالفعل<sup>1</sup>. ويرى السيوطي أنّها تدل على الحدث والزمان<sup>2</sup>.

ويظهر أنّ الحدث معنى مشترك بين هذه الأفعال وأخبارها فهي تدل عليه وأخبارها كذلك فلم يؤت بها للدلالة على ما تقتضيه حروفها من الوجود وإنما جيء بها لما تقتضيه بنيتها من الدلالة على الزمان أي لم يؤت بها ليستفاد منها ذلك فهو مفهوم من لفظها... فكان مثلاً تدل على الوجود وهو حصول مطلق وخبرها يدل على الوجود وهو حصول مخصوص.

هذا فيما يخص دلالتها من خلال السياق، أمّا دلالة النواسخ "كان وأحوالهما" في ذاتها فإنه يتم استنباطها من خلال الاستعمال اللغوي ومن خلال البحث عن المعنى الخفي وراء هذه الأفعال كمايلي:

✓ تدلّ "كان" على الزمن المجرد من الحدث أو ما يمكن القول عنه اتصاف الاسم بالخبر في زمن يناسب صيغتها.

✓ قد تأتي كان بالمعنى الماضي، وتأتي للماضي المنقطع وتكون بمعنى الحال كقوله تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ". آل عمران: 110. دلت "كان" في هذه الآية على الحال، فوصف الله الأمة بأنهم كانوا خير الناس.

✓ تأتي "كان" بمعنى الاستقبال كقوله تعالى: "يَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا". الإنسان: 7، فدلالة "كان" هاهنا في هذه الآية الكريمة تُسَخَّعُ معناها من الماضي إلى المستقبل، فتغيرت الدلالة، فالقارئ للآية يظن أنّ "كان" فعل ماض ناقص، كما هو مشاع في العرف النحوي، لكن بتتبع الدلالة في السياق نجد أنّ "كان" دلّت هنا على المستقبل، فالיום الذي

<sup>1</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 4، ص 336.

<sup>2</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 2، ص 74.

تحدث عنه الآية الكريمة هو يوم القيامة، وهذا يكون مستقبلا لا في الماضي، فالملاحظ "كان" هاهنا غيرت الوظيفة النحوية كما نسخت المعنى.

✓ وتأتي "كان" بمعنى الاستمرار كقوله تعالى: "وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا". النساء: 96. نسخ معنى "كان" في هذه الآية من الدلالة على الماضي إلى الدلالة على الاستمرار، ذلك أن رحمة الله ومغفرته لا حدود لها، مستمرة إلى سرمدية.

✓ وتأتي بمعنى "صار" كقوله تعالى: "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ". البقرة: 34. في هذه الآية دلت "كان" على معنى "صار" أي أن إبليس صار من زمرة الكافرين بعدم استجابته لأوامر الله تعالى وسجوده لآدم. وحمل بعضهم قوله تعالى: "فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ" <sup>ط</sup> قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا". مريم: 29، أي من صار في المهد صبيا.

أما الدلالة الوظيفية لـ: أصبح، فإن أصبح ترد في الكلام على وجهين: ناقصة وهي التي تفتقر إلى منصوب يحل من مرفوعها محل الخبر من المبتدأ، وتامة وهي التي تستغني بمرفوعها، حيث يقول سيبويه: "يكون أصبح وأمسى، مرة بمترلة كان، ومرة بمترلة قولك استيقظوا وناموا"<sup>1</sup>.

ويفرق بعض العلماء بين نوعين من أصبح الناقصة، أحدهما ملحق بـ"كان" والآخر ملحق بـ: صار على أن حكمها في الصنعة الإعرابية واحد، ولذا تسمى كلها "أخوات كان".

ويرى الزمخشري أن أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ؛ الأول أن يقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة "كان" والثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كأظهر وأعتم، وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعه، والثالث أن يكون بمعنى صار كقولك: أصبح زيد غنيا وأمسى أميرا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 46.

<sup>2</sup> الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص 352.

أما في قوله تعالى: "فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ". الروم: 17. فجاءت هنا تامة وهي مثل "صار" في قوله تعالى: "صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ قَلِيلًا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ". الشورى: 53. فإنهما في الحكم تستغنيان بالمرفوع، أما في الدلالة فتتخلص كل لأصل دلالة معناها المعجمي<sup>1</sup>.

أما أصبح الملحقه بـ "كان" فهي تدل على إسناد منصوبها إلى مرفوعها مقيدا بدلالة الزمن، وأما الملحقه بـ "صار" هي الدالة على صيرورة مرفوعها إلى منصوبها، ودلالة الزمن فيه مهملة، فهي لمطلق الانتقال من حال إلى حال، مثل صار التي هي مطلق المآل والمرجع<sup>2</sup>.

ويفرق الرازي بين العبارات الدالة على الصيرورة حيث يقول: "لا بدّ في اختلاف الألفاظ من اختلاف المعاني واختلاف الفوائد، فنقول الصيرورة قد تكون من ابتداء أمر وتدوم، وقد تكون في آخر بمعنى آل الأمر إليه، وقد تكون متوسطة مثال الأول: قول قائل: صار الطفل فاهما، أي أخذ فيه وهو في الزيادة، ومثال الثاني: قول القائل صار الحق بيننا واجبا، أي انتهى حده وأخذ حقه، ومثال الثالث: قول القائل: صار زيد عالما وقويا، إذا لم يرد أخذه فيه، ولا بلوغه نهايته بل كونه متلبسا به متصفا به، فإذا علمت هذا فأصل استعمال أصبح فيما يصير الشيء بالغا في الوصف نهايته، وأصل أضحي التوسط. لا يقال أهل الاستعمال لا يفرقون بين الأمور ويستعملون الألفاظ الثلاثة بمعنى واحد، نقول إذا تقاربت المعاني جاز الاستعمال، وجواز الاستعمال لا ينافي الأصل، وكثير من الألفاظ أصله مضى واستعمل استعمالا شائعا فيما لا يشاركه، إذا علم هذا فنقول قوله تعالى: "فتصبحوا" أي فتصيروا آخذين في الندم متلبسين به، ثم تستدبرونه، وكذلك في قوله تعالى: "فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا". آل عمران: 103، أي أخذتم في الأخوة وأنتم فيه زائدون ومستمرون وفي الجملة اختار في القرآن هذه اللفظة؛ لأنّ الأمر المقرون به هذه اللفظة أمّا في الثواب أو في العقاب ولكلاهما في الزيادة، ولا نهاية للأمر الإلهية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ياسر محمد بابطين: "مقامات أصبح في القرآن الكريم"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ماليزيا، العدد 3، ديسمبر 2016، ص 31.

<sup>2</sup> ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 3، ص 325.

<sup>3</sup> الرازي فخر الدين محمد بن عمر: مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، ط 3، بيروت، لبنان، 2000، ج 28، ص 99.

يوضح الرازي في هذا القول الفرق بين أصبح وما يقارنها، وما تختلف فيه فيما يخص أوجه الصيرورة، كما أشار إلى اختصاص أصبح في القرآن الكريم بمقامات الصيرورة واطرادها دون أمسى وأضحى هو فرع عما قبله، ويذكر أن أصبح في القرآن الكريم جاءت بمعنى الصيرورة أكثر من أضحى وأمسى، وفي رأيه لأن أصبح أو الأوقات الثلاثة وأولها بالاستمرار أمّا أمسى فأخرها وهي أحق بالانتهاء وأضحى بين الوقتين.

ويقول القرطبي: "وكل ما قي القرآن" فأصبحتم معناه: صرتم، كقوله تعالى: "إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا". الملك: 30. أي صار غائراً<sup>1</sup>، أمّا البقاعي فيقول في قوله تعالى: "فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ". المائدة: 30. فأصبح أي فكان في كل زمن من الخاسرين، أي العريقين في صفة الخسران بغضب الله عليه لاجترائه على إفساده مصنوعه، وغضب أبناء جنسه عليه لاجترائه على أحدهم، وعبر بالإصباح والمراد جميع الأوقات، لأن الصباح على توقع الارتياح<sup>2</sup>.

دلت أصبح هنا على "الصباح أي أول النهار" كما دلت على الصيرورة لكون دلالتها في "صار" أشبه بدلالة التضمن. فهذه الدلالات والمعاني الخفية التي تحملها "كان" أو إحدى أخواتها تستشف من السياق العام للجملة أو من الاستعمال اللغوي، إذ تتركب الجملة أساساً من البنية والدلالة وما تؤديه كل مفردة من وظيفة سواء نحوية أو تواصلية.

أمّا فيما يخص مادام، فإن معنى كونها مصدرية أي أنها يصح أن ينسب منها ومن الفعل دام مصدر دوام، ومعنى كونها ظرفية هو دلالتها على مدة معينة<sup>3</sup>، كقوله تعالى: "وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا". مريم: 31.

<sup>1</sup> القرطبي محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2007، ج 40، ص 164.

<sup>2</sup> ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 271.

<sup>3</sup> عبده الراجحي: التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط 1، 1999، ص 144.



– كان وأخواتها من حيث التصريف:

تنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف إلى ثلاثة أقسام:

– ما لا يتصرف: وهو ليس ودام.

– ما يتصرف تصرفاً ناقصاً: وهو زال وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر، ولا مصدر، أما دام فلها مضارعها، يقول ابن عقيل: "أن ما لا يتصرف منها هو: دام وليس، وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه، وهو زال وأخواتها، ولا يستعمل منه أمر ولا مصدر"<sup>1</sup>.

– ما يتصرف تصرفاً تاماً: وهو الباقي من هذه الأفعال مثل: كان يكون، صار يصير، أصبح يصبح، أمسى يمسي. والأفعال المتصرفة من هذه الأفعال منها ما يأتي تصريفه للمضارع ومنها ما يأتي للأمر والمصدر واسم الفاعل.

فالمضارع، مثل قوله تعالى: "قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشْرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا".  
مریم: 20. والأمر: "قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا". الإسراء: 50.

– كان وأخواتها بين اللزوم والتعدّي:

إن تقسيم الأفعال إلى لازم ومتعد يحتاج إلى احتواء الأفعال على فاعل، لذا فإن الأفعال الناسخة لا تنقسم إلى لازم ومتعد، لعدم احتوائها على فاعل، فكما هو معلوم أن الأفعال التي تكتفي بفاعلها لازمة والأفعال التي تحتاج إلى مفعول به متعدية.

أما "أخوات كان" فكل فعل من الأفعال الناقصة يملك معناه ودلالته الخاصة، حيث تأتي "ظل" بمعنى اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، ومعنى "بات" اتصف به ليلاً، وأضحى اتصف به في المساء، أما "صار" فتدل على التحول من صفة إلى صفة، وتفيد "ليس" مطلق النفي للحال، أما ما زال وأخواتها فتدل على ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، أما "مادام"، فتدل على البقاء والاستمرار كقوله تعالى: "مَا دُمْتُ حَيًّا". مریم: 31.

<sup>1</sup> ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 271.

ثالثا: "كان وأخواتها" بين الفعلية والحرفية:

لقد كانت فكرة العامل المنطلق الأساسي للنحاة في تسمية الأفعال الناسخة والأفعال الناقصة وأفعال العبارة، ولم تكن انطلاقتهم من معاني هذه الأفعال ودلالاتها ووظيفتها في الجملة، فشبهوها بالأفعال الحقيقية والمرفوع بعدها بالفاعل، والمنصوب بالمفعول به، فعدّوا المسند إليه اسما لها والمسند خبرا لها بناء على فكرة العامل، فكان تقييد المسند بزمن معين وظيفتها الأساسية.

ويرى البطليوسي أنه "لما كان الحدث الذي هو خبرها خارجا عنها أشبهت الحروف التي معناها في غيرها، وهذه العلة قال النحويون: إنها داخلية على مبتدأ وخبر، لأن الخبر الذي يستفيدة المخاطب بعدها هو الذي يستفيدة بوجودها لم ترد فيه (كان) أكثر من أنها جعلته في الماضي، وكان قبل دخولها ممكنا أن يكون في غيره فصار قولك: "كان زيد قائما" بمثلة قولك زيد قائم فيما مضى، فأفادت ما يفيد الضرف، وهذه العلة قالوا: قائما خبر كان، والأخبار لا يخبر عنها باتفاق، وإنما هو خبر عن اسمها لا عنها، وإنما أرادوا بذلك أنه خبر كان الذي ينبغي أن يكون مضمنا فيها غير خارج عنها، وإنما لم تسند إلى "زيد" خبرا آخر أكثر من الخبر الذي كان مستندا إليه قبل دخولها"<sup>1</sup>.

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش حيث يقول: "ألا ترى إنك إذا قلت: كان زيد قائما، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدأ لأن الأفعال لا يخبر عنها، ولو قلت كان الرجل قائما، أو كان إنسان قائما لم تفد المخاطب شيئا لأن هذا معلوم عنده"<sup>2</sup>.

لقد حصر النحاة وظيفة الأفعال الناقصة في الجملة، ربط المسند بزمن معين، أي أن الأفعال الناقصة في نظرهم عبارة عن قيد زمني للجملة الاسمية حيث يقول ابن يعيش: "وكان وأخواتها

<sup>1</sup> البطليوسي عبد الله بن محمد بن السيد: الحلل في شرح أبيات الجمل، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، ص 158.

<sup>2</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 7، ص 91.

موضوعة للدلالة على زمان وجود ذلك الخبر فقولك كان زيد قائما بمتزلة قولك زيد قائم أمس، وقولك يكون زيد قائما بمتزلة زيد قائم غدا"<sup>1</sup>.

حسب قول ابن يعيش فإن كان وأخواتها تدل على زمن وجود الخبر فكان زيد قائما بمعنى زيد قائم أمس، فكان هنا حددت زمان قيام زيد ويضيف قائلا: " فتدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها، فإذا قلت: كان زيد قائما، فهو بمتزلة قولك قام زيد، في إفادة الحدث والزمن"<sup>2</sup>.

يؤكد ابن يعيش على أن "كان وأخواتها" وظيفتها إفادة زمان الخبر، وبالتالي يصبح الخبر دالا عن الحدث، ويوضح ذلك بقوله كان زيد قائما فهو عوض عن قام زيد فأفادت هنا الحدث والزمن.

وبالتالي اتصال "كان" بالمبتدأ والخبر دلّت على زمن وجود الخبر، وذهب الرضي إلى المذهب نفسه الذي قال به ابن يعيش ولكنه أشاد بدلالة هذه الأفعال، خاصة من ناحية الزمن حيث يقول: "وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لأن كان في نحو "كان زيد قائما" يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره، يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه... مع فائدة أخرى هاهنا، وهي دلالاته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا، فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبر يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في "كان" لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 2، ص 96.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج 7، ص 97.

<sup>3</sup> الرضي: شرح الكافية، ج 2، ص 290.

ويواصل الرضي الحديث عن باقي النواسخ أو الأفعال الناقصة والتي هي أخوات لـ "كان" يقول: "وأما سائر الأفعال الناقصة نحو: صار الدال على الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصبح أو الانتقال، ومثله أخواته، ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار، وكذا أخواته، وليس الدال على الانتفاء فدلالته على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قاله"<sup>1</sup>.

واجتمع النحاة حول رأي واحد فيما يخص وظيفة هذه الأفعال، حيث يرون أنها تفيد وقوع الخبر في زمن معين، فيصبح الخبر وزمنه دالين على الحدث والزمن معا. وقد أضاف الرضي توضيحا فيما يخص معاني هذه الأفعال، فقد تفيد الحدث المطلق أو ما يسميه هو بالحصول المطلق، والحصول المخصوص ومنه فسرها الرضي كما يلي:

فعل ناقص + خبر = حدث مطلق + زمن + حدث مخصوص.

وبالتالي تكون وظيفة الأفعال الناقصة هي ربط الخبر بالحدث المطلق أو المخصوص، وبناء على ذلك انقسم في تصورهم لـ "كان وأخواتها" إلى قسمين، قسم يرى أنها أفعال وقسم آخر يرى أنها حروف، وذلك حسب خصائصها التي تضارع الأفعال والحروف معا:

**1- كان وأخواتها أفعال:** تصنف كان وأخواتها في العرف النحوي، في قائمة الأفعال، ذلك لما يلحقها من خصائص الفعل كما يلي:

- تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه، مثل: كنت، كانا، كانوا.
- تلحقها تاء التانيث الساكنة، وهذه التاء تختص بالأفعال مثل: "إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا". النساء: 103.
- أنها تتصرف مثل: كان، يكون، صار، يصير، أصبح، يصبح.. ما عدا ليس<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الرضي: شرح الكافية، ج 2، ص 290.

<sup>2</sup> ابن الأنباري: أسرار العربية، ج 1، ص 130.

**2- كان وأخواتها حروف:** ذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالا، واستدلوا بقولهم:

• أنها لا تدل على المصدر ولو كانت أفعالا لكان ينبغي أن تدل على المصدر فلما لم تدل على المصدر دل على أنها ليست أفعالا<sup>1</sup>.

• أنها تشبه الحروف في أنها لا تدل على الحدث، وإنما هي أفعال لفظية وقد قصدوا بالحروف: الطريقة لأن لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقية الأفعال، ولهذا العلة خصوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر<sup>2</sup>.

**3- كان وأخواتها أفعال غير حقيقية: (أفعال العبارة):** وهناك فريق من النحاة يرى أن هذه الأفعال هي أفعال ولكنها أفعال غير حقيقية لكونها ناقصة، وقد جاءت بعض الآراء محاولة للرد على من اعتبر "كان وأخواتها" حروفا، وقد تبنت فكرة أن كان وأخواتها لا تدل على المصدر لأنها أفعال غير حقيقية، فالمصدر يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه أفعال غير حقيقية ولهذا المعنى تسمى "أفعال العبارة"<sup>3</sup>.

**رابعا: شروط عمل كان وأخواتها:**

تنقسم كان وأخواتها من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام:

- **أفعال تعمل عملا مطلقا:** وهي الأفعال التي تعمل دون شروط خاصة بها وهي ثمانية: كان، أمسى، أصبح، ظلّ، بات، صار، ليس<sup>4</sup>، مثل قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا<sup>5</sup> وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا". الفرقان: 54.

<sup>1</sup> ابن الأنباري: أسرار العربية، ج 1، ص 130.

<sup>2</sup> أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 165.

<sup>3</sup> ابن الأنباري: أسرار العربية، ج 1، ص 130.

<sup>4</sup> ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 263.

- أفعال الاستمرار: وهي أفعال يجب أن يسبقها نفي أو نهي أو دعاء أو أن يسبقها نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي، ولا يحذف الثاني معها، إلا بعد القسم<sup>1</sup>، وهي أربعة: زال، برح، فتى، انفك. مثل قوله تعالى: "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ". هود: 118. وقوله تعالى: "قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ". طه: 91. أما بعد دخول القسم فكقوله تعالى: "قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ". يوسف: 85.

- أفعال تتقدمها (ما المصدرية الظرفية): وهي أفعال تقرّ بالمصدر، وسميت ظرفية لنيابتها عن ظرف الزمان وهو المدة<sup>2</sup>، وهو الفعل دام والمصدر المقدر الدوام<sup>3</sup>، قال تعالى: "وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا". مريم: 31. أي مدة دوامي حياً. **خامساً: كان والزمن النحوي:**

لم يحظ مصطلح النواسخ بالاصطلاح العلمي إلا بمجيء ابن هشام الأنصاري حيث يقول سعيد النعيمي: "ويبدو أنّ هذا المصطلح اللغوي قد تبلور واتضحت معالمه على يد ابن هشام الأنصاري إذ استخدمه الاستخدام الدقيق الذي سار عليه المحدثون فيما بعد، والدليل على ذلك أنّ ابن منظور صاحب لسان العرب لم يذكر المعنى الاصطلاحي للنواسخ، وهو بعد ابن مالك وابن هشام"<sup>4</sup>.

وكما هو معلوم وسبق الإشارة إليه أنّ سيبويه يصنّف "كان الناسخة" فعلاً وجعلها في باب الفعل وذهب إلى ذلك ابن الأنباري حيث يقول: "والصحيح أنّها أفعال - كان وأخواتها- وهو مذهب الأكثرين"<sup>5</sup>. وكذلك ابن مالك فإنه يرى أنّ هذه الأفعال لو كانت مجرد الزمان لم

<sup>1</sup> ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 263.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ج 1، ص 240.

<sup>3</sup> ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 238.

<sup>4</sup> سعيد النعيمي: النواسخ في كتاب سيبويه، دار الرسالة للطباعة، بغداد، العراق، 1977، ص 6.

<sup>5</sup> ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 32.

يعني عنها اسم الفاعل كما جاء في الحديث: "إنّ هذا القرآن كائن عليكم أجرا، وكائن عليكم وزرا" لأنّ اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمن بل هو دال على الحدث<sup>1</sup>.

ويعلّق إبراهيم السامرائي على آراء النحاة حول عزل هذه الأفعال عن بقية أفعال العربية الأخرى، وكأنهم وجدوا في هذه عزل الأفعال بسبب ما يأتي بعدها حيرة وعدم اطمئنان وعلى هذا الاتجاه سار المتأخرون من النحويين دفعا لما كان يساورهم من دلالة المصطلح (الناقص) وإطلاقه على هذا النحو من الاعتبار<sup>2</sup>.

ويرى الأصفهاني أنّها "من الكون، أي الإبداع، وقيل من المكان، فلمّا كثرت في كلامهم توهمت الميم حذفت، كما في المسكين: تمسكن واستكان فلان: تضرّع وكأنّه سكن وترك الدعة، وكذلك إمكان من كان"<sup>3</sup>.

واقترص النحاة على دراسة العامل وتركوا الفعل في التركيب، وهذا ما وضّحه السامرائي حين يقول: "فإذا أبصروا كان في الكلام فلا بد أن يبينوا نقصها إلى اسمها وخبرها، وعنايتهم بهذا جعلتهم لم يلمحوا هذه المركبات التي حفلت بها اللغة العربية ليستعين على الإفصاح عن الزمان بحدود لا يصح عنها كل بناء (فعل) و(يفعل) دون أن تضاف إلى هذه الزوائد"<sup>4</sup>.

أمّا تمام حسّان فيرى أنّ هذه الأفعال لا تحمل الدلالة على الحدث حيث يقول: "تختلف الأفعال في دلالتها على الزمن عن الأدوات الفعلية الناسخة مثل كان وأخواتها؛ لأنّ الزمن وحده هو معنى النواسخ فلا تقترن بمعنى الحدث"<sup>5</sup>.

وتأتي "كان" في أزمنة نحوية متعددة تبعا للقرائن السياقية، وهذا خاصة في القرآن الكريم، فتأتي "كان" دالة على الماضي المنقطع، ويتحدد زمنه من خلال التركيب، وذلك إن كان خبر هذا الفعل اسما يخلو من الصفة الثابتة (أي صيغة المبالغة والصفة المشبهة)؛ لأنّ الفعل يختلف عن الصفة

<sup>1</sup> ابن مالك: شرح التسهيل، ج 1، ص 345.

<sup>2</sup> إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، ص 56.

<sup>3</sup> الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط 4، 2009، ص 243.

<sup>4</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2000، ج 1، ص 45.

<sup>5</sup> تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 12.

التي لا تتصل. بمعنى الزمن إلا من خلال علاقات السياق، فدلالة الصفة على الزمن ووظيفة السياق لا وظيفة الصفة<sup>1</sup>، وهذا ما يتجلى في قوله تعالى: "وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةً رَهْطًا يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ". النمل: 48.

ويرى السيوطي أنّ "المفهوم من 'زيد قائم' ومن 'كان زيد قائما' شيء واحد"<sup>2</sup>، ويضيف أنّه "واختلف في جواز دخول بقية الأفعال على ما خبره ماضٍ، فالصحيح جوازه مطلقا، وعليه البصريون لكثرتة في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس"<sup>3</sup>.

ويرى ابن يعيش أنّه لا يحسن وقوع الفعل الماضي خبرا لكان حيث يقول: "لا يحسن وقوع الفعل الماضي في خبر كان، لأن أحد الفعلين يغني عن الآخر"<sup>4</sup>.

يبدو أنّ ابن يعيش رافض لأن يكون خبر كان فعلا ماضيا، وحجته في ذلك أن أحد الفعلين يغني عن الآخر، لكن ما ذهب إليه ابن يعيش فيه بعض من الخطأ لأن ما ورد في القرآن الكريم عكس ذلك، فكثير من الآيات القرآنية ورد فيها خبر كان فعلا ماضيا كقوله تعالى: "وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ ذُبُرٍ". يوسف: 27.

أمّا فاضل صالح السامرائي فيرى أنّ خبر كان إذا كان فعلا ماضيا فيدل على أن الأمر حصل مرة، فثمة فرق بين كان محمد كاتباً، وقولنا: "كان محمد كتب في هذا الأمر"، فالأول وصف دائم والثاني لمن قام بالفعل مرة واحدة، ونحو قولك: "كان زيد فاجرا"، أي متصف بالفجور، "وكان زيد فجر أي حصل له مرة واحدة"<sup>5</sup>.

في حين أورد إبراهيم السامرائي أنّ خبر كان إذا جاء فعلا مضارعا فإنّه يدل على الزمن المعتاد والدلالة على المعتاد في الماضي حيث يقول: "قد تأتي بناء 'يفعل' مسبقا بـ"كان" للدلالة

<sup>1</sup> تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 6.

<sup>2</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 2، ص 73.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 2، ص 73.

<sup>4</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 4، ص 337.

<sup>5</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج 1، ص 195.



على أن الحدث كان مستمرا في زمان ماضٍ ومجيء 'كان' إلى جوار الفعل يؤلف مركبا يؤدي هذه الفائدة، نحو كان النبي يوصي بمعاملة الجار بالحسنى<sup>1</sup>.

وقد قال السيوطي في هذا الشأن "ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ 'كان يصوم' أو 'كنا نفعل' وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروي 'كان يمسخ مرة' ثم نقل عنه أنه يسمح ثلاثا فهذا من باب تخصيص العموم"<sup>2</sup>.

ويمكن أن يكون الزمن متوقع الحدوث في الماضي أي أن الفعل لم يقع بعد وتدل عليه قرينة في السياق مثل: "كان زيد سيقوم أمس، أي كان متوقعا القيام فيما مضى"<sup>3</sup>.

كما أن الفعل يمكن أن زمنه مستمرا دون انقطاع بمعنى "استمر" كقوله تعالى: "وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا". النساء: 96، فهنا كان دلت على الاستمرار دون الانقطاع، فرحمة الله ومغفرته مستمرة، وهذا ما أكدّه الزمخشري حيث يقول: "كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإيهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا انقطاع طارئ، منه قوله تعالى: "وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا". النساء: 96"<sup>4</sup>.

ويرى ابن مالك أن الأصل في دلالة "كان" هو الدوام حيث يقول: "والأصل في كان الدلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع"<sup>5</sup>.

يقول ابن يعيش: "وتسمى أفعالا ناقصة وأفعال عبارة، فأما كونها أفعالا فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل نحو قولك: كان يكون، كن لا تكن، وهو كائن، أما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك ضرب فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب، وكان، إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، ويكون، تدل على ما

<sup>1</sup> إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبينته، ص 34.

<sup>2</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج 1، ص 196.

<sup>3</sup> ابن جني: الخصائص، ج 3، ص 332.

<sup>4</sup> الزمخشري: الكشاف، ج 2، ص 124.

<sup>5</sup> ابن مالك: شرح التسهيل، ج 3، ص 184.

أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأنّ الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلاّ من جهة اللفظ والتصرّف فلذلك قيل أفعال عبارة<sup>1</sup>.

قام ابن يعيش من خلال القول السابق بتجريد هذه الأفعال من دلالتها على أي شيء آخر غير الزمن، بحيث يرى أنّها تدل على الزمن فقط، وهذا المذهب نادى به عبد القاهر الجرجاني حيث يقول: "وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنّها سلبت الدلالة على الحدث، وإنّما تدل على الزمان فقط، فإذا قلت: كان زيد قائما، كان بمنزلة قولك: قام زيد في أنّه يدل على قيام في زمن ماضٍ، فلما سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث عوّضت الخبر فلم يسكت على فاعليها، لو قلت: كان زيد، لم يجز حتى تأتي بالخبر فتقول: منطلقا أو قائما"<sup>2</sup>.

وأكد على هذا ابن الأنباري حيث يقول: "ليس فعلا حقيقيا، بل يدلّ على الزمان المجرد عن الحدث، ولهذا يسمى فعل العبارة، فالمرفوع به مشبه بالفاعل، والمنصوب مشبه بالمفعول، فلهذا سمي المرفوع اسما والمنصوب خبرا"<sup>3</sup>.

أمّا العكبري فيرى أنّها "لم تدل على حدث ولا أكدت بالمصدر، لأنّهم اشتقوها من المصادر ثم خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدل على زمن خبر المبتدأ حتى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدال على الحدث والزمان"<sup>4</sup>.

- كان والزمن [+ - ماض]:

تعتبر "كان" شكلا تاما أو حالة لترسيخ التام ويحمل سمة الزمن [+ - ماض] وتؤول الجملة التي تتوزع فيها كان بإحالة وقتية ماضية، ولا يمكن فرض إحالة وقتية حالية على الجملة

<sup>1</sup> ابن يعيش: شرح الكافية، ج 2، ص 290.

<sup>2</sup> الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 1، ص 398.

<sup>3</sup> ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 826.

<sup>4</sup> العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 164.

لأنّ كان إجبارية في الزمن الماضي واختيارية في الحاضر، ولا تحيل على الحاضر سواء كانت مساعدة أو رابطة<sup>1</sup>.

إنّ "كان" من خلال هذا المفهوم الذي قدّمه السعيدى تامة أو تأتي لترسخ شيئاً تاماً حدث في الزمن الماضي، فتأتي الجملة التي وردت بها كان على صيغة الماضي فتكون بذلك إجبارية، أمّا إذا جاءت على صيغة الحاضر فتكون اختيارية.

ويضيف السعيدى شروط مجيئها في المستقبل بأن تضاف لها السين وسوف أو لن مثل<sup>2</sup>:

✓ "إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا". الإسراء: 78.

✓ سيكون.

✓ لن يكون.

✓ سوف يكون.

وتتركب كان مع الأفعال التامة ومع الأفعال غير التامة حيث يشكل جملة تنصدر الجملة،

ويوضح السعيدى ذلك حيث يقول<sup>3</sup>:

• كان يكتب ← كان + فعل [- تام]

• كان كتب ← كان + فعل [+ تام]

• يكون يكتب ← يكون + فعل [- تام]

• يكون كتب ← يكون + فعل [+ تام]

ويرى أنّه يتم توزيع "كان" إمّا رابطة أو مساعدة لحصر الإحالة الوقتية في الزمن الماضي

وفي الزمن المستقبل، فـ"كان" الرابطة يجب أن تكون حاضرة لحمل الزمن الماضي، ولا تستعمل

"يكون" وحدها بشكل مجرد إلا نادراً، وتأتي في الغالب بعلامة المستقبل (السين أو سوف).

<sup>1</sup> الحسن السعيدى: المقولات الوظيفية في الجملة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، المغرب، ط 1، 2005، ص 145.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 145.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 146.

وبالتالي يكون عدم إحالة "كان" على الزمن الحاضر سببا في توزيعها فعلا تاما، وهو ما يطابق شكلي الأفعال الأساسيين أي الشكل التام والشكل غير التام، ويوضح السعيدى سبب عدم إحالتها على الزمن الحاضر ذلك أنّ الزمن الحاضر في مقابل الحمل الفعلي غير مجذوب بأية سمة زمنية، هذا ما يؤكد على انعدام إسقاط وقتي في الزمن الحاضر، لأن الزمن الحاضر لا يقتضي عمادا برأس فعلي ولآته وجهي محض<sup>1</sup>.

ويقدم لنا السعيدى تفسيرا لعلاقة الفعل بإسقاط الزمن حيث يرى بأن الفعل ينتقل خارج المركب الفعلي ليلتحق بالزمن، وبأنّ الفعل لا يولد بأية سمة من السمات الوقتية التي تقتضي نقل الفعل إلى الزمن لفحص سماته، فسمّة الزمن الماضي حسبه، قوية تجذب الرابطة للالتحاق برأس الزمن "ز"<sup>2</sup>.

وبالتالي تُعتمد "كان" لتخصيص الزمن الماضي أو المستقبل من دون الحاضر، أي ربط الخبر بفترة زمنية إما الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وعليه يمكن القول إنّ الأفعال الناقصة تدخل على التركيب الأساسي لإفادة وظيفة مخصوصة<sup>3</sup> حددها سيبويه في قوله: "تقول كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"<sup>4</sup>، فأفادت كان هنا في التركيب الاسمي "عبد الله أخوك" ارتباطه بزمن معين، فالجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث، ولا إلى زمن، فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة فأدخلناها على الجملة الاسمية، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من

<sup>1</sup> الحسن السعيدى: المقولات الوظيفية في الجملة العربية، ص 146.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 146، ص 147.

<sup>3</sup> عبد الحلیم بن عيسى: القواعد التحويلية في الجملة العربية، ص 20.

<sup>4</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 45.

وجهة نظر زمنية معينة<sup>1</sup>، وبالتالي تكون هذه الجملة اسمية من حيث المبنى، وتحويلية من حيث المعنى<sup>2</sup>.

يتضح من خلال ما سبق أنّ الجملة الاسمية حدث مجرد من الزمن يتم فيه وصف المسند إليه بالمسند، ولكي تكتسب طابع الزمان أو تتصف بمدة زمنية معينة يتم إدخال أدوات منقولة عن الأفعال وهي ما يعرف بالأفعال الناسخة تقوم بربط المسند إليه بالمسند في فترة زمنية معينة، فتصبح هذه الجملة اسمية المبنى، تحويلية المعنى، وقد ارتبطت إجراءات التحويل الذي مسّ التركيب الاسمي الأساسي بقواعد الإضافة، حيث لم يحدث تغيير في التركيب الأساسي إنما أضيفت عناصر إليه لسبب معين<sup>3</sup>.

كما تضاف الأفعال الناسخة للتركيب الفعلي الإسنادي، فتشكّل صيغة مركبة تؤدي وظيفة محددة، لا تتحقق بذكر الفعل الأصلي التام وحده أو الفعل الناقص، فيصبح الفعل الناقص جزءاً من صيغة مركبة تفيد معنى معيناً، فإذا ركّبنا مثلاً كان مع المضارع في قولنا: "كان يقرأ محمد كتاباً"، أفاد هذا التركيب استمرار الحدث في الزمن الماضي<sup>4</sup>.

سادساً: دلالات تراكيب "كان + فعل"، "كان + يفعل":

– دلالة التركيب قد + كان + فعل:

تتحقق الدلالة الزمنية لكان عند دخولها على الجملة الاسمية، فوظيفتها تبين أن ما بعدها قد حدث في زمن معين، هو الماضي المطلق، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش حيث يقول: "ألا ترى أنّ كان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

<sup>2</sup> خليل عمارة: "رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها"، مجلة التواصل اللساني، فاس، المغرب، العدد 1، مارس 1990، ص 18.

<sup>3</sup> عبد الحليم بن عيسى: القواعد التحويلية في الجملة العربية، ص 20.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 21.

<sup>5</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 4، ص 345.

إنّ الزمن النحوي لـ "كان" متعددة وفقا للسياق الذي يرد فيه مما جعلها تحمل دلالات زمنية متعددة، وبانصراف زمنها النحوي مع السياق تؤدي وظيفتها، فتفيد أزمنة يتحكم فيها السياق، ومن التراكيب التي ترد فيها "كان"، التركيب قد + كان + الفعل، ويدلّ هذا التركيب على لحظة زمنية وقعت وانقضت في الماضي، كقوله تعالى: "وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا". الأحزاب: 15، وتأكيذا على أن العهد قديم وردت كلمة "من قبل" بعد "لقد كانوا" الذي وقع في زمن مضى، فالقرينة "قبل" لفظية ساعدت على توجيه الزمن، الذي سبق بـ "قد" والتي تفيد تحقق وقوع الفعل، ويليه الفعل الناقص "كان" والتي تفيد أنّ الفعل أو الحدث وقع في زمن ماضٍ.

### – دلالة التركيب (كان + يفعل):

إنّ تركيب الفعل الناقص "كان + يفعل" يدل على استمرار وقوع الحدث في الماضي، ويرى إبراهيم السامرائي أنّ التركيب بفعل مسبوق بـ "كان" يدل على أنّ الحدث كان مستمرا في الزمن الماضي، ومجيء "كان" إلى جوار الفعل يؤلف مركبا يؤدي هذه الفائدة نحو: كان النبي يوصي بمعاملة الجار بالحسنى، وما أشير من دلالات لهذا التركيب يندرج تحت زمن الماضي الاستمراري المتكون من فعل الكينونة والمضارع الدال على الفعل الأساس المراد التعبير عنه.

وهذا التركيب (كان + يفعل) يربط لزمن الماضي بالحال والاستقبال، وكثيرا ما نرد هذه الصيغة في القصص القرآني كقوله تعالى: "وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ". هود: 78. فصيغة "كانوا يعملون" دلّت على الزمن الماضي، حيث أنّ قوم سيدنا لوط كانوا يعملون السيئات في زمن مضى، وبقوا مستمرين على عملهم حتى مجيئهم يهرعون، وقد أكّدت لفظة "من قبل" على رسوخ هذه العادة، وعدم توقفهم وانقطاعهم عنها وبقيت قائمة إلى مجيء القوم إلى سيدنا لوط عليه السلام.

شغلت الدلالات الوظيفية للأفعال الناسخة "كان وأخواتها" اهتمام النحاة في صنعة الإعراب، ثم امتدت إلى التأويل، ولم يهتم الدرس النحوي بتحليل اللغوي للدلالات المعجمية

للأفعال الناسخة وأثر الفروق الدلالية للمادة المعجمية في التفريق بين مقامات ما تقاربت دلالاته منها، إلا أن تتبع مواضع الأفعال الناسخة في سياقاتها من الكلام الرفيع، ومحاولة استبدال الناسخ بما ألحق به في الدلالة الوظيفية وتأمّل ما بين الاستعمالين من دقائق الدلالات ولطائف الإشارات؛ كل ذلك يؤكد أنّ للدلالات المعجمية حضوراً مؤثراً في تشكيل ملابسات السياق<sup>1</sup>.

### سابعاً: علة دخول كان وأخواتها على الجملة الاسمية:

يرى ابن الناظم أنّ القياس في كان وأخواتها ألاّ تدخل على المبتدأ والخبر، لأنها أفعال وليست حروفاً ولكنهم عاملوها معاملة الحرف على سبيل التوسع<sup>2</sup>، حيث يقول: "دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لأنها أفعال"<sup>3</sup>، وحق الأفعال كلّها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف "هل" و"ليت" و"ما" في قولك: "هل جاء زيد" و"ليته عندنا" و"ما أحد أفضل منك"، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل، وذلك "كان" وأخواتها"<sup>4</sup>.

فهو يرى أنّ "كان وأخواتها" أفعال وقياسها ألاّ تدخل على المبتدأ والخبر لأنها جملة، وحق الفعل أن يسند إلى المفرد ولكن فعل بها ذلك توسعاً، والعلة علة اتساع أو توسع، فإنهم توسعوا فيها فأجروها مجرى الحروف.

واعتل بعض النحاة لإعمال "كان" حملاً على الفعل التام فإنّ قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً لأنها ليست بأفعال صحيحة إذ دخلت للدلالة على تغيير الخبر بالزمان الذي تثبت فيه وإنما

<sup>1</sup> ياسر محمد بابطين: "مقامات أصبح في القرآن الكريم"، ص 27.

<sup>2</sup> حميد الفتلي: العلل النحوية، دراسة تحليلية في شروح الألفية إلى نهاية القرن الثامن الهجري، كتاب ناشرون، لبنان، بيروت، ط 1، 2011، ص 159.

<sup>3</sup> عدّها الزجاجي حروفاً، ينظر: الزجاجي: الجمل، ص 42.

<sup>4</sup> ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2000، ص 128.

عملت تشبيها لها بما يطلب ممن الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها تشبيها بالفاعل ونصب الخبر تشبيها بالمفعول<sup>1</sup>.

وقد بنى الغربيون جملتهم وفقا للإسناد استناد إلى أفعال الكينونة المساعدة فالإسناد بين المبتدأ والخبر عندهم يتحقق بوجود هذه الأدوات التي دخلت على الجملة ومنها الجملة الاسمية. ويرى عبد الرحمن أيوب أن جملة *This is Mohamed* بوجود الفعل *Is* تقوم الجملة، وبدونه لا توجد الجملة، ولكونه لا يدل على حدث مثل القعود أو القراءة... فقد أطلقوا عليها اسم الرابطة *copula*، لأنّ وظيفته في الجملة الاسمية هي مجرد ربط المسند إليه بالمسند دون إضافة معنى من المعاني، وللربط في الجملة العربية حسب عبد الرحمن أيوب، وظيفه ثانوية للأدوات الزمنية التي تدخل على الجملة الاسمية، بالأخص الفعل "كان" في مختلف صيغته، وهذه تفاصيل ذلك<sup>2</sup>:

- إذا أسند ركنا الجملة الاسمية بعضهما إلى بعض دون إشارة لزمن خاص، أي للدلالة على الثبوت، لم تستعمل أداة الربط، مثل هذا محمد، محمد قائم.
- إذا تم الإسناد، مع جعل الجملة مصدرا مؤولا استعملت الرابطة "كان" في صيغة المضارع التي تلي الحرف المصدرية مثل: محمد قائم، يعجبني أن يكون محمد قائم.
- إذا تم الإسناد مع النفي في الحال أو في الاستقبال أو الماضي استعملت الرابطة "كان" في صيغة المضارع وسبقها أدوات النفي مثل: محمد قائم، لن يكون محمد قائما، لم يكن محمد قائما، لا يكون محمد قائما.
- إذا وضعت الجملة الاسمية موضع فعل الشرط أو جواب الشرط تحتم الربط بكان في الصيغة المناسبة مثل: إن يكن محمد مسافرا فسأخبرك، إذا كان محمد في الدار فسيكون أبوه هناك.

<sup>1</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 1، ص 111.

<sup>2</sup> عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1957، ص 188.



ويرى عبد الرحمن أيوب أنّ الجملة العربية ذات رابطة، والربط بين ركني الجملة الاسمية بأداة ربط، أمر واقع فعلاً إلاّ في حالة الدلالة على ثبوت المسند للمسند إليه دون اعتبار للزمان، ويسمّي الجملة التي تبدو بلا رابطة اطرادا بحالة الرابطة الصفريّة.

ويقسّم عبد الرحمن أيوب الأفعال الناقصة إلى قسمين<sup>1</sup>:

✓ ما يكون لمجرد الربط "كان" و"عسى".

✓ ما يكون للربط مع التعبير عن الكيفية aspect، كأفعال الشروع والأفعال الدالة على

الزمن المؤقت مثل: أصبح، أمسى، أفعال الاستمرار مثل: ظلّ ومادام وما برح..

والأفعال الناسخة تكون مستقلة عن المنسوب والمنسوب إليه، والإسناد في الجملة بعدها موجود قبل دخولها عليها، وهذا ما أدركه القدماء "كان عبد الله أحاك، فعندما أردت أن تخبر عن الأخوة أدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"<sup>2</sup>.

يرى الزمخشري أنّ "كان" التزمت بالابتداء والخبر اللذين يصيران اسمها وخبرها على التوالي، فتصبح ناقصة لا تكتمل إلاّ باكمال عناصرها السابقة، وإذا حذف خبرها بقوة معنى الحدث يتغير شكل الجملة التركيبي فتتحول إلى تامة عندما يقتصر على الفاعل<sup>3</sup>، يقول سيبويه: "قد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: "قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله"<sup>4</sup>.

وبالتالي أدى التغيير في الشكل إلى التغيير في التسمية، وكلّ من سيبويه والزمخشري يتفقان حول تسمية النقصان والتمام في الفعل، لكن سيبويه يعمّم النقصان على شكل الجملة، بشكل عام في الأفعال المتعدية أمّا الزمخشري فإنّه يحددها في شكل جملة "كان وأخواتها" و"أفعال المقاربة"... وليس وكل متفرعاتها منطلقاً من الحاجة إلى الاعتبارين معاً، لكن برفع مستوى الاعتبار المعنوي فيها.

<sup>1</sup> عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 189.

<sup>2</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 45.

<sup>3</sup> رياض عثمان: المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسميات المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ص 42.

<sup>4</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 46.

ثامنا: خصائص اسم "كان":

أ- علامات إعراب اسم كان: ينقسم اسم كان من حيث علامات إعرابه إلى أربعة أقسام هي<sup>1</sup>:

### 1. اسم يرفع بالضمة الظاهرة:

- في الاسم المفرد: ويتجلى ذلك في قوله تعالى: "أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ". البقرة: 75. فكلمة "فريق" هنا وردت اسما لكان وجاءت مفردة مرفوعة وعلامة الرفع الضمة الظاهرة، وقوله تعالى: "قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ". آل عمران: 137. كذلك كلمة "عاقبة" جاءت مفردة مرفوعة.

وقوله تعالى: "وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا ۗ إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ". القصص: 10. كلمة "فؤاد" جاءت اسما لـ "أصبح" وهو من أحوات "كان"، وقد وردت مفردة مرفوعة.

- في جمع المؤنث السالم: نحو "كانت الطالبات في الجامعة. فالتالبات اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

- في جمع التكسير: وذلك في قوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ". البقرة: 170. وقوله تعالى: "كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ". البقرة: 213.

2. اسم يرفع بضمة مقدره: هناك عدّة أسباب منعت من ظهور العلامة الظاهرة في اسم كان منها:

- حرف الجرّ الزائد: كقوله تعالى: "مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ ۗ سِنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ۗ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا". الأحزاب: 38.

<sup>1</sup> حمدي كوكب: الأفعال الناسخة، أخبار سوهاج، مصر، ط1، 2008، ص-ص، 35 - 40.

- الاسم المقصور: كقوله تعالى: "لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ". البقرة: 272.

3. اسم يرفع بالألف في المثني بنوعيه:

- مثني مذكر.

- مثني مؤنث.

4. اسم يرفع بالواو في جمع المذكر السالم

- موقع اسم كان بالنسبة للفعل:

يأتي اسم كان مرة بعد الفعل مباشرة، ومرة مؤخرا عنه فيسبقه الخبر ولا يسبق اسم كان الفعل والخبر.

- موقع اسم كان بعد الفعل مباشرة:

إن رتبة اسم كان بعد الفعل مباشرة، ولا يفصل بينهما أي فاصل كقوله تعالى: "كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ". البقرة: 213. حيث جاءت كلمة الناس اسم كان بعد الفعل مباشرة، كذلك قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا <sup>فَلَيْسَ</sup> اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ". الأنعام: 53. فاسم الجلالة "الله" جاء بعد الفعل مباشرة، وهي اسم "ليس"، وقوله تعالى: "وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا" البقرة: 143. جاءت كلمة الرسول بعد الفعل مباشرة وهي اسم "كان"، أما في قوله تعالى: "وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ <sup>فَلَيْسَ</sup> كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ <sup>فَاللَّهُ</sup> يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ". البقرة: 113.

جاءت كلمة النصارى بعد الفعل مباشرة وهي اسم ليس وكذلك بالنسبة لكلمة اليهود جاءت بعد الفعل مباشرة، وهي اسم ليس كذلك، أمّا عن نهاية الآية فالفعل كان جاء فيه اسمها متصلا على هيئة ضمير.

– اسم كان مؤخرا عن الفعل والخبر:

قد يأتي اسم كان مؤخرا عن الفعل فيسبقه الخبر، وذلك قوله تعالى: "قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ". البقرة: 94. فكلمة خالصة اسم كان مؤخر، وقد تقدم الخبر عنه فجاء مؤخرا، وقوله تعالى: "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۗ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ". البقرة: 150. فكلمة حجة هنا وردت "اسم كان" مؤخر، وقد تقدم الخبر شبه الجملة عليها، وقوله تعالى: "وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۗ لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ". الأنعام: 51. فكلمة "ولي" هاهنا وردت اسم "كان" مؤخر عن الفعل والخبر شبه الجملة، كذلك ورد اسم كان في قوله تعالى: "وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ". النمل: 48. مؤخرا عن الفعل والخبر شبه الجملة "في المدينة".

– اسم كان بين التعريف والتكثير:

إن المعرفة اسم والنكرة خبر وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم كان المعرفة وخبرها النكرة<sup>1</sup>، فقد يأتي الاسم معرفة أو نكرة وكذلك الخبر قد يأتي معرفة أو نكرة.

– اسم كان بين التقدير والتأويل:

قد يأتي اسم كان مقدرًا أو مؤولا من "أن + الفعل"، كقوله تعالى: "أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۗ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۗ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۗ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ". البقرة: 184. نلاحظ أن في الآية الكريمة اسم كان مقدر في قوله عز وجل: "كان منكم مريضا"، تقديره أنتم والخبر "مريضا". وكذلك الأمر في قوله تعالى: "مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ". آل عمران: 67.

<sup>1</sup> ابن جني: اللمع في العربية، ج 1، ص 36.

ففي قوله تعالى: "كان حنيفاً" اسم كان مقدر بالضمير هو الذي يعود على إبراهيم والقول نفسه ينطبق على الشق الثاني من الآية في قوله: ما كان من المشركين، كما نجد اسم كان مقدرًا كذلك في قوله تعالى: "ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ". الحج: 10، فاسم كان هنا تقديره هو، الذي يعود على الله تعالى.

كما قد يأتي، كما سبق الذكر، اسم كان مؤولا من "أن + الفعل" وذلك في قوله تعالى: "وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَّعَّ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ". البقرة: 114.

فالمصدر المؤول من "أن + الفعل" في الآية الكريمة "أن يدخلوها" في محل رفع اسم كان والتقدير "كان لهم دخولها"، وكذلك في قوله تعالى: "لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ". البقرة: 177. فالمصدر المؤول "أن تولوا" في محل رفع اسم ليس والتقدير "ليس البر موالاتكم".

### تاسعا: عناصر جملة كان بين التقديم والتأخير:

يقتضي ترتيب الجملة الاسمية الابتداء بالمبتدأ ثم يليه الخبر، لكن توجد بعض الاستعمالات ومن بينها دخول كان أو أحد أحواتها على الجملة الاسمية تُغيّر من ترتيب عناصر الجملة، فيحدث التقديم والتأخير وقد ذهب البصريون وعلى رأسهم سيبويه إلى أنه يجوز تقديم خبر كان على اسمها، ويوافق ابن يعيش رأي البصريين ويذهب مذهبهم فيما يتعلق بتغيير ترتيب عناصر الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأحواتها.

واعترفت النظرية التوليدية التحويلية الحديثة أن التقديم والتأخير الحاصل على مستوى الجملة الاسمية المنسوخة بكان أو أحد أحواتها عنصرا من عناصر التحويل حيث أن الجملة الاسمية أصلها مبتدأ + خبر وبدخول "كان" يصبح كان + مبتدأ + خبر، وبتقدم الخبر على المبتدأ تصبح كان + خبر + مبتدأ وبالتالي تكون الرتبة أحد أبرز عناصر التحويل لأن المخاطب يتعمد إظهار وتقديم

عنصر كان حقه التأخير، أو تأخير ما كان حقه التقديم، طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس، وبالتالي يراد بالترتيب سرا من أسرار العربية ووسيلة يقرب بها المعنى العميق والدلالة العميقة<sup>1</sup>.

إنَّ التقديم والتأخير في عناصر الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها يكشف عن المعنى العميق والدلالة البعيدة، لكن ابن يعيش يرى أن هذه الأفعال لا يجوز تقدّم اسمها عليها لكونها تشابه الفعل والفاعل حيث يقول: "لما كان المرفوع بها كالفاعل، والفاعل لا يجوز تقدّمه على الفعل، فلا يجوز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها"<sup>2</sup>.

إن ما ذهب إليه ابن يعيش وهو أن اسم كان لا يجوز تقدمه على "كان" لكونه يشابه الفاعل هذا الذي لا يجوز تقدمه على الفعل فيه قابلية للدحض والتنفيذ، ذلك أنَّ الفاعل يمكن تقديمه على الفعل، وهناك بعض الآيات التي وردت في القرآن الكريم تقدّم فيها الخبر على الفعل "كان"، فتقدم الاسم لم يجزه بينما يسوّغ تقدم الخبر ومن ذلك قوله تعالى: "وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظَلِمُونَ". الأعراف: 177. فكلمة أنفسهم تقدمت على الفعل "كان" وهي خير منصوب، وقد سوّغ ابن يعيش ذلك لقياسه تقدّم الخبر على الفعل "كان" على تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها نفسها<sup>3</sup>.

إنَّ ما تقدّم ذكره فيما يخص رأي ابن يعيش حول الترتيب في عناصر الجملة المنسوخة بـ"كان" يوافق مذهب البصريين حيث يذهبون إلى أنَّ كان يجوز تقدم خبرها عليها وعلى اسمها.

### عاشرا: إنشائية كان وأخواتها:

لا يوصف الظرف والمصدر غير النائب عن فعل الأمر بالإنشاء، فدام تعمل عمل ليس إذا كانت مسبوقه بما المصدرية الظرفية وهي بذلك تتنافى مع مظهر الإنشاء<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> خليل عاميرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص 158-159.

<sup>2</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 4، ص 367.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 4، ص 367.

<sup>4</sup> عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 5، 2001، ص 40.

أما ليس فهي وإن لم يأت بها فعل الأمر أو النهي أو الدعاء لعدم تصرفها قابلة أن تأتي في سياق الاستفهام، فيسري إليها ما فيه من معنى الإنشاء، فالعلماء نصّوا على أن أداة الاستفهام إذا دخلت على جملة عمّ معنى الاستفهام الجملة بأسرها، وقد وقعت ليس بعد الاستفهام كثيرا<sup>1</sup>، مثل قوله تعالى: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ". الزمر: 36، وقوله تعالى: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ". الأنعام: 53، وقوله سبحانه: "أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ". هود: 78، وقوله عزّ وجل: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ" الزمر: 37، هذا فيما يخص ما لا يتصرّف مطلقا، أما ما يتصرف تصرفا ناقصا: زال وبرح وانفك وفتى، فتزد بالأسلوبين الخبري والإنشائي، ولا ترد في أسلوب الأمر، فمن شروط نقصانها أن يتقدم عليها نفي أو شبهه، ملفوظ به أو مقدر، والنفي كما هو معلوم لا يصلح مع الأمر<sup>2</sup>.

وفيما يخصّ ما تتصرف تصرفا تاما، فإنها صالحة بطبيعتها لأن يأتي منها الأمر والنهي والدعاء والاستفهام، وأما باب الأفعال المتصرفة تصرفا تاما "كان" فالأمر من الفعل "كان" هو "كن" والأمر كما هو معلوم يخرج إلى معانٍ مجازية كالتعجيز في قوله تعالى: "قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا". الإسراء: 50.

ومثال النهي قوله تعالى: "وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ" الأنفال: 47. أمّا من حيث مدخولها فالكلام من ناحيتين<sup>3</sup>:

**اسمها:** وقد اشترط النحاة في اسمها ألا يكون ممّا له الصدارة، وبذلك لا يجوز أن تكون أسماء هذه الأفعال متضمنة معنى إنشائيا كأسماء الاستفهام لأنّ الاسم إذا تضمن معنى إنشائيا لزم الصدارة، لكن القاعدة أن أسماء هذه الأفعال لا تتقدم عليها.

**خبرها:** وخبرها إما يكون مفردا وإمّا أن يكون جملة، أمّا المفرد فيصح أن يكون اسم استفهام متقدما عليها، ويستثنى من هذه الأفعال ليس ودام وأفعال الاستمرار، فهذه الأفعال لا يصحّ أن

<sup>1</sup> عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 40.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 41.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 43-44.

يكون خبرها مما لزم الصدر لأنه لو كان كذلك لتقدم عليها وهي لا تتقدم عليها أخبارها كما تتقدم في سائر الأفعال.

أما إذا كان خبر هذه الأفعال "جملة" فقد منع النحاة أن تكون جملة طلبية ذلك لأن الأفعال الناقصة "كان وأخواتها" هي صفات لمصادر أخبارها فمعنى قولك: "كان زيد قائما"، حصل قيام زيد في الزمن الماضي، فسائر هذه الأفعال تحمل معنى الكون مع قيد آخر، فإذا جاءت أخبارها جملا طلبية فليس يخلو أمرها من أن تكون بصيغة الخبر أو الطلب، فإذا كانت الأفعال بصيغة الخبر وخبرها بصيغة الطلب تناقض الكلام، فلما كانت هذه الأفعال صفة لمصدر خبرها دلّت على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة، والطلب في الخبر يدلّ على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها، وبالتالي حدث التناقض، ويُكتفى بالطلب في الأفعال الناقصة دون الطلب في أخبارها فالطلب فيها، الأفعال الناقصة، طلب في أخبارها<sup>1</sup>.

### أحد عشر: النسخ الدلالي والوظيفي بـ "كان وأخواتها":

إن الحديث عن النسخ الدلالي بـ "كان وأخواتها" هو الحديث عن تغيير وتحوّل في الوظيفة النحوية ومن ثمة تغير في المعنى، أي أنه حديث عن المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما، فدخول الفعل الناقص على الجملة الاسمية يُحدث تغييرا نحويا، كما يُحدث تغييرا دلاليا مثل قوله تعالى: "إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ" البقرة: 34.

فلو قال إبليس من الكافرين: إبليس مبتدأ مرفوع، والخبر شبه الجملة من الجار والمجرور، وبالتالي لهذه الجملة الاسمية دلالتها الزمنية المحددة في وقت ما، لكن بإدخال الناسخ "كان" تغيّرت الوظيفة النحوية وتغيّرت معها الوظيفة الدلالية فكان هنا بمعنى صار أي صار من الكافرين وبالتالي تعني الديمومة أي كان وسيبقى من الكافرين، أو ربّما لم يكن كافرا إلا لما رفض السجود لآدم، فعصيانه جعل منه كافرا في تلك اللحظة المستمرة إلى يوم يبعثون.

<sup>1</sup> عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 44.



وقد قسّم النحاة ومن بينهم صاحب الألفية "ابن مالك" أخوات "كان" إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول هو ما يعمل مطلقاً وهي: كان، أمسى، أصبح، ظلّ، بات، صار، أضحى، ليس، أمّا عن القسم الثاني فإنّه يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهي انفك، برح، زال، فتى، والقسم الثالث فإنّه يعمل بشرط أن يتقدمه ما المصدرية الظرفية وهي "دام"<sup>1</sup>.

ونجد سيبويه وتحت باب "الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول" قد عبّر عن اسمها باسم الفاعل، وعن خبرها باسم المفعول، فجاء بمثل يوضح فيه أن اسم كان يأتي مرفوعاً وخبرها يأتي منصوباً وبالتالي يؤكد على عمل الأفعال الناقصة حيث يقول: "كان عبد الله أخاك"<sup>2</sup>.

من خلال ما تقدّم ذكره، فإنّ سيبويه يُعمل الأفعال الناقصة "كان وأخواتها" حيث يرى دخولها على الجملة الاسمية غير الوظيفة النحوية للمبتدأ والخبر إلى اسم وخبر لها، فـ"عبد" اسم كان مرفوع، و"أخاك" خبر كان منصوب.

وكانت قضية العامل في المبتدأ والخبر محلّ تنازع بين النحاة، فالبصريون ذهبوا إلى أنّها ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، باعتبارها فاعلاً مجازياً، وهذا ما جاء به سيبويه عندما سمّاه باسم الفاعل، أمّا الكوفيون فيرون أنّها لم تعمل به شيئاً، وهو مرفوع بالابتداء، أمّا عن الخبر فقد اتفق البصريون والكوفيون على نصبه وعبّر عنه سيبويه باسم المفعول، أمّا الفراء فقد ذهب إلى أنّ الاسم ارتفع لشبهة بالفاعل وأنّ الخبر انتصب لشبهه بالحال<sup>3</sup>.

ويرى ابن يعيش أنّ البصريين على صواب، في رأيهم حول مسألة "كان وأخواتها" في أنّها ترفع المبتدأ اسمها، وتنصب الخبر خبراً لها، قياساً على الفعل حيث يرفع الفعل وينصب المفعول<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج 1، ص 231.

<sup>2</sup> سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 44.

<sup>3</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 1، ص 353.

<sup>4</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 4، ص 336.

لقد كانت الحركة الإعرابية والعامل سببا في تفاوت وتضارب آراء النحاة مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للجملة المنسوخة بـ "كان وأخواتها" وهذه الأنماط الجديدة لا يشوبها أي اختلاف عن المبتدأ والخبر، فالنواسخ لا تمسّ طرفي الإسناد "المبتدأ والخبر" إنّما يتمثل دورها في إضافة عنصر تحويلي يغيّر زمن الفعل، أمّا طرفا الإسناد فيبقى كلّ منهما على حاله قبل دخول الناسخ<sup>1</sup>.

يتضح مما سبق أنّ دور النواسخ كان وأخواتها هو إضافة عنصر تحويلي يغيّر في زمن الفعل دون المساس بطرفي الإسناد، المبتدأ والخبر، فكلاهما يبقى على حاله.

وتعرّف خديجة محمد الصافي النسخ الوظيفي في الجملة الاسمية بقولها: "هو ظاهرة دلالية تركيبية تنبه إليها نحائنا قديما فأشاروا إليها في مواضع متفرقة منها ما يشير إلى التبادل الوظيفي بين المعاني التقسيمية فيما بينها كأن يقع المصدر موقع اسم الفاعل أو موقع اسم المفعول وذلك بمبرر بلاغي تمثل في سعة الكلام والاختصار ومنها - أي من مواضع النسخ الوظيفي في الجملة الاسمية - ما يحيل إلى التأويل الدلالي لبعض الصيغ من خلال التراكيب الواردة بها كتأويل الاسم الجامد بالاسم المشتق"<sup>2</sup>.

إذن، تحصر خديجة محمد الصافي النسخ الوظيفي الذي يطرأ على الجملة الاسمية في التبادل الوظيفي والتأويل وهما وجهان لظاهرة بلاغية التي أسهمت في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق، وترى أنّ ظاهرة النسخ الوظيفي وهو نسخ دلالي قد مسّ الدلالة المعجمية للكلمة وعند الأخذ به لا بدّ من أن يكون نسخا دلاليا قبل أن يعتري الوظيفة.

وتنطلق خديجة محمد الصافي من القاعدة التي استنتجها النحاة فيما يتعلق بالعلاقة المعجمية الجامعة بين الدلالة المعجمية للمفردة ووظيفتها النحوية "الإعراب فرع المعنى"<sup>3</sup>.

ويُقصد من هذا الحكم الذي أطلقه النحاة المعنى المعجمي لا المعنى الوظيفي، وهذا ما ذهب إليه تمام حسّان فيما يخص الاستدعاء المنطقي الناشئ بين الكلمات في الجملة كأن يستدعي الفعل

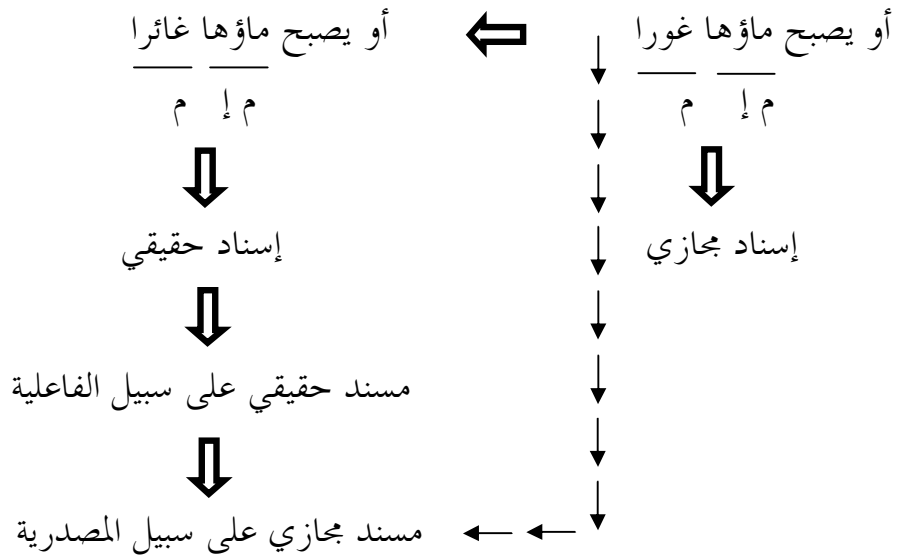
<sup>1</sup> خليل عمارية: في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط 1، 1984، ص 102.

<sup>2</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 236.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 236 - 237.

"قرأ" شخصا يُتقن هذا الفعل (المعلم - مثلا) رديفا للاستدعاء الوظيفي بين كلماتها الفعل يستدعي فاعلا بعينه مما استجاز "الجاز" بوصفه ناسخا دلاليا قد علّله الاستدعاء المنطقي "التوارد المعجمي" للوظيفة المنسوخة، لكون الاستدعاء الوظيفي تابع للاستدعاء المنطقي<sup>1</sup>.

ففي قوله تعالى: "أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَهَا غَوْرًا". الكهف: 41، ورد الإخبار عن اسم معين "الماء" باسم حدث وهو "الغور" والذي يُقصد به القعر من الأرض، وهو وجه من أوجه المجاز التي يتم من خلالها تأويل المصدر بوصف يتماشى مع المخبر عنه والمعنى: "أو يصبح مأوها غائرا"، وقيل أو يصبح مأوها ذا غور.<sup>2</sup> وبالتالي نُسخت هنا علاقة الإسناد الشكلية القائمة بين "مأوها" و"غورا" وتغيّر اتجاهها كما توضّحه حديجة محمد الصافي فيما يلي<sup>3</sup>:



من خلال هذا التمثيل البياني يبدو أن الآية الكريمة نُسخت العلاقة الإسنادية القائمة بين المسند والمسند إليه، ففي قوله تعالى: "مَأْوَهَا غَوْرًا". الكهف: 41. مسند مجازي على سبيل المصدرية في حين في تقديرنا "مأوها غائرا" مسند مجازي على سبيل الفاعلية.

<sup>1</sup> حديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 237.

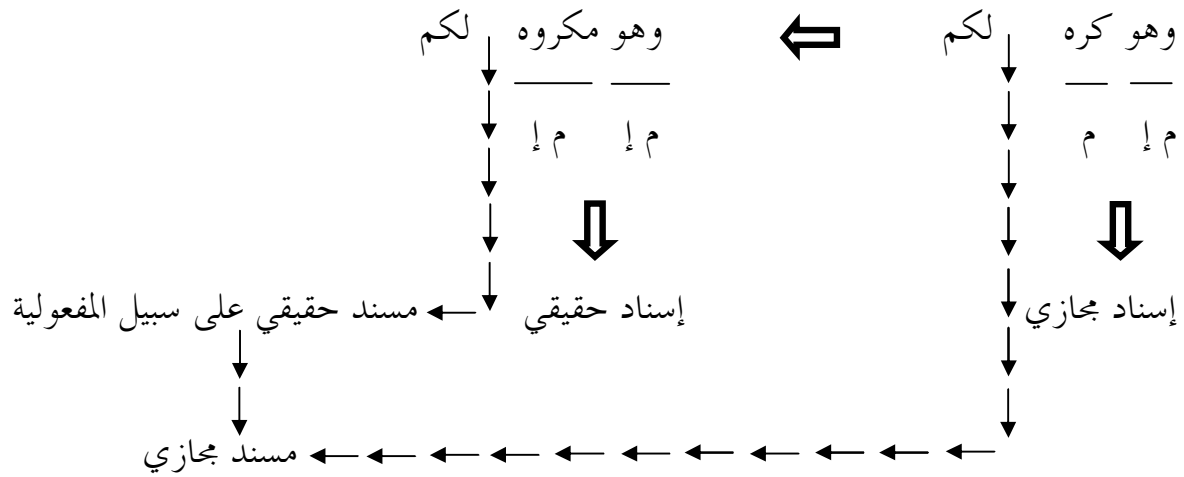
<sup>2</sup> أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 848.

<sup>3</sup> حديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 237.



وقد يكون الإخبار عن اسم الحدث باسم الحدث<sup>1</sup>، ففي قوله تعالى: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ". البقرة: 216، ورد اسم المصدر الذي دخل عليه المجاز والذي جيء به في غير موضعه، فـ"كره لكم" أي "القتال كره لكم" إذ كان لـ"كره" معانٍ تقسيمية مختلفة أجمل العكبري فيها بقوله: "ويُقرأ بضم الكاف وفتحها وهما لغتان بمعنى المشقة أو إذا كان مصدراً احتمل أن يكون كناية عن القتال فيكون الكره بمعنى المكروه"<sup>2</sup>.

ومن خلال القول السابق يمكن لنا أن نمثل بما جاءت به خديجة الصافي فيما يخص الإخبار عن اسم الحدث باسم الحدث فيما يلي<sup>3</sup>:

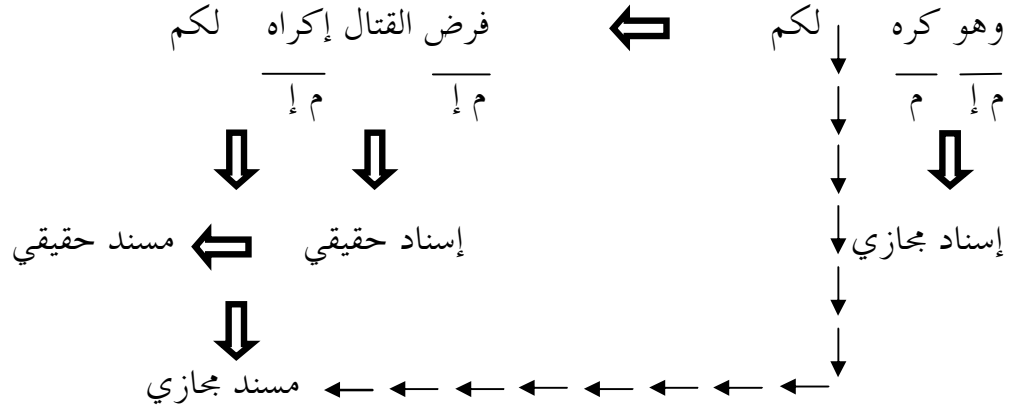


<sup>1</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 242.

<sup>2</sup> العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 173.

<sup>3</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 242.

وُترجع خديجة محمد الصافي أنّ هو يمكن أن يكون إلى القتال أو إلى فرض القتال فيكون "كرة" كناية عن الفرض والكتب على تقدير محذوف على النحو التالي:



#### اثنا عشر: المركب الاسمي الإضافي:

تأتي الإضافة في اللغة العربية للتعريف نحو "كتاب الجاحظ" أو للتخصيص "كتاب مؤلف" أو للتخفيف ك: "كتاب محمد"، ومن عوامل النسخ الوظيفي في هذا المركب اختلال التضام بإضافة الشيء إلى نفسه<sup>1</sup>، لأنّ إضافة الشيء إلى نفسه محال لا بدّ أن يكون المضاف غير المضاف إليه ولكنّ الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف فصرت كأنك تضيف إلى ذلك المعنى وفي اللقب، فمعنى "زيد بطة" أي صاحب هذا اللقب<sup>2</sup>، إذن إضافة الشيء إلى نفسه أو مرادفه أو صفته مسألة لا يقرّها منطق اللغة، وتضيف الصافي<sup>3</sup> أنّه لا يوجد الترادف التام بين الأشياء وإن زاد أحدها بخصيصة واحدة عن الآخر لهذا أصاب الكوفيون في استجازة إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان<sup>4</sup>.

وعليه من خلال هذا القول فإن اختلاف المبني يستلزم اختلاف المعنى أي الاختلاف في الشكل يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في الدلالة، وتوضّح الصافي ذلك بإشارة "الفراء" إلى

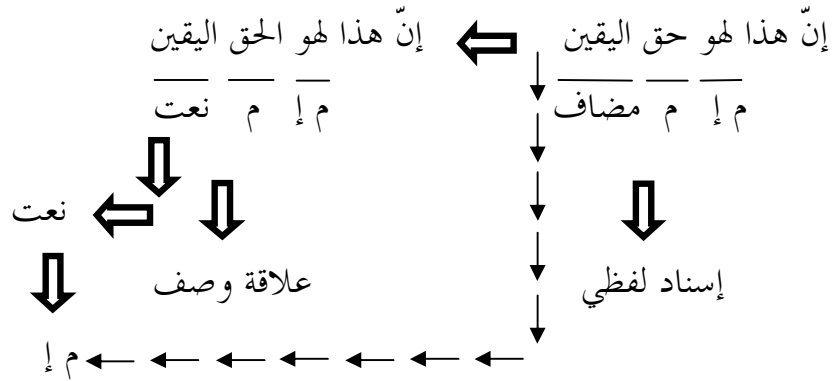
<sup>1</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 244.

<sup>2</sup> أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص 28.

<sup>3</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 244.

<sup>4</sup> ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 436-438.

الإضافة<sup>1</sup>، في قوله تعالى: "وَمَكَرَ السَّيِّئُ". فاطر: 43. على أنه أضيف المكر إلى السيء وهو هو، وتصديق ذلك، كما تقول الصافي، في قراءة عبد الله "ومكراً سيئاً" وقوله "وَمَكَرَ السَّيِّئُ"<sup>2</sup>.  
 لكن هنا لا تعني "هو هو" التطابق الدلالي التام بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لأنَّ معيار "هو هو" أخذ به في أكثر من باب كتطابق المبتدأ مع خبره وتطابق الحال مع صاحبه<sup>3</sup>.  
 وجعل البصريون الترادف التام القائم بين المضاف والمضاف إليه السبب الرئيس لعدم استجازة إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، وبالتالي كلّفوا أنفسهم عناء التأويل<sup>4</sup>، فمثلاً في قولهم: "مسجد الجامع" يقولون: "مسجد الموضع الجامع.. وهلمَّ جرّاً"<sup>5</sup>، ففي قوله تعالى: "إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ". الواقعة: 95، وفي قوله تعالى: "جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ". ق: 9، أضيف لاسم الموصوف إلى صفته<sup>6</sup>، هذا كما تقول الصافي؛ أن الأصل قبل النسخ الدلالي الذي أحدثته إضافة الشيء إلى نفسه أو مرادفه أو صفته على النحو الآتي<sup>7</sup>:



<sup>1</sup> حديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 244.

<sup>2</sup> الفراء: معاني القرآن، ج 2، ص 371.

<sup>3</sup> حديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 244.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 245.

<sup>5</sup> ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 438.

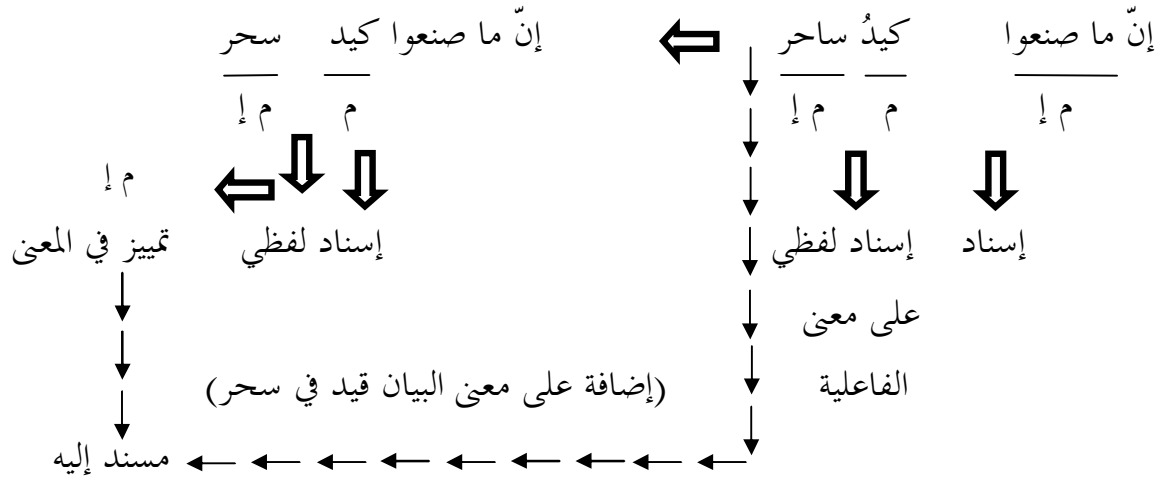
<sup>6</sup> المرجع نفسه، ج 2، ص 436-438.

<sup>7</sup> حديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 245.

وترى خديجة الصافي أنّ من الظواهر الدلالية المسهمة في النسخ الوظيفي داخل المركب الإسنادي الاسمي الإضافي؛ الإضافة الأدنى ملابسة فيما يُعرف بالجاز<sup>1</sup>، وتوضّح ذلك بقولها: "رأيتك في طريقي" إذ أضفت الطريق لك بمجرد مرورك به.

وترى فيما يخص قوله تعالى: "إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ". طه: 69، هنا تكون القراءة القرآنية ناسخا دلاليا، فالقراء يرى أنّه "جعلت ما في مذهب الذي 'إنّ الذي صنعوا كيد ساحر'، وقد قرأها بعضهم كيدٌ ساحر، وكلّ صواب ولو نصبت كيد ساحر كان صوابا وجعلت إنّما حرفا واصلا"<sup>2</sup>.

فالاختلاف في القراءتين كما تقول الصافي؛ مظهر من مظاهر التناسخ الوظيفي الذي يعتري التراكيب المحتملة لأكثر من وجه إعرابي مأخوذ بها كلّها فالقراءات المقررة كلّها صحيحة<sup>3</sup>، وتناسخ القراءات فيما بينها باختلاف الدلالة فكلّ قراءة مستقلة بدلاتها، ففي قراءتهم "كيد ساحر" المصدر مضاف إلى فاعله أما في قراءتهم "كيد ساحر"، فقد أضيف الجنس إلى النوع، ويظهر التناسخ الوظيفي داخل هذا المركب على هذا النحو<sup>4</sup>:



<sup>1</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 245.

<sup>2</sup> الفراء: معاني القرآن، ج 2، ص 186.

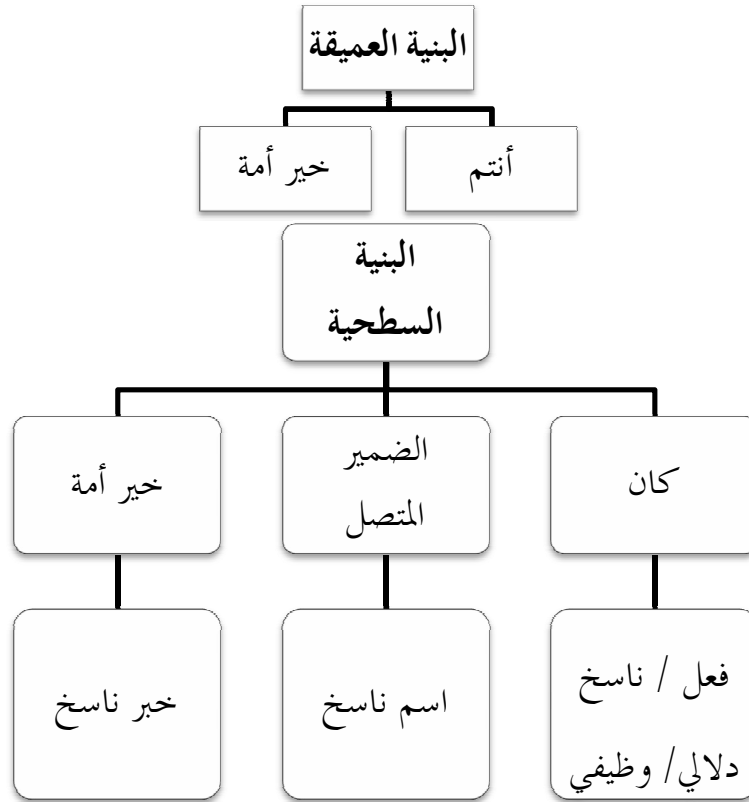
<sup>3</sup> خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 246.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 247.

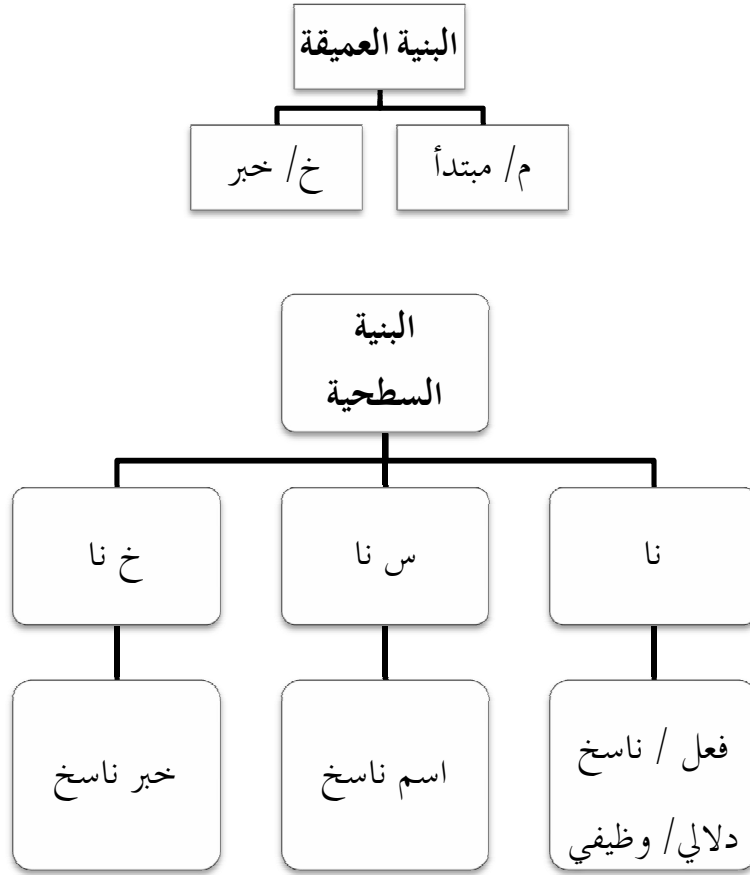


ثلاثة عشر: النسخ الوظيفي والدلالي للجملة الاسمية بكان وأخواتها في القرآن الكريم:

كان إجماع النحاة على أن دخول النواسخ "كان وأخواتها" على الجملة الاسمية يجعلها في ما مضى من الزمن، فجملة (العلم نور) اسمية مكوّنة من مبتدأ وخبر، وبدخول الناسخ كان عليها تغيّرت وظيفة عناصرها وكذلك تغيّرت معناها الدلالة (كان العلم نورا) فأصبح العلم اسما لكان ونورا خبرا لها، أمّا من ناحية الدلالة فإن الجملة أصبحت تعني أن العلم في ما مضى من الزمن كان نورا، وقد تحتمل الاستمرارية، سيبقى نورا إلى الأبد، وبالتالي دخول العنصر الجديد على الجملة الاسمية غير من الحركة الإعرابية وكذا الدلالة، فكان تدلّ عموما على ما مضى من الزمن كما أنّها تدلّ على المستقبل، وتدلّ كذلك على الاستمرار والتحوّل والنفي وذلك بالاستعانة بالسياق والقرائن.

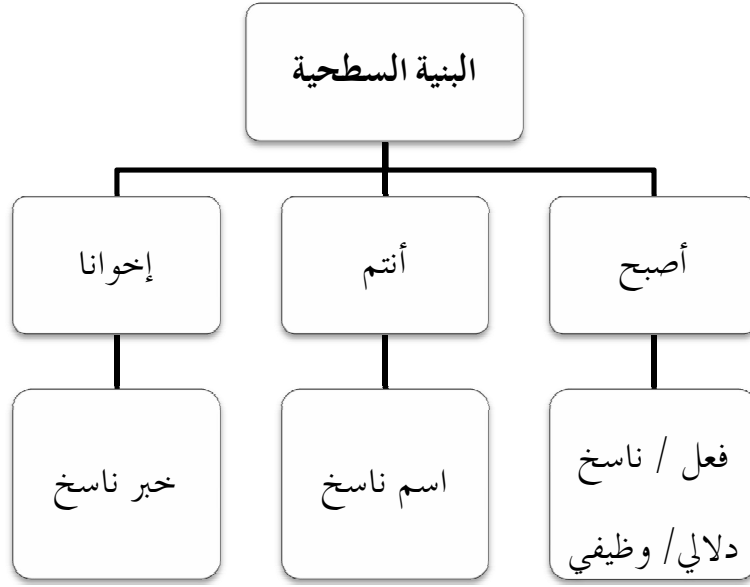


وبالتالي يكون التمثيل للجملة التي دخلت عليها النواسخ كما يلي:



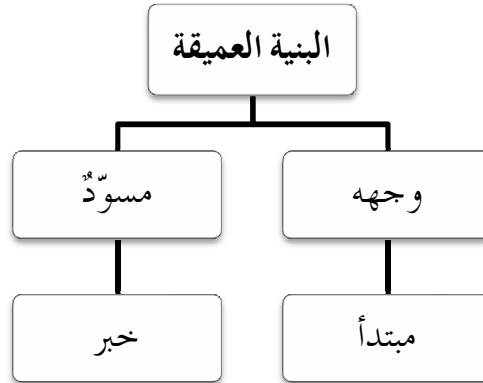
نلاحظ أن زيادة العنصر الناسخ على الجملة الاسمية يغيّر في العلامة الإعرابية وبالتالي يحمل قيمة دلالية وتركيبية جديدة. فهذا التغيير على المستوى التركيبي يحمله في داخله التركيب السابق للجملة الاسمية قبل دخول الناسخ أي يبقى مكونا من مبتدأ وخبر، إلا أن المبتدأ أصبح يسمّى اسم الناسخ وأعطيت له الدلالة على الزمن الماضي، أمّا الخبر فيبقى خبرا، فكان التغيير حاصلًا على مستوى نقل الجملة من الإخبار إلى الدلالة على الزمن الماضي.

وقوله تعالى: "فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا". آل عمران: 103، هي آية محوّلة بزيادة الناسخ "أصبح" والذي جاء بمعنى "صار"، فبعد دخول الناسخ تغيّرت الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر إلى جملة منسوخة فجعلت "أصبح" من الضمير "أنتم" اسما لها و"إخوانا" خبرا لها، ومنه نسخت الحركة الإعرابية كما نسخت الدلالة، فكما سبق الذكر أن أصبح هنا جاءت بمعنى "صار" كما قد تدل على اتصاف الموصوف بصفته وقت الصباح.

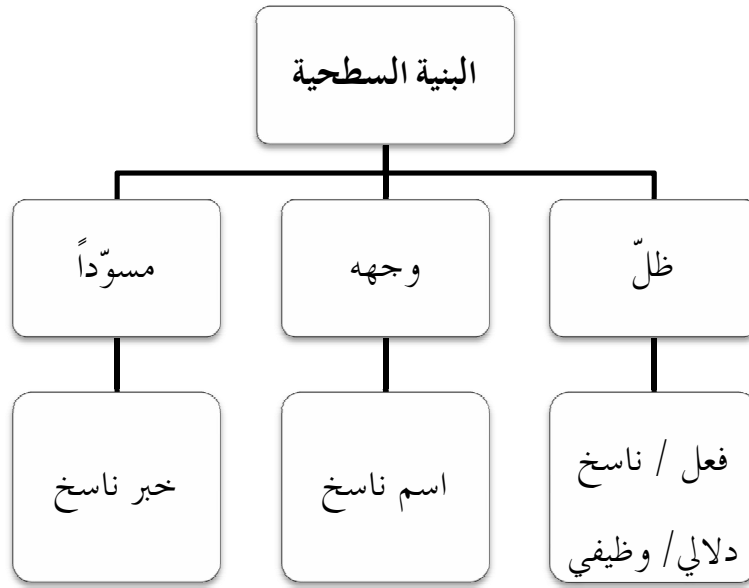


أما في قوله تعالى: "ظَلَّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ". النحل: 58.

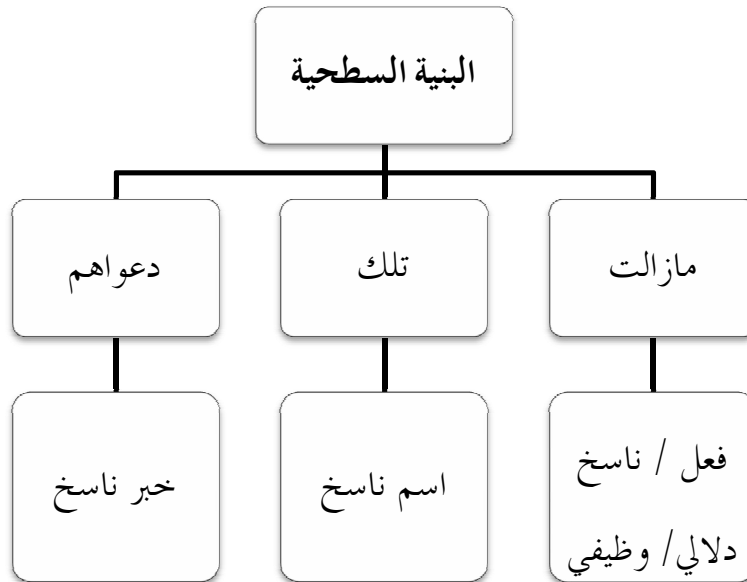
طراً على هذه الآية نسخ دلالي ووظيفي بدخول الناسخ "ظَلَّ" حيث تغيرت الجملة الاسمية من البنية العميقة "وجهه مسود"، وهي جملة خبرية غير مقيدة بزمن إلى البنية السطحية "ظَلَّ وجهه مسوداً" وهنا اقترنت الجملة بزمن وأفادت "ظَلَّ" هاهنا إفادة الحكم وتقريره في النهار<sup>1</sup>.



<sup>1</sup> إبراهيم السامرائي: معاني النحو، ص 37.



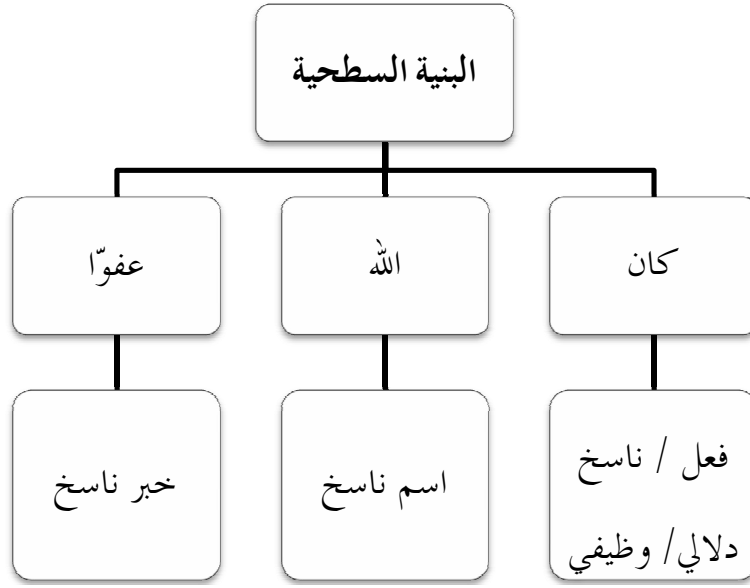
ومن النواسخ الوظيفية والدلالية ما يحمل معنى الديمومة والاستمرارية وهو الناسخ "مازال" كقوله تعالى: "فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ". الأنبياء: 15. حيث أفادت هنا "مازال" معنى الديمومة والاستمرارية بعد دخولها على جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر فقط "تلك دعواهم" تغيّر المعنى بتقييده بالزمن كما تغيّرت الوظيفة من مبتدأ وخبر إلى اسم ناسخ وخبره.



من خلال ما سبق من عرض للآيات، والتي وردت بها النواسخ الوظيفية والدلالية يبدو أنّ تلك النواسخ غيرت من حركتها الإعرابية كما أنّها أضافت لها معنى الزمن فاكسبت بذلك شكلاً ودلالة جديدة لم تكن عليهما من قبل دخولها على الجملة الاسمية.

أمّا في قوله تعالى: "وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا". النساء: 99. فإنّ دخول الناسخ "كان" على

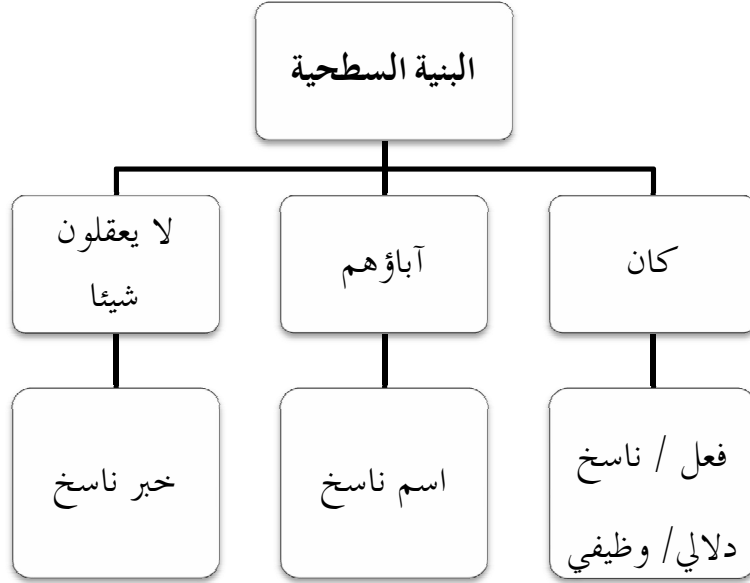
الآية له دور تحويلي بحيث:



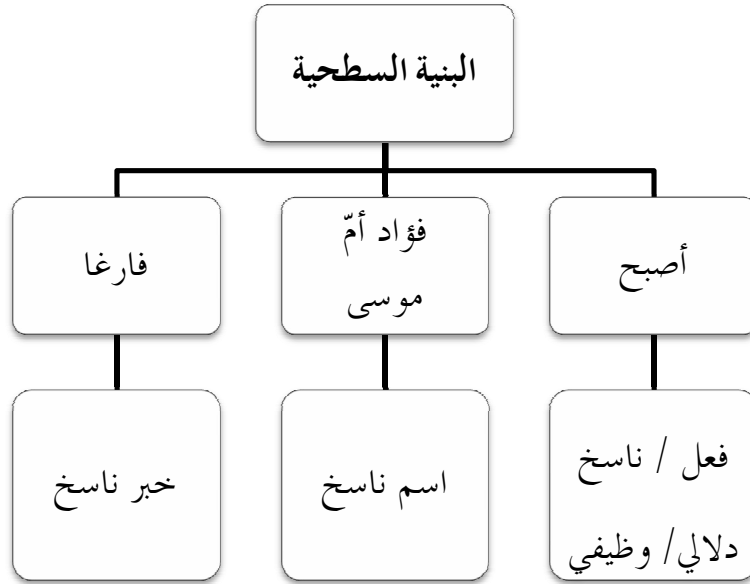
الفعل "كان" هنا دلّ على زمن - حدث، كما دلّ على الاستمرارية والدوام، فالله تعالى عفوٌّ، ورحمته كانت ولا زالت إلى الأبد، فلو جاءت الآية ببنيتها العميقة: الله عفو، فإنّها لا تحمل معنى الآنية فقط، أي أنه عفوٌّ في فترة زمنية معينة، لكن بدخول العنصر التحويلي "كان" أفادت دوام عفوّه واستمراريته، ومنه حدث تغيير على مستوى التركيب والدلالة.

كذلك الأمر في قوله تعالى: "أُولَئِكَ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ" البقرة 170.

فبنيتها العميقة "آبَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ" جاء فيها الخبر غير محدد بزمن وبدخول العنصر التحويلي "كان" تغيّر المعنى بحيث:



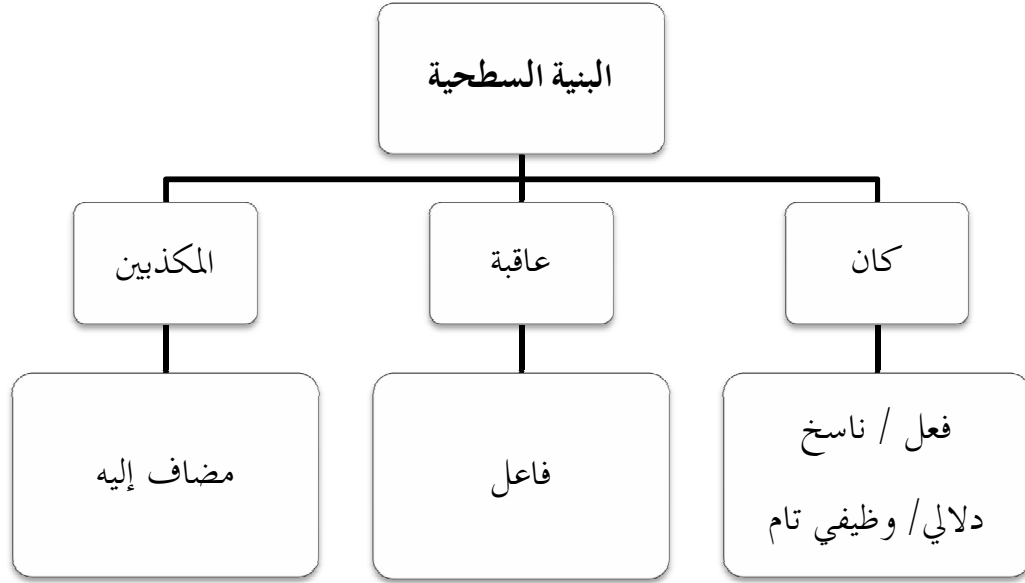
إذ دلت "كان" هنا على الزمن الماضي، وتمثلت وظيفتها في تحديد دلالة الخبر بزمن معين وهو فيما مضى. هذا وقد ارتبطت دلالة الخبر في قوله تعالى: "وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا". القصص: 10، بزمن محدد وهو الفترة الصباحية وذلك بدخول الناسخ "أصبح" بحيث:



فـ"أصبح" دلت هنا على زمن الصباح أي بعدما فقدت أم موسى ابنها بالليل ورمته في اليم، أصبح فؤادها فارغا.

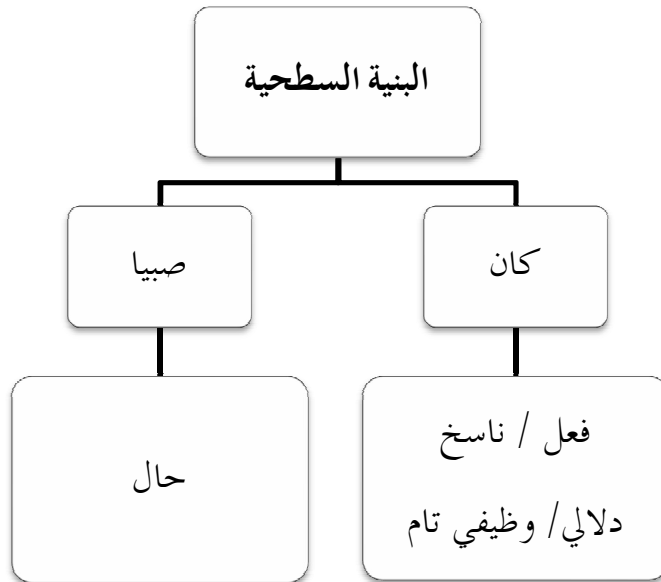
وقد ترد "كان" عنصرا تحويليا تاما كقوله تعالى: "فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ".

النمل: 69.



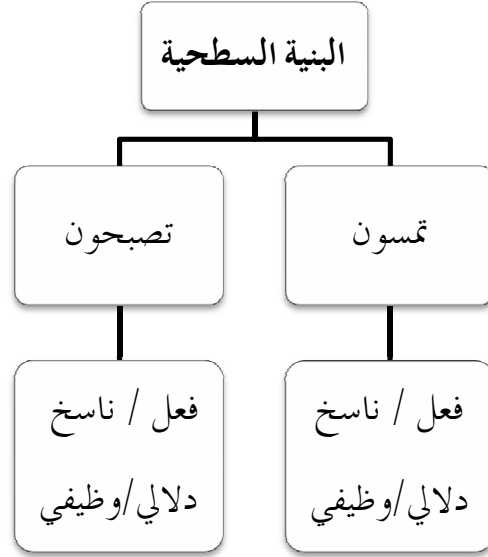
وردت كان هنا تامة، إذ اكتفت بمرفوعها "عاقبة المكذبين" وقد حدد السياق ذلك وبالتالي كان (تام + ماضي) + مرفوع، كما دلّ على الزمن الماضي، وهناك من جعل اسم الاستفهام "كيف" هو الخبر المقدم.

كذلك الأمر في قوله تعالى: "كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا". مريم: 29، بحيث:



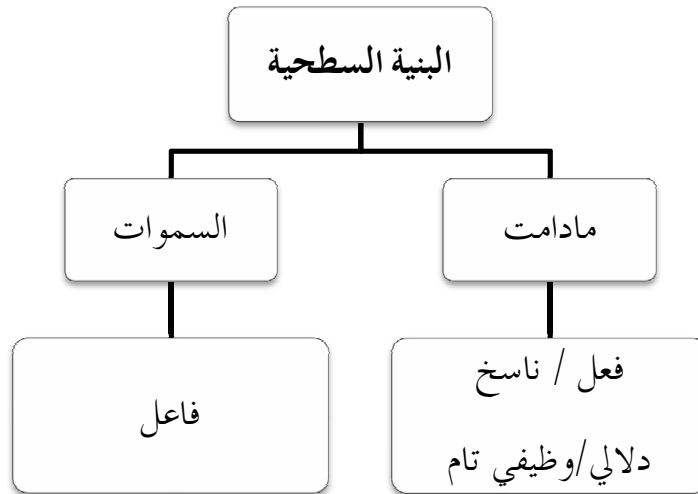
وردت "كان" هنا تامة، بحيث كان فعل ماض تام وفاعلها ضمير مستتر تقديره هنا، في حين تنصب "صبيًا" على الحالية.

أمّا عن أخوات "كان" فهي عناصر تحويلية كذلك تُحدث تغييراً على المستويين التركيبي والدلالي، ففي قوله تعالى: "فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ". الروم: 17. ارتبطت دلالة الآية بفترتين زمنيّتين هما الصباح والمساء بحيث:



ورد الفعلان الناسخان "تمسون وتصبحون" في هذه الآية الكريمة تامين بمعنى سبحوا الله حين دخول الصباح والمساء.

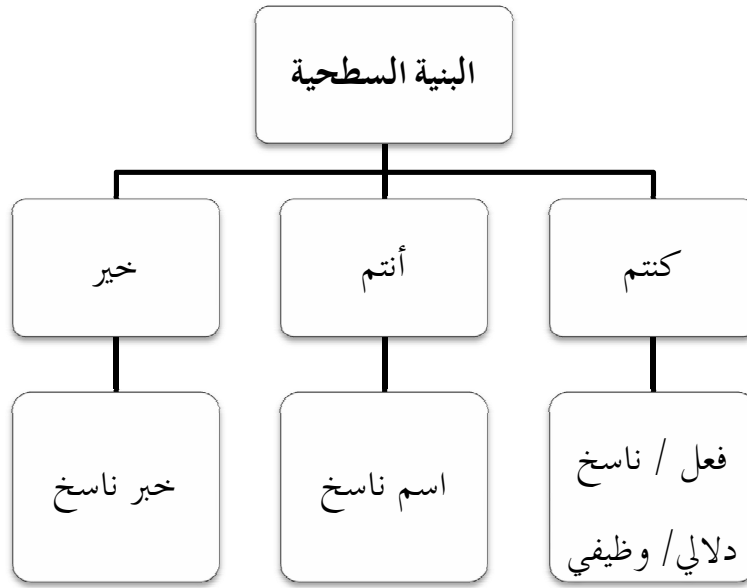
كذلك الأمر في الناسخ "مادام" في قوله تعالى: "مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ". هود: 107.



فقد وردت "مادام" في هذه الآية الكريمة فعلا تاما احتاجت مرفوعا دون منصوب.

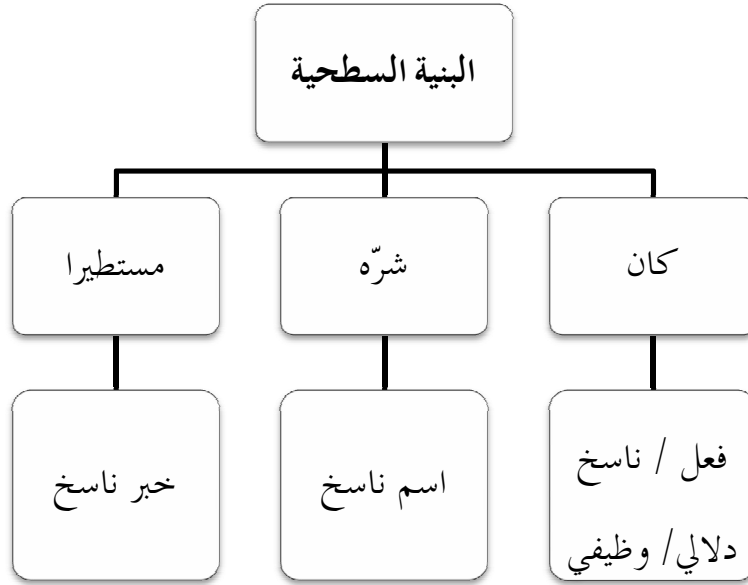


أمّا في قوله تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ". آل عمران: 110. فقد اختلف في معنى ودلالة "كان" هاهنا فهناك من يرى أنها تدل على الحالية، وهناك من يربطها بفترة زمنية مضت، في حين جعلها آخرون تامة تكتفي بمرفوعها، وهناك رأي آخر على أنها زائدة والتقدير: أنتم خير أمة، والأرجح "كان" هاهنا ناقصة وذلك لأن الله تعالى يمدح أمة خلت وسبقت بأنها خير الناس،  
بحيث:

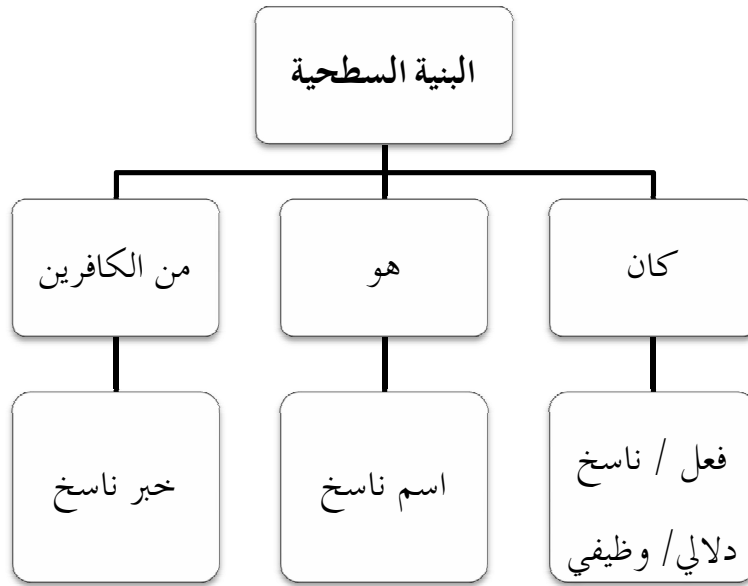


دلت هنا "كان" تميّز هذه الأمة بكونها خير الناس في زمن مضى، وبالتالي دلالتها في هذه الآية الكريمة متمثلة في الحال.

سبق وأن ذكرنا أنّ "كان" تحمل الدلالة على الزمن الماضي، لكن قد تحمل الدلالة على الزمن المستقبل كقوله تعالى: "وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا". الإنسان: 7، بحيث:

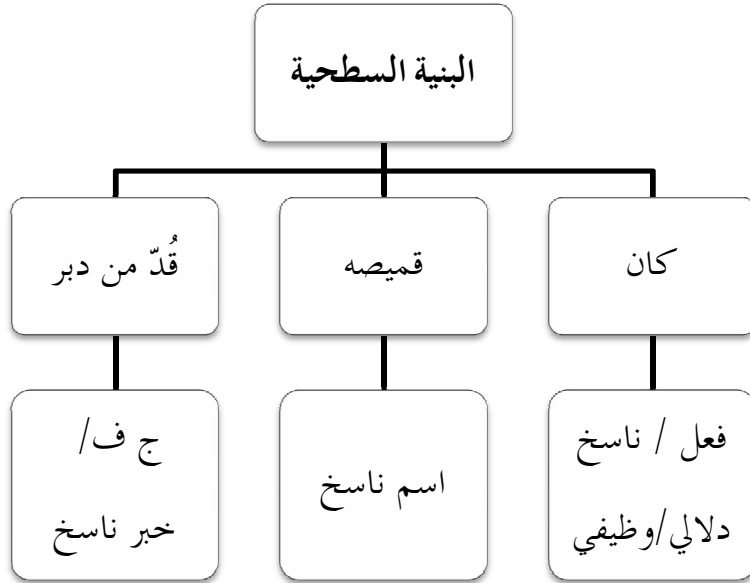


فـ"كان" هنا دلت على الاستقبال أي يخافون يوم القيامة، وهو واقع في المستقبل. وتأتي "كان" بمعنى "صار" ومثل ذلك مثلما سبق ذكره في قوله تعالى: "إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ". البقرة: 34.



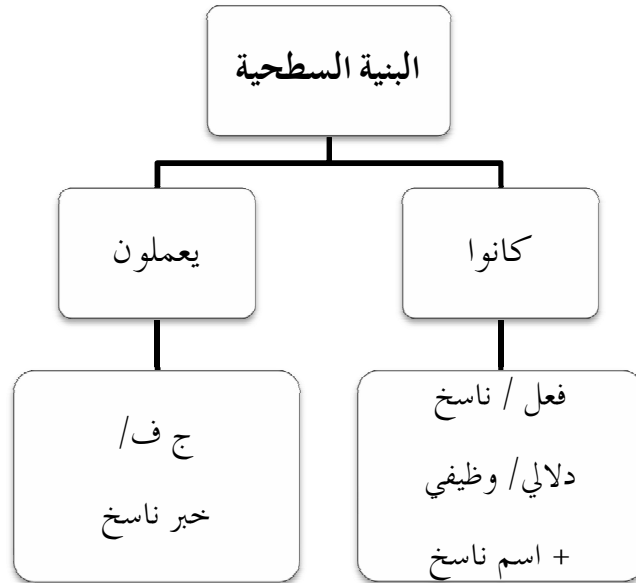
فإبليس عندما رفض السجود لآدم جعله الله في زمرة الكافرين، ومنه دلت "كان" هنا على معنى "صار" أي تحوّل من حالة إلى حالة.

وكما تحمل "كان" معنى الاستمرارية، تحمل معنى المرة الواحدة كذلك، وذلك في قوله تعالى: "وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ". يوسف: 27، بحيث:



دلت "كان" هنا في هذه الآية الكريمة، على أن الأمر وقع مرة واحدة، أي أنها لم تدل على الاستمرار، فنسخ المعنى من "قميصه قَدْ من دبر" من الاستمرار بإضافة "كان" إلى مرة واحدة فقط، كما تغيّرت الوظيفة النحوية من مبتدأ وخبر إلى اسم ناسخ وخبره، وهي هاهنا كما يقول السعيدى إخبارية.

هذا وقد تدخل "كان" على جملة اسمية خبرها جملة فعلية، كقوله تعالى: "وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ". هود: 78، بحيث:



دخلت هاهنا "كان" على جملة اسمية خبرها جملة فعلية فنسخت المعنى من يعملون السيئات إلى كانوا يعملون السيئات من فعل مرتبط بزمن معين إلى "فعل" مستتر مجيئهم يهرعون.

## المبحث الثاني: النسخ الوظيفي والدلالي بـ"كاد وأخواتها"

أولاً: كاد وأخواتها بين الدلالة والوظيفة:

اهتم النحاة بدراسة مجموعة من الأفعال تحت باب "كاد وأخواتها" أو ما يطلق عليها أفعال المقاربة، أفعال الرجاء، أفعال الشروع ولكل قسم من هذه الأقسام ميزات تميّزه عن غيره، ويأتي اسم هذه الأفعال معرفة أو نكرة مخصصة، ولا يأتي نكرة محضة إلا في حالات شاذة، وهذا الأمر هو مشترك بين أفعال المقاربة وأفعال الكينونة، أما الخبر فيختلف الأمر بين أفعال المقاربة وأفعال الكينونة، ففي أفعال المقاربة جملة فعلية فعلها مضارع أو مصدر مؤول، أمّا خبر أفعال الكينونة فيأتي مفرداً أو جملة أو شبه جملة، وبالتالي جعل هذا السبب النحاة يفصلون بين كان وأخواتها وأفعال المقاربة، فهما يشتركان في العمل ويختلفان في المعنى ونوع الخبر.

وكما هو معلوم أنّ أفعال المقاربة تعمل عمل "كان وأخواتها" أي بمعنى آخر تدخل على المبتدأ والخبر فيغيرن فيه<sup>1</sup>، فترفع المبتدأ اسماً لها ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب<sup>2</sup>، وتنقسم أفعال المقاربة من حيث الدلالة إلى ثلاثة أقسام<sup>3</sup>:

- ما دل على المقاربة: مقاربة المسمى باسمها للخبر، وهي كاد، كرب، وأوشك.
- ما دل على الرجاء: ترجي المتكلم للخبر وهي: عسى، حرى، اخلولق.
- ما يدل على الإنشاء والشروع: شروع المسمى باسمها وهي: جعل، طفق، أخذ، علق، أنشأ، هبّ، هلهل.

وتأتي كلاً من عسى واخلولق وأوشك ناقصة وتامة<sup>4</sup>، وتأتي أفعال المقاربة ملازمة لصيغة الماضي، ومنها ما يأتي منه المضارع ومنها ما يأتي منه اسم الفاعل كما يلي:

- الماضي: كما سبق الذكر أنّ أفعال المقاربة تلازم صيغة الماضي.

<sup>1</sup> ابن هشام: أوضح المسالك، ج 1، ص 302.

<sup>2</sup> ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 323.

<sup>3</sup> ابن هشام: أوضح المسالك، ج 1، ص 301.

<sup>4</sup> ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 341.

• المضارع: هناك أربعة أفعال استعمل لها مضارع وهي: كاد، أو شك، طفق، جعل.

قد يرد خبر أفعال المقاربة مفردا، وهذا ما جعل النحاة ينقسمون إلى قسمين، قسم يرى أنه شاذ ومخالف للشرط الذي يجب أن يتوفر في خبر أفعال المقاربة وقسم يرى أن هذا هو الأصل، فالأولى أن يأتي الخبر مفردا.

#### أ- أفعال المقاربة:

1. كاد: كاد من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهي من أفعال المقاربة، أي أنها تفيد مقاربة في حصول الفعل ووقوعه أي قارب الحصول ولم يحصل، فقولنا: كاد الطفل يقع، أي أشرف على الوقوع، وقاربه، إلا أنه لم يقع<sup>1</sup>، قال ابن يعيش: "فإذا قلت كاد زيد يفعل، فالمراد قرب وقوعه في الحال، إلا أنه لم يقع بعد، لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حدّ الفعل، كالداخل فيه، لازمان بينه وبين دخوله فيه"<sup>2</sup>.

ويوضح عباس حسن مفهوم المقاربة حيث يقول: "في جملة مثل الماء يغلي يفهم السامع - بسبب وجود الفعل المضارع- أن الماء في حالة غليان الآن، أو أنه سيكون كذلك في المستقبل (أي الزمن الذي بعد الكلام) فإذا قلنا: كاد الماء يغلي اختلف المعنى تماما، إذ نفهم أمرين: أن الماء اقترب من الغليان اقترابا كبيرا، وإنه لم يغل بالفعل، أي أنه في حالة إن استمرت زمنا قليلا فسيغلي والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول، هو وجود الفعل "كاد" في الجملة الثانية مع أنه ماضٍ"<sup>3</sup>.

ويرى أن الفعل الماضي "كاد" يؤدي في جملته معنى خاصا، وهو الدلالة على التقارب بين زمن الخبر والاسم تقاربا كبيرا، أي لا ملابسة فيه، ولا اتصال، ومن أجل ذلك سميت "كاد" فعل

<sup>1</sup> أحمد مطر العطية: "كاد استعمالا ودلالا"، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 26، العدد 4+3، 2010، ص 219.

<sup>2</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 7، ص 119.

<sup>3</sup> عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 3، 1975، ج 1، ص 614-615.

"مقاربة" ونظرا إلى أن كاد وضعت لمقاربة الفعل، ودنو وقوعه، فلا يجوز دخول حرف الاستقبال عليها<sup>1</sup>.

وبالتالي بما أنه لا يجوز دخول حرف الاستقبال، فإنه لا يمكننا القول سيكاد ولا سوف يكاد، وذلك لأن السين وسوف تنافي معنى الفعل "كاد" إذ أنهما يخلصان الفعل للمستقبل، بينما كاد تفيد تقريب حصول الخير من الحال، فقولنا كاد الرجل يقوم، يدل على قرب القيام، لجزمنا بقرب حصوله، وهذان المعنيان متناقضان.

أما خبر كاد فلا بد أن يكون فعلا مضارعا، ذلك أن الفعل المضارع فيه دلالة على الحال، أو ما يقاربه، وبما أن كاد معناها مقاربة حصول الخبر، فوجب أن يكون الخبر مضارعا. ويرى سيبويه أن خبر "كاد" وأخواتها اسما، وأنه يجب أن يكون فعلا مضارعا، بأن معنى هذه الأفعال معنى ما تدخله (أن) والفعل، مثل: قارب أن يفعل، ودتا أن يفعل، فقال: وكأنهم إنما منهم أن يستعملوا في كدّت وعسيت الأسماء أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أن) نحو قولهم: خليق أن يقول ذاك، وقارب أن لا يفعل... فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره<sup>2</sup>.

ولما وضعت كاد لمقاربة الفعل في ذاته، فهي بمتزلة جعل يقول وشرع يقول فكما أن هذه الأفعال لا يأتي خبرها إلا فعلا مضارعا، فكذلك كاد لا يأتي خبرها إلا مضارعا. ويضيف أن كاد وأخواتها مختصة بالدخول على الأفعال خالصة لها، كما أن بعض الحروف مثل: هلا، وألا، مختصة بالدخول على الأفعال<sup>3</sup>، يقول: "إلا أنك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال، كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو: هلا وألا".

<sup>1</sup> أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي: الكناش في فني النحو والتصريف، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ج 2، ص 46.

<sup>2</sup> سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 12.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 3، ص 160.

والغالب أن يتجرد هذا الفعل من "أن"، لأن "أن" تخلص الفعل للاستقبال وذكرها يوهم بالتراخي، والفعل يتباعد عن الحال بدخول "أن"، يقول ابن يعيش: "واشترطوا أن يكون الخبر فعلا لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال وأن تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين"<sup>1</sup>.

أمّا ابن الحاجب فيرى أنّ كاد "مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا تنبيها على أنه المقصود بالقرب، ودلالة على معنى الحال على وجه تأكيد القرب"<sup>2</sup>.

أمّا العكبري فيقول: "أمّا كاد ففعل متصرف يدل على شدة مقارنة الفعل ومن هنا لم يدخل خبرها (أن) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال"<sup>3</sup>، ولم ترد كاد في القرآن الكريم إلاّ وخبرها مجرد من "أن".

تحمل "كاد" دلالة إثبات النفي للخبر، ونفيها إثبات له، إذ يرى بعض النحاة أن إثبات كاد نفي ونفيها إثبات<sup>4</sup>، وقيل أنّ حكمها حكم سائر الأفعال نفيها نفي، وإثباتها إثبات<sup>5</sup>.

تستعمل "كاد" في الإثبات للدلالة على مقارنة وقوع الفعل في الحال، ويدل على أنه لم يقع بعد، فكاد فلان يقوم، قارب على القيام لكنّه لم يقم، وبالتالي مقارنة القيام هنا ثابتة، أمّا القيام فقد انتفى، أي لم يحدث بعد، وهذا يتضح جليا في قوله تعالى: "يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا". الحج: 72. ومعنى هذا أنّ الكفار قاربوا بطش الذين يتلون آيات الله عليهم، ولكن لم يقوموا بفعل البطش، وبالتالي فعل البطش ثابت، وكذا قوله تعالى: "يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ". النور: 35. وهنا قارب الزيت أن يضيء لكنّه لم يضيء.

<sup>1</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ج 7، ص 119.

<sup>2</sup> ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، إحياء التراث العربي، بغداد، العراق، 1982، ج 2، ص 91.

<sup>3</sup> العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 194.

<sup>4</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج 1، ص 297.

<sup>5</sup> المرجع نفسه: ج 1، ص 297.



وتستعمل كاد كذلك للدلالة على نفي مقارنة الفعل، ويقتضي ذلك نفي وقوع الفعل بطريق الأولى، فإذا قلنا لم يكد محمد يسقط فمعناه لا يقارب محمد السقوط، فمقاربة السقوط منفية، ويلزم من نفي مقارنة السقوط نفي وقوعه بزيادة مبالغة. وهذا كقوله تعالى: "إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا". النور: 40، أي لم يقارب أن يراها، وهو أبلغ في انتفاء الرؤية من أن يقال: لم يراها.

كذلك في قوله تعالى: "فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ". البقرة: 71، وهو إخبار عن حالهم أول الأمر، وهو كلام تضمن كلامين، مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا أولاً بعداء من ذبحها غير مقارنين له، بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم<sup>1</sup>.

جاء في تفسير هذه الآية عند ابن كثير أنهم كادوا أن لا يفعلوا ولم يكن ذلك الذي أرادوا، أي أنهم أرادوا ألاّ يذبحوها يعني أنهم مع هذا البيان، وهذه الأسئلة والأجوبة، والإيضاح ما ذبحوها إلاّ بعد جهد<sup>2</sup>، أمّا القرطبي فيقول: "وهذا إخبار عن تشيبتهم في ذبحها وقلة مبادرتهم إلى أمر الله تعالى"<sup>3</sup>.

من خلال التفسيرين نجد أنهما اتفقا على معنى "ما كادوا" وهو عدم تقبل فكرة الذبح والقيام بها بعد محاولات عدة للتثييط، فيكون بذلك فعل الذبح قد تمّ، إنّما النفي هنا هو نفي للمقاربة فلم يقتربوا من ذبحها إلاّ بعد جهد.

وكذلك الأمر نفسه في قوله تعالى: "أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَعْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا" وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ". النور: 40.

<sup>1</sup> ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 496. ابن هشام: مغني اللبيب، ج 6، ص 584.

<sup>2</sup> ابن كثير إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط 2، 1999، مج 1، ص 165-166.

<sup>3</sup> القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج 1، ص 455.

جاء في الكشّاف للزمخشري فيما يتعلق بتفسير هذه الآية أنها مبالغة في لم يراها أي لم يقترب أن يراها فضلا عن أن يراها<sup>1</sup>.

أمّا ابن كثير فيقول: "أي لم يقارب رؤيتها من شدة الظلام، فهذا مثل قلب الكافر الجاهل البسيط المقلد"<sup>2</sup>، أي أنّه كان بعيدا عن رؤية يده، ولم يقارب رؤيتها.

ويرى الإمام ابن القيم: "والصحيح أنها فعل يقتضي المقاربة، ولها حكم سائر الأفعال، ونفي الخبر لم يستفد من لفظها ووضعها، فإنها لم توضع لنفيه، وإنّما استفيد من لوازم معناها، فإنها إذا اقتضت مقاربة الفعل لم يكن واقعا، فيكون منفيا باللزوم وأمّا إذا استعملت منفية فإن كانت في كلام واحد فهي لنفي المقاربة، كما إذا قلت لا يكاد البطّال يفلح، ولا يكاد البخيل يسود، ولا يكاد الجبان يفرح، ونحو ذلك: وإن كانت في كلامين اقتضت وقوع الفعل بعد أن لم يكن مقاربا"<sup>3</sup>.

أمّا عن الأمر الثاني فهو قد يكون إعلام "كاد" ببطء وقوع الخبر وعسره والثبوت حاصلًا، كقوله عزّ وجلّ: "فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا". النساء: 78، أي يفقهون ببطء وعسر.

وقد اهتم معربو القرآن بمعاني بعض أفعال المقاربة والرجاء والشروع كما اهتموا بعلاقتها بالمعنى المقصود من التركيب وقد جاء ذلك في أفعال المقاربة والرجاء والشروع<sup>4</sup>.

إذن، ومما سبق تأتي كاد على صيغتين مثبتة ومنفية، فمن أمثلة المثبتة قوله تعالى: "مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ". التوبة: 117، ومعنى هذا حسب الزجاج أنّه "إنما هو أن كادوا

<sup>1</sup> الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص 78.

<sup>2</sup> ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، مج 3، ص 362.

<sup>3</sup> ابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب: اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعتلة والجهمية، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية، ط 1، 1988، ص 37.

<sup>4</sup> محمد أحمد خضير: الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن، ص 100.

يرجعون فتاب الله عليهم بأن أقفلهم من غزوتهم<sup>1</sup>، بينما انشغل غيره بالمطابقة بين الفعل والفاعل وتقدير اسم كاد<sup>2</sup>، وتأني كاد منفية كقوله تعالى: "يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ". إبراهيم: 17.

ويرى الفراء وفق الآية الأولى أن العرب تجعل لا يكاد فيما قد فعل وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل فهو بين هنا من ذلك لأن الله عز وجل يقول لما جعله لهم طعاما: "إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُومِ \* طَعَامُ الْأَثِيمِ \* كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ". الدخان: 43-44-45، فهذا أيضا عذاب في بطونهم يسيغونه، وأما ما دخلت فيه كاد ولم يفعل فقولك في الكلام: ما أثبت ولا كدت، وقوله تعالى: "إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا". النور: 40، أي لا يراها. وجاء في تفسير بعض الفقهاء أن هذه الآية: "إنما هو مثل ضربه الله فهو يراها ولكن لا يراها إلا بطيئا، كما تقول: ما كدت أبلغ إليك وأنت قد بلغت وجه العربية"<sup>3</sup>. ويميز الفراء في كاد المنفية أن يكون خبرها قد حدث، أو لم يحدث ويحدد ذلك السياق اللغوي.

**2. كُرب:** جاء في معظم المعاجم العربية أن كُرب تدل على الدنو والقرب من الفعل كالزبيدي وابن فارس وغيرهما، وهناك نفر آخر من جعلها بمعنى كاد<sup>4</sup>، فعندما نقول كُرب يفعل، أي كاد يفعل. ومن خلال ما جاء في المعاجم العربية يبدو أن كاد وكرب جاء بمعنى واحد وهو الاقتراب، حتى الدنو هو نفسه الاقتراب.

وجاء في لسان العرب معنى كارب قارب حيث يقول ابن منظور: "وكارب الشيء قاربه"<sup>5</sup>، واستعملت كرب للدلالة على قُرب الخبر أو لمقاربة ذات الفعل، وهذا الفعل لا توجد معه مهلة زمنية فهي تأتي لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج 2، ص 474.

<sup>2</sup> الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص 454.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 2، ص 255.

<sup>4</sup> الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد: الصحاح، مادة (كرب)، ج 1، ص 211.

<sup>5</sup> ابن منظور: لسان العرب، مادة (كرب)، مج 1، ص 713.

<sup>6</sup> ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ص 56.

إذن، الفعل كرب يدل على قرب الخبر من دون مهلة زمنية محددة وبالتالي تدل على مقارنة ذات الفعل دون تراخ مثل كرب يسقط، أي قارب على السقوط في غير مدة زمنية لكن حدث الفعل دون تراخ، وفي هذا الشأن يرى أحمد سليمان ياقوت أن الفعل "قرب" هو نفسه كرب بعد إبدال القاف كافا، ولا يمنع أيضا، حسبه، أن يكون الأصل هو الفعل "قَرَبَ" المتصرف كاملا<sup>1</sup>.

**3. أوشك:** تدل أوشك في المعاجم العربية على المقاربة كذلك، ويأتي معنى وشك أحيانا: أسرع<sup>2</sup>، وتحمل أوشك معنى التراخي مثلها مثل عسى واخلولق.

يرى الزمخشري أن "يوشك" تستخدم استخدام عسى وكاد حيث يقول: "إنما خالفت كاد وكرب، مع أن الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد، لأن أصل وضعها للسرعة، كأوشك فلان إيشاكا، أي أسرع السير ووشك البين سرعة الفراق"<sup>3</sup>.

وهناك من النحاة من جعلها من أفعال الرجاء مثل "عسى" فقولنا "عسى محمد أن ينجح"، و"يوشك محمد أن ينجح" وبالتالي أوشك هنا فيها معنى "التراخي" هذا ما جعلها تصنّف ضمن أفعال الرجاء.

**4. هلهل:** جاء معناها في المعاجم العربية "كاد"، فدلالتها كذلك قرب وقوع الفعل، وقد انقسم النحاة في تصنيفها إلى قسمين: قسم صنّفها في معنى "كاد" أي أنها من أفعال المقاربة، حيث يقول الرضي: "وأما هلهل، فإنما أُلزم تجريد خبره، من "أن"، مع أنه بمعنى كاد لا بمعنى طفق، لأنّ المبالغة في القرب فيه أكثر، ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر، فكأنه للمبالغة في القرب لاحق بالأفعال الدالة على الشروع، فاستعمل خبره بغير أن، نحو هلهلت القوم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أحمد سليمان ياقوت: الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 1989، ص 56.

<sup>2</sup> الجوهري: الصحاح، مادة (وشك)، ج 4، ص 1615.

<sup>3</sup> محمد الحضري: حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 181.

<sup>4</sup> الرضي الأسترابادي: شرح الكافية في النحو، ج 2، ص 305.

وذهب هذا المذهب كثير من النحاة من بينهم السيوطي الذي يقول "كاد وكرب وأوشك وهلهل وأولى وألم لمقاربة الفعل"<sup>1</sup>.

وقد تبني بعض النحاة المحدثين الرأي نفسه فيما يخص هلهل وجعلها في قسم أفعال المقاربة، حيث يقول فاضل السامرائي "وهلهل وهي للدلالة على قرب وقوع الفعل"<sup>2</sup>.

ويقول في موضع آخر أن هلهل أقرب إلى أفعال الشروع من "كاد"، حيث يقول: "فهلهل إذن من أفعال المقاربة، وهو أقرب إلى الشروع من كاد، ولشدة مقاربتة حصوله الفعل امتنعت في خبره 'أن'، كأفعال الشروع، وفيه انتظار وتأنٍ مع هذا القرب"<sup>3</sup>.

أمّا القسم الثاني من النحاة، فقد جعلوا "هلهل" من أفعال الشروع، إذ قسّموا أفعال المقاربة إلى: أفعال الترجي وأفعال المقاربة وأفعال الشروع، هذا الأخير الذي جعلوا هلهل ضمنه. وفي هذا الصدد يقول ابن هشام: "أفعال الشروع: طفق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبّ وهلهل"<sup>4</sup>.

بما أن أفعال الترجي والمقاربة والشروع كلّها تدل على قرب وقوع الفعل مع المعنى الذي جاءت من أجله، فلا حرج من تصنيف هلهل ضمن قسم أفعال المقاربة، فدلالة الفعل فيها أقرب إلى المقاربة من الشروع.

**5. أولى:** جاء في المعاجم اللغوية أن معنى أولى هو القربُ والدنو، ويأتي هذا الفعل للدلالة على مقاربة ذات الفعل فنقول أولى لك: تهديد ووعيد أي قاربه ما يهلكه<sup>5</sup>. قال تعالى: "أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ". القيامة: 34. فمعنى هذه الآية هو قروب ما تكره، وهو تهديد ووعيد.

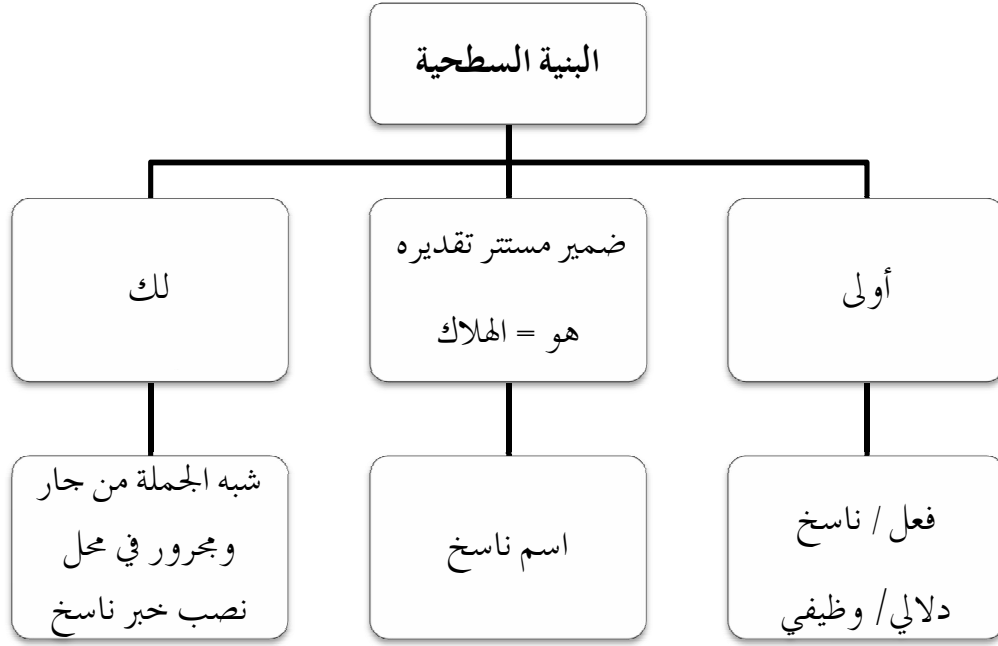
<sup>1</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 2، ص 131.

<sup>2</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج 1، ص 295.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 305.

<sup>4</sup> ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 259.

<sup>5</sup> الفيروز آبادي محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8، 2005، مادة (ولي)، ج 4، ص 394.



وبالتالي جاء الفعل "أولى" هنا في هذه الآية الكريمة بمعنى "قارب" هذا ما جعل النحاة ينقسمون إلى قسمين: الأوّل صنّف أولى ضمن أفعال المقاربة، أمّا القسم الثاني فجعلها ضمن الأفعال المتعدية بمعنى قارب، وهناك من جعلها بمعنى "كاد" وذلك لدلالاتها على دنوّ الخبر حصولاً وهو شاذ.

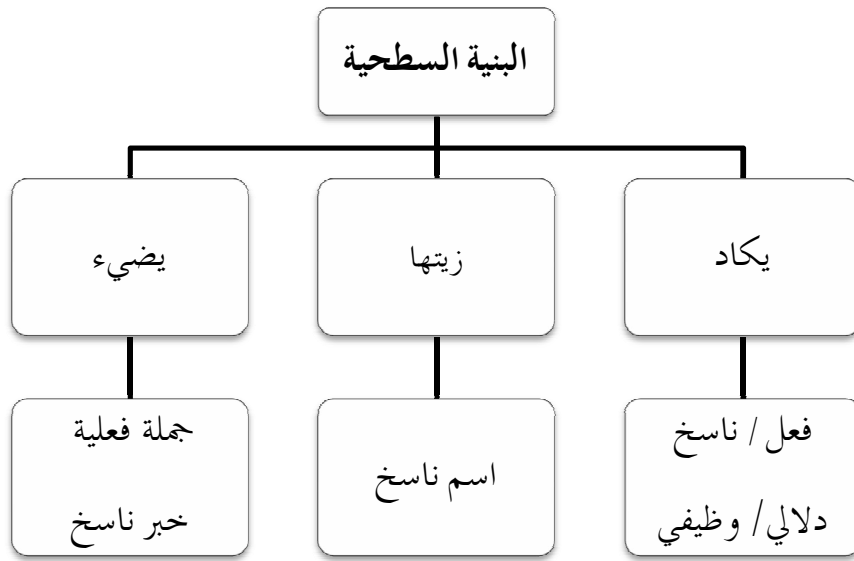
**6.** ألمّ: إنّ دلالة هذا الفعل هي الاقتراب والقرب ويذكر السيوطي من شواهد هذا الفعل قوله صلى الله عليه وسلم: "وإنّه كلّ ما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو قيل"<sup>1</sup>، أي ما يلّمّ أن يقتل<sup>2</sup>. إنّ الحديث عن هذا الفعل يكاد يكون معدوماً في المصنفات النحوية واللغوية، وكلّ ما هو المعنى اللغوي، حتى وجوده في الشواهد من قرآن وشعر يكاد ينعدم.

**7.** قارب: إنّ المعنى الذي يحمله هذا الفعل هو الاقتراب والدنوّ من دون تراخ وهو كذلك قليل الاستعمال في المدونات النحوية واللغوية حتى في مواطن الاستشهاد وذلك لكثرة استعمال كاد التي تحمل المعنى نفسه وهو مقاربة ذات الفعل.

<sup>1</sup> البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله: **الجامع الصحيح**، الجهاد والسير، باب النفقة في سبيل الله، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، ج2، ص318، رقم الحديث 2842.

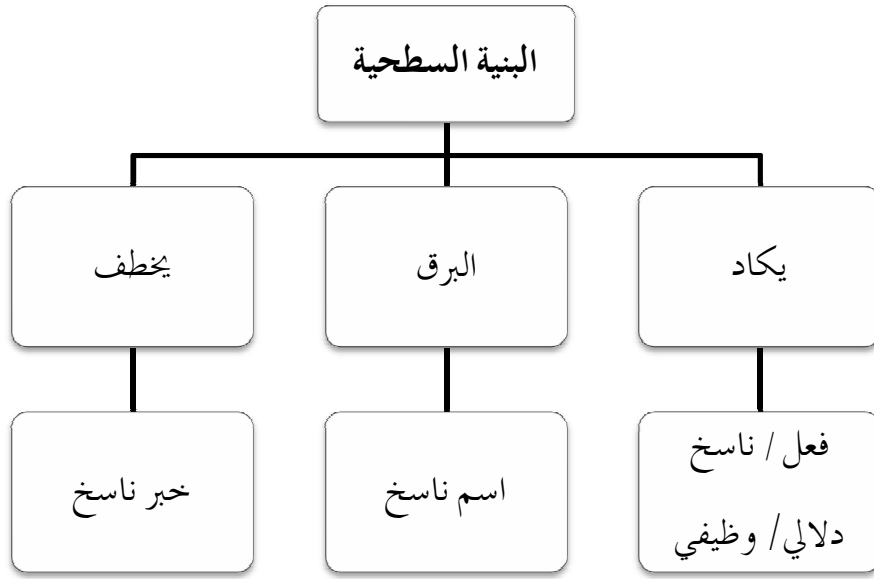
<sup>2</sup> السيوطي: **همع الهوامع**، ج2، ص132.

ولقد سبق تفسير الآية الكريمة: "يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ". النور: 35. وأنه جاء في تفسير ابن كثير في هذه الآية أنه يقصد به ضوء إشراق الزيت أي قارب الزيت على الإضاءة لكنّه لم يضاء. وجاء في تفسير القرطبي المعنى نفسه، والمقصود ضوء إشراق الزيت أي أنّها في مكان بارز فسيح ظاهر للشمس، تفرغه من أول النهار إلى آخره ليكون بذلك أصفى لزيتهما وألطف، فزيت الشجرة هنا لم يضاء لكنّه قارب على الإضاءة، فيكون بذلك النسخ الدلالي والوظيفي لهذه الآية بـ "كاد" كما يلي:



وكذلك في قوله تعالى: "يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ<sup>ط</sup>". البقرة: 20. جاء في تفسير القرطبي يكاد البرق يخطف أبصارهم يكاد معناه يقارب، يقال: كاد يفعل كذا إذا قارب ولم يفعل.

فكاد هنا بدخوله على الجملة، غير معناها من البرق يخطف، إلى يكاد أي مقارنة وقوع الفعل، كما غير وظيفته النحوية من مبتدأ وخبر إلى اسم ناسخ وخبره.



وقوله تعالى: "يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ". النور: 43، أي قارب سنا برقه يذهب بالأبصار ولكنه لم يذهب بها، وبالتالي مقارنة الذهاب ثابتة والذهاب نفسه مُتَنَفٍّ.

يقول ابن القيم: "والصحيح أنها فعل يقتضي المقاربة، ولها حكم سائر الأفعال، ونفي الخبر لم يستفد من لقطها ووضعها، فإن لم توضع لنفيه وإنما استفيد من لوازم معناها، فإنها إذا اقتضت مقارنة الفعل لم يكن واقعا فيكون منفيا باللزوم، وأما إذا استعملت منفية فإن كانت في كلام واحد فهي لنفي المقاربة، كما إذا قلت: لا يكاد البطال يفلح ولا يكاد البخيل يسود، ولا يكاد الجبان يفرح ونحو ذلك، وإن كانت في كلامين اقتضت وقوع الفعل بعد أن لم يكن مقاربا"<sup>1</sup>.

أما ابن مالك فقد وضّح نفي كاد بقوله: وقد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل، ويكون مراده أنه فعل يسعر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولا، ويقول أيضا في شرح الكافية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ابن القيم: اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية، ص 37.

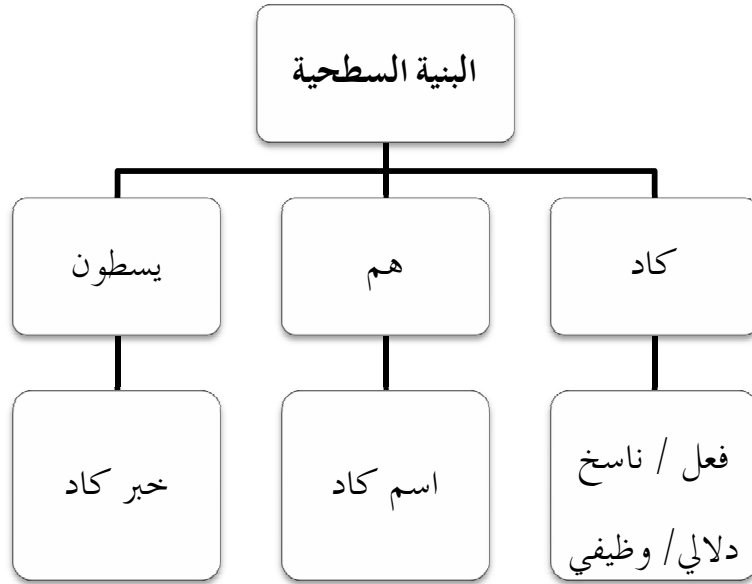
<sup>2</sup> ابن مالك: شرح الكافية، ج 1، ص 207.



وبشوت كاد يُنفى الخبر ... وحين يُنفى كاد ذاك أجدر  
فكدت تصبو مُنتفٍ فيه الصِّبا ... ولم يكد يصبو كمثل إن صبا  
وغير ذا على كلامين يرد ... كولدت هند ولم تكد تلدُ

إذن، "كاد" هنا كما يذكر ابن مالك قد يكون نفيها إعلاما ببطء وقوع الخبر وعسره، والثبوت حاصلًا، وهذا مثل قوله تعالى: "فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا". النساء: 78. أي يفهمون ببطء وعسر.

وكذلك قوله تعالى: "يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا". الحج: 72.



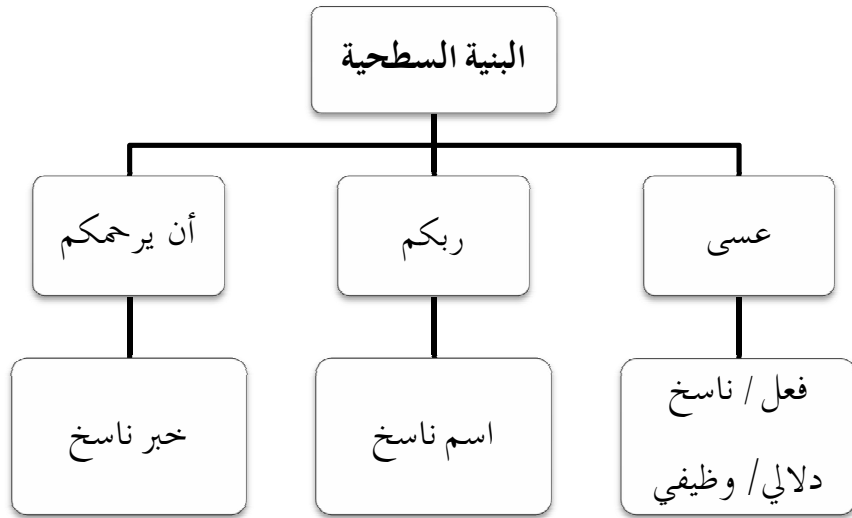
نسخت كاد الجملة وظيفية ودلالة، فأصبح المبتدأ (ضمير الغائب) اسما لها والجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل (يسطون) خبرا لها، وبالتالي بعدما كانت الجملة الاسمية تفيد الإقرار والإخبار أصبحت تفيد معنى جديدا أو بمعنى آخر اكتسبت دلالة جديدة وهي المقاربة فبعدها كانوا يقرّون السطو أصبحوا مقاربين على السطو.

ب- أفعال الرجاء:

1. عسى: ورد معنى عسى في المعاجم اللغوية بمعنى "الطمع والإشفاق" وبالتالي المتأمل لهذه المعاني يجد أنه لا علاقة بينه وبين معنى أفعال المقاربة أي مقاربة الفعل لكن قد يجد علاقة بينهما في معنى عسا الشيخ كبر أنه بلغ النهاية أو قاربها وكذلك النبات<sup>1</sup>.

وقد تأتي عسى متصرفة وهذا ما يجعل لها أكثر من نوع؛ منها:

- عسى فعل ماضٍ جامد مسند إلى اسم ظاهر أو ضمير بارز<sup>2</sup>: وذلك مثل قوله تعالى: "عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۗ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۗ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا". الإسراء: 8، جاء الفعل "عسى" هنا في الآية الكريمة من أفعال "الرجاء".



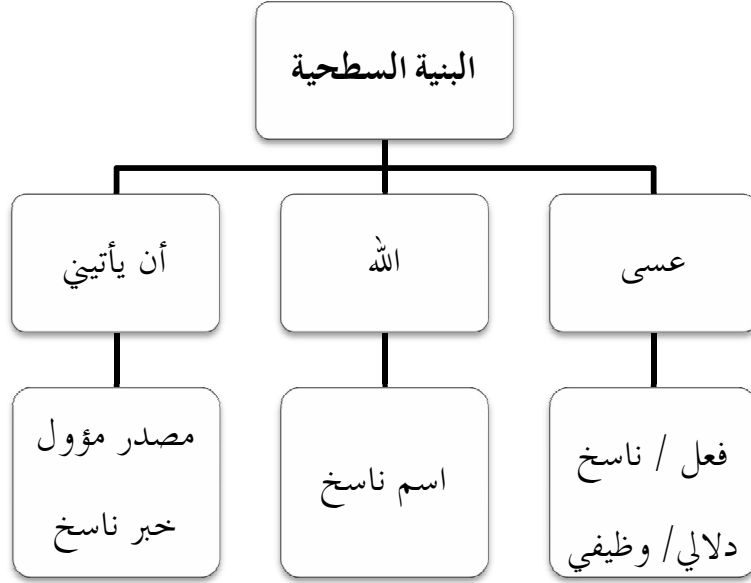
فالجملة "رَبِّكُمْ يَرْحَمَكُمْ" بعد دخول الناسخ "عسى" من أفعال الرجاء تغيّرت الدلالة من الثبوت إلى الترجي قروب الرحمة كما تغيّرت الوظيفة النحوية من (مبتدأ وخبر) إلى جملة منسوخة (ناسخ + اسمه + خبره).

<sup>1</sup> أحمد سليمان ياقوت: الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ص 75.

<sup>2</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج 1، ص 293.

وكذلك قوله تعالى: "فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ".  
محمد:22، وردت هنا عسى من أفعال الرجاء، وهي فعل ماضٍ جامد مسند إلى ضمير بارز (عسيتم).

وقوله تعالى: "عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا". يوسف: 83.



طراً على الجملة الاسمية (الله + المصدر المؤول) خبر ناسخ على مستوى الوظيفة والدلالة بدخول الناسخ عسى، فالنسخ الوظيفي يتجلى في تغيير الحركة الإعرابية للخبر من الرفع إلى النصب أمّا من ناحية الدلالة، فقد اكتسبت الجملة معنى جديداً بدخول عسى هو الرجاء في حدوث الشيء، وهنا سيدنا يعقوب يرجو عودة بنيه وأن يجمعه الله بهم، فالجملة تغيرت أو نسخت من الدلالة الإخبارية إلى الدلالة على الرجاء فتكون الجملة بدخول عسى تغيرت شكلاً ومضموناً.

- عسى فعل جامد مسند إلى (أن + الفعل): وفي هذا القسم يمكن الاستشهاد بقوله تعالى: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ". البقرة: 216. وردت "عسى" فعلاً تاماً، ويرى

فاضل السامرائي أنّ هذه الآية الكريمة فعل عسى فيها تامٌ مثل عسى أن يقوم زيد بمعنى قرب قيام زيد ولا يصح قول: عسى قيام زيد<sup>1</sup>.

– عسى حرف شبيه بـ"لعل" يدخل على الضمير فينصبه: ويأتي هذا في قول السامرائي "عساك أن تفعل"<sup>2</sup>، وقد سبق وأن تطرق سيبويه إلى هذا القسم حيث يقول: "وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة، قال رؤبة: يا أبتا علك أو عساكا، والدليل على أنّها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)"<sup>3</sup>.

وجعل بعض النحاة عسى قسمين:

الأوّل: جعل عسى بمتزلة قارب وبالتالي تتكون من مرفوع ومنصوب ويشترط في منصوبها أن يتكون من (أن + الفعل) متأولا بالمصدر، مثل "عسى زيد أن يخرج" في معنى "قارب زيد الخروج"<sup>4</sup>، وتصنّف هنا "عسى" في باب الرجاء.

الثاني: تكون عسى بمتزلة "قرب" وتحتوي عسى هاهنا على مرفوع فقط يتكون من (أن + الفعل) في تأويل المصدر مثل: عسى أن يخرج زيد أي قربَ خروجه<sup>5</sup>.

وبالتالي القسم الأوّل جعلت فيه عسى فعلا ناقصا متكونا من مرفوع ومنصوب، في حين جعل منها القسم الثاني فعلا تاما يكتفي بمرفوع فقط دون منصوب، شريطة أن يتكون المرفوع من (أن + الفعل) أي من مصدر مؤول.

وتراوحت آراء النحاة واللغويين بين قائل بالتمام (تمام عسى) وبين نقصانها، فإبراهيم السامرائي ينفي تردد عسى بين التمام والنقصان، حيث يقول: "ليس من العقول أن يتردد عسى بين النقصان والتمام بسبب من تقديم وتأخير"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> فاضل السامرائي: معاني النحو، ج 1، ص 293.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج 1، ص 293.

<sup>3</sup> سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 374-375.

<sup>4</sup> الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص 370.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 370.

<sup>6</sup> إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، ص 63.

هذا وقد أجاز بعض النحاة ورود "عسى" ناقصة وتامة في الموضع نفسه، حيث يقول ابن هشام الأنصاري: "يجوز في نحو (زيد عسى أن يقوم) نقصان عسى فاسمها مستتر، وتامها فـ(أن والفعل) مرفوع المحل بها"<sup>1</sup>.

ويواصل ابن هشام رأيه قائلاً: "ويجوز الوجهان في (عسى أن يقوم زيد) فعلى النقصان زيد اسمها وفي يقوم ضميره، وعلى الإتمام لا إضمار وكل شيء في محله، ويتعين التمام في نحو عسى أن يقوم زيد في الدار"، ويضع ابن هشام في هذا شرط "عدم فصل صلة أن من معمولها بالأجنبي وهو اسم عسى"<sup>2</sup>.

واختلف النحاة أيضاً في تصنيف "عسى" هل هي فعل أم هي حرف؟ فالنحاة الذين يرون أن عسى حرفاً جعلوها مثل "إنّ وأخواتها"، حيث يقول ابن هشام "تنصب الاسم وترفع الخبر كـ(إنّ وأخواتها) وهذه حرف ترج"<sup>3</sup>.

فابن هشام صنّف "عسى" على أنها شبيهة في عملها بأنّ وأخواتها حيث تنصب الاسم وترفع الخبر إلاّ أنها تفيد الترجي، أمّا القسم الآخر من النحاة فيبقي المبتدأ مرفوعاً وينصب الخبر؛ وذلك لأنّه يقبل تاء الفاعل.

وبهذا انقسم النحاة إلى ثلاثة أقسام؛ قسم يرى أنّ عسى فعلاً سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة.

أمّا القسم الثاني من النحاة فيجزم أنّها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل وهو قول الكوفيين.

أمّا القسم الثالث وهو قول سيبويه أنّ عسى حرف في حال اتصالها بضمير نصب.

وبالتالي نجد أنّ النحاة اتفقوا في باب أفعال المقاربة أنّها أفعال واختلفوا في عسى فمنهم من جعلها حرفاً ومنهم من جعلها فعلاً وكلّ له أدلته وحججه التي يستند إليها.

<sup>1</sup> ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 2، ص 560.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ج 2، ص 560.

<sup>3</sup> ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج 1، ص 215.

فمن حجج من جعلها حرفاً أما لا تتصرف، وأن معناها يأتي بمعنى لعل، حيث يقول بهاء الدين النحاس: "وقد تعمل عسى عمل لعل، إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً، فيقال عساك أن تقوم، وعساني أن أخرج"<sup>1</sup>، فالضمير المتصل بعسى هاهنا يأتي في محل نصب اسم عسى.

وقد أخرج بعض النحاة عسى من باب نواسخ الابتداء وذلك لغلبة "أن" على ما جعل خيراً لها، وأن مصدرية، وتقدير المصدر لا يصح، فإن قلت: عسى أن يقوم زيد، فهو أوضح في خروجها عن النواسخ إذ لا خبر لها<sup>2</sup>.

وكما سبق أن عسى معناها يصبّ في حفل الطمع والإشفاق وهما قسمان في باب الرجاء، فالطمع يكون عادة في الشيء المرغوب فيه، أما الإشفاق فيكون في الشيء المكروه غير المرغوب فيه، لذا يصنّف عسى على أنه فعل للمقاربة يفيد الترجي، ونجد معنى الرجاء ومعنى الإشفاق قد اجتمعا في قوله تعالى: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ <sup>ط</sup> وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ <sup>ط</sup> وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ". البقرة: 216.

جاءت عسى هنا في الشق الأول من الآية الكريمة دالة على الإشفاق لأنها اتصلت بالكره وعدم الرغبة (أن تكرهوا)، وجاءت في الشق الثاني من الآية الكريمة دالة على الطمع لاتصالها بالرغبة (أن تحبوا).

أما إذا تعلق "عسى" بالحديث عن الله عزّ وجل، فالأمر مختلف تماماً، وذلك لاستحالة نسبة الطمع والإشفاق لله تعالى إذ لا يكونان إلا في المجهول، ومن النحاة من جعل المعنيين يلازمان الفعل عسى أي أن "عسى" تضم الإشفاق والطمع معا ذلك أن المترجي للشيء طامع فيه مشفق أن لا يناله.

<sup>1</sup> بهاء الدين النحاس الحلبي: شرح المقرب المسمى التعليقية، تح: خيرى عبد الراضى، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 2005، مج 1، ص 416.

<sup>2</sup> الشاطبي إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 2007، ج 2، ص 265.

**2. حرى:** جاء معنى حرى في المعاجم اللغوية "الخليق والجدير"<sup>1</sup>، سواء كان فعلها بالواو (حَرَو) أو بالياء (حري) فالحقل الدلالي واحد والمعنى واحد، وبالتالي يكون معنى حرى خليق وجدير للقيام بالفعل، فتكون دالة على قرب وقوع الفعل على سبيل الرجاء.

يقول استعمال حرى من أخواتها من أفعال المقاربة وأفعال الرجاء، وبعض النحاة عدّها غريبة، واعتبرها من معاني عسى، يقول ابن هشام: "ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك، وتوهم أبو حيان أنه وَهَمَ فيها وإنما هي حري بالتنوين اسماً لا فعلاً، وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطي، وابن طريف، وأنشدوا عليها شعراً"<sup>2</sup>.

إذن، تضاربت آراء النحاة بين قبول ونفي من وجود هذا الفعل في باب أفعال الرجاء وكلّ له حججه التي يدعم بها رأيه، إما قبولاً، أو رفضاً.

**3. اخلوق:** يدل هذا الفعل على مقاربة الفعل مع رجاء حصوله نحو اخلوق التكريم أي اقترب أن ينجح الطالب مع أن في القول ترجٍ للنجاح.

تراوحت كذلك آراء النحاة واللغويين فيما يخص هذا الفعل بين من ذكره دون الاستشهاد له، ومن ذكره مع الاستشهاد بشاهد أو اثنين وبين من أغفله ولم يذكره مطلقاً، ذلك أنّ معناه هو القرب أو قارب أو خليق أي هو مطابق لمعاني أفعال المقاربة الأخرى والتي يكثر استعمالها وتداولها حيث يقول سيبويه: "واخلولقت السماء أن تمطر أي لأن تمطر"<sup>3</sup>، وهنا المثال الذي وظّفه شيخ النحاة سيبويه موجود في معظم المؤلفات النحوية من بعده ومعناه قاربت السماء أن تمطر.

وتشترك اخلوق مع أخواتها (أوشك وعسى) فأوشك تتقاطع مع اخلوق مع اختلاف في الدلالة، فلما نقول أوشكت السماء أن تمطر، هنا دلالة على قرب وقوع الفعل، لكن بقولنا اخلولقت السماء أن تمطر هنا دلالة على ترجٍ لوقوع الفعل مع قرب وقوعه أما عسى فتتقاطع مع

<sup>1</sup> الجوهري: الصحاح، مادة (حري)، ج 6، ص 2311.

<sup>2</sup> ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 253.

<sup>3</sup> سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 157.

اخْلُوقْ فِي الْمَعْنَى فَكِلْتَاهُمَا تَدَلُّ عَلَى تَرْجِي وَقُوعِ الْفِعْلِ فَقَوْلُنَا عَسَى أَنْ تُمَطَّرَ السَّمَاءُ أَي نَرْجُو نَزُولَ الْمَطَرِ.

### ج- أفعال الشروع:

تحمل هذه الأفعال معنى البدء في الفعل والشروع فيه، وقد اختلف النحاة في عددها فمنهم من حصرها في ستة أفعال ومنهم من جعلها نيف وعشرين فعلا، ويمكن ذكر مجموعة من أفعال الشروع فيما يلي: شرع، أخذ، علق، طفق، قام، أنشأ، هبّ، جعل، بدأ، أقبل، وجميع أفعال الشروع متصرفة فهي تأتي ملازمة لصيغة الماضي مثلما يقول أحمد سليمان ياقوت: "جميع هذه الأفعال متصرفة فهي ملازمة لصورة الماضي"<sup>1</sup>، ويرى في موضع آخر أن هذه الأفعال لغير الشروع لها معانٍ متعددة، هذا ما جعله يصنف "استعمالها للشروع نقلا وليس ارتجالا"<sup>2</sup>.

**1. شرع:** تعددت معاني هذا الفعل في المعاجم اللغوية، فمنهم من يرى أن معناها خاص<sup>3</sup>، ومنهم من وضع لها معنى أخذ، ولكن كلّها تصب في معنى واحد هو الأخذ في الفعل والابتداء في الشيء ففي قوله تعالى: "لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ". المائدة: 48.

نجد في هذه الآية كلمة "شِرْعَةً" فمنهم من جعل معناها الشريعة في الدين ومنهم من قال بأنها بداية الطريق وبالتالي يكون هنا معنى شرع بدأ والابتداء والبداية في الشيء، قال تعالى: "شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ". الشورى: 13. في هذه الآية الكريمة يوصي الله تعالى سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أن يبدأ دينه ومنهاجه بما وصّى به الرسل من قبله (نوح، إبراهيم، موسى وعيسى) وبالتالي جاءت شرع هنا بمعنى أبدأ وأظهر.

<sup>1</sup> أحمد سليمان ياقوت: الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ص 61.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 61.

<sup>3</sup> الجوهري: الصحاح، مادة (شرع)، ج 3، ص 1236.



**2. عَلِقَ:** جاء في بعض المعاجم اللغوية أنّ عَلِقَ تحمل معنى طَفِقَ<sup>1</sup>، ومنهم من جعلها بمعنى أن يناط الشيء بالشيء العالي ثم يتسع الكلام فيه والمرجع كلّهُ إلى الأصل<sup>2</sup>، ولم يقتصر اللغويون على هذه المعاني فقط بل راحوا يفصلون في معنى عَلِقَ، وعلقة..

ومن هنا يأتي عَلِقَ في أفعال المقاربة بمعنى "طفق" وتأخذ معنى التعلق بالشيء والملازمة له، والملازمة للفعل تعني مباشرة القيام به والشروع في إنجازه، وهناك من النحاة من عدّ فعل (عَلِقَ) غريبا من بينهم ابن مالك حيث يقول: "وأعز بهنّ: علق، وهب"<sup>3</sup>.

إنّ تقارب أفعال المقاربة في المعنى جعل بعض النحاة يوحد المعنى بين عَلِقَ وأخذ وجعل حيث يقول الشاطبي "وأما علق فنحو: علق زيد يقرأ بمعنى أخذ وجعل"<sup>4</sup>.

**3. طَفِقَ:** يعتبر هذا الفعل من أفعال الشروع في الفعل نقول: طفق يفعل كذا، أي جعل يفعل كذا، أو ظلّ يفعل كذا<sup>5</sup>، وأصل هذا الفعل من طفق الموضع أي لزمه، فإذا قلنا (طفق يفعل) معناه لزم الفعل وواصله واستمر عليه<sup>6</sup>، فمعنى طفق هاهنا هو البدء في الفعل ومواصلته والاستمرار في فعله والمباشرة فيه وهذا ما سبق ذكره أنّ أفعال الشروع متقاربة في معناها وكلّها تدل على التلازم والملازمة للفعل.

وقد ورد الفعل "طفق" في القرآن الكريم في قوله تعالى: "فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لَهُمَا سَوَاتِهِمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ۗ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ". طه: 121.

<sup>1</sup> الجوهري: الصحاح، مادة (عَلِقَ)، ج 4، ص 1529.

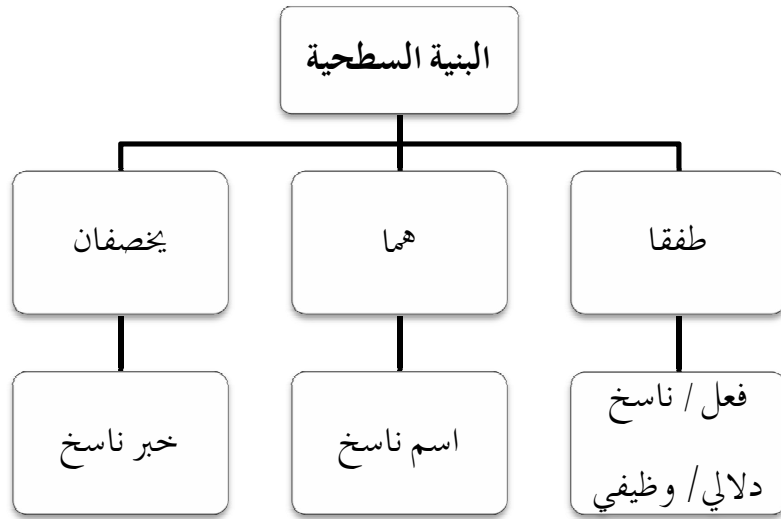
<sup>2</sup> ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (عَلِقَ)، مج 4، ص 125.

<sup>3</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 2، ص 133.

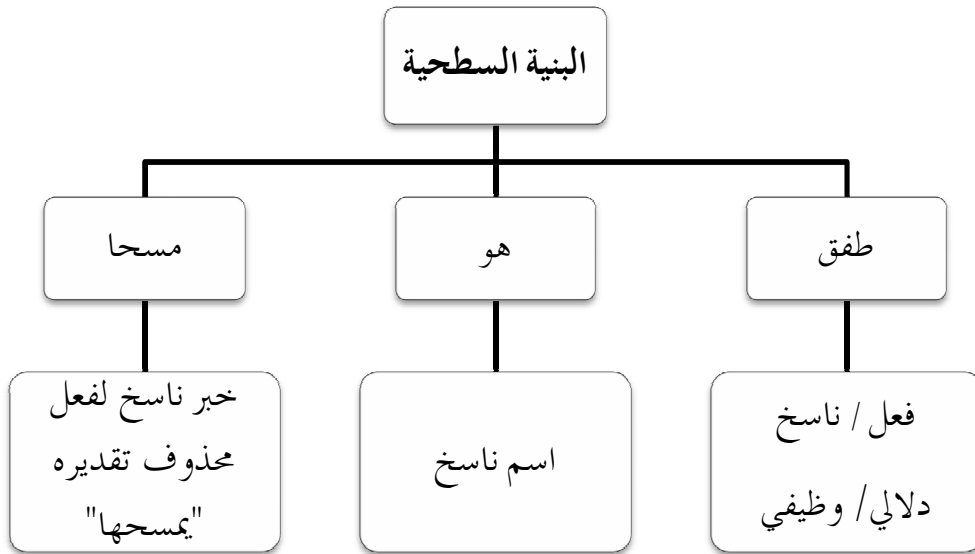
<sup>4</sup> الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج 2، ص 287.

<sup>5</sup> الجوهري: الصحاح، مادة (طفق)، ج 4، ص 1517.

<sup>6</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج 1، ص 306.



فطفق هاهنا جاءت بمعنى جعل وهي الملازمة للفعل والاستمرار فيه والمباشرة في الفعل وقد أحدثت تغييرا دلاليا وظيفيا ودلاليا حيث دلت على المباشرة في الفعل والاستمرار على فعله. وكذلك جاءت في قوله تعالى: "رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ". ص: 33.



نُسخت دلالة الفعل "يمسح" بالناسخ "طفق"، فالتقدير طفق يمسح بالسوق والأعناق مسحاً، فالأصل مسح بالسوق والأعناق، لكن بدخول "طفق" تعيَّرت الدلالة، من الماضي، إلى الشروع في فعل المسح، وقد اختلفت التفسيرات بين إعجاب سيدنا سليمان عليه السلام بالجياد

وبين ضربها، كما تغيرت الوظيفة النحوية من مبتدأ وخبر إلى اسم ناسخ وخبره، وقد ورد الخبر هنا جملة فعلية فعلها محذوف تقديره يمسح فسره المفعول المطلق "مسحا".

**4. هب:** جاء في بعض المعاجم أن هبّ فلان يفعل كذا أي طفق يفعل كذا<sup>1</sup>، وذكروا مع هذا المعنى عديدا من المعاني كهبت الرياح.. وقد سبق الذكر أن هناك من النحاة من يرى أن هذا الفعل غريب، كما تطرقنا إلى أن أفعال الشروع متقاربة في المعنى.

**5. أخذ:** جاء في معجم مقاييس اللغة أن أخذ الأصل فيه هو "حوز الشيء وجيبه وجمعه"<sup>2</sup>.

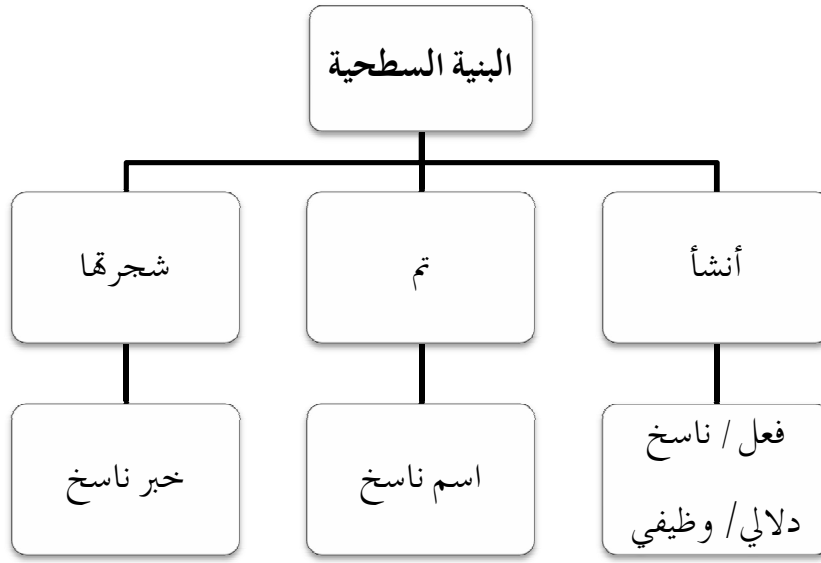
إذن معنى أخذ هنا هو امتلاك الفعل وحيازته وبالتالي البدء والمباشرة فيه، عند قولنا أخذ يقرأ أي امتلك الفعل لنفسه وأخذ يفعله أي باشر في فعله، وجاء هذا المعنى أي الامتلاك والحيازة في قوله تعالى: "فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ". التوبة: 5.

**6. أنشأ:** ذكر اللغويون في المعنى المعجمي لهذا الفعل عدة معاني، منها خلّق، ومنها ابتداء<sup>3</sup> ومنها أقبل، وهي معانٍ متقاربة، فكلّها تدل على معنى عام كبير هو بداية الشيء والشروع في الفعل، يقول عز وجل: "أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ". الواقعة: 72، جاء معنى أنشأ هاهنا في الآية الكريمة "خلّق" ومعروف أن خلّق الشيء هو بدايته.

<sup>1</sup> الزبيدي محمد بن محمد: تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، (د-ت)، مادة (هب)، ج 1، ص 236.

<sup>2</sup> ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (أخذ)، مج 1، ص 68.

<sup>3</sup> الجوهري: الصحاح، مادة (نشأ)، ج 1، ص 77.

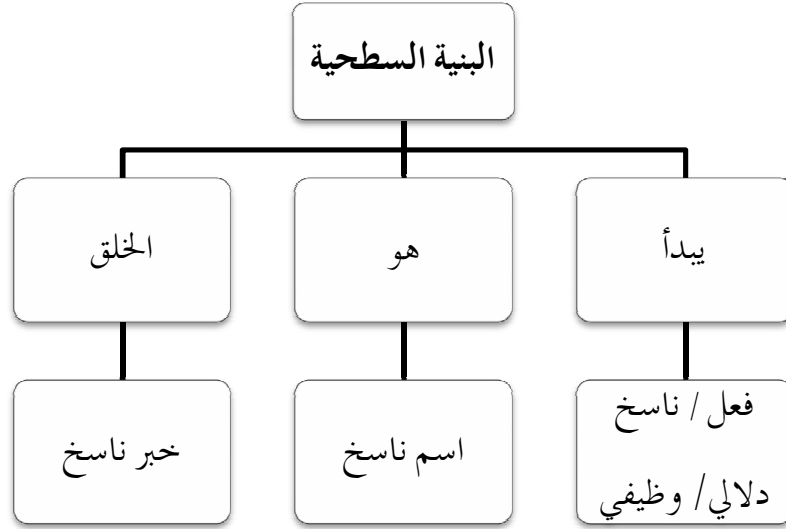


جاءت أنشأ هنا بمعنى "خلق" والخلق هو بداية الشيء، أي الشروع في إنجازه، وقد نسخت وظيفة عناصر الجملة الاسمية هنا من مبتدأ وخبر ونقلت إلى وظيفة أخرى هي اسم الناسخ وخبره، فقد أسند المبتدأ والخبر إلى فعل ناقص، يحمل دلالة جديدة غير التي كانت يحملها الركنان "المبتدأ والخبر".

**7. بدأ:** جاء في معظم المعاجم اللغوية أن معنى بدأ هو أول الشيء<sup>1</sup>، كما صاحبه عدّة معانٍ أخرى وكلّها تضمّ معنى بداية الشيء، وكلّ معاني أفعال الشروع فيها معنى البداية والبدء في الشيء على نية الشروع فيه. يقول الله عزّ وجلّ: "إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ". البروج: 13، وكذلك قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۗ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ". الروم: 27.

إذن جاء معنى بدأ في الآيتين الكريميتين مشابهاً لمعنى أوجد وخلق والخلق هو بداية الفعل والمباشرة فيه.

<sup>1</sup> الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة (بدأ)، ج 1، ص 8.



يحمل الفعل "يبدأ" هنا توكيدا على أن بداية الخلق والإنشاء لله تعالى، أي أنّ بداية التكوين والشروع في الخلق لا يقوم به إلا الله تعالى، فعلى الرغم من نقص الفعل نحويا إلا أنه تام دلاليا ومكتف بنفسه، فلا غير الله يبدأ الخلق، واسم الناسخ ورد ضميرا مستترا تقديره "هو" وخبره "الخلق".

**8. أقبل:** جاء في بعض المعاجم اللغوية أنّ أقبل تحمل معنى لزوم الشيء أو الفعل والأخذ فيه<sup>1</sup>، والإقبال على الفعل وارد في كل أفعال الشروع، للقدرة على فعله فيُشرع فيه مباشرة ويقل ذكر هذا الفعل بين جمهور النحاة لمشابهته مع الفعل بدأ فالإقبال على الشيء هو البدء فيه.

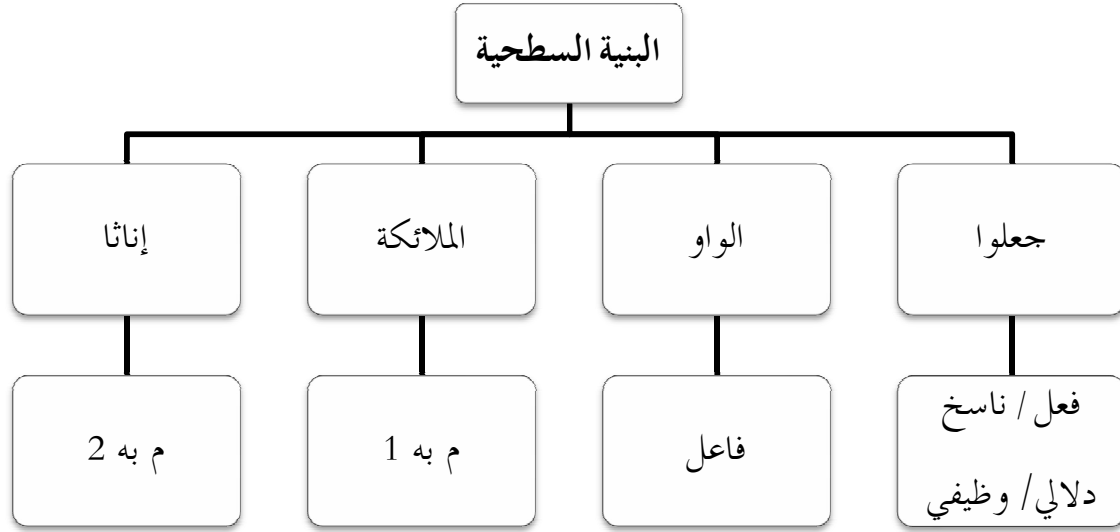
**9. جعل:** تأخذ جعل معنى أخذ وأقبل في بعض المعاجم اللغوية، كما وردت له عدّة معانٍ منها خَلَقَ، صَيَّرَ.. وقد جاء في معجم ابن فارس ما يلي: "جعل ما يجعل للإنسان على الأمر يفعله وجعلت الشيء صنعته، قال الخليل: إلاّ أن أجعل أعمّ، تقول: جعل، يقول، ولا تقول: صنع يقول"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة (قبل)، ج 4، ص 34.

<sup>2</sup> ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (جعل)، مج 1، ص 460، ص 461.

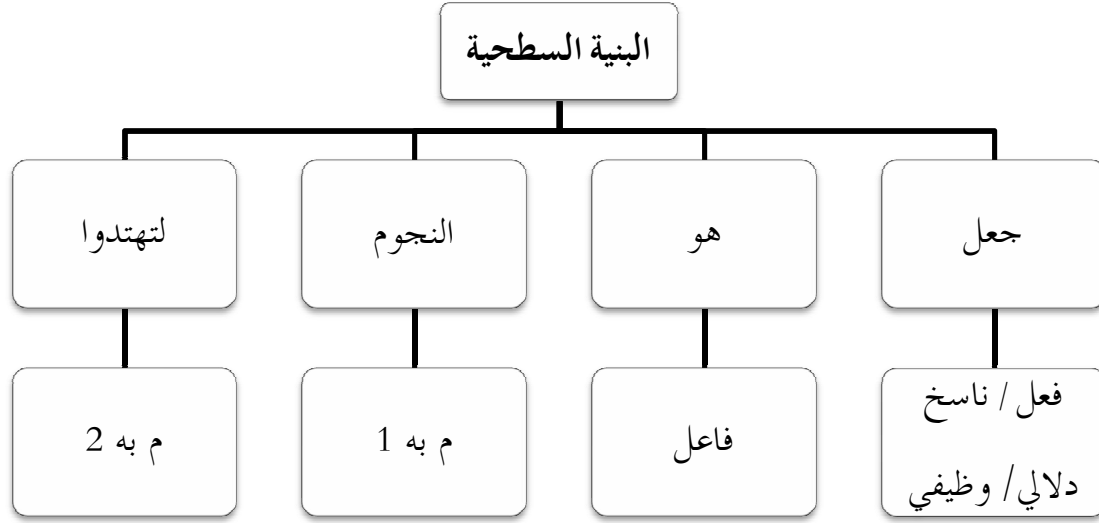
وقد كثر استعمال الفعل جعل في القرآن الكريم بمعانيه المتعددة، يقول تعالى: "وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا ۖ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ ۖ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ".  
الزحرف: 19.

فمن بين معاني الفعل جعل في المعاجم اللغوية "سَمَّى"، وهذا ما حملته هنا في الآية الكريمة، جعلوا أي "سَمَّوْا".



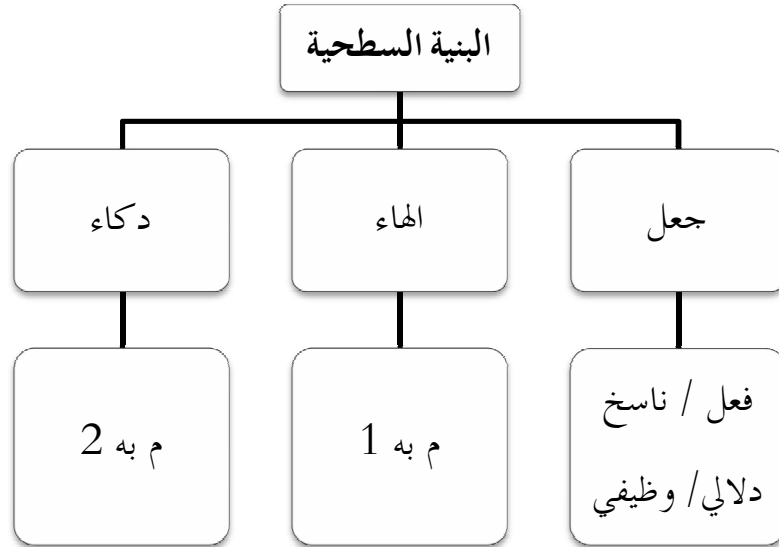
قام الفعل "جعل" هنا بنصب مفعولين هما "الملائكة وإِنِاثَا"، فقد حدث تغيير على مستوى الدلالة، فالفعل جعل هنا جاء بمعنى "سَمَّى" أي أنهم سَمَّوْا ووصفوا الملائكة بالإِنِاث من عندهم، وهو ما لم يذكره الله تعالى في كتابه.

وكذلك قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ". الأنعام: 97.



وهنا جاءت "جعل" بمعنى "أوجد" وهذا المعنى هو من معاني الفعل "جعل" كذلك حيث يقول "ابن الحاجب": "إنّ معنى جعل أوجد"<sup>1</sup>. أي أنّ الله تعالى هو الذي خلق وأوجد النجوم للبشر للاهتداء بها.

والأمر نفسه في قوله تعالى: "فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءً". الكهف: 98، بحيث:



فـ"جعل" هنا تعتبر عنصرا تحويليا نصبت مفعولين، الأوّل ضمير متصل تقديره "هو" والثاني "دكّاء"، أي صيره مستويا، يعني السد الذي بناه ذو القرنين، فدكّاء في رأي النحويين

<sup>1</sup> الأسترابادي: الكافية في النحو، ج 2، ص 305.

يحتمل أن يكون مفعولاً ثانياً لـ(جعل) ويحتمل أن يكون جعلَ بمعنى خلق، ويُنصب (دكّاء) على الحال.

**10. قام:** يأتي قام بمعنى "طفق" تقول: قامت المرأة تنوح أي طفقت<sup>1</sup>، وقد وضّح فاضل السامرائي معنى هذا الفعل قائلاً: "وأما قام فهو من القيام ضد الجلوس وقد يأتي بمعنى العزم، وقد يأتي بمعنى المحافظة والإصلاح"<sup>2</sup>.

ولم يكن هذا الفعل موجوداً عند جمهور النحاة، وقام بإضافته إلى أفعال الشروع "ثعلب" حيث يقول السيوطي: "وزاد ثعلب في أفعال الشروع: قام"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة (قوم)، ج 4، ص 165.

<sup>2</sup> فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج 1، ص 305.

<sup>3</sup> السيوطي: همع الهوامع، ج 2، ص 134.



### المبحث الثالث: النسخ الوظيفي والدلالي بـ"ظن وأخواتها"

أولاً: ظن وأخواتها بين المفهوم والخصائص:

تعرف هذه الطائفة من الأفعال باسم "أفعال الشك واليقين"، وهذه الأفعال تحتاج إلى مفعولين فالأول ما كان مبتدأ والثاني ما صلح أن يكون خبراً<sup>1</sup>، إذ لا يمكن الجزم في تصنيف دلالة بعضها على الشك أو اليقين فمنها ما يدل على الشك في استعمال وعلى اليقين في استعمال آخر.

#### 1. أفعال القلوب: تنقسم أفعال القلوب من حيث الدلالة إلى قسمين<sup>2</sup>:

- ما يدل على اليقين: وهي خمسة: رأى، علم، وجد، درى، تعلم.

- ما يدل على الرجحان: ومنها ثمانية: خال، ظن، حسب، زعم، عدّ، حجا، جعل، هب.

أما من حيث نصب المفعول فتتنقسم إلى<sup>3</sup>:

- ما ينصب مفعولين: وهو رأى وما بعده.

- منها ما ليس كذلك وهو قسمان: لازم: مثل جبن زيد.. متعدد إلى واحد: مثل: كرهت زيدا.

#### 2. أفعال التحويل: تتعدى أفعال التحويل إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعدّها بعضهم سبعة

هي: صير، جعل، هب، اتخذ، ترك، ردّ، اتخذ. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: "وَمَا وَجَدْنَا

لِأَكْثَرِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ<sup>ط</sup> وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ". الأعراف: 102. وقال تعالى أيضا: "وَجَعَلُوا

الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا<sup>ع</sup> أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ<sup>ع</sup> سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ".

الزخرف: 19. وقال عز وجل: "وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا". الفرقان:

23. وجاء أيضا في قوله تعالى: "فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّقُوهُمَا

فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنْقُضَ فَاقَامَهُ<sup>ط</sup> قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا". الكهف: 77.

أما عن ترك فيقول عز وجل: "وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ<sup>ط</sup> وَنُفِخَ فِي الصُّورِ

فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا". الكهف: 99.

<sup>1</sup> ابن حنّى: اللع في العربية، ج 1، ص 52.

<sup>2</sup> حمدي كوكب: الأفعال الناسخة، ص 173.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 173.

وتدخل "ظن وأخواتها" على المبتدأ لتُحدث في الجملة معنى الظن والعلم اللذين لم يتحقق معناه في المبتدأ والخبر<sup>1</sup>، بحيث تنصب "ظن وأخواتها" الاسم والخبر لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل والذي تعلّق به الظن منهما هو المفعول الثاني وذكر المفعول الأوّل لأنّه محلّ الشيء المظنون لأنّه مظنون<sup>2</sup>.

ويذكر النحاة أنّ هذه الأفعال مع فاعلها لم يُلزم ذكر المفعولين لأنّ الجملة قد تمّت ولكن تكون الفائدة قاصرة لأنّ الغرض من ذكر الظن المظنون<sup>3</sup>.

وبالتالي تحدث الفائدة إذا ذكر المفعولان لتبيين الشيء المظنون والذي أسند إليه المظنون ولا يجوز الاقتصار على أحدهما لأنّ المفعول الأوّل إن اقتصر عليه لم يُعرف المقصود من هذه الأفعال وإن اقتصر على الثاني لم يُعرف ولم يُعلم إلى من أسند<sup>4</sup>.

فيكون حكم المفعول الثاني حكم الخبر في كونه مفرداً وجملة وظرفاً في لزوم العائد على المفعول الأوّل من المفعول الثاني على حسب ذلك في الخبر لأنّه خبر في الأصل<sup>5</sup>.

### - خصائص ظن وأخواتها<sup>6</sup>:

- ✓ إضمار الشان فيها كما اضمر في "كان".
  - ✓ تعليقها عن العمل.
  - ✓ جواز إلغائها إذا توسطت أو تأخرت وليس كذلك (أعطيت) وبابه.
  - ✓ أنّه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليهما.
  - ✓ جواز اتصال ضمير الفاعل والمفعول بهما ولشيء واحد، مثل ظننتني قائماً.
- ويأتي خبر "ظن وأخواتها":

<sup>1</sup> حمدي كوكب: الأفعال الناسخة، ص 181.

<sup>2</sup> أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 247.

<sup>3</sup> حمدي كوكب: الأفعال الناسخة، ص 181.

<sup>4</sup> أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 248.

<sup>5</sup> حمدي كوكب: الأفعال الناسخة، ص 182.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 182.

✓ مفرد.

✓ جملة.

✓ شبه جملة.

أمّا من حيث النصب بالتقدير واللفظ:

✓ نصب المفعولين لفظاً.

✓ نصب المفعولين تقديراً.

ثانياً: النسخ الوظيفي والدلالي بـ "ظن وأخواتها":

تُحدث ظن وأخواتها بدخولها على الجملة الاسمية طرفاً مغايراً في الأسماء أي يولد طرف جديد في الإسناد مغايراً للجملة الاسمية التي دخلت عليها فتكون بذلك مكملة للجملة الفعلية التي تشكلت بعد دخول "ظن" عليها، حيث أنّ "ظن" لا تدخل على الجملة الاسمية إلاّ بعد استيفاء فاعله "ظننت الامتحان سهلاً"، فقد حدث إسناد آخر هاهنا غير إسناد السهولة إلى الامتحان وهو إسناد الظنّ إلى المتكلم، وبالتالي أصبحت هذه الجملة تتكون من إسنادين<sup>1</sup>.

وقد أدرج النحويون ظن وأخواتها ضمن فئة النواسخ وذلك لاعتبارات تحويلية محضة تتعلق بتحويلات بعدية، أي بعد إجراء قاعدة تحويلية لحذف ظن وأخواتها، تطرأ تغييرات على الركنين الاسميّين المفعولين تجعلهما صالحين لتكوين ركن إسنادي اسمي مكون من مسند إليه (مبتدأ) ومسند (خبر)<sup>2</sup>.

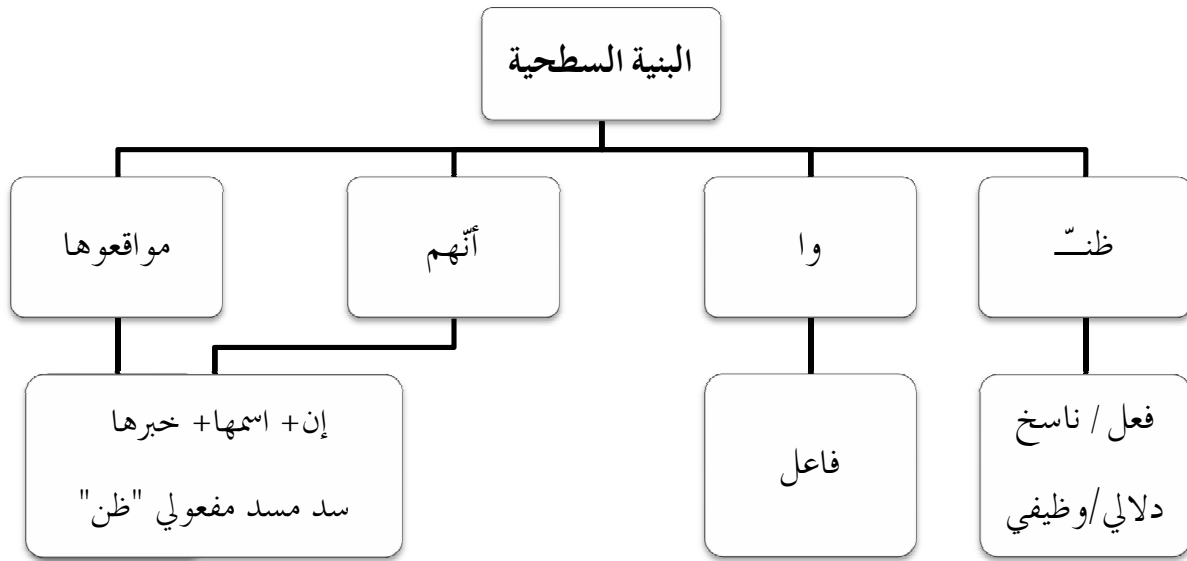
وبالتالي دخول هذه الطائفة من الأفعال على الجملة الاسمية أو ما أصله مبتدأ وخبر يجعل منهما مفعولين، ومنه تخرج الجملة المنسوخة بهذه الأفعال من الاسمية إلى الفعلية وتختص هذه الأفعال دون غيرها من النواسخ بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو المضاف إلى اسم الاستفهام، وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها نحو: أيّاً ظننت أحسن و غلام أي

<sup>1</sup> أحمد سليمان ياقوت: النواسخ الفعلية والحرفية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984، ص 132 - 133.

<sup>2</sup> أحمد حساني: السمات النفرية للفعل في البنية التركيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 24.

حسبت أنشط؟<sup>1</sup>. فحاجة "ظن وأخواتها" إلى فاعل جعلها تختلف عن "كان وأخواتها"، وتصرفها كذلك يجعلها مختلفة عنها، فمعظم النواسخ تتقاطع في نقطة واحدة هي "نقص التصرف أو انعدامه أصلاً"<sup>2</sup>.

أمّا عن دلالة هذه الأفعال على الشك واليقين فيرى أحمد سليمان ياقوت أنه لا يمكن وضع معيار لدلالة هذه الأفعال إمّا على الشك أو على اليقين، فمنها ما يدل على الشك في الاستعمال وعلى اليقين في استعمال آخر وقد يدل على معانٍ أخرى عند هذين المعنيين وهي في استعمال تنصب مفعولين وفي استعمال آخر تنصب مفعولاً واحداً<sup>3</sup>، فالفعل ظن يُستعمل عادة للشك إلاّ أنّه قد يأتي بمعنى اليقين مثل قوله تعالى: "وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاعِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا". الكهف: 53.



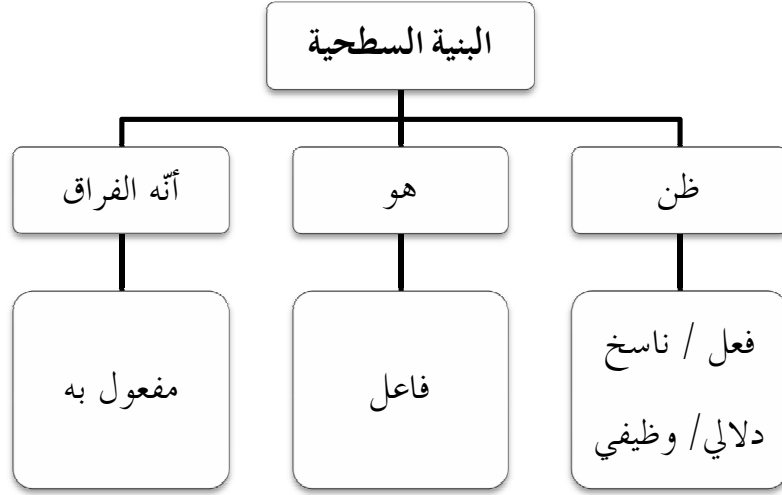
تغيّرت دلالة الفعل "ظن" هنا من الشك إلى اليقين، أي أنهم لما رأوا جهنم أيقنوا وتأكّدوا أنهم سيقعون فيها وأنهم لن يجدوا عنها مصرفاً، وقد سدت الجملة الاسمية المنسوخة بأنّ مسد مفعولي "ظن".

<sup>1</sup> عباس حسن: النحو الوافي، ج 2، ص 21.

<sup>2</sup> تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 132.

<sup>3</sup> أحمد سليمان ياقوت: النواسخ الفعلية والحرفية، ص 132 - 133.

أمّا في قوله تعالى: "وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ". القيامة: 28. دخل العنصر التحويلي على جملة اسمية منسوخة بـ "إن" بحيث:

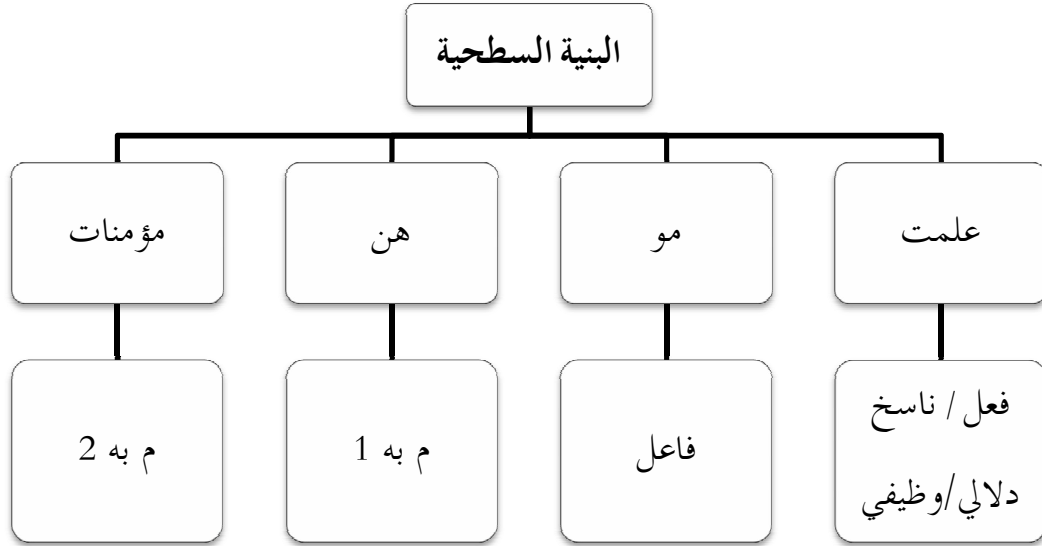


فظن هنا في الآية الكريمة فاعلها ضمير مستتر تقديره "هو"، أمّا عن مفعولها فالجملة الاسمية المنسوخة بأنّ "أنه الفراق" سدّت مسد مفعولها.

وكذلك قوله تعالى: "فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ". الممتحنة: 10.

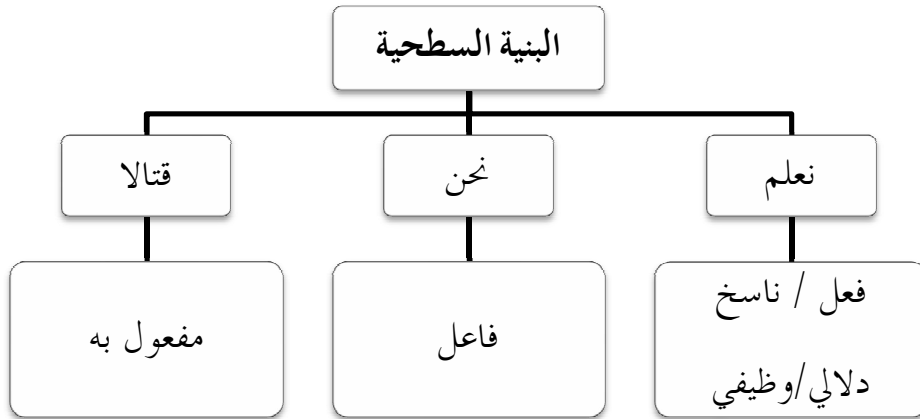
فالفعل علم هاهنا من أخوات "ظن" وهو يحتاج كذلك إلى مفعول أو مفعولين حسب السياق والمعنى، فإن أريد معنى المعرفة وتعلّق الشيء دون صفاته فإنّه يتعدى إلى مفعول واحد، أمّا إذا كلف بإدراك الشيء وصفاته فإنّه يحتاج إلى مفعولين والعلاقة بينهما كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، فالمفعول الثاني حكم على الأوّل بالنفي أو الإثبات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نوال طيب محمد وفضل الله النور علي: "النواسخ الفعلية والحرفية في جزء عمّ، دراسة نحوية تطبيقية"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مج 19، العدد 1، 2018، ص 165.



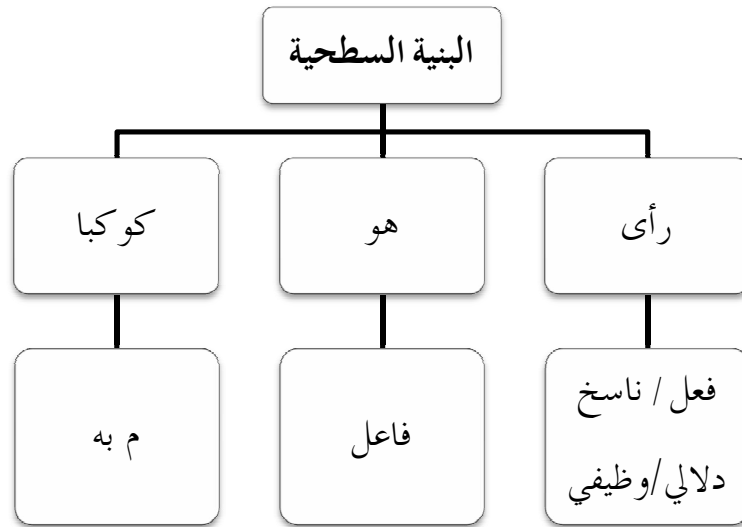
والأمر نفسه بالنسبة لقوله تعالى: "لَوْ نَعَلِمُ قِتَالًا". آل عمران: 167، فإنَّ علم هنا احتاج

إلى مفعول فقط بحيث:



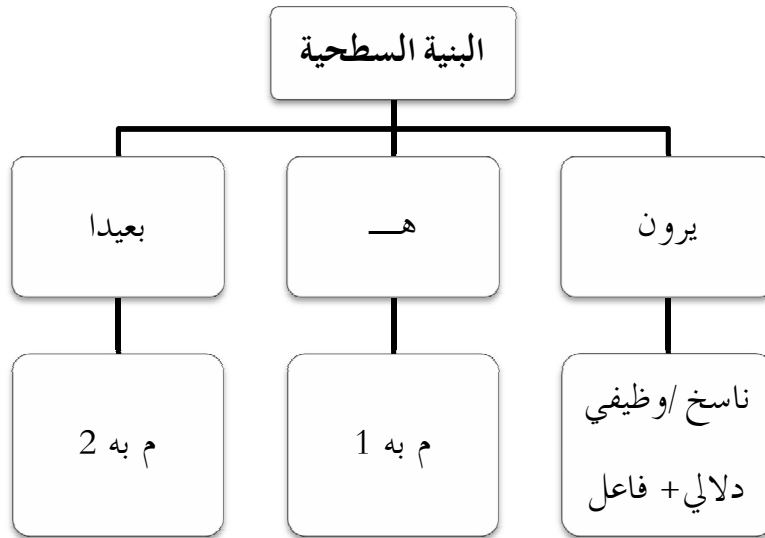
أمَّا عن قوله تعالى: "فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا". الأنعام: 76، فقد جاءت هنا

متعدية إلى مفعول واحد، لأنَّ الرؤية هاهنا بصرية يمكن رؤية الشيء بالعين فيكون:



أمّا إذا كانت الرؤية قلبية فإنه يتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: "إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا \* وَنَرَاهُ

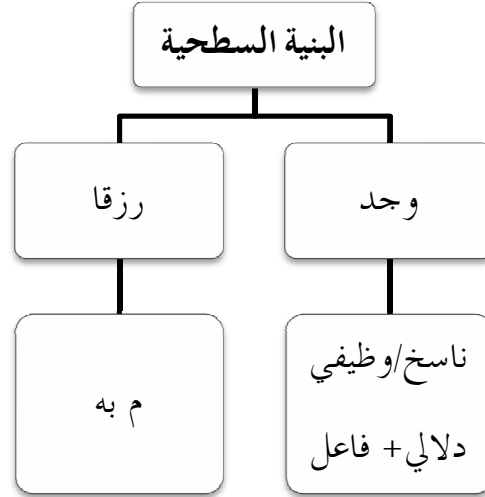
قَرِيبًا". المعارج: 6-7.



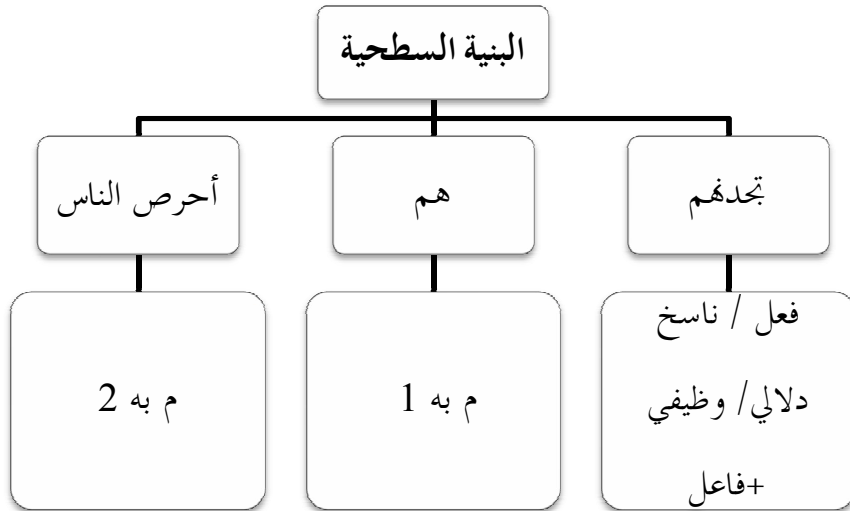
ومن أخوات ظن نجد الفعل وجد كما سبق الذكر أنه يحمل معنى أدرك وهو يتعدى إلى

مفعول واحد كما في قوله تعالى: "كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا". آل

عمران: 37، فيكون بذلك:



إنّ هذه الطائفة من النواسخ تقوم بنسخ الجملة الاسمية إلى فعلية كما أنّها تنسخ الوظيفة النحوية لعناصر الجملة من مبتدأ وخبر إلى فعل وفاعل ومفاعيل كما أنّها تنسخ الدلالة إما شكاً وإما يقين، ففي قوله تعالى: "ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِنَفْسِهِمْ خَيْرًا". النور: 12، نسخت من المؤمنون أنفسهم خيراً إلى ظن المؤمنون بأنفسهم، وهو متعد بحرف جر والأصل ظن المؤمنون أنفسهم خيراً، وبالتالي يكون منصوب بترع الخافض، وخيراً المفعول به ثاني يوضح المعنى. أمّا عن قوله تعالى: "وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِ". البقرة: 96. فإنّ الفعل "وجد" هنا نصب مفعولين وهما الضمير المتصل و"أحرص" بحيث:





# خاتمة

## خاتمة:

يعدّ الحديث عن الجملة محور العملية التواصلية، فالخطاب الذي يلقي به المتكلم للسامع يتكوّن عادة من جمل، تهدف هذه الجمل إلى ترجمة الصورة الذهنية التي يحاول المرسل إيصالها للمرسل إليه، لذا نجد النحاة واللغويين قد أولوا الجملة عناية فائقة من حيث دراستها على جميع المستويات، وذلك للدور المهم الذي تؤديه في بناء اللغة وتشكّل الفكرة، كما اهتموا بتحليلها للكشف عن الظواهر التي تعترضها من حيث البنية أي التركيب والوظيفة والدلالة، ومن بين ما لاحظوه "ظاهرة النسخ" والتي تكون إما على المستوى التركيبي الوظيفي كدخول النواسخ الفعلية على الجملة الاسمية، أو على المستوى الدلالي كعدول المعاني من الخبر إلى الإنشاء أو العكس، وهذا ما تمّ التطرّق إليه بالوصف والتحليل في هذه الدراسة، وقد توصلت الباحثة من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

لم تحظ الجملة في الدراسات النحوية القديمة السابقة لابن هشام الأنصاري بالدراسة والتحليل المنفصلين والمستقلين مقارنة بالأبواب النحوية الأخرى كالفاعل، المفعول، المبتدأ، الخبر... إلخ. إنما ما قام به النحاة الأوائل هو رصد لمفهوم الجملة ضمن الأبواب النحوية الأخرى، ليس إهمالاً منهم، بل في اعتقادهم أنّها جزء لا يتجزأ من هذه الأبواب، كما تبقى كلّها أحكاماً معيارية قابلة للأخذ والعطاء كما أنّها قابلة للقبول والتنفيذ، حيث أنّ النحاة القدماء لم يفرّقوا بين مفهوم الجملة والعملية الإسنادية خاصة من الناحية التطبيقية؛ إذ اعتمدوا في تعريفهم للجملة على خاصية الإسناد إضافة إلى خاصية الإفادة، أي حينما يحدث الفهم والإفهام لدى المخاطب والسامع تحدث الفائدة، وإذا حققت الجملة إفادة لدى السامع اكتفت بنفسها واستقلت فيكون بذلك الشرط الثالث لحصول الجملة وهو الاستقلالية؛ فاستقلال الجملة سواء بنفسها أي عدم حاجتها لما يكملها، واستقلالها بالمعنى أو اقتراها بشرط الإفادة عنصران مهمان لقيام الجملة، فتكون بذلك الإفادة والاستقلالية شرطين يكمل أحدهما الآخر، أمّا الإسناد فهو تعالق بين كلمتين أو طرفين ليس اعتباطاً إنّما لوجود شرط الفائدة، أو هو القرينة التي تحكم التركيب، فالجملة تكتسب الإفادة

من خلال العلاقة الإسنادية، إذ أنّ كلّ تركيب حال من الإسناد لا تتحدد معاني مفرداته، فالإفادة مرتبطة باختيار العناصر اللغوية الدالة على المعاني القائمة في نفس المتكلم، إذ أنّ الوظيفة الإبلاغية مرتبطة بمعرفة المتكلم لمواقع العناصر اللغوية وترتيبها على وجه معين في البنية اللغوية.

أمّا اللغويون المحدثون فإنّهم قد وصفوا الجملة بأنها وحدة تركيبية، تتكون من عنصرين ضروريين هما "المسند والمسند إليه" يشكّل هذان العنصران عمدة الجملة ومركزها، إذ لا يمكن الاستغناء عنهما فهما المسؤولان عن تشكيل الجملة النواة، بخلاف بقية العناصر أي "الفضلة" أو ما تعرف بالعناصر "التوسيعية"، فإنّه يمكن الاستغناء عنها، فكلّ عملية ذهنية يعبر عنها مبنية أساساً على فكرة الإسناد.

فمن منظور النحو الوظيفي تعدّ كلّ من البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكونية الكفيلة بإنشاء الجملة التي هي عبارة لغوية تتركب من حمل موسع ومكونات خارجية، وبذلك تنقسم إلى جملة بسيطة ذات محمول نووي واحد أو مركبة ذات محمولين فأكثر، بحيث يؤدي كلّ عنصر من عناصر الجملة وظائف تختلف باختلاف الكلمات واختلاف السياقات التي ترد فيها، فبعض الكلمات تحمل دلالة لغوية إضافة إلى الوظيفة النحوية التي تكتسبها داخل التركيب.

بحيث تتفاعل البنية التركيبية للجملة مع البنية الدلالية ويحدث بينهما تأثير وتأثير، إذ تستمد كلّ منهما معناها وصحتها من الأخرى، حيث ترتبط البنى النحوية بالوجهة الدلالية التي توجهها وفق ما يقتضيه المقام والسياق والمقصد.

كما أنّ الهيئات الوظيفية للوحدات اللغوية لا تتحقق إلاّ بعامل والذي يكون إما لفظياً أو معنوياً، فالابتداء هو عامل معنوي وهو الدافع لرفع المبتدأ، والمبتدأ هو عامل لفظي إذ هو الدافع لرفع الخبر.

كما توصلنا إلى أنّ النحويين قلّ الحديث عندهم عن أسلوب الخبر والإنشاء والتطرّق إليه بالتفصيل مقارنة مع البلاغيين، ومردّ ذلك إلى أنّ النحويين لم يعقدوا باباً خاصاً بالجملة قبل ابن هشام.

أمّا من منظور تداولي فإنّ كلاً من "أوستين" و"سيرل" قد ذهبا في تصنيفهم للخبر والإنشاء إلى المطابقة مع العالم الخارجي وهو ما جاء به السكاكي، بحيث تأتي الجملة على صورة خبر ويكون المعنى الوظيفي لها إنشائياً، كما تأتي على هيئة إنشاء ويكون المعنى الوظيفي لها خبرياً، وهنا يحدث التداخل بين الأنماط ونسخ للمعاني الأولية، وتغييرٌ في الدلالات، إذ يعدّ المتكلم العامل الأساسي في التفرقة بين الخبر والإنشاء، من خلال ابتدائه بالكلام والغرض الذي يريد تحقيقه.

ولقد توصلنا إلى أنّ النحويين والبلاغيين القدماء قد اتفقوا مع التداوليين المعاصرين حول فكرة خروج الأسلوب عن معناه، واختلفوا حول المصطلحات الواصفة للظاهرة، فالنحويون القدماء اعتمدوا على الدلالة النحوية للفظ في تحديد المعاني، في حين اعتمد التداوليون المعاصرون على مفهوم العمل اللغوي وغرض المتكلم في تحديد المعنى، كما قاموا بوضع معايير ضابطة لظاهرة الاستلزام الحوارية.

كما توصلّ البحث إلى أنّ النسخ ظاهرة تركيبية دلالية بامتياز، لأنه يمسّ الجانب الشكلي والمعنوي للجملة، كما يحضر فيها الجانب التداولي، ذلك أنّ نسخ الوظائف النحوية العامة أو الخاصة يحدث تأثيراً لدى المخاطب فيتقبله من خلال السياق ويفهم معناه وبالتالي تحصل العملية التواصلية.

كما يزخر النص القرآني بظاهرة النسخ التركيبي الوظيفي والنسخ الدلالي، فالقرآن الكريم يقوم أساساً على تداخل الأساليب ونسخ المعاني، وتعدّ القرائن السياقية والعقلية هي المسؤولة عن تعدد الأزمنة النحوية ومنه اختلاف الدلالات؛ بحيث تدخل النواسخ الفعلية على الجملة الاسمية لإفادة وظيفة مخصوصة تتمثل في وصف المسند إليه بالمسند لم تكن موجودة من قبل في العنصرين "مبتدأ+خبر"؛ إذ تقوم النواسخ الفعلية بإلغاء عمل الابتداء، أي إلغاء العامل المعنوي مباشرة وتغيير العلامة الدالة على الإسناد من الرفع إلى النصب في أحد طرفي العملية الإسنادية (المسند/ الخبر) فتصبح الجملة مكونة من ناسخ ومعموليه، وبالتالي دخول هذه النواسخ الفعلية على الجملة الاسمية يجعل منها اسمية من حيث المبنى، تحويلية من حيث المبنى، وقد مثلنا للنواسخ التي تشغل وظيفة قيد

زمني للجملة الاسمية بقوله تعالى "وكان الله غفورا رحيمًا" فإن دخول الناسخ "كان" أفاد الاستمرارية والديمومة، فلو قال "الله غفور رحيم" لفهم أنه غفور في فترة زمنية ما فقط، لكن "كان" غيرت الوظيفة والمعنى معا بحيث ربط المسند بفترة زمنية دلت على استمرارية المغفرة، كذلك الأمر في قوله تعالى "إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين" دخول "كان" هنا بمعنى "صار" غيرت الوظيفة النحوية و الدلالة، ف"كان" هنا تدل على الصيرورة والاستمرار معا، بحيث ترتبط "كان" مع أخواتها تركيبيا لا دلاليا بخلاف الدلالة العامة على الزمان فكل فعل من أخوات "كان" له دلالة الخاصة.

أما من منظور حديث فقد أطلق بعض اللغويين المحدثين - المتوكل مثلا- على النواسخ اسم "الأفعال الرابطة" ذلك تباعا لوظيفتها والتي تنحصر في ربط المسند إليه بالمسند.

# قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم، طبعة دار القدس، القاهرة، مصر، بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، 1432 هـ، 2013 م.

❖ المراجع باللغة العربية

- 1- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983.
- 2- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط3، 1966.
- 3- إبراهيم بركات: النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
- 4- إبراهيم صلاح الهدهد: الجملة العربية بناؤها وإيجازها، دار الاتحاد التعاوني للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1996.
- 5- ابن الأنباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2002.
- 6- ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر: الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، إحياء التراث العربي، بغداد، العراق، 1982.
- 7- ———: الكافية في النحو، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2010.
- 8- ابن الخشاب عبد الله بن أحمد: المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1972.
- 9- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، لبنان، ط3، 1988.
- 10- ابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب: اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية، ط1، 1988.
- 11- ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

- 12- ابن برهان العكبري: شرح اللمع، تح: فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الكويت، ط1، 1404 هـ.
- 13- ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1952.
- 14- ابن جني أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق حامد المومن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1985.
- 15- — —: سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- 16- ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- 17- — —: مثل المقرب، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2006.
- 18- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، 1980.
- 19- ابن فارس أحمد: الصحاح في فقه اللغة العربية، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- 20- — —: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1979.
- 21- ابن كثير إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط2، 1999.
- 22- ابن مالك محمد بن عبد الله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1967.



- 23- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، (د-ت).
- 24- ابن هشام الأنصاري: **الإعراب عن قواعد الإعراب**، تح: علي فودة نيل، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 2001.
- 25- — —: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د-ت).
- 26- — —: **شرح شذور الذهب**، تح: يوسف محمد بقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1998.
- 27- — —: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، 2004.
- 28- — —: **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1964.
- 29- ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي: **شرح المفصل**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
- 30- أبو البقاء العكبري: **التيان في إعراب القرآن**، تح: سعد كرّيم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2001.
- 31- — —: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1995.
- 32- أبو حيّان الأندلسي: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداي، دار كنوز إشبيلية، السعودية، ط1، 1998.

- 33- أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1981.
- 34- أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تح: بدرالدين قهوجي، بشير جويحاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط1، 1984.
- 35- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي: الكناش في فني النحو والتصريف، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- 36- أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ط1، 1987.
- 37- — —: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1987.
- 38- — —: الوظائف التداولية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.
- 39- — —: الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2003.
- 40- أحمد حساني: السمات التفرعية للفعل في البنية التركيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 41- أحمد سليمان ياقوت: الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1989.
- 42- — —: النواسخ الفعلية والحرفية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984.
- 43- أحمد عبد الستار الجواربي: نحو التيسير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1984.
- 44- — —: نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1974.
- 45- — —: نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1987.
- 46- الأشموني علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1998.

- 47- الألويسي شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني: **روح المعاني**، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415 هـ.
- 48- أندريه مارتيني: **مبادئ في اللسانيات العامة**: تر: سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، (د.ت).
- 49- البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله: **الجامع الصحيح**، الجهاد والسير، باب النفقة في سبيل الله، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ.
- 50- البشير هرّوم: **ملاحظات على قواعد النحاة**، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2014.
- 51- البطلوسي عبد الله بن محمد بن السيد: **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
- 52- بهاء الدين النحاس الحلبي: **شرح المقرب المسمى التعليقية**، تح: خيرى عبد الراضى، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 2005.
- 53- التفتازاني سعد الدين: **مختصر المعاني**، دار الفكر، إيران، ط1، 1411 هـ.
- 54- تمام حسّان: **اجتهادات لغوية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
- 55- ———: **الخلاصة النحوية**، عالم الكتب، ط2، القاهرة، مصر، 2004.
- 56- ———: **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط2، 1979.
- 57- ———: **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1990.
- 58- جان مارك فيري: **فلسفة التواصل**، تر: عمر مهيل، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2006.
- 59- الجرجاني عبد القاهر: **أسرار البلاغة**، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1991.

- 60- — —: المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982.
- 61- الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، المكتبة المصرية، القاهرة، 1961.
- 62- جورج مونان: مفاتيح الألسنية، تر: الطيب البكوش، منشورات الجديد، تونس، 1981.
- 63- جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف نجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 1991.
- 64- جون كوهن: بنية اللغة الشعرية، تر: محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1986.
- 65- الحسن السعيد: المقولات الوظيفية في الجملة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، المغرب، ط1، 2005.
- 66- حسين منصور الشيخ: الجملة العربية، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
- 67- حمدي كوكب: الأفعال الناسخة، أخبار سوهاج، مصر، ط1، 2008.
- 68- حميد الفتلي: العلل النحوية، دراسة تحليلية في شروح الألفية إلى نهاية القرن الثامن الهجري، كتاب ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2011.
- 69- خالد بن عبد الله الجرجاوي: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- 70- خالد ميلاد: الإنشاء في اللغة العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2001.
- 71- خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 2008.

- 72- الخضري محمد: حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
- 73- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، ط1، 2009.
- 74- خليل أحمد عمارة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.
- 75- — —: في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1987.
- 76- — —: في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984.
- 77- الرازي فخر الدين محمد بن عمر: مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 2000.
- 78- الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط4، 2009.
- 79- رضي الدين الأسترابادي: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1979.
- 80- الرماني أبو الحسن علي بن عيسى: الحدود في النحو، ضمن كتاب: رسائل في النحو واللغة، تح: مصطفى جواد ويوسف مسكوني، طبع وزارة الإعلام العراقية، العراق، 1969.
- 81- — —: رسالتان في اللغة (منازل الحروف، الحدود)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1984.
- 82- روبرت دي بوغراند: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1988.

- 83- رياض عثمان: المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دراسة ابستمولوجية تأصيلية لتسميات المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.
- 84- ريمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981.
- 85- الزبيدي أبو بكر الإشبيلي النحوي: الواضح في العربية، تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2011.
- 86- الزبيدي محمد بن محمد: تاج العروس من جواهر القاموس، طبعة الكويت، (د-ت).
- 87- الزجّاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شليبي، عالم الكتب - بيروت، لبنان، 1988.
- 88- الزجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط5، 1986.
- 89- — —: الجمل، تح: محمد بن أبي شنب، مطبعة كلنكسيك، باريس، فرنسا، ط2، 1957.
- 90- الزركشي بدر الدين محمد أبو الفضل إبراهيم: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، 1957.
- 91- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله: الأنموذج في النحو، تح: سامي بن حمد المنصور، ط1، (د م ن) 1999.
- 92- — —: الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1407 هـ.
- 93- — —: المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي أبو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
- 94- السبكي بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2003.

- 95- سعد أبو رضا: في البنية والدلالة، رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د ط - دت).
- 96- سعيد النعيمي: النواسخ في كتاب سيبويه، دار الرسالة للطباعة، بغداد، العراق، 1977.
- 97- السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي: مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987.
- 98- السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1992.
- 99- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر: الكتاب، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1317هـ.
- 100- السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
- 101- السيوطي جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1974.
- 102- ———: الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990.
- 103- ———: همع الهوامع، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، (د س).
- 104- الشاطبي إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 2007.
- 105- الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1983.
- 106- ———: الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
- 107- شكري السعدي: مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

- 108- الصبان أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- 109- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1975.
- 110- عبد الخليم بن عيسى: القواعد التحويلية في الجملة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011.
- 111- عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.
- 112- عبد الخالق عزيمة: دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1972.
- 113- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجملة في كتاب سيبويه، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- 114- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1957.
- 115- عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2001.
- 116- عبد الهادي الفضلي: دراسات في الفعل، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1982.
- 117- ———: دروس في أصول فقه الإمامية، مؤسسة أم القرى للطباعة والنشر، السعودية، ط1، 1420هـ.
- 118- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 1999.
- 119- عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.



- 120- علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
- 121- — — —: الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
- 122- — — —: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006.
- 123- — — —: المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الثقافة العربية، عمان، الأردن، ط1، 1982.
- 124- — — —: مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2012.
- 125- علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، ط1، 2002.
- 126- علي سليمان الحيدرة: كشف المشكل في النحو، تح: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2002.
- 127- العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2011.
- 128- فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 2007.
- 129- — — —: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000.
- 130- الفاكهي عبد الله بن أحمد: شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، مصر، 1988.
- 131- فتحي عبد الفتاح الدجني: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1987.

- 132- الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د-ت).
- 133- الفيروز آبادي محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8، 2005.
- 134- الفيومي أحمد بن محمد بن علي: **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مطبعة الميمنية، مصر، 1325هـ.
- 135- القرطي محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**، تح: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2007.
- 136- القزويني محمد بن عبد الرحمن: **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2003.
- 137- قيس إسماعيل الأوسي: **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، جامعة بغداد، بيت الحكمة للنشر، 1988.
- 138- كريم حسين ناصح الخالدي: **نظرات في الجملة العربية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2005.
- 139- المالقي أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1394هـ.
- 140- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تح: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، 1979.
- 141- محسن علي عطية: **الأساليب النحوية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2007.
- 142- محمد إبراهيم عبادة: **الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 2، 2001.

- 143- — — : الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988.
- 144- محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، مصر، ط6، 2011.
- 145- محمد أحمد خضير: الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2001.
- 146- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1989.
- 147- — — : النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، مصر، ط1، 2000.
- 148- — — : بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د-ط)، 2003.
- 149- محمد عبد الصمد زعيمة: دراسات في علم اللغة المقارن، دار الثقافة، القاهرة، (د-ط)، 1981.
- 150- محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1988.
- 151- — — : نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.
- 152- محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2011.
- 153- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

154- مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405 هـ.

155- مصطفى حميدة: نظام الربط والارتباط، مكتبة ناشرون، لبنان، ط1، 1997.

156- المنصف عاشور: دروس في أصول النظرية النحوية العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005.

157- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1985.

158- — —: في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1964.

159- مهدي صالح الشمري: الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011.

160- النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2008.

161- نزار بنيان شمكلي: الاستدراك النحوي عند المتأخرين والمحدثين، دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2017.

162- نعيمة الزهري: الأمر والنهي في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (د.ط) (د.م).

163- هبة الله بن علي الحسيني العلوي: آمالي ابن الشجري، تح: محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1992.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1- André Martinet: **Eléments de linguistique générale**, Armand colin, France, 5<sup>e</sup> édition, 2015 .

2- — —: **Langue et Fonction**, gouthier denoel, Paris, France 1970.

## ❖ المجالات والدوريات:

- 1- أحمد المتوكل: "اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي"، أعمال الندوة الثالثة في البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1981.
- 2- أحمد مطر العطية: "كاد استعمالها ودلالاتها"، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 26، العدد 3-4، 2010.
- 3- خليل عمايرة: "رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها"، مجلة التواصل اللساني، فاس، المغرب، العدد 1، مارس 1990.
- 4- دليلة مزوز: "المقولة الاسمية والفعلية من منظور وظيفي"، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 30، العدد 3-4، 2014.
- 5- رابح بومعزة: "تحليل البنية العميقة لصور الجملة الاعتراضية في القرآن الكريم"، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، الجزائر، 2006، المجلد 1، العدد 3.
- 6- صلاح الدين ملاوي: "البنية الإسنادية المجردة"، مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية، طرابلس، لبنان، العدد 14، 2015.
- 7- صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 4، جانفي 2009.
- 8- عبد الواحد خير: "المركبات الاسمية في اللغة العربية بين إسقاط الحد وعدم إسقاطه"، مجلة السمات في التحليل اللغوي، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، جامعة الحسن الثاني، المغرب، 2010.
- 9- فاضل صالح السامرائي: "الجملة الخبرية والإنشائية"، مركز تحقيقات كامبيوتري علوم إسلامي، (د م ن).

- 10- محمد حماسة عبد اللطيف: "الجملة الاسمية بين التقييد والإطلاق، رأي وتصنيف"، مقال منشور في الموقع الشخصي لمحمد حماسة عبد اللطيف بتاريخ 2017/04/24: <https://www.hamassa.com>، شوهد بتاريخ: 2018/03/15.
- 11- محمد عمار درين: "الإخبار بالجملة الإنشائية، دراسة في الأحكام في ضوء المعنى"، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الخامس، جمادى الآخرة 1431 هـ.
- 12- نوال طيب محمد وفضل الله النور علي: "النواسخ الفعلية والحرفية في جزء عمّ، دراسة نحوية تطبيقية"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مج 19، العدد 1، 2018.
- 13- ياسر محمد بابطين: "مقامات أصبح في القرآن الكريم"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ماليزيا، العدد 3، ديسمبر 2016.
- 14- يحي أحمد: "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة"، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 20، العدد 3، أكتوبر-ديسمبر 1989.

## ❖ الرسائل الجامعية:

- 1- الجمعي حميدات: "الأساليب الطلبية وأدائها البلاغية في الحديث النبوي الشريف (مقاربة تداولية)"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، 2015.

# الملاحق

جدول يوضح الآيات الكريمة الواردة في هذه الدراسة، وفق ترقيمها في المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم، طبعة دار القدس، القاهرة، مصر، بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، 1432 هـ، 2013 م.

الصفحة	الآية	سورة الفاتحة
1	1	❖ "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ".
الصفحة	الآية	سورة البقرة
2	2	❖ "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ".
3	6	❖ "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ".
3	12	❖ "أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ".
3	16	❖ "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ".
4	20	❖ "يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ۖ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ".
4	21	❖ "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ".
4	24	❖ "فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۗ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ".
6	34	❖ "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ".
7	39	❖ "وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ".



7	43	❖ "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ".
7	48	❖ "وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ".
8	53	❖ "وَإِذِ اتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ".
10	68	❖ "قَالُوا اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ؕ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ۖ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ".
11	71	❖ "قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرثَ مُسَلِّمَةٌ لَّا شِيءَ فِيهَا ؕ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ؕ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ".
11	75	❖ "أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ".
12	83	❖ "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ".
13	87	❖ "وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ ۖ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۖ فَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ".
15	94	❖ "قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ".

15	96	❖ "وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ۗ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ".
18	113	❖ "وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ۗ فَكَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۗ قَالَ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ".
18	114	❖ "وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ۗ أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ۗ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ".
22	143	❖ "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ ۗ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَعُوفٌ رَحِيمٌ".
23	150	❖ "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۗ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأْتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ".
25	167	❖ "وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَّبَرًا مِنْهُمْ كَمَا

		تَبَرَّءُوا مِنَّا <sup>ط</sup> فَكَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ <sup>ط</sup> .
26	170	❖ "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا <sup>ط</sup> أُولَئِكَ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ <sup>ط</sup> ."
27	177	❖ "لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا <sup>ط</sup> وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ <sup>ط</sup> أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا <sup>ط</sup> وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ <sup>ط</sup> ."
28	184	❖ "أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ <sup>ح</sup> فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ <sup>ح</sup> وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ <sup>ط</sup> فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ <sup>ح</sup> وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ <sup>ط</sup> إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ <sup>ط</sup> ."
28	185	❖ "شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ <sup>ح</sup> فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ <sup>ط</sup> وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ <sup>ط</sup> يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ <sup>ط</sup> ."
33	213	❖ "كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ"

		النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۚ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ".
34	216	❖ "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ۗ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ۗ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ".
35	221	❖ "وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ۚ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۗ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۗ وَبَيِّنَ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ".
36	228	❖ "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ۗ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۗ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ".
37	233	❖ "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۗ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ۗ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۗ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۗ لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بَوْلِدًا ۗ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ ۗ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ

		فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝
38	237	❖ "وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ۚ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝"
42	255	❖ "اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۚ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۚ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۝"
45	267	❖ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ۝"
46	272	❖ "لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۖ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظَلَمُونَ ۝"
47	280	❖ "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝"
47	281	❖ "وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظَلَمُونَ ۝"

48	282	<p>❖ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ ۖ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمٌ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۖ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ".</p>
49	285	<p>❖ "آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ".</p>
<b>سورة آل عمران</b>		
50	8	<p>❖ "رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ".</p>
54	37	<p>❖ "فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا</p>

		زَكَرِيَّا <sup>صَلَّى</sup> كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا <sup>صَلَّى</sup> قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا <sup>صَلَّى</sup> قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ <sup>صَلَّى</sup> إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ .
57	59	❖ "إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ <sup>صَلَّى</sup> خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ".
58	67	❖ "مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ".
61	86	❖ "كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ <sup>ع</sup> وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ".
63	103	❖ "وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا <sup>ع</sup> وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا <sup>ع</sup> كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ".
64	110	❖ "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ <sup>ع</sup> وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ <sup>ع</sup> مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ".
67	135	❖ "وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ وَكَلِمَةٌ يَصْرُوهَا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ".
67	137	❖ "قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ".

68	144	❖ "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ؕ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ؕ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۖ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ".
70	154	❖ "ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةٌ مِّنكُمْ ۖ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا ۗ قُل لَّو كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ ۖ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ".
71	158	❖ "وَلَئِن مُّتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ لِيَالِي اللَّهِ تُحْشَرُونَ".
72	167	❖ "وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا ۖ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا ۖ قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ ۖ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ۖ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ۖ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ".
		سورة النساء
83	29	❖ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ؕ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ؕ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا".
87	58	❖ "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ؕ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا".
89	73	❖ "وَلَئِن أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ



		بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا".
90	78	❖ "أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ ۗ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَّقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ۗ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَّقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ۗ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ۗ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا".
92	90	❖ "إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ ۗ فَإِنْ اعْتَرَفُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا".
94	96	❖ "دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا".
94	99	❖ " فَأُولَٰئِكَ عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَغْفُورَ عَنْهُمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا غَفُورًا".
95	103	❖ "فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۗ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۗ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا".
100	137	❖ "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا".
الصفحة	الآية	سورة المائدة
111	19	❖ "يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ

		فَتَرَهُ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۚ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝
111	23	❖ "قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝"
112	30	❖ "فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝"
116	48	❖ "وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۗ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۗ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۗ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۗ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۝"
120	73	❖ "لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ ۗ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ ۗ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝"
120	76	❖ "قُلْ أَنْعَبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۗ وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝"
123	90	❖ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝"
123	91	❖ "إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ۗ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ۝"

127	116	❖ "وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ <sup>ط</sup> قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ <sup>ه</sup> إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ <sup>ه</sup> تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ <sup>ه</sup> إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ".
الصفحة	الآية	سورة الأنعام
128	1	❖ "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ <sup>ط</sup> ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ".
129	12	❖ "قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ <sup>ط</sup> قُلْ لِلَّهِ <sup>ه</sup> كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ <sup>ه</sup> لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ <sup>ه</sup> الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ".
133	51	❖ "وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ <sup>ل</sup> لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ".
134	53	❖ "وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا <sup>ط</sup> أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ".
137	76	❖ "فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا <sup>ط</sup> قَالَ هَذَا رَبِّي <sup>ط</sup> فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ".
140	97	❖ "وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ <sup>ط</sup> قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ".
143	124	❖ "وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ <sup>ه</sup> اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ <sup>ط</sup> سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ

الصفحة	الآية	سورة الأعراف
		بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ".
151	4	❖ "وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ".
151	6	❖ "فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ".
151	7	❖ "فَلَنَقْصَنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ ۖ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ".
154	31	❖ "يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ".
160	80	❖ "وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ".
163	102	❖ "وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ".
173	172	❖ "وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۗ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ".
173	177	❖ "سَاءَ مَثَلًا لِّلْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَانفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ".
174	187	❖ "يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْتَةً ۖ قُلْ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ".
الصفحة	الآية	سورة الأنفال

180	33	❖ "وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ".
183	47	❖ "وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ".
الصفحة	الآية	سورة التوبة
187	5	❖ "فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْضَرُوهُمْ وَأَفْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ۗ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ".
188	7	❖ "كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۗ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ".
188	9	❖ "اشْتَرَوْا بآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ۗ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ".
188	13	❖ "أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۗ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۗ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ".
198	71	❖ "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۗ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ".
203	100	❖ "وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ

		لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۗ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ." ٤
204	107	❖ "وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ ۗ وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ ۗ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ".
205	117	❖ "لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۗ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ".
206	118	❖ "وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ".
الصفحة	الآية	سورة يونس
212	27	❖ "وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۗ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۗ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ۗ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ".
215	61	❖ "وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۗ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ".
الصفحة	الآية	سورة هود

223	17	❖ "أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابٌ مُّوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۗ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ ۗ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۗ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ".
226	43	❖ "قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ۗ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ ۗ وَحَالٌ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ".
230	78	❖ "وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ۗ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۗ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي ۗ أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ".
231	87	❖ "قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ۗ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ".
233	107	❖ "خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۗ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ".
233	108	❖ "وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۗ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ".
235	118	❖ "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۗ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ".
الصفحة	الآية	سورة يوسف
238	27	❖ "وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِّن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ

		الصَّادِقِينَ".
239	31	❖ "فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ".
245	83	❖ "قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۗ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ۗ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ".
245	85	❖ "قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ".
246	92	❖ "قَالَ لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومَ ۖ يَعْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ".
الصفحة	الآية	سورة الرعد
252	19	❖ "أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ".
الصفحة	الآية	سورة إبراهيم
257	17	❖ "يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ۖ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ".
261	44	❖ "وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ ۖ فَمَا لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِّنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِّنْ زَوَالٍ".
الصفحة	الآية	سورة الحجر
262	6	❖ "وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ".



262	7	❖ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ .
الصفحة	الآية	سورة النحل
270	30	❖ "وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۗ قَالُوا خَيْرًا ۗ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَالَّذِينَ الْآخِرَةَ خَيْرٌ ۗ وَلَنِعَمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ" .
273	58	❖ "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ" .
281	120	❖ "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ" .
281	127	❖ "وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ۗ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي صَيْقِلٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ" .
الصفحة	الآية	الإسراء
282	7	❖ "إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۗ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا" .
283	8	❖ "عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم ۗ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۗ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا" .
285	36	❖ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۗ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا" .
286	40	❖ "أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ۗ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا" .
287	50	❖ "قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا" .

290	78	❖ "أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا".
290	81	❖ "وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ۗ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا".
الصفحة	الآية	سورة الكهف
295	18	❖ "وَتَحْسَبُهُمْ آيِقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ ۗ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ ۗ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ۗ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلِئْتَ مِنْهُمْ رُعبًا".
298	41	❖ "أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غُورًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلْبًا".
299	46	❖ "الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۗ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا".
299	53	❖ "وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا".
304	98	❖ "قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ۗ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ۗ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا".
304	99	❖ "وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ۗ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا".
الصفحة	الآية	سورة مريم
305	4	❖ "قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا".
305	5	❖ "وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا".

305	6	❖ "يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا".
306	20	❖ "قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا".
307	29	❖ "فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا".
307	31	❖ "وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا".
307	33	❖ "وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا".
310	75	❖ "قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ۗ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا".
		سورة طه
316	69	❖ "وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا ۖ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ ۖ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ".
318	91	❖ "قَالُوا لَنْ نُبْرِحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ".
320	121	❖ "فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ۗ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ".
		سورة الأنبياء
323	15	❖ "فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ".
		سورة الحج
333	10	❖ "ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ".

340	72	❖ "وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ۚ قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۖ وَبئسَ الْمَصِيرُ".
341	73	❖ "يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ۗ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ۗ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ".
الصفحة	الآية	سورة النور
351	12	❖ "لَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ".
352	22	❖ "وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُوا ۖ وَلْيَصْفَحُوا ۚ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ".
354	35	❖ "اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۚ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۚ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۗ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ۗ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ".
355	40	❖ "أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ۗ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ".

الصفحة	الآية	سورة الفرقان
		فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ".
355	43	❖ "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ ۗ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ".
الصفحة	الآية	سورة الفرقان
362	21	❖ "وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا".
362	23	❖ "وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا".
362	24	❖ "أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا".
362	32	❖ "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۗ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۗ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا".
364	54	❖ "وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا".
الصفحة	الآية	سورة الشعراء
367	10	❖ "وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنِ اتَّبِعْ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ".
367	11	❖ "قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۗ أَلَا يَتَّقُونَ".
368	23	❖ "قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ".
368	24	❖ "قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۗ إِن كُنْتُمْ مُّوقِنِينَ".

369	50	❖ "قَالُوا لَا ضَيْرَ <sup>صل</sup> إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ".
374	170	❖ "فَجَعَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ".
374	171	❖ "إِلَّا عَجُوزًا فِي الْعَابِرِينَ".
الصفحة	الآية	سورة النمل
378	21	❖ "لَأَعَذِّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ".
379	25	❖ "أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ".
381	48	❖ "وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ".
382	60	❖ "أَمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا <sup>صل</sup> أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا يَعْدِلُونَ".
383	69	❖ "قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ".
الصفحة	الآية	سورة القصص
386	10	❖ "وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِعًا <sup>صل</sup> إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ".
396	87	❖ "وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ <sup>صل</sup> وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ <sup>صل</sup> وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ".
الصفحة	الآية	سورة العنكبوت
397	12	❖ "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِّنْ شَيْءٍ <sup>صل</sup> ".

		إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ".
397	14	❖ "وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ".
401	41	❖ "مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا <sup>ص</sup> وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ <sup>ص</sup> لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ".
404	69	❖ "وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا <sup>ح</sup> وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ".
الصفحة	الآية	سورة الروم
405	11	❖ "اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ".
406	17	❖ "فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ".
407	27	❖ "وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ <sup>ح</sup> وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ <sup>ح</sup> وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ".
الصفحة	الآية	سورة لقمان
411	11	❖ "هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ <sup>ح</sup> بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ".
412	12	❖ "وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ <sup>ح</sup> وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ <sup>ص</sup> وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ".
الصفحة	الآية	سورة الأحزاب
418	6	❖ "النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ <sup>ص</sup> وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ <sup>ف</sup> ".

		وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا ۝
419	15	❖ "وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا ۝"
420	21	❖ "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۝"
421	38	❖ "مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ ۖ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝"
الصفحة	الآية	سورة فاطر
439	41	❖ "إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ ۚ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ۝"
439	43	❖ "اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ۚ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۚ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ۝"
الصفحة	الآية	سورة الصافات
450	109	❖ "سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ۝"
452	159	❖ "سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ۝"
الصفحة	الآية	سورة ص
453	3	❖ "كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادُوا وَاوَلَاتِ حِينٍ مِّنَاصٍ ۝"



455	33	❖ "رُدُّوْهَا عَلَيَّ <sup>ط</sup> فَطْفِقْ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ".
الصفحة	الآية	سورة الزمر
462	36	❖ "أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ <sup>ط</sup> وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ <sup>ج</sup> وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ".
462	37	❖ "وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ <sup>ط</sup> أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ".
الصفحة	الآية	سورة غافر
476	81	❖ "وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ".
الصفحة	الآية	سورة فصلت
481	40	❖ "إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا <sup>ط</sup> أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ <sup>ج</sup> اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ <sup>ط</sup> إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ".
481	46	❖ "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ <sup>ط</sup> وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا <sup>ط</sup> وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ".
482	53	❖ "سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ <sup>ط</sup> أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ".
الصفحة	الآية	سورة الشورى
484	13	❖ "شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ <sup>ط</sup> أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ <sup>ج</sup> كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ <sup>ج</sup> اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبٌ".

484	15	❖ "فَلِذَلِكَ فَادُعْ <sup>ط</sup> وَاسْتَقِمْ <sup>ط</sup> كَمَا أُمِرْتَ <sup>ط</sup> وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ <sup>ط</sup> وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ <sup>ط</sup> وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ <sup>ط</sup> بَيْنَكُمْ <sup>ط</sup> اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ <sup>ط</sup> لَنَا أَعْمَالُنَا <sup>ط</sup> وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ <sup>ط</sup> لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ <sup>ط</sup> اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا <sup>ط</sup> وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ <sup>ط</sup> ."
485	17	❖ "اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ <sup>ط</sup> وَالْمِيزَانَ <sup>ط</sup> وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ <sup>ط</sup> ."
486	24	❖ "أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى <sup>ط</sup> عَلَى اللَّهِ كَذِبًا <sup>ط</sup> فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ <sup>ط</sup> عَلَى قَلْبِكَ <sup>ط</sup> وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ <sup>ط</sup> بِكَلِمَاتِهِ <sup>ط</sup> إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ <sup>ط</sup> ."
489	53	❖ "صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ <sup>ط</sup> فَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ <sup>ط</sup> ."
		سورة الزخرف
490	19	❖ "وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ <sup>ط</sup> إِنَاثًا <sup>ط</sup> أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ <sup>ط</sup> سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ <sup>ط</sup> ."
492	40	❖ "أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ <sup>ط</sup> أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ وَمَنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ <sup>ط</sup> ."
		سورة الدخان
498	43	❖ "إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ <sup>ط</sup> ."
498	44	❖ "طَعَامُ الْأَثِيمِ <sup>ط</sup> ."
498	45	❖ "كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ <sup>ط</sup> ."
498	49	❖ "ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ <sup>ط</sup> ."
		سورة الأحقاف

506	34	❖ "وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ <sup>ط</sup> قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ".
506	35	❖ "فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ۚ بَلَاغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ".
الصفحة	الآية	سورة محمد
507	4	❖ "فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَنتَحْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَانَ فِإِمَّا مِنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ <sup>ط</sup> وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ".
507	7	❖ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ".
509	22	❖ "فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ".
509	29	❖ "أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ".
510	35	❖ "فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتَرَكُمُ أَعْمَالِكُمْ".
الصفحة	الآية	سورة الفتح
515	29	❖ "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ <sup>ط</sup> تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ

		فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا <sup>ط</sup> سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ <sup>ج</sup> ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ <sup>ح</sup> وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكَفَّارَ <sup>ط</sup> وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا.
الصفحة	الآية	سورة الحجرات
517	14	❖ "قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا <sup>ط</sup> قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ <sup>ط</sup> وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا <sup>ح</sup> إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ".
الصفحة	الآية	سورة ق
518	9	❖ "وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ".
519	35	❖ "لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ".
الصفحة	الآية	سورة الذاريات
521	12	❖ "يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ".
الصفحة	الآية	سورة النجم
526	21	❖ "أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى".
526	23	❖ "إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ <sup>ح</sup> إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسَ <sup>ط</sup> وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِّنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى".

الصفحة	الآية	سورة القمر
529	7	❖ "خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ".
529	26	❖ "سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَابِ الْأَشِيرِ".
الصفحة	الآية	سورة الرحمن
531	1	❖ "الرَّحْمَنُ".
531	2	❖ "عَلَّمَ الْقُرْآنَ".
532	37	❖ "فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ".
533	60	❖ "هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ".
534	68	❖ "فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ".
الصفحة	الآية	سورة الواقعة
534	10	❖ "وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ".
536	72	❖ "أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ".
536	76	❖ "وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ".
537	95	❖ "إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ".
الصفحة	الآية	سورة المجادلة
542	2	❖ "الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ <sup>ص</sup> إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ <sup>ه</sup> وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا <sup>ح</sup> وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ".
الصفحة	الآية	سورة الحشر
548	21	❖ "لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا

		مَنْ خَشِيَ اللَّهَ ۖ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ.
الصفحة	الآية	سورة الممتحنة
550	10	❖ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۖ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۖ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا ۗ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ۗ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ۖ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا ۗ ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ.
الصفحة	الآية	سورة الملك
564	30	❖ "قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ".
الصفحة	الآية	سورة المعارج
568	6	❖ "إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا".
568	7	❖ "وَنَرَاهُ قَرِيبًا".
الصفحة	الآية	سورة الجن
573	25	❖ "قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا".
الصفحة	الآية	سورة القيامة
578	28	❖ "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفِرَاقِ".
578	31	❖ "فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى".

578	34	❖ "أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ".
الصفحة	الآية	سورة الإنسان
579	7	❖ "يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا".
الصفحة	الآية	سورة النازعات
581	27	❖ "أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا". النازعات: 27.
581	43	❖ "فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا". النازعات: 43.
الصفحة	الآية	سورة عبس
585	1	❖ "عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ".
585	3	❖ "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي".
585	17	❖ "قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ".
الصفحة	الآية	سورة البروج
590	13	❖ "إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيد".
الصفحة	الآية	سورة الفجر
593	20	❖ "وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا".
الصفحة	الآية	سورة البلد
594	14	❖ "أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ".
الصفحة	الآية	سورة الشمس
595	1	❖ "وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا".
595	2	❖ "وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا".
الصفحة	الآية	سورة الليل

595	1	❖ "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ".
الصفحة	الآية	سورة الضحى
596	6	❖ "أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ".
الصفحة	الآية	سورة الكافرون
603	6	❖ "لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ".



# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات:

❖ شكر

❖ إهداء

❖ مقدمة

## ❖ الفصل الأول: الجملة العربية... قراءة في المفهوم والتقسيمات

- المبحث الأول: ماهية الجملة لغة واصطلاحاً.....11
- ماهية الجملة لغة.....11
- ماهية الجملة اصطلاحاً.....12
- المبحث الثاني: ماهية الجملة بين النحاة القدماء واللغويين المحدثين.....14
- ماهية الجملة عند النحاة القدماء.....14
- ماهية الجملة عند اللغويين المحدثين.....21
- المبحث الثالث: التقسيمات النحوية القديمة واللغوية الحديثة للجملة العربية.....36
- تقسيمات الجملة عند النحاة القدماء.....36
- تقسيمات الجملة عند اللغويين المحدثين.....40

## ❖ الفصل الثاني: الجملة الاسمية والفعلية بين التركيب والدلالة

- المبحث الأول: مفهوم الجملة الاسمية والفعلية بين القدماء والمحدثين.....59
- الفعل والاسم بين الماهية والدلالة.....60
- ماهية الجملة الاسمية والجملة الفعلية.....63
- المبحث الثاني: تركيب الجملة الاسمية والمركب الاسمي ودلالاتهما.....102
- الاسمية موضع إعرابي.....103
- الجملة الفعلية.....109
- المبحث الثالث: تركيب الجملة الفعلية والمركب الفعلي ودلالاتهما.....116

- المواقع التي يرد فيها المركب الفعلي.....116
- المركب الإسنادي الفعلي وتداوليته.....122
- الوظيفة التركيبية "الفاعل" في النحو الوظيفي.....131
- الوظيفة التركيبية المفعول في النحو الوظيفي.....142
- تداولية الجملة الاسمية والجملة الفعلية.....147

### ❖ الفصل الثالث: الجملة بين الخبر والإنشاء تداخل الأساليب ونسخ المعنى

- المبحث الأول: ثنائية الخبر والإنشاء .. قراءة في المفهوم والأساليب.....152
- ماهية الخبر وأساليبه.....153
- ماهية الإنشاء وأساليبه.....173
- إنشائية الاسم وخبرية الفعل.....175
- المبحث الثاني: الخبر والإنشاء ثنائية تداولية بامتياز.....196
- الأفعال الكلامية بمفهوم لساني معاصر.....196
- تداولية الفعل الإخباري.....203
- المبحث الثالث: خروج الوظائف النحوية الخاصة ونسخ المعاني والدلالات.....206
- أدوات عدول الخبر إلى الإنشاء والإنشاء إلى الخبر.....211

### ❖ الفصل الرابع: النواسخ الفعلية والنسخ الوظيفي والدلالي للجملة في القرآن الكريم

- المبحث الأول: النسخ الوظيفي والدلالي بـ "كان وأخواتها".....219
- الفعل ناقص الماهية وسبب التسمية.....219
- دلالات ومعاني "الكينونة".....226
- "كان وأخواتها" بين الفعلية والحرفية.....237
- النسخ الدلالي والوظيفي بـ "كان وأخواتها".....259
- النسخ الوظيفي والدلالي للجملة الاسمية بـ "كان وأخواتها" في القرآن الكريم.....268

- 
- المبحث الثاني: النسخ الوظيفي والدلالي للجملة الاسمية بـ "كاد وأخواتها" ..... 280
  - كاد وأخواتها بين الدلالة والوظيفة..... 280
  - أفعال المقاربة..... 281
  - أفعال الرجاء..... 293
  - أفعال الشروع..... 299
  - المبحث الثالث: النسخ الوظيفي والدلالي للجملة الاسمية بـ "ظن وأخواتها" ..... 308
  - ظن وأخواتها بين المفهوم والخصائص..... 308
  - النسخ الوظيفي والدلالي بـ "ظن وأخواتها"..... 310
  - ❖ خاتمة..... 317
  - ❖ قائمة المصادر والمراجع..... 322
  - ❖ الملاحق

## ملخص:

تعدّ الجملة نظاماً محكماً من العلاقات التركيبية والدلالية والتداولية، حيث تطرأ على ذلك النسيج من العلاقات مجموعة من العوارض والظواهر النحوية كظاهرة "النسخ"؛ التي شغلت اهتمام النحاة القدماء واللغويين المعاصرين؛ ذلك أنّها تعترى بؤرة العملية التواصلية أي "الجملة"، فتمسّ كلاً من بنيتها التركيبية الوظيفية وبنيتها الدلالية التداولية؛ إذ تتمثل وظيفة "النسخ" في نقل المعاني وتغيير الدلالات والتراكيب لكلّ من الوظائف النحوية العامّة والوظائف النحوية الخاصّة؛ مستعينة في ذلك بالسياق، الذي يؤدي دوراً مهماً في تحديد ما اكتسبته الجملة من معانٍ ودلالات جديدة، كما يكشف عن التركيب الجديد الذي تولّد عن ظاهرة النسخ، وما أحدثه من أثر في ذهن المتلقي.

ومن أجل ذلك جاءت هذه الدراسة "النسخ في الجملة العربية.. دراسة وظيفية في القرآن الكريم" لإبراز التغييرات التي تُحدثها ظاهرة النسخ على المستوى التركيبي الوظيفي والمستوى الدلالي للجملة في النص القرآني، وقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الوظيفي الذي يتناسب و طبيعة البحث المتمثلة في وصف الظاهرة والكشف عن وظيفتها.

**الكلمات المفتاحية:** الجملة، النسخ، الوظائف النحوية العامّة، الوظائف النحوية الخاصّة، السياق، التركيب، الدلالة، البنية، الوظيفة.

### Abstract:

The sentence is a well-structured system of synthetic, semantic and deliberative relations, where the fabric that is composed of all these relations, has a set of grammatical phenomena such as the phenomenon of "transcription". The grammarians and contemporary linguists were interested in the study of this latter. Transcription is at the center of the communication process so-called "sentence", in a way that it affects both its functional structure and its deliberative semantic structure. The function of "transcription" is to convey the meanings and change the semantics and syntaxes of general and special grammatical functions, using the context, which plays an important role in determining all that the sentence can acquire new meanings, and that it reveals also the new structure, which is generated by the transcription phenomenon and its impact on the receiver's mind.

This study "The transcription in the Arabic sentence: a functional study in the Quran", aims to highlight the changes caused by the phenomenon of transcription at the functional and semantic level of the sentence in the Quran text. This study is based on the descriptive methodology, which corresponds to the nature of the research; it consists of describing the phenomenon and revealing its function.

**Keywords:** sentence, transcription, general grammatical functions, special grammatical functions, context, syntax, semantic, structure, function.

### Résumé:

La phrase est un système bien structuré de rapports synthétiques, sémantiques et délibératifs, où le tissu qui est composé de ces rapports, subit un ensemble de phénomènes grammaticaux tels que le phénomène de "transcription". Les anciens grammairiens et les linguistes contemporains étaient intéressés par l'étude de ce dernier. La transcription est au centre du processus de communication ce qu'on appelle "la phrase", d'une façon qu'elle affecte à la fois sa structure fonctionnelle et sa structure sémantique délibérative. La fonction de "transcription" est de transmettre les significations et de changer la sémantique et les syntaxes des fonctions grammaticales générales et spéciales, en utilisant le contexte, qui joue un rôle important dans la détermination de tout ce que la phrase puisse acquérir de nouvelles significations, et qu'il révèle aussi la nouvelle structure générée par le phénomène de transcription et son impact sur l'esprit du destinataire.

Cette étude "la transcription dans la phrase arabe: une étude fonctionnelle dans le Coran", vise à mettre en évidence les changements causés par le phénomène de la transcription au niveau synthétique fonctionnel et au niveau sémantique de la phrase dans le texte coranique. Cette étude est basée sur la méthodologie descriptive, qui correspond à la nature de la recherche, qui consiste à décrire le phénomène et à révéler sa fonction.

**Mots-clés:** phrase, transcription, fonctions grammaticales générales, fonctions grammaticales spéciales, contexte, syntaxe, sémantique, structure, fonction.